# مبادئ الاقتصاد السياسى

## الكتاب الأول

## فى

## المشكلة الاقتصادية ، النظم الاقتصادية ،

## نظريات القيمة والثمن والأسواق وسلوك المستهلك


دكتور

**عزت عبد الحميد البرعى**

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

وكيل كلية الحقوق ( السابق ) - جامعة المنوفية

دكتور

**مصطفى حسنى مصطفى**

قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة المنوفية



٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

**قال تعالى :**

**"وقل ربى زدنى علما "**

(سورة طه رقم ١١٤)

**"يامعشر الجن والإنس ان استطعتم ان تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا لاتنفذون إلا بسلطان "** [1]

(سورة الرحمن رقم ٣٣)

---

[1] السلطان : هو العلم باتفاق الفقهاء – وهذه دعوة صريحه وواضحة من الحق سبحانه وتعالى بالسعى الى العلم والأخذ بأسبابه فى البناء والتعمير ،واجتياز السموات والأرض.

## تقديم

تتميز الدراسة فى كليات الحقوق بتعدد جوانب المعرفة العلميــة فإذا كانت المعرفة القانونية تمثل الأساس ،فانه يتعين ألا نغفل الجوانــب الأخرى للمعرّفة ودورها الهام فى إعداد الباحث القانونى ،ومــن بينــها المعرفة الاقتصادية وذلك من خلال المواد الاقتصادية والمالية التى تدرس فى مرحلة الليسانس ،ثم تعميق هذه المعرفة فى مرحلة الدراسات العليــا من خلال دبلوم العلوم الاقتصادية والمالية ومايلى ذلك .

وإذا كانت المعرفة العلمية لاتتجزأ ،وأن العلوم الاجتماعية تمثل وحده واحدة بينها ترابط وتكامل حيث هدفها هو دراسة الإنسان والمجتمع فى تطورهما ،فإننا لانتجاوز الحقيقة إذا ما قلنا أن الاقتصاد هــو أســاس دراسة المجتمع فى تطوره المستمر ويتعين حتى تتاح لنا إمكانية دراســة الظواهر الاجتماعية أن نعى حقيقة الظواهر الاقتصادية ،وعلى أية حــال فالاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية التى تدرس الجوانــب الاقتصاديــة والمادية للإنسان والمجتمع وإذا كانت نقطة الانطلاق عندنا هى دراســة مبادئ الاقتصاد السياسى على هذا الأساس ،فانه يتعين علينــا أيضــا أن نركز على خصوصية وأهمية دراسته لطالب الحقوق والقانون ،ومن ثــم دورة فى تكوين القاعدة القانونية وفى الفهم الصحيح لفلسفة أى قانون فــى ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

لاجدال فى أن المشكلة الاقتصادية بأبعادها المختلفــة تفــرض نفسها على كل المستويات :على الفرد ،والأسرة ، والهيئات والمؤسســات ،والتنظيمات ،المحلية والإقليمية ،والدولة بكافة مستوياتها ومؤسساتها ،بل وعلى المجتمع العــالمى وهيئاتــه ومنظماتــه المتخصصــة السياســية والاقتصادية.

والمشكلة الاقتصادية قد توجد بشكل مباشر فى مجتمع ما ويتمثل ذلك فى ما قد يوجد من عجز فى الموازنة العامة حيث لا تكفى إيرادات المجتمع لمواجهة نفقاته ،وما قد يوجد من عجز فى ميزان المدفوعات ويكون من أبسط مظاهره الزيادة الكبيرة فى الواردات عن الصادرات ،وهذين النوعين من العجز يترتب عليهما زيادة مديونية الدولة سواء كان ذلك فى شكل دين عام داخلى أو دين عام خارجى أى ديون الدولة للعالم الخارجى "الديون الأجنبية"

كذلك قد تكون المشكلة الاقتصادية فى شكل وجود قدر كبير من القوى العاملة فى حالة تعطل أى بطالة بكافة أنواعها وأشكالها ومالها من أثار اجتماعية واقتصادية ، سياسية وقانونية تتمثل فى زيادة معدلات الجرائم وتدهور القيم ،ونفسيه تتمثل فى زيادة درجة الإحباط لدى قطاعات الشباب مما يجعله فريسة للاكتئاب وعرضه للإدمان والسلوك غير المشروع.

كما أن المشكلة الاقتصادية قد تأخذ شكل الارتفاعات المستمرة المتصاعدة فى مستويات الأثمان (الأسعار) ومعدلات التضخم وما يترتب عليه من تدهور فى القيمة الشرائية لوحدة النقد ،والارتفاع المتزايد فى تكاليف المعيشة (الحياة) والانخفاض الحاد فى مستويات المعيشة ،وإعادة توزيع الدخل القومى لصالح فئات محدودة لا تتجاوز نسبة من ٥% إلى ١٠% من مجموعة السكان تتراكم لديها الثروات وتزداد دخولها وإيراداتها بمعدلات فلكية ،وغالبا تلجأ قطاعات عديدة منها إلى وسائل غير مشروعة فى تكوين هذه الثروات ،بينما تظل غالبية أفراد المجتمع تعيش عند مستويات حد الكفاف وتتحمل ضريبة التضخم والارتفاع المستمر فى الأسعار.

وفضلا عن ذلك قد تنشأ المشكلة الاقتصادية عن وجود زيـــادة كبيرة فى معدلات النمو السكانى دون توافر الشكل التنظيمى والاقتصـادى الأمثل لإستثمار هذه الزيادة السكانية ،وكذا المشكلات الناتجة عن الاعتماد على الخارج بدرجات اكبر فى الحصول علــى الاحتياجــات المتعـددة وخصوصا التكنولوجيا فى أشكالها المتعددة ، والمواد الغذائيــة وخاصــة الحبوب.

ولعل أبرز مظاهر المشكلة الاقتصادية هو قصور الإنتاج عــن مواجهة حاجات الاستهلاك ،أو بعبارة أخرى زيادة استهلاك مجتمع مــا عن إنتاجه من مختلف السلع والخدمات ،وما يترتب على ذلك من تدهـور فى مستويات الإنتاجية وزيادة الطاقات العاطلة ،ومن ثم وجــود خســائر على مستوى المؤسسات والقطاعات والاقتصاد بأكمله ،وينتج عــن ذلــك عدم إمكانية المجتمع الخروج من التخلف وعدم وجود انشـــغال حقيقــى بعملية التنمية بل يتركز الانشغال على مجموعة من القضايا الشكلية فــى جميع مجالات الإدارة والاقتصاد والسياسة ،وتكون النتيجة هــى تعــاظم المشكلة الاقتصادية وتعميق التخلف وزيادة التبعية للخارج .

وأخيرا فان المشكلة الاقتصادية قد توجد فى المجتمع بشكل غير مباشر حيث ينجم عنها تدهور فى مستويات الخدمات التعليمية والصحيــة والثقافية والاجتماعية ،كما أن سيادة وسيطرة الأزمة الاقتصاديــة يعمــل على رفع معدلات الجرائم بصفة خاصة ،فضلا عن سيطرة القيم الماديــة ،وخلق الجو الذى تنشأ وتزيد فيه ظواهر التطـرف وتدهـور العلاقــات الاجتماعية وتزايد معدلات الغش والتدليس والتهرب المالى والضريبــى والجمركى ونشاطات السوق السوداء والرشوة والاختلاس وسرقة ونــهب

المال العام ....الخ وما يترتب علي ذلك من آثار علي المستويات الأخلاقية والسلوكية في المجتمع ومنظماته وهيئاته .

يتضح لنا مما سبق أن المشكلة الاقتصادية بمظاهرها وأبعادها المختلفة تمثل الانشغال الأساسي لأي مجتمع سواء علي مستوى الأفراد او الهيئات أو المؤسسات أو الدولة ولا غرابة في أنها أصبحت تمثل المكانة الجوهرية والأولوية الأولي في الخطاب السياسي لمختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية (المنظمات الإقليمية والعالمية) .

وفي إطار دراسة الاقتصاد السياسي بكلية الحقوق سوف نحاول التعرف علي المبادئ الأساسية لدراسة وفهم وتحليل الواقع الاقتصادي والمالي ومتابعة ودراسة النظريات الاقتصادية الأساسية .

وسوف نقتصر في السنة الأولي علي دراسة مبادئ الاقتصاد السياسي .

ونتناول في هذا الكتاب الموضوعات الآتية :

**الباب الأول** : المشكلة الاقتصادية وكيفية مواجهتها في النظم الاقتصادية المختلفة ، مع الإشارة إلي ما هية ومنهجية الاقتصاد السياسي .

**الباب الثاني** : التحليل الاقتصادي الوحدي (الجزئي) مع التركيز علي نظريات القيمة والثمن والأسواق وسلوك المستهلك .

**الباب الثالث** ، نظرية الإنتاج والنفقة والمشروعات ، ونظريات التوزيع .

**الباب الرابع** : التحليل الاقتصادي الكلي (ونظرية الدخل القومي ونظرية كينز) .

**الباب الخامس** : تاريخ الفكر الاقتصادي .

وفي ختام هذا التقديم قد تكون هناك بعض الملاحظات والتوجيهات لأبنائنا الطلاب تتعلق بطريقة دراسة الاقتصاد السياسي وفهم واستيعاب نظرياته ، فنحن نوصي بقراءة أولية سريعة ثم متابعة دقيقة للمحاضرات ويلي ذلك قراءة ثانية متعمقة متأنية يتم فيها استيعاب موضوع أو نظرية بعناصرها المختلفة مع تشغيل أعمال لمعظم الحواس .

أى القراءة وتخطيط الموضوع وكتابته وتقسيمه منهجيا (ويمكن اتباع ذلك فى كافة المواد ) ويتعين الأخذ فى الاعتبار ان علم الاقتصاد السياسى مثله مثل العلوم الأخرى هو علم تراكمى ،أى أن الأفكار والنظريات التى تتبلور وتتحدد فى مرحلة أولى تمثل أساس الأفكار والنظريات التى تتحدد فى مرحلة ثانية ،وعلى أساس هذه الأخيرة تبنى نظريات أخرى ..الخ وهكذا مما يتعين معه فهم واستيعاب كل موضوع ونظرية يتم تقديمها فى وقتها حتى لايترتب على تركها صعوبات تتراكم .

كما نوصى بعدم الاقتصار على دراسة ما يرد فى هذا الكتاب فقط فهناك قائمة طويلة من أهم المراجع والكتب التى يمكن الرجوع إليها،ونحن نشير إليها دائما وهى موجودة فى مكتبة الكلية وخاصة كتابات أساتذتنا الأجلاء الدكتور محمد دويدار والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله والدكتور رفعت المحجوب،والدكتور أحمد جامع والدكتور حازم الببيلاوى والدكتور مصطفى رشدى والدكتور السيد عبد المولى والدكتور عبد الهادى النجار وغيرهم.

كما يلزم الاستعانة إذا ما أمكن ببعض المراجع الأجنبية ،وهنا يمكن معرفة واستيعاب معنى المصطلحات الاقتصادية وباللغة الأجنبية وخاصة (الإنجليزية والفرنسية) وسوف نحاول الحرص على ذلك .

وأخيرا إذا كان يلزم أن ترتبط الدراسة الجامعية فى مختلف التخصصات بالواقع الاجتماعى المعاش ،فإنها الزم ما تكون فى دراسة الاقتصاد السياسى حيث يعرض الجوانب المختلفة لحياة الإنسان المادية والمالية فى المجتمع : عمله وإنتاجه ،واستهلاكه واستثماره ،وادخاره ،وكيفية مواجهة المشكلات الاقتصادية التى يلمسها كل فرد منا كل يوم ،بل وكل لحظة وما تواجهه الدولة من مصاعب اقتصادية نشعر بها جميعا

عندما نحاول موازنة الإيرادات بالنفقات ومواجهة تكاليف المعيشة ... وفى العلاقة مع العالم الخارجى .وخصوصا مع المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية التى جعلت العالم أشبه بوحدة كونية فى ظل العولمه وثورة المعلومات والاتصالات وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

وسوف نحرص على ربط النظرية بالواقع بقدر الإمكان ..وهنا نشير إلى أن المنهج الذى سوف نتتبعه هو منهج تحليلى ناقد للنظريات والأفكار فى حد ذاتها وعلى ضوء علاقتها بالواقع الاقتصادى للمجتمع ،ومن ثم يتعين إلا يقتصر الاستيعاب على مجرد التلقى – بل يتعداه إلى الاستيعاب الناقد للأفكار والنظريات المطروحة والمنهج المستخدم ،وهذا يخلق نوعا من ديناميكية التفكير لدى الإنسان ،ويربطه أساسا بمجتمعة دون وجود أفكار مسبقة ،ودون اتباع لنظريات محددة . وإنما التوصل إلى منهج يتعرف من خلاله على مبادئ الاقتصاد السياسى بما يمكنه من فهم الجوانب الاقتصادية والمالية التى تواجهه وتواجه مجتمعة.

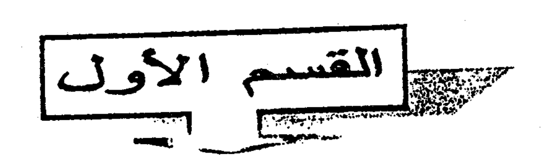
وفى الختام ،فان قيمة أية فكرة أو نظرية ،إذا كانت تتمثل فى تحليلها ونقدها وربطها بالواقع فان ذلك لن يتم إلا عن طريق القراءة المستمرة والبحث ومتابعة الأوضاع الاقتصادية والمالية لمجتمعنا على المستوى الداخلى وعلى مستوى العلاقة مع العالم الخارجى ،مع الوعى واليقين أن الطريق الأساسى يتمثل أولا وأخيرا فى العمل والإنتاج بجد وجدية فى كافة المجالات وهذا واجب مقدس على كل فرد خصوصا إذا ما توافرت لهذا الإنسان حقوقه الأساسية فى كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية،ولعل ذلك هو الطريق

الأساسي لدخول القرن الواحد والعشرون من خلال إنشاء مشروعات قومية رائدة ، والسعي إلي وجود تكنولوجيا .

**والله نسأل التوفيق والسداد للإنسان والوطن .**

ونعتذر مقدما عن أية أخطاء ونتحمل مسئوليتها ، ونكرر الشكر لأساتذتنا الأجلاء مع أطيب التمنيات .

**وما توفيقنا إلا بالله علية نتوكل وإليه ننيب .**




# ماهية ومنهج الاقتصاد السياسي والمشكلة الاقتصادية للنظم الاقتصادية (الرأسمالي والأشتراكي وللنظام الاقتصادي الأسلامي )

# فصل تمهيدى

## ماهيـــة ومنهـــج الإقتصـــاد السياســـى

سوف نحاول في هذا الباب الأول التعرف علي ماهية علـم الاقتصـاد السياسي ، من كافة الجوانب ، والإحاطة وبالتحليل السـائد للمشـكلة الاقتصـاديـة وأركانـها وتقييمـها ثـم التعـرف علـي النظـم الاقتصـاديـة المختلفة وكيفية مواجهتها للمشكلة الاقتصادية .

ويتعين الإشارة إلي أن الهدف الأساسي لمزاولة النشـاط الاقتصـادي هو إشباع حاجات الأفراد المادية والتـي تتمثل فـي المـأكل والملبـس والمأوى والحاجات غير الماديـة والتـي تتمثـل فـي التعليـم والصحـة والثقافة والترفيه والأمن ... ولكي يتسنى ذلك يلزم القيام بالإنتاج عن طريق العمل واستخدام الموارد الموجودة في المجتمع من اجل إنتاج السلع والخدمات اللازمـة والصالحـة لإشـباع هـذه الحاجـات الماديـة وغير المادية .

هذا ويواجه الفرد مشكلة إيجاد نوع من التوازن والمقابلة بين حاجاته ومـوارده ، كمـا تواجـه المجتمعـات هـذه المشـكلة أيـا كـان نظامـها الاقتصادي والسياسي .

***وستتم معالجة موضوعات الباب الأول في الفصول التالية :***

**الفصل الأول : ماهية وموضوع ومنهجية علم الاقتصاد السياسي.**

**الفصل الثاني : الأساسيات وعناصر الإنتاج** في المشكلة الاقتصادية

# الفصل الاول

## ماهية وموضوع ومنهجية علم الاقتصاد السياسى

سنعرض فى هذا الفصل لتعريف الاقتصاد السياسى ،موضـــوع الاقتصاد السياسى وعلاقة علم الاقتصاد السياسى بالعلوم الاخرى وأخـيرا منهجية هذا العلم وذلك فى أربعة مباحث :-

## المبحث الأول

### تعريف علم الاقتصاد السياسى[1]م

بالنسبة للمعنى اللغوى لكلمة "اقتصاد" فانها تأتى من كلمة القصد ،وهذه الاخيرة تعنىْ فى اللغة العربية : استقامة الطريق ويقول الله تعـالى :"وعلى الله قصد السبيل" (النحل أية٩)أى على الله تبيان الطريق المستقيم. والقصد فى المعيشة هو التوسط بين الاسراف والتقتير، والاقتصاد أيضـا هو الاعتدال والتوسط وقد يعنى أيضا الادخار فى المال والجهد والوقت .

-وبالنسبة للأصل اللغوى لاصلاح الاقتصاد السياسى فاننا نجده فى الكلمات الاغريقية "اويكوس" ومعناها منزل ،"ونوموس" ومعناها قانون واجتماعى وكان أرسطو يقصد باصطلاح الاقتصاد ، علم قوانين الاقتصاد المنزلى .

ولم يستخدم اصطلاح الاقتصاد السياسى الا فى بدايـــة القـــرن السابع عشر بواسطة انطوان دى مونكرتيان فـــى كتابـــة "مطـــول فـــى الاقتصاد السياسى" ونشر عام ١٦١٥ والسياسى ،وتعنى أن الامر يتعلـــق بقوانين اقتصاد الدولة .

---

(١)د/ عبد الهادى النجار –د/عزت عبد الحميد البرعى :مبادئ الاقتصاد السياسى ،مكتبة الجلاء الجديدة ،المنصورة ، ١٩٩٠ ص١٤.

-د. محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسى ،المؤسسة القومية للطباعة والنشر،الجزائر ، ١٩٨١،ص١٧.

واستمر استخدام اصطلاح الاقتصاد السياسى فى جميع الكتابات والمؤلفات حتى نهاية القرن التاسع عشر ،وحتى اصدر الاقتصادى الانجليزى الشهير الفريد مارشال كتابا فى عام ١٨٩٠م بعنوان مبادئ الاقتصاد ،ومن ثم بدأ استخدام اصطلاح الاقتصاد فى الانتشار مع بدايات القرن العشرين وخاصة فى البلاد الانجلوسكسونية هذا ويتم استخدام الاصطلاحين "الاقتصاد" "والاقتصاد السياسى" معا ولاتوجد تفرقة بينهما في المعنى أو المدلول ونحن نميل الى استخدام اصطلاح الاقتصاد السياسى لما يوحى اليه هذا الاخير من الاهتمام بالفرد والمجتمع معا ،والدور الذى يمكن أن تقوم به الدولة فى توجيه واصلاح عمل أليات السوق ،فضلا عن مالية الدولة ودورها .

**وبالنسبة لتعريف علم الاقتصاد السياسى :**

فقد تعددت التعريفات التى قدمها العديد من الاقتصاديين نتيجة اختلاف وتباين الاتجاهات الفكرية لكل منهم وكذلك نتيجة التطورات والمراحل التى مربها علم الاقتصاد السياسى ،ويمكن استعراض العديد من التعريفات وتحليلها حتى يتم التوصل الى التعريف الذى يتفق وطبيعة هذا العلم ويعكس موضوعة وذلك كما يلى:

**١-تعريف أدم سميث [١]:-** يعتبر أدم سميث من مؤسسى علم الاقتصاد السياسى ويطلق عليه "أبو الاقتصاد" وقدم كتابة الشهير "بحث فى طبيعة وأسباب ثورة الامم" ويستند تعريفه على الثروة وقوة الدولة والعمل المنتج ،وعليه يتم تقديم تعريف أدم سميث للاقتصاد بأنه "العلم الذى يبحث عن الوسائل التى تمكن من تجميع الثروة" وبالنسبة لهذا التعريف المؤسس

---

(١) Adam Smith : Wealth of Nations , Book1 . chap1 p;7 , trad ; Franc . F.M.,
Paris . 1943

على كتاب أدم سميث فى ثروة الامم فيمكن القول أنه رغم حديثـــة عــن الثروة فكان يقصد بذلك القوة الاقتصادية للدولة وأساسها الذى يتمثل فـــى الانتاج والعمل المنتج[١] ،كما أن هذا التعريف يقـــوم علـــى اســـاس أن مصلحة الفرد تؤدى الى وتتطابق مع مصلحة الجماعة وهذا غير صحيـح فى جميع الحالات حيث يتم التركيز على مصلحة الفرد فقط ،كما ان هـــذا التعريف يغفل نشاط الخدمات.

٢- **يعرف "الاقتصادى تروش"** علم الاقتصاد بأنه دراسة نشاط الانســـان فى المجتمع من أجل الحصول على الاشياء المادية أو استعمالها.

٣-**تعريف الاقتصادى الفريد مارشال [٢]** يقدم تعريفا متقاربا جدا للتعريف السابق حيث يرى أن الاقتصاد هو العلم الذى يدرس نشاط الانسان فـــى شئون حياته العادية للحصول على الاشياء المادية لرفاهيته.

ويؤخذ على التعريفين السابقين الاهتمام بالفرد دون المجتمع كما أنها تغفل الاشارة الى الخدمات وأن نشاط الانسان فى حياته العادية ليـس كله محل اهتمام الاقتصاد.

٤-**تعريف الاقتصاد الشهير روبنز [٣]** وهو أكثر التعريفات انتشارا فـــى الفكر الاقتصادى الغربى وهو يرى أن الاقتصاد هو ببساطة ذلـــك العلـــم الذى يبحث فى حل المشكلة الاقتصادية ،وما هى المشكلة الاقتصادية؟ هى

---

(١) Adam Smith : Wealth of Nations , Book1 , chap1 p;7 , trad ; Franc , F.M., Paris , 1943

(٢) Alfread Marchall , Principles of Economics Macimillan , 8th ed ., London , 1938 , P:1.

(٣) Linel Robbins : An Essay on the nature and significance of economic Science , Macimillan , London , 1952 . P:16.

تلك التى تنتج عن وجود حاجات متعددة ولا نهائية للفرد بينما أن الموارد المتاحة محدودة ونادرة ،وعليه فان علم الاقتصاد هو العلم الذى يبحث فى اشباع حاجات الانسان المتعددة واستخدام الموارد المحدودة ذات الاستخدامات البديلة.

ويركز تحليل روبنز على الفرد والفرد المنعزل دون الاهتمام بالمجتمع والفرد فى داخل المجتمع كما ان تعريفه هو أساس تحليل المشكلة الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى السائد ،وهذا التحليل يخضع للتقييم ويوجه اليه الكثير من النقد كما سوف نرى فى الفصل التالى .

٥- **تعريف أوسكار لانج**[١] حيث أوضح الطبيعة الاجتماعية لعلم الاقتصاد السياسى فهو العلم الذى يدرس القوانين التى تحكم انتاج وتوزيع الوسائل المادية لاشباع الحاجات البشرية ،وهذا التعريف يجعل الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية ويركز على الانتاج ويعطى الاهتمام الاكبر للمجتمع والجماعة .

ويتضح مما سبق تعدد التعريفات التى تقدم لعلم الاقتصاد السياسى ونحن نتفق مع الاتجاه الذى يعتبر الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية ويهتم بالنشاط الاقتصادى للفرد والمجتمع وبالعلاقات الاقتصادية التى تنشأ بين الافراد وفى داخل المجتمع .

٦- **التعريف الذى نأخذ به :** يمكن القول أن الاقتصاد السياسى هو ذلك العلم الذى يبحث ويقرر القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية ،أى العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين افراد المجتمع بواسطة الاشياء المادية

---

(١) أوسكار لانج :الاقتصادى السياسى :القضايا العامة ،ترجمة د/راشد البراوى ،دار المعارف ،القاهرة، ١٩٦٦،ص٢٤.

والخدمات [١] وهذه العلاقات الاقتصادية هى تلك التى تتعلق بانتاج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات من أجل اشباع حاجات الافراد الماديـــة وغـــير المادية .

## المبحث الثانى

## موضوع الاقتصاد السياسى

يتمثل موضوع الاقتصاد السياسى فى دراسة وتحليـــل الظواهـــر الاقتصادية الموجودة فى المجتمع ،وهى تلك التى تتصل بالجوانب المادية والمالية فى حياة الانسان والمجتمع وعلاقات الافراد ببعضـــــهم البعـــض والتى تأخذ مضمونا اقتصاديا ، والعلاقات الاقتصادية والمالية للأفراد بالهيئات والمؤسسات الموجودة وعلى رأسها الدولة ،أى لاينشـــغل الاقتصاد أصلا وبصفة مباشرة بالجوانب الثقافية والسياسية والاخلاقيـــة وعلاقات الاسرة ...الخ.

وتنصب دراسة الظواهر الاقتصادية أساسا على دراســـة عمليـــة انتاج السلع والخدمات وتوزيعها بين افراد المجتمع بهدف اشباع حاجـــات هؤلاء الافراد . ومن ثم فان عملية الانتاج تمثل المحور الاساسى الـــذى ترتكز عليه العملية الاقتصادية وهى بذلك تعد الانشغال الاساسى للاقتصاد السياسى ،وتتمثل عملية الانتاج فى العلاقة المستمرة بين الانسان والطبيعة عن طريق عمل الانسان لتحويل قوى الطبيعة الى مايمكنه مـــن اشـــباع حاجاته وذلك عن طريق استخدام ادوات العمل وخبراته الفنية المتوارثة . كما تتمثل عملية الانتاج بصفتها عملية اجتماعية فى العلاقات المســـتمرة بين الانسان والانسان عن طريق تقسيم العمـــل الاجتمـــاعى والتعـــاون

---

(١)د/ محمد دويدار،: المرجع السابق ذكره ،ص٢٠.

والتخصص فى تحقيق الناتج اللازم لاشباع حاجات افراد المجتمع المادية وغير المادية . هذا ويلزم للقيام بعملية الانتاج ضرورة توافر متطلبات عملية الانتاج بصرف النظر عن نوع التنظيم السياسي والاقتصادى للمجتمع وتتمثل تلك فى :-

-القوة العاملة بمختلف انواعها وبتأهيلها وخبراتها الفنية والعلمية المتوارثة والمكتسبة .

- وسائل الانتاج : أى الالات والمعدات والاجهزة التى تستخدمها القوة العاملة وكذلك الموارد التى يجرى تحويلها وتصنيعها فى اطار عملية الانتاج .

هذا ويطلق على كل من القوى العاملة ووسائل الانتاج اصطلاح قوى الانتاج الموجودة فى مجتمع ما والتى تتألف فيما بينها من أجل انتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع فى فترة معينة .على أن قوى الانتاج لاتعمل بشكل منعزل ،وانما [illegible] اعى يترتب عليها وجود علاقات وروابط اثناء عملية الانتاج ،ومن ثم يلزم التعرف على علاقات الانتاج حتى يتسنى لنا التعرف على العملية الاقتصادية فى شكلها المتكامل وعلاقات الانتاج تتمثل فى الروابط التى توجد بين الافراد أثناء عملية الانتاج وهى التى توضح دور ومهام كل فرد ،وموقعه من العملية الانتاجية ويتبدى ذلك فى شكل توزيع الملكية وأساس اتخاذ القرارات والشكل التنظيمى والادارى فضلا عن كيفية توزيع الناتج الاجتماعى ،وتوزيع الثروات والفائض الاقتصادى بصفة عامة .

وعلى ذلك فان أساس موضوع الاقتصاد السياسى يتمثل فى العملية الانتاجية وما يتوافر فى المجتمع من قوى انتاج وموارد للقيام بها ومجموع العلاقات والروابط التى تنشأ بين افراد المجتمع – والترابط

بينهما يوضح طريقة أو شكل الانتاج ومن ثم أساس النظــام الاقتصــادى القائم والذى يتمثل بدوره فى مجموعة من الانشغالات والمهام تشمل [١]

١-**التنظيم**:- حيث أن العملية الاقتصادية ســواء تعلقــت بالانتــاج او التوزيع ،هى عملية تنظيم بالدرجة الاولى (ومن هنـــا تـــأتى أهميـــة الادارة واتخاذ القرارات) أى عملية تخصيـــص وتوزيـــع المـــوارد الاقتصادية المتاحة بين الاستعمالات المختلفة لاشباع حاجات أفـــراد المجتمع المادية وغير المادية وهنا يكون لجهاز السوق ونظام الاثمان وكيفية تحديده وعمله دور هام ومؤثر .

٢-**الانتاج** :هو جوهر العملية الاقتصادية ويتمثل كما رأينا فى التحويـــل المستمر لقوى الطبيعة عن طريق العمل الاجتماعى وتوافر شـــروط عملية الانتاج لسلع وخدمات قابلة لاشباع حاجاتأفـــراد المجتمـــع ، والانتاج يحدد الى درجة كبيرة شكل النظام الاقتصادى ودرجة التقدم والتخلف ومستويات الانتاجية والكفاءة للعاملين ويرتبـــط الانتـــاج – بادارة العملية الاقتصادية ونظام التكاليف المتبع ..الخ.

٣-**التوزيع** : يترتب على أن عملية الانتاج هى عملية اجتماعية يشـــترك فيها جميع أفراد المجتمع بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريـــق تقسيم العمل والتخصص أن يتم توزيع الناتج الاجتماعى بيـــن مـــن ساهموا فى هذه العملية ويكون التساؤل عن أســـاس هـــذا التوزيـــع وكيفيته وشكله فضلا عن مصـــادر وأســـاس الفـــائض الاقتصـــادى واستخدامه فى عملية اعاده التوزيع .

---

(١)د. مصطفى رشدى :علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، ١٩٨٩، ص١٥.

٤- **الاستهلاك** : ويتمثل ذلك فى عملية تخصيص جزء من الناتج المتحقق للاستهلاك الفردى أو الجماعى واشباع الحاجات لافراد المجتمع ،والدوافع والعوامل السلوكية والجماعية وراء زيادة الانفاق الاستهلاكى.

٥- **الاستثمار واعادة الانتاج:** يتعين ليس فقط الحفاظ على مستوى الانتاج المتحقق بل العمل على استمراريته وزيادة مستواة والتوسع فيه لمواجهة الزيادة السكانية ورفع مستوى المعيشة، ولايتحقق ذلك الا عن طريق الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية ،ومايترتب على ذلك من مواجهة مشاكل التنمية والتخلف ،والتقدم والرفاهية .

وقد مثلت الجوانب السابقة لموضوع الاقتصاد السياسى انشغالا مستمرا من جانب الاقتصاديين والمفكرين من مختلف المدارس الاقتصادية مما أثرى الفكر الاقتصادى بمجموعة هائلة من النظريات الاقتصادية فى كافة المجالات والتى تخضع دائما للدراسة والتحليل والتطوير والمناقشة واعادة النظر طبقا للمتغيرات التى يشهدها الواقع الاجتماعى والاقتصادى وطبقا لنوع المجتمع السائد وخصائصه ولمقتضيات كل مرحلة زمنية فلا توجد نظرية اقتصادية أبديه جامده بل أنها تخضع دائما للتطور والتغيير ،فى علاقاتها مع الواقع وأصبح البناء النظرى للاقتصاد السياسى يشمل كلما يتعلق بالنظام الاقتصادى ومن أشهر وأهم هذه النظريات :نظريات القيمة والثمن ونظريات الانتاج والنفقة ،نظريات التوزيع،والتداول ،نظريات الأسواق نظريات سلوك المستهلك ،وتوازنة ،نظريات الدخل القومى والنقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ،نظريات الرفاهية ،نظريات التشغيل والتوظيف والعمالة ، نظريات السكان ،نظريات الاستثمار والانتاجية ،نظريات

التخلف والتنمية والتطور ،نظريات التكنولوجيا ،اقتصاديات التعليم والصحة والاسكان والنقل ،نظريات التجارة الداخلية والتبادل،اقتصاديات السياحة ،نظريات المالية العامة والانفاق العام والايرادات والموازنة العامة واقتصاديات القروض والتعاون الدولى .

واذا كانت النظريات الاقتصادية السابقة هى ترجمة لموضوعات الاقتصاد السياسى والعلوم الاقتصادية بصفة عامة ،فانه أصبح من المسلم به وجود العديد من فروع العلوم الاقتصادية التى لها استقلالها وذاتيتها فى المجالات الاكاديمية والعملية وأهمها :-

١-**دراسة التاريخ الاقتصادى والفكر الاقتصادى :** ويشمل ذلك دراسة التطور الاقتصادى فى المراحل الزمنية المختلفة وفى المناطق والاقاليم المختلفة أى دراسة للوقائع الاقتصادية، كما يشمل دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى ونظرياته وتطوره.

٢- **الاقتصاد السياسى :** وينصب على دراسة أهم النظريات الاقتصادية مثل نظرية القيمة والثمن، ونظرية الانتاج والنفقة وسلوك المستهلك ،فضلا عن دراسة النظم الاقتصادية المقارنة.

٣-**الاقتصاد التطبيقى:** ويشمل الدراسات المتعلقة باقتصاديات القطاعات والفروع الإنتاجية ،كالاقتصاد الزراعى ، والاقتصاد الصناعى واقتصاديات النقل والخدمات والسياحة،و اقتصاديات المجتمعات الجديدة ،واقتصاديات البيئة ..الخ

٤-**العلاقات الاقتصادية الدولية :** حيث تنصب الدراسة على تحليل نظريات التبادل الدولى ،واسعار الصرف وموازين المدفوعات والسياسات التجارية الدولية والمنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولى

،والبنك الدولى للانشاء والتعمير ،والنظام الاقتصادى الدولـــى، ومنظمـــة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية ........الخ.

٥- **النقود والبنوك:** حيث تتم دراسة النظام النقدى والمصرفـــى وكافـــة الجوانب المتعلقة بكل منهما فى الحياة الاقتصادية فضلا عـــن نظريـــات الفائدة والنقود.واسواق والمال .

٦-**الجغرافيا الاقتصادية:** حيث تتم دراسة توزيع المواد الاولية والســكان على مناطق الانتاج، فضلا عن دراسة التوطـــن أى التوزيـــع المكـــانى للموارد والنشاطات الاقتصادية.

٧-**الاقتصاد الاحصائى والرياضى :** وأصبح ذلك من أهم فروع العلـــوم الاقتصادية حيث تتمثل الاحصاء فى التعبير الرقمى عن مجمل النشـــاط الاقتصادى،كما أصبح للنماذج الرياضية المتقدمة مجال كبير حيـــث تتـــم دراسة النماذج الاقتصادية كالمدخلات والمخرجات،وبحـــوث العمليـــات والكفاءة الاقتصادية وأصبحت للدراسات التى تعتمد على الكمبيوتـــر فـــى المجال الاقتصادى أهمية كبيرة (دراسات الحاسب الآلى).فـــى ظـــل مـــا يشهده العالم من ثورة المعلومات والاتصالات .

٨-**الاقتصاد الاجتماعى :** حيث يعرض لعلاقة الاقتصاد بالنظم الاجتماعية والسياسية ،فضلا عن الدراسات المتعلقة بالسكان والتوظيـــف والعمالـــة والبطالة واقتصاديات العمل والموارد البشرية ،وقضايا الفقـــر والنظـــم الاقتصادية

٩-**اقتصاديات التخلف والتنمية والتطوير :** وهى تمثل أهمية كبرى فـــى الدراسات الاقتصادية ،الحديثة حيث يتعين أن تكون التنميـــة والتطويـــر الانشغال الاساسى لكل مجتمع وخاصة فى الدول المتخلفـــة مـــن خـــلال سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية .

١٠-**الاقتصاد العام أو الاقتصاد المالى :** ويتعلق الامر بأحد أهم فـــروع العلوم الإقتصاديةوهو دراسة المالية العامة أى مالية الدولة ومكوناتها مـــن انفاق عام ،وضرائب ورسوم وجمارك وقروض وموازنة عامة فضلا عن التشريع المالى والضريبى والذى يجمع بين الصفة الاقتصادية والصفـــة القانونية .

١١- **التخطيط الاقتصادى واقتصاديات المشروع :** حيـــث تتـــم دراســـة مبادئ التخطيط وانواعه : قومى واقليمـــى وعمرانـــى وعلـــى مســـتوى المشروع وكذلك دراسة كل الجوانب المتعلقة بالخطه الاقتصادية ويشـــمل هذا الفرع كذلك اقتصاديات المشروع والاعمـــــال والجوانـــب المتعلقـــة بالتخطيط والتنظيم فى هذاالاطار والمشـــكلات الاقتصاديـــة والاداريـــة والتكنولوجية وطرق مواجهتها.

١٢- **التشريعات الاقتصادية :** يمثل أحداهم فروع العلـــوم الاقتصاديـــة والمالية – وهى القوانين الاقتصادية – حيث أيا كانت السياسة الاقتصادية المطبقة فانه يتم صياغتها فى شكل قانونى وتشريع يصدر مـــن الســـلطة المختصة لذلك ،وقد أصبحت الغلبة للتشريعات الاقتصادية والمالية ومـــن أمثلة ذلك :قوانين الإستثماروحوافزه،قانون سوق المال ،قوانيـــن البنـــوك والنقد والائتمان ،قانون قطاع الأعمال العـــام، قـــانون البيئـــة ،قـــانون المجتمعات العمرانية الجديدة ،القوانين المنظمة للتجارة الدولية والملكيـــة الفكرية والتكنولوجيا.. وكذلك القوانيـــن المتعلقـــة بالتشـــريعات الماليـــة والضريبية ، وقوانيـــن التجـــارة ،والتوظيـــف والتشـــغيل والضمانـــات الاجتماعية والجرائم الاقتصادية ....الخ – ويعـــد القـــانون الاقتصـــادى والمالى أكثر الفروع الاقتصادية ارتباطا بدراسة القانون ،فـــهو تشـــريع قانونى لتنظيم العملية الاقتصادية ،وقد استوجب ذلك تحديد دوائر قضائيـــة

متخصصة فى المنازعات المالية والضريبية ،وقضايا التجارة والاستثمار ...الخ.

## المبحث الثالث

## علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الاخرى

رأينا فى تعريف علم الاقتصاد السياسى أنه أحد العلوم الاجتماعية الذى يختص بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية ومن ثم مجموعة القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية فى المجتمع والتى تتعلق بالإنتاج والتوزيع والتبادل بغرض اشباع حاجات افراد المجتمع المادية وغير المادية ،أى أنه يدرس النشاط الاقتصادى للانسان فى داخل المجتمع .

ولكن واقع الامر يشير بأنه من الصعب دراسة أحد مجالات نشاط الانسان "أى الاقتصادى" دون الاخذ فى الاعتبار المجالات الاخرى ،اجتماعية أو سياسية،أو نفسية ،أو تاريخية ، أو ثقافية أو قانونية.....الخ. وبعبارة اخرى فان السلوك الانسانى يمثل وحده واحدة متكاملة مترابطة والنشاط الاقتصادى يمثل جزء من هدا الكل الاجتماعى المترابط ،ومن ثم يتعين عدم وضع حدود بين هذه الاجزاء ،ولا يمكن فهم الجزء وهو النشاط الاقتصادى الا فى اطار الكل الاجتماعى ومن خلال الاعتماد المتبادل بين أجزاء هذا الكل أى أنه لايمكن فهم الظاهرة الاقتصادية الا فى ارتباطها مع مجموعة الظواهر الاخرى .فى المجتمع :قانونية وثقافية وتنظيمية وادارية وسياسية وتاريخية وجغرافية واخلاقية ونفسية ..الخ.

وعلى ذلك فان العلوم الاجتماعية ترتبط ببعض وتشترك جميعا فى دراسة الانسان والمجتمع ،ولايمكن دراسة الاقتصاد السياسى دون ربطه بالعلوم الاجتماعية الاخرى ،وسنرى خصوصية هذا الارتباط

والعلاقة بين علم الاقتصاد السياسى وبعض هذه العلوم الاجتماعية كما يلى :

**١- علم الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع :**

يركز علم الاجتماع اهتمامه على دراسة تطور المجتمع الانسانى فى حركته وتطوره ودراسة الظواهر الاجتماعية والقوانين التى تحكم هذه الظواهر فى حركتها الكلية وكما رأينا من قبل فان الظواهر الاقتصادية هى جزء من الظواهر الاجتماعية بصفة عامة ،وأن العلاقات الاقتصادية هى علاقات اجتماعية أساسا ،ومن ثم فان علم الاقتصاد السياسى هو علم اجتماعى ،كما أن الظواهر الاقتصادية تمثل اساس تكوين المجتمع الذى ينشغل به علم الاجتماع بصفة عامة عندما يدرس ويحلل مختلف التكوينات "التركيبات" الاجتماعية التى شهدها المجتمع الانسانى فى تطوره.

وتظهر العلاقة بينهما أكثر ما تكون فى علم الاقتصاد الاجتماعى الذى يعرض لدراسة النظم الاقتصادية فى تطورها ،وعلم الاجتماع الاقتصادى[١] والذى يزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعى الذى يمارس فى ظله النشاط الاقتصادى أى أنه يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التى تعمل فى ظلها مختلف القوانين الاقتصادية ،وهو مايعطى الاقتصاد السياسى فعالية وقدرة أكبر على التصرف.

---

(١) د. محمد دويدار :المرجع السابق ذكره ص٦٠

**٣- علم الاقتصاد السياسى وعلوم القانون :**

يمثل القانون بصفة عامة مجموعة القواعد القانونية التـــى تحكـــم العلاقات بين الافراد بعضهم البعض ،أو بين الافراد والدولـــة وهيئاتـــها (السلطة العامة)،أو بين الدولة وغيرها من الدول الاخـــرى وكمـــا نعلـــم تتصف هذه القواعد فى غالبيتها بالعمومية والتجريد والالزام والاجبـــار ، والمصدر الاساسى لهذه القواعد هو التشريع.

ولايمكن بناء القاعده القانونية وتفسيرها الا بالاخذ فى الاعتبـــار الواقـــع الاقتصادى المادى ، كما أن العقود المدنية فى مجملها يلزم ان يكون لـــها مضمون مادى كعقود البيع والشراء والايجار والتأمين ..فجميعها تعكـــس تصرفات مادية واقتصادية لابد من الدراية بها حتى يتم صياغتها وفهمـــها وتفسيرها كما أن تطور الوقائع الاقتصادية وتعقيدها أفـــرز نوعـــا مـــن الجرائم التى يطلق عليها جرائم المال والجرائـــم الاقتصاديـــة المباشـــرة كجرائم التهرب المالى والجمركى والضريبى ،وجرائم النقد فضـــلا عـــن سرقة ونهب واختلاس المال العام مما يتعين معه فهم الواقع الاقتصـــادى حتى يمكن وضع التشريع الملائم.

كما أن هناك مجموعة من القوانين والتشريعات هى فى الاســـاس اقتصادية كقوانين الشـــركات التجاريـــة والتجـــارة والاوراق التجاريـــة والافلاس والاستثمار والجمارك والضرائب ،والميزانية وهى أهم الوثـــائق الاقتصادية فانها تصدر فى شكل قانون ومن ثم فهناك علاقة ارتباط وثيقة بين دراسة الاقتصاد السياسى والعلوم القانونية فالقانون يعكـــس الواقـــع الاقتصادى والاجتماعى ويعبر عنه،وفهم ودراســـة الاقتصـــاد ضـــرورة لاغنى عنها فى وضع التشريعات المختلفة والتى يعتبر جزء هـــام منـــها تشريعات اقتصادية ومالية.

**٣ - علم الاقتصاد السياسى وعلوم السياسة:**

اذا كانت العلوم السياسية تبحث بالدرجة الاولى فى تحليل الطبيعة السياسية والاجتماعية للدولة ،والنظام السياسى والدستورى لمختلف الدول فضلا عن دراسة الاحزاب وقوى الضغط ونظم الادارة والحكومات .. فان الاساس الاقتصادى وتحديده هو المعيار فى التعرف على نوع لدولة وتحليلها ،كما أصبح من المسلم به أن اساس اتخاذ القرار السياسى هو في المقام الاول اقتصادى بل أن القرارات الاقتصادية الهامة فى حياة الدول وتطورها أصبحت قرارات سياسية بالدرجة الاولى ومثال ذلك قرار التنمية الاقتصادية فهو قرار سياسى أولا واخيرا وما يتبع ذلك من سياسات خاصة بالاصلاح الاقتصادى أو العلاقات مع الدول الخارجية والمنظمات الدولية المتخصصة ،وكما قلنا من قبل فان الخطاب السياسى لأى مسئول فى أى دولة فى الوقت المعاصر أصبح اقتصاديا أو توجهه حجم وطبيعة المشاكل الاقتصادية.

**٤- علم الاقتصاد السياسى وعلم الجغرافيا ،والسكان [1]**

الجغرافيا هى دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان ،كما تدرس الجغرافيا البشرية العلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعى والمناخى.وتلتقى الجغرافيا والاقتصاد فى نقطة هى توطن النشاط الاقتصادى حيث تزودنا الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بمصادر المواد الاولية والتجمعات السكانية ... كما أن الجغرافيا الاقتصادية أو الموارد الاقتصادية تركز على أشكال الانتاج ومراكزه وتوطن النشاط الاقتصادى وانماط استهلاك المتجات المختلفة على مستوى العالم بأسره .

---

(١) د. عبد الهادى النجار،د.عزت عبد الحميد ،المرجع السابق ذكره ص٢١.

-د. محمد دويدار :المرجع السابق ذكره ص٦١-٦٣.

والعلاقة كذلك وثيقة بين الاقتصاد السياسى وعـالم السـكان أو الديموجرافيا وهذا الاخير يهتم بدراسـة السـكان وحالتـهم وحركتـهم والتركيب السكانى وفئاته العمرية المختلفة وتدريبهم وتأهيلهم واذا كـان الفرد أو الانسان هو أساس ومحور النشاط الاقتصـادى فـان العوامـل الديموجرافية تؤثر على النشاط الاقتصادى فهى التى تحدد طبيعة القـوة العاملة من الناحية الكمية والكيفية ،ومدى حجم الحاجـات التـى يتعيـن اشباعها ،كما أن العوامل الاقتصادية تؤثر بدورها على توزيـع السـكان كـمياً وكيفيا ،وعلى الكثافة السكانية واشكال التجمع الانسانى بل أصبـح لها أبلغ الاثر على حجم الاسرة ومن ثم على الشـروط الماديـة للحيـاة والتنظيم السكانى بصفة عامة .

**٦- علم الاقتصاد السياسى، وعلوم الاحصاء والادارة والمحاسبة:**

لاشك ان الارقام والبيانات والجداول الاحصائية ومختلف أنـواع الحسابات بمثابة المادة الاساسية التى يلزم توافرها لاى تحليل اقتصـادى أما التعبير الاقتصادى فى مجال الواقع فانه يتم من خلال هـذه البيانـات الاحصائية ،كذلك فان اتخاذ القرارات الادارية والشكل التنظيمى والادارى للمؤسسات والوحدات الانتاجية يلزم ان يرتكز على الفهم السليم للاقتصـاد كما أن كيفية ادارة العملية الاقتصادية يحدد الى درجة كبيرة مصير هـذه العملية الاقتصادية مما يمكن القول معه بوجود ارتباط وثيق بينهما.

هذا وتوجد علاقة ارتباط وثيقة كذلك بين علم الاقتصاد وكل مـن علـم الاخلاق ، وعلم النفس ،وعلم التاريخ ،وعلم البيئة ،والعلـوم الزراعيـة والهندسية ..الخ ، اما علم المالية العامة فانه يعتبر أحـد فـروع العلـوم الاقتصادية كما رأينا من قبل .

## المبحث الرابع

## منهجية دراسة الاقتصاد السياسي[1]

يتحدد كل علم بموضوعه ومنهجه في تفاعلهما العضوى ،وتحديد معالم هذا الموضوع وهذا المنهج،انما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمنى يتكون فى أثنائها العلم محل الاهتمام فيتبلور موضوعه وترسم مناهجة ويأخذ محتواه ،أى الافكار المستخلصة شكل الصياغة العلمية.

والاقتصاد السياسى لايمثل استثناء على ذلك ،فلكى نتعرف على هذا العلم يلزم علينا ان نرى موضوعه ومناهجه فى الوقت الراهن وهى نتاج عملية تاريخيه مع الاخذ فى الاعتبار أن الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية ،وان هذه الطبيعة الاجتماعية تضع قيودا على طرق البحث والمنهجية المستخدمة ،حيث لانستطيع استخدام نفس المنهج بالنسبة للعلوم الطبيعية والتى تقوم على التجربة والملاحظة والمشاهده والاستنتاج فى اطار المعمل وعن طريق التحكم فى المكونات المختلفة للعلوم البطبيعية والتى تنصب على المادة والطبيعة والتى تتصف بنوع من الثبات والاستقرار النسبى ،أما فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية فموضوعها هو الانسان والمجتمع،ولايمكن أن نخضعها لنفس المقاييس والاجراءات التى تطبق فى مجال العلوم الطبيعية،فالسلوك الانسانى دائم التغيير وكذلك المجتمعات .

ولذلك يمكن القول اننا نكون بصدد احكام أو قوانين تقريرية فى مجال دراسة الظواهر الطبيعية بينما نكون بصدد أحكام أو قوانين تقديرية قيمية معيارية تأخذ فى الاعتبار قيم الانسان ومعتقداته أو انتمائه الفكرى

---

(١) سوف نعتمد بصفة أساسية على دراسة استاذنا الدكتور محمد دويدار فى هذا الخصوص .وذلك فى المرجع السابق ذكره ص ٣٠-٥٦.

والسياسي والاجتماعي وذلك في مجال دراسة الظواهر الاجتماعيه ورغم هذه الفوارق في المنهج المستخدم في كل من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية فانه أصبح من المتفق عليه أن المنهج المستخدم بالنسبة للعلوم الاجتماعية هو منهج علمي وأنها بصدد اكتسابها لصفة العلم المستقر فماذا عن المنهج المستخدم بالنسبة لها وبالنسبة للاقتصاد السياسي بصفة خاصة؟

ان أي فرع من فروع المعرفة لاتكتسب الصبغة العلمية لا بما نريده له ،ولا بما يوضع في نهاية الاصطلاح المعبر عنه ICS [١] وانما هو يكتسب هذه الصبغة بعلمية المنهج الذي يستخدم في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر محل الاهتمام ،ومن هنا يتم الاستعانة بالخطوط الرئيسية في نظرية المعرفة ، الابستمولوجيا وهذه الاخيرة تعنى المعرفة النظرية المكونة لمختلف العلوم بمختلف موضوعاتها ويعبر عنها بفلسفة العلوم وتتصل بالاجابة على التساؤل متى تصبح المعرفة النظرية علما؟ أما نظرية المعرفة فتعنى قدرة الانسان على معرفة الواقع وتحليلة ،ومصادر وأشكال هذه المعرفة وبعبارة أكثر تحديدا : فهي دراسة للعلاقة بين من يستخلص المعرفة وموضوع المعرفة بما يمكننا من التعرف على طبيعة المعرفة الانسانية وميكانزم استخلاصها ،وعلى أهميتها وحدودها .

بعد هذه المقدمة فان التساؤل هو عن المنهج وتعريفه في أي فرع من فروع المعرفة، ثم في الاقتصاد السياسي.

---

(١)راى مارشال الاقتصادعلى الاقتصاد وليس الاقتصاد السياسي حيث ان الاقتصاد Economics ينتهي بمقطع ics مثل Physics "الفيزياء ، Dynemics "الديناميكا" Chemics "الكيمياء" وأن ذلك يجعل الاقتصاد علما.

**المنهج:** هو الطريقة التى يتبعها العقل فى دراسته لموضوع ما بغرض التوصل الى قانون عام .أو هو فن ترتيب الافكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدى الى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة ،كما أن المنهج هو مجموعة الخطوات التى يتبعها أو يتخذها الذهن أو العقل بهدف استخلاص المعرفة .

وعليه يتميز المنهج أساسا بطبيعة الافكار التى تعرض، ومن هنا كان ارتباط المنهج بالموضوع ارتباطا عضويا وبصفة عامة لاتختلف الطرق المستخدمة فى استخلاص المعرفة الاقتصادية عن طريق البحث العلمي والتساؤل هو هل الاقتصاد السياسى علم؟

وللاجابة على هذا التساؤل سنرى :-

أولا: الشروط الواجب توافرها لامكانية الكلام عن علم ومنهج البحث العلمى بصفة عامة .

**ثانيا** : ما اذا كانت هذه الشروط تتحقق بالنسبة للاقتصاد السياسى .

**أولا: ماهو العلم وماهى شروطه :**

**العلم :** هو مجموع المعرفة الانسانية المتعلقة بالطبيعة والمجتمع والفكر المستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التى تحكم الظواهر وذلك استخداما لمناهج البحث العلمي وهى معرفة تقصد الى تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا .

ويقصد بأحد فروع العلم :مجموعة المعرفة المتنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر، والشروط الواجب توافرها للحديث عن علم أى شروط العلم هى:

أولا:وجود جسم نظرى من المعرفة العلمية ،أى مجموعة من النظريات والافكار تتوافر فى حقها شروط المعرفة العلمية بالنسبة لموضوع محدد تحديدا منضبطا،وهذا يستلزم توافر "٣" شروط هى :

١-أن يكون هدف نشاط البحث الكشف عن القوانين الموضوعية التى تحكم الوقائع أو الظواهر محل الدراسة (نتيجة تكرارها المستمر بنفس الشروط الموضوعية)

٢-ان يستخدم فى استخلاص المعرفة منهج البحث العلمى الذى يتخلص فى :

(أ) وصف وتقسيم الظواهر محل البحث العلمى وهى تستند الى الملاحظة والتجربة ،والباحث فى حالة الملاحظة يراقب الظاهرة ويسجل حالتها من غير أن يحدث فيها تغيير أما فى حالة التجربة فانه يعدل من ظروف الظاهرة أو يغير فى تركيبها تحقيقا لاغراضه فى دراسة وتفسير هذه الظاهرة.

(ب) القيام باستخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق الاستقصاء الذى يمكننا من التوصل الى أفكار ومقولات .

(ج) بناء الفروض على أساس هذه المقولات بقصد تفسير خصائص الظاهرة والعلاقة بين عناصرها ثم استنتاج خصائص اخرى ويتم بناء هذه الفروض عن طريق الاستعانة بالحدس والتخيل على ألا يتنافى فى ذلك مع الحقائق المقررة والمسلم بها والقوانين العلمية ،كما يشترط أن يكون من الممكن التحقق من صحة الفروض عن طريق الملاحظةوالتجربة والاستدلال العقلى ،كما يتعين عدم الخلط بين الفروض والمصادرات التى هى من قبيل المسلمات وكذلك عدم الخلط بين الفروض العلمية والفروض الفلسفية والاخلاقية.

(د) التحقق من أو اختبار صحة عملية استخلاص المعرفة والتحقق يتــــم أولا نظريا بالتأكد من عدم وجود أى تناقض منطقى بين أجزاء النظريـــة ،وثابتا بمراجعتها بالواقع.

٣-يتعين أن تكتسب المعرفة المستخلصة انضباطا ينتـــج عـــن معرفـــة المظاهر الكيفيةوالكمية محلالدراسة والتعرف عليـــهما معـــا، واهمـــال المظاهر الكيفية هو نفى للخصيصة الجوهرية لموضوع المعرفة ،كما أن أهمال المظاهر الكمية هو حرمان المعرفة من الانضباط والدقـــة اللــذان لاغنى عنهما.

**ثانيا** :لكى يمكن الكلام عن علـــم يتعـــن أن يتعلـــق الامـــر بموضـــوع محدد،وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هـــو التصـــورات الذهنيـــة للظواهرالطبيعية عندما نكون بصدد العلوم الطبيعية والظواهر الاجتماعية عندما نكون بصدد العلوم الاجتماعية، وفى هذه الاخيرة ينصب موضـــوع المعرفة على السلوك الانسانى ،وحيث ان الانسان هو الـــذى يســـتخلص المعرفة فنكون بصدد وحده من يستخلص المعرفة وموضـــوع المعرفـــة (وهو الانسان)

**ثالثا:** يكون لدينا حد أدنى من المعرفة اليقينة الاساسية يمكننا من تفســـير الظواهر محل الاعتبار ،والتنبؤ بالاتجاهات العامة لحركة هذه الظواهـــر وهنا تكمن وظيفة العلم فهو يساعدنا على أن نرى فى الظواهر الروابـــط التى كانت خافيه علينا من قبل كما يساعدنا فى أن نرد الاسباب والاثـــار الى مسبباتها،وأن نحل المنتظم والضرورى محل التحكمـــى والعرضـــى، وبصفة عامة فهم الكون لكى نعمل ونتصرف فيه بذكاء وفعاليـــة بقصـــد تغييره.

ثانيا: هل تتوافر شروط العلم في الاقتصاد السياسي:

يعد الاقتصاد السياسي علما حيث توافرت بالنسبة له الشروط السابقة وهي:-

أولا:

بالنسبة للموضوع: فان موضوع الاقتصاد السياسي كما رأينا محددا منضبطا، فالامر يتعلق بالظواهر الاقتصادية، أي العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين أفراد المجتمع، وهي التي تتعلق بالانتاج والتبادل والتوزيع للسلع والخدمات المختلفة وبغرض اشباع حاجات جميع أفراد المجتمع مادية كانت ، أو غير مادية .

وهذه الظواهر الاقتصادية تحكمها قوانين موضوعية تمثل خصيصة حقيقبه لهذه الظواهر ، كما أن هذه القوانين مستقلة عن ادارة الانسان ويرجع ذلك الي:-

أ. أن الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي محددة تاريخيا، فكل جيل يتلقي تراثا من قوي الانتاج والمعرفة المتراكمة والعلاقات الاقتصادية وكل ذلك يمثل بالنسبة له نقطة البدء في عملية الانتاج والظروف التاريخية التي تحدد القوانين الاقتصادية السائدة في ظل هذه الظروف.

ب. أن النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية التي ساهمت في تحقيقها، وهو ما يعطي هذه النتيجة استقلالا معينا عن ارادة هؤلاء، بهذا المعني يقال أن القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الأفراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع.

ولكن طريقة أداء هذه القوانين ليست بالحتم مستقلة ، فيفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية ويمكن القول أن اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية يمكن من أن تتصرف بوعي بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق النتيجة المرغوبة.

٢- موضوع الاقتصاد السياسي ذا طبيعة تاريخية: اذ لا يمكن أن يكون جامدا لا يتغير فالظواهر الاقتصادية في تحول مستمر وفي حركة لا تنقطع[ الانتاج الزراعي في القرن السابع الميلادي يختلف عنه في الوقت الحالي].

فالظواهر الاقتصادية اذن باستثناء بعض الظواهر التي تكون مشتركة بين أكثر من شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي تختلف من تكوين اجتماعي الي آخر فهي ظواهر نوعية تاريخية.

ثانيا: ١- يستخدم الباحث الاقتصادي المنهج العام للبحث العلمي ولكنه يجد نفسه في موقف أقل تميزا بالنسبة للباحث في مجال الظواهر الطبيعية وهو ما يرجع الي عدم امكانية الالتجاء الي التجربة علي نطاق واسع في مجال الظواهر الاجتماعية، اذ يستحيل علي الباحث الاقتصادي أن يتوصل الي استبعاد كل القوي غير تلك التي يريد عزلها ليجعل منها موضوعا لملاحظته، ومن هنا لزم الالتجاء الي التجريد فهو يلعب في مجال البحث الخاص بالظواهر للاقتصادية الدور الذي تلعبه التجربة في البحث المتعلق بالظواهر الطبيعية.

والتجريد: يعني اهتمام الباحث بالتغيرات أو العوامل الرئيسية عند دراسة وبحث ظاهرة اقتصادية وعزل العوامل الثانوية أو افتراض بقائها ثابتة في مرحلة أولي.

وبعبارة أخري فان التجريد يعني عملية عزل كل ما هو ثانوي في موضوع البحث،المعرفة والابقاء علي الجوهري أو الخصائص الجوهرية ويتم ذلك بناء علي ملاحظة الظاهرة موضوع البحث. ثم يتم تحليلها عند هذا المستوي من التجريد وذلك للتعرف علي طبيعتها واستخلاص أفكار خاصة بها.

وفي المرحلة ثانية: ندخل في الاعتبار تدريجيا العوامل التي تم التجريد منها أثناء المرحلة الأولي...

وهكذا حتي نصل الي الواقع وقد أعيد بنائه في الذهن، أي أعيد بناءه نظريا في شكل أفكار نظرية أي معرفة عملية اقتصادية.

٢- والنسبة لطرق الاستقصاء واستخلاص الأفكار والنظريات الاقتصادية أي أساليب البحث الاقتصادي فيتم استخدام كل من الاستقرا والاستنباط.

الاستقراء: ينتقل الباحث من الخاص الي العام ومن الجزء الي الكل أي من معرفة أمور جزئية مسلم بها الي وضع مبدأ عام ، ويلجأ الاقتصادي الي الاستقراء بحيث يعتمد علي الوقائع التاريخية والبيانات الاحصائية والمشاهدة في الحياة الواقعية.

أما الاستنباط: ينتقل الباحث من العام الي الخاص ومن الكل الي الجزء، ويبدأ الباحث بوضع عدد من المقدمات يفترض أنها

صحيحة، ثم يستخلص منها عن طريقة التفكير العقلي والمنطقي كافة التعميمات التي تؤدي اليها، أي أن الباحث ينتقل من معرفة مبادىء كلية مسلم بصحتها ليستنتج منها بطريق التحليل المنطقي مسائل جزئية. ويستخدم الاستنباط أسلوب تركيب أو بناء النماذج وهو بناء نظري افتراضي يقوم علي اختبار عدد من العوامل والعلاقات التي تبدو أكثر أهمية بهدف التبسيط والاستقراء والاستنباط ليسا متعارضين، بل العكس فانهما متكاملتان ويتعين استخدامهما معا.

٣- يتم التحقق من صحة الأفكار النظرية المستخلصة بالنسبة للظواهر الاقتصادية بمواجهة النظرية المستخلصة بالواقع احصائيا عندما يتعلق الآمر بالمظاهر الكمية القابلة للقياس وتاريخيا أو الاثنين معا.

٤- بعد استخلاص المعرفة الاقتصادية يجب تقديمها، أي اتباع طرق معينة للتقيم، أي أسلوب التحليل والبحث الاقتصادي: وهناك أسلوب التحليل المنطقي القائم القائم علي الاستقراء والاستنباط والقوانين الاقتصادية (النظريات) التي تم التوصل اليها علي أساسه.

وهناك أسلوب التحليل الاحصائي: وذلك يغرض اختبار صحة الالنظريات الاقتصادية عن طريق مقارنة نتائج وتنبؤات. النظرية بالمشاهدات الواقعية من خلال تجميع قدر كاف من البيانات الاحصائية عن الظاهرة موضوع الدراسة.

أما أسلوب التحليل الرياضي: فيمكن الباحث من استيعاب كثير من المتغيرات والحقائق التي يستطيع الالمام بها دفعة واحدة، واكتشاف علاقات السببية بين متغيرات متعددة واستخلاص النتائج من هذه المقدمات ويعتبر الرسم البياني أداه من أدوات الأسلوب الرياضي حيث ييسر التعبير عن الفكرةويسمح باستيعاها بسرعة ، هذا فضلا عن المعادلات والدوال والمصفوفات والنماذج المركبة...... الخ.

وهناك اتجاه للمغالاه في استخدام التحليل الرياضي، وحيث أنها أداه للتعبير الكمي، فان الاستعانة بها يجب أن يكون قاصرا فقط علي التعرف علي المظاهر الكمية للظاهرة الاقتصادية وطالما أنه لايمكن دراسة هذه الاخيرة الا علي أساس فهم واستيعاب ومعرفة المظاهرة الكيفية، لذلك يجب أن يكون التحليل الكمي الذي يستخدم فيه الأدوات الرياضية مسبوقا بتحليل كيفي للظاهرة الاقتصادية، كما يتعين الا يحل الاستدلال الرياضي محل الاستدلال الاقتصادي والا أدي ذلك الي زيف في التحليل وعقل من تطور المعرفة الاقتصادية، هذا وتظهر فائدة الادوات الرياضية علي وجه خاص عندما تستخدم في بناء النماذج الاقتصادية.

ثالثا:– يعطينا الاقتصاد السياسي في الوقت الحاضر حدا أدني من المعرفة اليقينة التي تصلح أساسا لتفسير الظواهر الاقتصادية والتنبؤ المعقول بحركتها المستقبلة الامر يتعلق بمجموع القوانين الاقتصادية النظرية ، أي النظريات التي توجد تحت تصرفنا

والخاصة بالانواع المختلفة من العملية الاقتصادية والتي قد تحقق من صحتها عمليا.

ولكن لا نستطيع أن نتكلم عن قوانين اقتصادية ألا في اطار هياكل اجتماعية متميزة كيفيا وقوانين تاريخية( ومن هنا تأتي أهمية دراسة الهياكل والنظم الاقتصادية المختلفة وتطورها، ودراسة تطور الوقائع الاقتصادية وتاريخ وتطور الفكر الاقتصادي ، وهذا ما سنراه في الفصول القادمة.

وتجدر الاشارة الي تحديد مفهوم التحليل الاقتصادي الوحدي ( جزئي وعام أو شامل) سواء في الكتاب الأول أو الكتاب الثاني، وقبل ذلك نعرض لتحليل المشكلة الاقتصادية وهذا ما سنراه في القسم الثاني في دراسة نظريات القيمة والثمن، أما التحليل الاقتصادي الكلي فسيتم تناوله في الكتاب الثاني.

# الباب الأول

## فى المشكلة الاقتصادية (التحليل والتقييم)

رغم التحفظ الذى نبديه على التحليل السائد والغالب للمشكلة الاقتصادية ،وخاصة على مستوى التحليل الجزئى (أى المشكلة الاقتصادية للفرد) واعتباره صالحا على مستوى التحليل الكلى (المشكلة الاقتصادية للمجتمع)- فاننا سوف نقدم فى هذا الباب الخطوط الرئيسية لهذا التحليل واظهار حقيقته عن طريق التقييم والنقد وذلك فى الفصول التالية .

**الفصل الأول** : طبيعة المشكلة الاقتصادية وعناصرها.

**الفصل الثاني** : اركان المشكلة الاقتصادية ونتائجها.

**الفصل الثالث** :تقييم تحليل المشكلة الاقتصادية .

# الفصل الأول

## طبيعة المشكلة الاقتصادية وعناصرها [1]

### ١-طبيعة المشكلة الاقتصادية :

يرى الفكر الاقتصادى السائد (الغربى ابتداء من تحليل روبنز)أنـه توجد المشكلة الاقتصادية عندما تكون بصـــدد حاجــات انســانية غــير محدوده،فى مواجهة موارد اقتصادية نادرة ،مما يسلتزم معه القيام بعمليــة الموازنة والاختياربينهما ،أى ترتيب الحاجات حسب أولوياتها فى درجــة الاشباع ،ثم تحديد حجم ونوع الموارد التى تستخدم لتحقيق ذلك .

ويتضح من التحديد السابق للمشكلة الاقتصادية أن طبيعتها تتسم بما يلى:

١-الحاجات الانسانية غير المحدودة ،يعنى زيادة هذه الحاجات وتنويعـها واختلافها باختلاف الزمان والمكان .

٢- الندرة فى الموارد الاقتصادية هى ندرة نسبية نتيجة العلاقة بين حجم الموارد الموجودة فعلا وحجم الموارد الاحتمالية والتى يشعر الافـراد بالحاجةاليها.

٣- يتعين أن تكون الموارد والامكانيات المتاحة صالحــة لاســتخدامات متعددة فاذا كانت هناك موارد نادرة ولكنها لاتصلــح الا لاســتخدام واحد ، فانه لاتوجد مشكلة اقتصادية وانما مشكلة تســتهدف تحقيــق أقصى مستوى انتاجى ممكن .

٤- ان المشكلة الاقتصادية بالمعنى العام هى مشكلة ندرة ، وهذا يستلزم ضرورة الاختيار أى اختيار لبعض الاهداف والاولويات التى ينبغــى تحققها باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة (النادرة)، والتخلى عــن

---

(1) د. حازم البيبلاوى :اصول الاقتصاد السياسى /منشأه المعارف الاسكندرية ،١٩٨٤.

- د. عبد الهادى النجار ،د.عزت عبد الحميد،المرجع السابق ذكره ص٢٧ ص٤١.

أى عدم تحقيق أهداف واولويات أخرى ممكنة وهذا الاختيار يستلزم الاخذ فى الاعتبار عنصر النفقه،وهو ما يطلق عليه نفقة الاختيار أو نفقة الفرصة البديلة.

**٥-** يتعين دراسة وتحليل عناصر المشكلة الاقتصادية (الحاجات والموارد) حتى ترى كيف تظهر بالنسبة للانسان وبالنسبة للمجتمع.

**٢- عناصر المشكلة الاقتصادية :**

كما رأينا فانها تتمثل فى الحاجات والموارد،وسنعرض لكل منهما بالتفصيل :-

**أولاً :الحاجات الانسانية**

كما رأينا أن الهدف الاساسى للنشاط الاقتصادى للانسان من انتاج وتبادل وتوزيع واعاده انتاج هو اشباع حاجات الافراد المادية والتى تتمثل فى احتياجات الانسان البيولوجية والاجتماعية اللازمة للحفاظ على حياته مثل المأكل والملبس والمأوى والحاجات غير المادية والتى تتمثل فى احتياجات الانسان للرعاية الصحية والاجتماعية /والتعليم/والثقافة/والترفيه والامان بتوفير قدر من الحقوق الاساسية له ...وسنرى تعريف الحاجات الانسانية ثم خصائص هذه الحاجات .

**تعريف الحاجات الانسانية:**

الحاجة الانسانية هى الشعور بالحرمان من شئ ما (مادى أو معنوى ) يحس به الانسان مما يدفعه الى بذله المجهود والنشاط الاقتصادى للقضاء عليه ،وذلك بانتاج هذا الشئ بنفسه ،أو بالحصول على دخل يمكنه من شرائه ،وذلك على النحو الذى يتم معه اشباع هذه الحاجة مادية كانت أو غير مادية،والذى يفرق الحاجة الاقتصادية عن غيرها من الحاجات هو طبيعة موضوع الحاجة فاذا كان مالا اقتصاديا يتوافر فيه

عنصر الندره بالنسبة لتعدد الحاجات الانسانية اعتبرت الحاجة اقتصادية والعكس صحيح.

**خصائص الحاجات الانسانية :**

١-ان الحاجة كشعور بالحرمان يدفع صاحبه للقضاء عليه ،هى تعبير نفسانى ،أو حالة نفسية،ومع ذلك لاتهتم الدراسات الاقتصادية الا بالنتائج الاقتصادية للحاجة سواء اتفقت هذه النتائج مع الاخلاق أو الصحة أو القانون أو لم تتفق وليس معنى هذا ان التنظيم الاقتصادى لا يأخذ بهذه الاعتبارات كليه ،وانما قد يأخذ بقواعد من شأنها ترك الحاجات المخالفة لكل أوبعض هذه الاعتبارات دون اشباع .

٢- **يكن تقسيم الحاجات الاقتصادية الى انواع مختلفة أهمها.**

أ- **الحاجات المادية والحاجات غير المادية :** وقد أشرنا الى ذلك فى الفصل الأول حيث الاولى يمكن التعبير عنها بشكل مادى كمى ملموس ويعتمد فى اشباعها على وسائل مادية كحاجة الانسان الى المأكل أاو المسكن أو اقتناء جهاز معين (سلعه محدده)أما الحاجات غير المادية فلايكون التعبير عنها فى شكل مادى،بل فى شكل كيفى نوعى كحاجة الانسان الى التعليم والثقافة والرعاية الصحية والامنية والعدالة ،ويتم اشباعها عن طريق الحصول على هذه الخدمات.

ب- **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية :** وهو تقسيم نسبى يختلف تحديده من مجتمع الى آخر وبل من فرد الى آخر طبقا للقدرة الدخلية لهذا المجتمع،وذلك الفرد ،كما أنه يختلف من زمان لآخرومن مكان لآخر .ويمكن القول أن الحاجات الضرورية تتمثل فى مجموعة الحاجات الاساسية اللازمة لحياة الانسان وتجدد هذه الحياة وهى التى تغطى احتياجاته البيولوجية وغالبا ما تشمل بالدرجةالأولى المأكل

والملبس ،والمأوى ،فضلا عما اصطلح بتسميته الحقـــوق الاساســـية للانسان أما الحاجات الكمالية فهى التى تتجاوز الحاجات الضروريـــة وتتجه بالدرجة الاولى الى زيادة رفاهية واستمتاع الانسان وذلك طبقا لدخله ولموارد المجتمع.

**جـ- الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:**

الحاجات الفردية هى تلك المجموعة من الحاجات التى يتمكن كل فرد من اشباعها بمعزل عن غيره، ويقتصر نفعها عليه واسرته مثل الحاجة الـــى الغذاء والملبس والمسكن ،أو اقتناء سلعه معينه او الحصول على خدمـــة محددة طبقا لموارده أما الحاجات الجماعية فهى التى تخـــص المجتمـــع بالدرجة الاولى ،ويستلزم اشـــباعها تضـــافر جـــهود أفـــراد المجتمـــع ولايقتصرنفعها على شخص محدد بل يتاح للجميع فائدتها حيث تهدف الى تحقيق النفع العام ، ولذلك لايترك امر اشباعها لكل فرد على حـــدة ،بـــل يتعين تدخل الدولة ومؤسساتها لاشباعها - مثل الحاجة الى الامن الداخلى والخارجى وتحقيق العدالة ،أو أن هذه الحاجات قـــد لايســـتطيع الافـــراد اشباعها على الوجه الاكمل بمفردهم مثل الحاجة الى الرعايـــة الصحيـــة /التعليم/الثقافة والنقل.

**٣-الحاجات اجتماعية بالدرجة الاولى :**

وهذا يعنى أن الحاجة تتحدد فى ارتباطها بمجتمع معيـــن ،وفـــى مرحلة زمنية معينة طبقا لحجم الموارد الاقتصادية الموجودة فـــى كـــل مجتمع ،فالحاجة الى السيارة على سبيل المثال تعد حاجة ضرورية فـــى المجتمع الفرنسى أو الالمانى أو الامريكى ... غير أنها تعتبر كمالية فـــى مجتمعات الدول المتخلفة كالهند والصين ومصر ، كما أن الحاجـــة إلـــى ادخال المياه النقيه فى منازل غالبية الريف المصرى كانت تعتبر كماليـــة

فى خمسينات هذا القرن ،أما فى الوقت الحاضر فقد أصبحت ضرورية ،ونفس الامر بالنسبة لعدد كبير من الاجهزة الكهربائية.فالحاجات الانسانية فى تطور مستمر وترتبط بالوسط الاجتماعى ،وظروف كل مجتمع ،وعاداته وتقاليده وحضاراته ومن ثم يكتسب اشباعها أيضا الصفة الاجتماعية .

**٤-قابلية الحاجات للتنوع والزيادة المستمرة :**

أن حاجة الفرد لسلعه محدده أو خدمه محدده لا تتزايد بل تتجه للاشباع مع زيادة الاستهلاك ولكن حاجات الفرد فى مجموعها تتزايد باستمرار ،فهناك دائما حاجات جديدة تظهر للفرد،وكلما نجح فى اشباع عدد معين من الحاجات ظهرت له حاجة جديدة يسعى الى اشباعها فهناك دائما حاجات متعددة وغير متناهية للافراد،وبقدر ما ينجح مجتمع معين فى اشباع عدد معين من الحاجات ،بقدر ما يخلق حاجات جديدة غير مشبعه ،وهكذا نجد أن الانسان فى سعى مستمر نحو هدف متحرك يبعد عنه باستمرار [١]

**٥-قابلية الحاجات للاشباع:**

تتميز الحاجات بقابليتها للاشباع ،حيث ان استخدام الكمية المناسبة من السلع أو الخدمات أو الموارد يؤدى تدريجيا الى زوال الشعور بالحرمان ،أى يؤدى الى اشباع الحاجة وترتبط هذه الخاصية بظاهرة أو مبدأ تناقص المنفعة الحدية[٢] .أى أن المنفعة التى يحققها الفرد تتناقص تدريجيا مع زيادة الوحدات المستخدمة من الموارد المناسبة لاشباع الحاجة .

---

(١) د.حازم الببلاوى ،المرجع السابق ذكره ص٢٤.

(٢) سنتناول هذا المبدأ فى الكتاب الثانى فى نظرية سلوك وتوازن المستهلك.

**٦- قابلية الحاجات للقياس:**

ويرتبط بقابلية الحاجات للاشباع نتيجة هامة هى اختلاف درجات الحرمان التى يشعر بها الافراد ازاء الحاجات فكلما زادت الموارد المستخدمة فى اشباع حاجة معينة كلما قل شعور الحرمان ازاءها بعكس حاجات اخرى لم تخصص لها موارد كافية وهكذا يستطيع الافراد اجراء ترتيب وتفضيل بين الحاجات المختلفة ،ويمكن أن نعبر عن ذلك بأن الحاجة يمكن أن تكون قابلة للقياس فى حدود معينة (القياس الكمى والترتيب)حيث من المتصور أن تكون حاجة فرد ما لسلعه أشد من حاجة فرد أخر لها، وهذه يعنى أن الفرد قادر على وضع أولويات لاشباع حاجته ومن ثم تكون الحاجة قابله للقياس فى هذه الحدود.

**٧-قابلية الحاجات للإحلال والانقسام:**

كذلك تتميز الحاجة بامكانية احلالها محل حاجة اخرى عن طريق الحصول على قدر من السلع البديلة التى تشبع هذه الحاجة كاشباع الحاجة الى الحصول على اللحوم سواء كانت لحوم حمراء أو لحوم بيضاء ويتوقف ذلك على درجة كمال وتقارب الحاجة البديلة وعلى وحده المصدر وتقدير المستهلك ذاته ويرتبط بذلك أيضا أن الحاجة تكون كذلك قابلة للانقسام،اذ كلما تلقت الحاجة قدرا من الاشباع خفت حدتها ومن ثم يمكن تصور انقسام الحاجة،اذ أن كل جزءمن المال (الموارد) الذى يشبع الحاجة يقابل جزءا من تلك الحاجة .

ويتضح مما سبق أن الحاجات الانسانية هى المحرك الاساسى لكل النشاط الاقتصادى طالما أن الهدف النهائى هو تحقيق اشباع الحاجات الانسانية مادية كانت أو غير مادية وان كان نوع التنظيم .الاقتصادى وأسلوب

الانتاج المتبع ونمط توزيع الدخول والثروات هى التى تحدد أنواع ودرجة وكيفية اشباع هذه الحاجات ومن ثم تأثيرها فى النشاط الاقتصادى .

**ثانيا : الموارد الاقتصادية**

ان وجود الحاجات الانسانية يستلزم فى نفس الوقت وجود وسائل صالحه لاشباع هذه الحاجات ،ونطلق على هذه الوسائل الموارد الاقتصادية المختلفة طبيعية أو مائية ،أو مادية ،او بشرية واهم ما يلاحظ بالنسبة لهذه الموارد:

١-رغم تعدد الموارد وتنوعها فان الدراسات الاقتصادية لاتهتم بالموارد النادره ونقصد هنا الندرة النسبية(كما سبق وأن ذكرنا) أى توجد الموارد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات التى تصلح لاشباعها،أما الموارد غير النادرة ويطلق عليها الموارد الحرة كالهواء ،ومياه البحار ،والرمال الشاسعه فى الصحراء – فلا تعد موارد اقتصادية حيث توجد بكميات كبيرة ويمكن الحصول عليها دون مقابل نقدى .

٢-لاتوجد الموارد الاقتصادية المختلفة فى الطبيعة فى حالة يمكن استخدامها لاسباع حاجات الانسان،بل لا بد من تدخل المجهود الانسانى، أىالعمل البشرىلكىيجعل تلك المواردفىحالة صالحةلمقابلةحاجات الافراد

٣-الموارد النادرة وحدها هى التى تثير مشكلة اقتصادية ،ومن ثم تتمتع بقيمة اقتصادية ،أى تكون موضوع مال اقتصادى ،أى يمكن استخدامها فى انتاج سلع وخدمات ويتم تحديد أثمان هذه الموارد طبقا للتنظيم الاقتصادى السائد، هذا ويشترط أن تتوافر الشروط التالية لكى يعتبر المال اقتصاديا[١]..

---

(١) د/ زكريا بيومى ،المرجع السابق ذكره ص١٩.

أ- **أن يكون محلا للتملك**: فالهواء وأشعة الشـــمس لا يعتــبران مــن الاموال الاقتصادية لعدم قابليتهما للتملك، على أنه اذا كـــان المــال المباح قد أصبح مملوكا لسبب من الاسباب فانه يصبح مالا اقتصاديــا ومثال ذلك الماء الذى ينقل بالأنابيب الى مناطق صحراوية ،والــهواء المعبأ فى اسطوانات الاكسجين بالمستشفيات.

ب- **أن يكون محلا للتصرف**: أى ترد عليه كافة التصرفات القانونيـــة من بيع وشراء واجاره وعاريه ووديعه ،وعلى ذلك لاتدخل الصفــات الشخصية فى معنى المال.

جـ- **أن يكون المال نادرا**: أى محدود الكمية بالنسبة للحاجات المــراد اشباعها ،وقد يكون مصدر الندرة ظروف طبيعية لايستطيع الانســـان التحكم فيها كما هو الحال بالنسبة للخامات الموجودة فى باطن الارض أو المهارات الفنية،كما قد ترجع الندرة لظروف مصطنعه كالاحتكــار أو لظروف اجتماعية كالتقاليد.

د- **أن يكون للمال قيمة تبادلية**: أى أن يكون الشخص الــذى يــود الحصول عليه مستعد لمنح واعطاء شيئاً آخر فى مقابلة وهذا ناتج عـــن ندرة كميته بالنسبة للحاجات المراد اشباعها.

٤-يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية الفعلية أى المتاحة فى لحظـــة محدده الى عدة أنواع هى :الموارد الطبيعية وهى تمثل نتاج الطبيعة سواء كان ذلك متمثلا فى المواد الاولية ، والمواد الخام (النشاط الاســتخراجى) والاراضى الزراعية، والغابـــات والصحـــارى ،والبحـــار والمحيطـــات ،والانهار،والموارد المادية والتى تتمثل فـــى المـــواد المصنعـــة والعـــدد والماكينات والالآت وهى نتاج العمل البشرى فى تطوره،ونطلـــق عليـــها

وسائل الانتاج. واخيرا الموارد البشرية والتى تتمثل فى القـــوة العاملـــة بخبراتها الفنية المتراكمة والمتوارثةوتأهيلها الفنى والعلمى

هذا ويطلق البعض على الموارد الســـابقة عنـــاصر أو عوامـــل الانتاج،وان كنا نفضل ان نطلق عليها قوى الانتاج فـــى مجتمـــع معيـــن ،والتى تتضافر لتحقيق الانتاج اللازم لاشباع الحاجات المختلفـــة لافـــراد المجتمع.

٥-يتحقق الانتاج فى غالب الامر باستخدام وسائل متعددة يمكـــن فيها التأليف بين قوى الانتاج بنسب متفاوتة ،وهناك دائما نوع من الاحلال فيما بين الموارد بعضها البعض،ويكون هناك محل لاختيار اسلوب الانتاج المناسب بين عديد من الاساليب الممكنة ،وينتج عن ذلك ان فكرة الاختيار التى تحدثنا عنها تكون قائمة دائما [1].أى اذا لم يكن للمورد سوى استخدام وحيد محدد فانه لن تقوم أية مشكلة وينبغى استخدامه فى هذا الوجه،فالذى يخلق المشكلة الاقتصادية هو كما رأينا صلا حية المـــورد لاســـتخدامات متعددة ينبغى الاختيار منها.

٦-ان حجم الموارد الاقتصادية المتاحة وأنواعهايتوقف كذلك على المعرفة الفنيةالسائدة،فهذه الاخـــيرة ،ودرجـــة تقـــدم الأســـاليب الفنيـــة والتكنولوجية المستخدمة يؤدى الى زيادة حجم الموارد الاقتصاديـــــة،أى عن طريق المسح والتعبئة والتنظيم الأمثل تصل الى مـــا يطلـــق عليـــه الموارد الاقتصاديةالاحتمالية وهى اكبر بكثير مما هـــو متـــاح فعـــلا . ويتصل بذلك أيضا الاستخدام الامثل للموارد الاقتصاديـــة الفعليـــة عـــن طريق تحقيق الكفاءة الاقتصادية وهى تعنى تحقيق اكبر قدر ممكن مـــن

---

([1]) د. حازم الببلاوى ،المرجع السابق ذكره ص٣٢.

الانتاج (المخرجات) باستخدام الموارد الموجودة أو الاســـتخدام الكـفـء والأمثل للموارد المتاحة (المدخلات) أى أقل قدر ممكن من الموارد لانتاج قدر معين من المنتجات (المخرجات).

ويتعين الاشارة الى انه اذا كانت الكفاءة الاقتصاديـــة هـــى أهـــم معايير الحكم على الاداء الاقتصادى، فإن هناك معايير أخرى مثل التنمية ،العدالة والاستقرار والامن... والاستقلال والحد من التبعيـــة ،يجـــب أن تؤخذ كذلك فىالاعتبار .

# الفصل الثاني

## أركان المشكلة ونتائجها

رأينا في تحليل المشكلة الاقتصادية ،انها توجد عندما تكون بصدد حاجات انسانية متعددة ولا نهائية في مواجهة موارد اقتصادية محددة ونادره،مما يستلزم معه القيام بعملية الموازنة والاختيار بينهما(ترتيب الحاجات وتحديد الاستخدامات المختلفة للموارد...) وفى هذا الفصل نشير أولا الى بعض الأسس التى تساعدنا فى تحقيق الاختيارومن ثم مواجهة المشكلة الاقتصادية ،أى أركان المشكلة الاقتصادية ،ثم نرى ثانيا النتائج المترتبة على ذلك (مع ملاحظة وجود نوع من التداخل بينهما .يتعين الاشارة اليه).

## المبحث الأول

### أركان المشكلة الاقتصادية ومواجهتها

تتمثل فى الاجابة على تساؤلات تتعلق بكيفية تحديد الحاجات واشباعها والموارد وتعبئتها ،والانتاج:نوعه وحجمه وكيفيته،وتوزيع هذا الانتاج، ومن الواضح انها بذلك تتعلق بالدرجة الاولى بكيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية ولا تأخذ بالضرورة بالتحليل السائد والذى قدمناه لهذه المشكلة الاقتصادية ،وتتمثل هذه الاركان فيما يلى :-

**أولا :** تحديد الحاجات التى يتعين اشباعها لافراد مجتمع محدد فى فترة زمنية محدده وهذا يستلزم .

<u>**١- تحديد الحاجات الفردية :**</u> وهى التى يستطيع بعض الافراد أو الفئات اشباعها،نتيجة أوضاعهم المتميزة فيما يتعلق بتوزيع الدخول والثروات .

٢- **تحديد ما يمكن اعتباره من قبيل الحاجات الاجتماعية** وهى التى يمكن اشباعها للغالبية ابتداء من الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع وليس هناك خلاف فى أنها تشمل كحد أدنى الحاجات الضرورية والانسانية لافراد المجتمع.

٣- **لاجدال فى اعطاء الاولوية للحاجات الاجتماعية** على ان يتم تحديدها وترتيبها بواسطة أفراد المجتمع وفى اطار تنظيم ديمقراطى، ومن خلال المؤسسات الخدمية الاقتصادية القائمة .

٤-**تحديد معالم نظام القيم الموجود فى المجتمع** وهل من المتعين العمل على تغييره ،وما هو الشكل الجديد المأمول اقامته،ونظام القيم:هو مجموعة الافكار والمواقف والمعتقدات ،ونوع الثقافة ،ونمط الاستهلاك ..الخ والتى تحدد موقف الانسان من كل ماهو اجتماعى ،موقف الانسان من نفسه ومن قدراته ،من المجتمع من العمل والانتاج،ودوره فى عملية التغيير الاجتماعى،وممارسة الحقوق الاساسية وهذا أمر فى غاية الاهمية اذا ما اردنا ترسيخ واعلاء قيم العمل والانتاج ، والتفكير العلمى والموضوعى والأخذ بأسباب التقدم ،والبعد عن النزعات المادية وغير المشروعه،وأساليب التهرب والغش والتدليس ،ونزعات السلبية واللامبالاه والتكاسل والعفوية والقدرية والمحسوبية.

**ثانيا :معرفة وتعبئة الموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرف المجتمع:**

وهى تشمل كما رأينا الموارد الطبيعية والمادية والبشرية الموجودة تحت تصرف المجتمع ليس فى لحظه معينه،ولكن فى فترة زمنية وذلك على اساس أن ما يعتبر مورد يتوقف على مستوى المعرفة العلمية والفنية السائده فى المجتمع،ويستلزم ذلك.

١-بذل المجهودات الجاده للتعرف على أى المسح الشامل لموارد المجتمع الحالية والاحتمالية أى الموارد الفعلية والموارد المستقبلية .

٢-دراسة وتحليل الفنون الانتاجية المستخدمة فى الخارج ،وفى الداخل ،بهدف اختيار الفنون الانتاجية الاجنبية الممكن استخدامها والتى تتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها ومع ظروف وموارد المجتمع ،لأنه ليست هناك فنون انتاجيه (تكنولوجيا) محايده،بل هى سبيل الوصول الى أهداف معينة وتعكس مصالح اجتماعية معينة ،هذا فضلا عن الفنون الانتاجية الموجودة بالداخل وادخال التعديلات اللازمة ،والتوصل الى فنون جديدة وكل ذلك بقصد خلق الوسط التكنولوجى الذى يمكن القوة العاملة من اطلاق واظهار قدراتها على الخلق والابداع التكنولوجى.

٣-بعد الحصر والدراسة والتحليل،يتعين تجميع وتعبئة موارد المجتمع وتوجيهها لعملية الانتاج،وهذا بدوره يستلزم اعاده ترتيب وتنظيم الجهاز الانتاجى باكمله بهدف اشباع حاجات افراد المجتمع السابق تحديدها.

٤- تنظيم الهيكل الاقتصادى والاجتماعى حتى يتمكن من تحقيق هذه الاهداف الانتاجية ،وذلك عن طريق مجموعة من الخطط والسياسات فى كافة المجالات زراعية ،وصناعية ،وخدمات وتجارة ،ومالية ،ومصرفية .

**ثالثا :تحديد بعض الخطوط الرئيسية للعملية الاقتصادية فى المجتمع** ،مع التركيز على عملية الانتاج وعلى أساس التحديد السابق لحاجات المجتمع وموارده وتتمثل فيما يلى :-

١-أن يحدد المجتمع ماذا ينتج ،أى تشكيله أو مجموعة السلع والخدمات التى يقرر انتاجها فى ضوء حاجاته وموارده، وعن طريق الاختيار والاولويات.

٢-ان يحدد المجتمع القدر أى الحجم اللازم انتاجه من السلع والخدمات التى سبق تحديدها ،ومن ثم توزيع الموارد المتاحة على هذا الاساس.

٣- اختيار الأسلوب الفنى (الفنون الانتاجية) الذى يتم استخدامه للقيام بالعملية الانتاجية وذلك فى ضوء ظروف المجتمع والمعطيات السائده فعلى سبيل المثال يتعين أن نأخذ فى الاعتبار حجم السكان،والعمالة المتوافرة ،والبطالة ونوعية المعرفة الفنية فى اختيار الاسلوب الفنى،مع التباين بين القطاعات المختلفة.

٤-اذا ما تحددت عملية الانتاج على أساس الاعتبارات السابقة، فان التساؤل الذى يفرض نفسه هو كيفية توزيع الناتج المتحقق ،على افراد المجتمع،أى شكل ونمط توزيع الدخل القومى وهذا امر يتحقق من خلال مجموعة من الاعتبارات الاقصادية والاجتماعية والسياسية.

٥-يتعين على المجتمع أن يحدد أيضا الخطوط الرئيسية لعملية اعادة الانتاج أى تنظيم الرؤية المستقبلية للاقتصاد القومى وذلك يستلزم بحث العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار ،بين الحاضر والمستقبل،وهذا يتطلب ضرورة توجيه جزء من الناتج المتحقق لاغراض الاستثمار ،أى بناء مشروعات انتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الانتاجية الحالية ،وذلك لمواجهة الزيادة السكانية،وارتفاع معدلات التضخم ورفع مستويات المعيشة.

٦-أخيرا فان القضية التى تفرض نفسها بعد ذلك كله ،هو الكيفية التى يتحقق من خلالها إدارة العملية الانتاجية ،بل ادارة الاقتصاد القومى بأكمله ،أى الشكل التنظيمى والادارى الذى يتعين اختياره،ولاندخل فى التفصيلات والنقاش الدائر فى هذا المجال ،وانما يلزم أن تتوافر معايير الكفاءة ،والانتاجية ،والادارة الديمقراطية،وتطبيق معايير الثواب والعقاب والرقابة الفعالة ،وتحقيق الاهداف الانتاجية والقضاء الحازم والحاسم على السلبيات والتجاوزات . اذا ما تحقق ذلك يكون كل من القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء (فهما ساقى وقدما الاقتصاد القومى).

من الواضح أن الخطوط السابق بيانها بتعيين أن تتحدد بالنسبة للمجتمع بأكمله ،وفى ضوء الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذا المجتمع.

## المبحث الثانى

## نتائج المشكلة الاقتصادية [١].

يترتب على التحليل السابق للمشكلة الاقتصادية ،خاصة فيما يتعلق بالخطوط الرئيسية لعملية الانتاج مجموعة من النتائج أهمها .

**١- تقرير الاهداف والاولويات الاقتصادية :**

كنتيجة لتعدد وتنوع حاجات افراد المجتمع،ومحدودية الموارد المتاحة،يستلزم الامر ترتيب ووضع الحاجات طبقا لأولويات اشباعها ،وكذلك تحديد الأهداف الانتاجية من الناحية الكيفية والكمية ، والتى يوى التنظيم الاقتصادى فى المجتمع أخذها فى الاعتبار فى فترة زمنية محدده.

**٢- تخصيص الموارد الاقتصادية الانتاجية :**

يتعين على كل مجتمع حتى يواجه مشكلته الاقتصادية أن يخصص موارده الاقتصادية المحدودة (نسبيا) بين المتجات المختلفة ،وبين مختلف الوحدات الانتاجية بالطريقة التى تمكنه من الحصول على أكبر كمية من المنتجات وتحقيق الأهداف والاولويات التى سبق تحديدها مع الاخذ فى الاعتبار مستوى المعرفة الفنية ،واختيار الاسلوب الفنى الذى يحقق هذا الانتاج بأقل نفقه انتاج واساس هذا الاختيار هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية التى تؤدى الى الحصول على أكبر قدر ممكن من المنتجات مع الاقتصاد فى استخدام المدخلات .

**٣- تحقيق التشغيل والتوظيف الكامل :**

ويعنى ذلك البحث عن كافة موارد المجتمع ،وتعبئتها واستخدامها جميعا وعدم ترك جزء من هذه الموارد (طبيعية أو مادية أو بشرية)

---

(١)د. مصطفى رشدى ،المرجع السابق ذكره ص٢٥.

عاطلة ،ويستلزم ذلك معالجة مشكلة الطاقات الانتاجية العاطلة فى المجتمع والتى أصبحت تمثل ظاهرة فى كثير من الدول وقد تصل احيانا الى ٤٠% من القدرات الانتاجية المتاحة ،وهذا يتطلب اتخاذ كافة السبل والسياسات التنظيمية والادارية والفنية من أجل تشغيلها بكفاءة.

**٤- توزيع الناتج الاجتماعى المحقق:**

يتعين على المجتمع فى تحليله للمشكلة الاقتصادية وتحديده لكيفية مواجهتها أن يحدد أيضا الكيفية التى بواسطتها يتم توزيع الناتج الاجتماعى المحقق،أى نمط وشكل توزيع الدخل القومى بين من ساهموا فى العملية الانتاجية بطريقة مباشرة او غير مباشرة ،وسواء كان هذا التوزيع وظيفيا أو شخصيا .

**٥- وضع السياسات اللازمة للتنمية :**

اذا ما حدد المجتمع المشكلة الاقتصادية : حجمها وابعادها وجوانبها ومظاهرها المختلفة (وقد سبق بيان ذلك فى المقدمة) فان القضية الجوهرية(التحدى الاساسى) تتمثل فى كيفية مواجهتها وذلك عن طريق وضع معالم واضحه لاستراتيجية التنمية ، وتحديد السياسات اللازمة فى القطاعات والفروع الصناعية ،والزراعية ،والتجارة والخدمات ،وأن يمثل ذلك الانشغال الاساسى لمنظمات المجتمع وهيئاته وافراده ،ويكون الهدف هو الخروج من التخلف والحد من التبعية ،ورفع مستويات الانتاج ،والانتاجية والاستثمار ،ومن ثم رفع مستويات المعيشة .

# الفصل الثالث

## تقييم تحليل المشكلة الاقتصادية

يتركز تقييمنا فى هذا المبحث على مناقشة الفكر الغالب للمشـــكلة الاقتصادية كما قدمناه فى المبحث الأول ،ويمكـــن بلـــورة هـــذا التقييـــم باختصاره فى النقاط التالية :-

**أولا :** اذا ما أخذنا فى الاعتبار وكاساس للتحليل والدراسة ما قدمناه مـــن عناصر لأركان المشكلة الاقتصادية وكيفية مواجهتها والنتـــائج المترتبـــة عليها (المبحث الثانى) فان ذلك يعتبر بحق بمثابة تحليل حقيقى لمشـــكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والضرورية والكفيلة باشـــباع حاجات الافراد ورفع مستويات الانتاج والانتاجية والكفاءة ومن ثم تحقيق التنمية والحد من التبعية وتحسين مستويات المعيشة ،وعلى ذلـــك يكـــون التحليل الحقيقى والسليم للمشكلة الاقتصادية هو المحرك والمحفز لوضـــع الحلول لكيفية مواجهتها .

**ثانيا :** لما كان الفكر الغالب فى تحليل المشكلة الاقتصادية لايـــأخذ فـــى الاعتبار ما ذكرناه وإنما يركز على وجود حاجات متعـــددة .ولا نهائيـــة ،وموارد نادرة ومحدودة، فضلا عن تركيزه على الفرد ،فان يمكن توجيـــه نقاط النقد والتقييم التالية :

أ- القول بأن الحاجات الانسانية غير محدودة لايعبر عن الواقع ، فهناك حدود لقدرة الانسان على الاشباع من السلع والخدمات والاستمتاع بها وهى طاقته . فالانسان كائن محدود القدرة بطبعه ، والخالق وحده هو المطلق ، ومؤدى ذلك أن ثمة حدود تحد من الحاجات الانســـانية [1]

---

[1] د / عبد الهادى النجار ، د / عزت عبد الحميد المرجع السابق ذكره ص ٣٨

وطالما أن الوقت المتاح للاستهلاك محدود فإن الحاجـات الانسـانية تكون بدورها محدودة ٠

ب- تشير كافة الدراسات المتعلقة بميزانية الاسرة أن حاجات الانسـان يمكن تحديدها بدقة ، ومن ثم وضع التصورات المستقبلية على هـذا الاساس وعندما نبحث وندقق فى احتياجات أى فرد أو أسرة فـى أى مجتمع فسوف نجد أنها تخضع للتحديد ولاتخرج عن حدود معينـة ، أليست هى كما رأينا تتمثل فى حاجات مادية تنحصر فـى الغـذاء و الملبس و المسكن ، وهذه الحاجات المادية تتحدد بدورهـا بيولوجيـا وإجتماعيا ، وكذلك الحاجات غير المادية فهي محدودة وتنحصر فـى الرعاية الصحية ، و الأمن ، والعدالة ، والتعليم والثقافة ، والترفيـه ٠٠٠٠ ومن ثم فأن القول بأن الحاجات لانهائية غير صحيح ٠

ج- اذا كانت الحاجات الإنسانية و الإجتماعية تخضع للتحديـد ، فإنـه يمكن القول أن وسائل إشباع هذه الحاجات عن طريق مختلف السلع و الخدمات هى التى تكون متعددة ، ومتنوعة و متزايدة ، وذلك بسـبب إعتبارات اخرى لاتتعلق بالحاجات ذاتها ٠٠٠٠٠

أى أن الحاجة الى الغذاء محدده بإحتياجات بيولوجية من سـعرات حرارية تتوافر فى عدد محدد من السلع ، ولكن لاسباب إقتصاديـة يتـم إدخال أنواع جديدة من المنتجات و السلع ٠ وكمثال واضح الدلالـة فـى التعبير عن ذلك يتمثل فى الحاجة الى الدواء ٠ فقـد حـدد المختصـون بالعلاج أن حاجة الانسان تتراوح من بين ٣٠٠ الـى ٥٠٠ نـوع مـن المركبات الدوائية لمواجهة مختلف الامراض ، ولكن الملاحظ وجود أكثر من ٣٠ (ثلاثون ) ألف نوع دواء ، ويرجع ذلك الى السياسات الانتاجيـة والاحتكارية للشركات الدولية المسيطرة على إنتاج وتجارة الدواء ، والتى

تقدم فى كل وقت أنواع جديدة تحقق فيها أرباحا إحتكارية وتسمح لها بالسيطرة المستمرة على الاسواق ، ونفس الامر يتحقق فى أنواع أخرى من السلع كمستحضرات التجميل ، والتنظيف ، والسلع الكهربائية ، والاسلحة وكذلك السلع المخصصة للاطفال والنساء.

وعلى ذلك يمكن القول أن الحاجات محدودة ، ولكن السلع والمنتجات التى تقدم الى الاسواق هى التى تتصف بالتعدد والتنوع ، والغرض هو السيطرة على الاسواق وتحقيق أكبر قدر من الارباح ويساعد فى تحقيق ذلك إمكانيات ووسائل هائلة للدعاية والاعلان وتغيير الموضات والاذواق والماركات تحت تأثير أنماط الاستهلاك الامريكية والاوروبية .

٢- **كذلك بالنسبة للموارد الاقتصادية** ، فالقول بأن هذه الموارد نادرة ومحددة أمر غير صحيح ويجافى الحقيقة ، ويتضح ذلك فيما يلى:-

أ- أن الموارد الاقتصادية بكافة أنواعها وأشكالها متوافرة ، وليس لها حدود ولكن المهم هو التنظيم الفعال والكفء لتعبئة وإستغلال هذة الموارد للعالم بصفة عامة ، فالتقدم العلمى يكشف كل وقت عن وجود مصادر هائلة للثروات والموارد فى الطبيعة : قاع البحار والمحيطات ، والغابات والاراضى الشاسعة " أن تعدوا نعمة الله لاتحصوها " وتشير الدراسات الى أن ما يزرع الان هو نسبة ٤٤% فقط من الاراضى الصالحة للزراعة فى العالم ، وفى أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يزرع سوى أقل من ٢٠% من الاراضى التى يمكن زراعتها ، وفى بلد كالسودان يوجد ما يقرب من ٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة وتتوافر لها المياه ، ولكن لا تتم زراعتها .

ب- إن التقدم التكنولوجي ، والتغيرات التي حدثت في الهيكل التنظيمي لوسائل الانتاج ، قد أدت في غالبية الاحوال الي تجنب نقص الامكانيات ( محدودية الموارد ) ويجب أن نتذكر دائما أن الانسان هو خالق العمل ، والعمل هو مصدر القيمة ، ومهما كانت الموارد محدودة ، فالانسان يستطيع بفكره وعمله وإبداعه أن يقضي على الندرة الطبيعية للموارد[١] .

جـ- أن العقبات امام زيادة الطاقات الانتاجية،ورفع مستويات ومعدلات الانتاجية باستغلال الموارد الموجودة ،ليست في غالب الاحوال فنية واقتصادية،بل هي اجتماعية وسياسية بالدرجة الاولى، فطالما كان هناك سيطرة وعدم عدالة في توزيع الموارد والثروات،وادارة غير ديمقراطية ،فسوف توجد هذه العقبات ولعل ذلك يفسر انخفاض متوسط انتاجية الفدان في الدول المتخلفة من محاصيل الحبوب الى اقل من نصف متوسط المحصول في الدول المتقدمة ،ان الموارد موجوده ، وكافيةو لكنها تعلني دائما من قلة الاستخدام أو سوء الاستخدام ،كما أن الثروات غالبا ما تتركز في أيديفئات قليلة ،(فعلى سبيل المثال تشير الارقام التي ينشرها البنك المركزي الى ان مجموع الودائع بالجهاز المصرفي أي البنوك المصرية في يونيه عام ١٩٩٩تصل الى ٢١٥ مليار جنيه مصري،٢٠مليار دولار ،كما تشير كثير من المصادر الى وجود مايزيد عن مائة مليار دولار امريكي للمصريين بالبنوك الاجنبية ،وذلك رغم ضخامة المشكلات الاقتصادية للاقتصاد المصري)كما أشارت الارقام المعلنة أخيرا ان مجموع ودائع وأموال حكومات الخليج العربي

---

(١) د/مصطفى رشدى ،المرجع السابق ذكره ص٢٥.

(والافراد) فى الخارج يزيد عن ٦٠٠(ستمائة) مليار دولار، بينما العالم العربى يعانى من عدم استغلال موارده وطاقاته الانتاجية بسبب نقص الاستثمارات ورؤس الاموال.

د- لاشك ان ممارسات الشركات الدولية النشاط (متعددة الجنسية) تلعب دورا مؤثرا فى السيطرة على الموارد الاقتصادية ،فى اماكن كثيرة من العالم ،كما يتم توجيه واستغلال الموارد بالطرق والوسائل التى تضمن لها السيطرة الاحتكارية على الاسواق ،وتحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح،ويوضح ذلك أن التجارة الدولية لمعظم الثروات الطبيعية والمواد الاولية والخام تحت السيطرة الكاملة للاحتكارات الدولية .

٣- **ان اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور لعلم الاقتصادواعتبارها مشكلة ندره**[1] يعنى خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانسانى بصفة عامة ،والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (فى المكان والزمان كالمجتمع المصرى) والمشكلة الاقتصادية للفرد.

أ- بالنسبة للمجتمع الانسانى بصفة عامة،تتمثل المشكلة الاقتصادية فى الصراع مع الطبيعة فى محاولة للسيطرة عليها لإشباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة ،أى القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات ،ولكن الصراع يتم على نحو جماعى لأن الانسان لا يعيش بمفرده.

ب- بالنسبة لمجتمع معين تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما فى اطار تاريخى يتمثل فى المرحلة التاريخية التى يمر بها هذا المجتمع،وهى مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج

---

(1) د.محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسى ،المرجع السابق ذكره ،ص٤٨١:٤٧٩.

وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى تعكس نوع علاقات الانتـــاج السائدة فى المجتمع ،أى أن هذه المرحلة تبيـــن الشـــكل الاجتمـــاعى لعملية الانتاج ،ومن ثم الشوط الذى قطعه هذا المجتمع فى سبيل حـــل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع الانسانى بصفة عامة.

ح- أما بالنسبة للفرد : فان الامر لايتعلق بالفرد المجرد ، وانما بـــالفرد الاجتماعى،الفرد الذى يمثل جزء من كل اجتمـــاعى يرتكـــز علـــى التعاون والتقسيم الاجتماعى للعمل ،فـــلا يمكـــن أن تحـــدد مشـــكلته الاقتصادية الا فى اطار علاقات الانتاج التى تســـود فـــى المجتمـــع المحدد تاريخيا (فى المكان والزمان)الذى يعيش فيه هذا الفرد.

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشـــكلة الاقتصادية للمجتمع الانسانى بصفة عامة ،أى كمشكلة ندرة تعنـــى فـــى الواقع

- تجاهل أن الذى يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفـــرد) ،وهو مايعنى تجاهل ان العلاقات الاجتماعيةللانتاج انما تنشأ بين اجـــزاء المجتمع وبين الافراد فى المجتمع كما تعنى بناء على هذا التجاهل افـــواغ العلاقات الاقتصادية مـــن محتواهـــا الاجتمـــاعى(أى تشـــيئ العلاقـــات الاجتماعية)،اذا لايرى فى هذه العلاقات الا علاقة بيـــن الفـــرد والشـــئ متجاهلين بذلك الطرف الآخر فى العلاقـــة،واذا مـــا فرغـــت الظواهـــر الاقتصادية من محتواها الاجتماعى أصبح من الطبيعـــى أن نتصورهـــا كظواهر أبديه .

-تجاهل أن الندرة النســـبية (أو الوفـــرة النســـبية) انمـــا هـــى ظـــاهرة اجتماعية،أى من نتاج المجتمع فالكمية المنتجة من السلع ومن ثم النـــدرة النسبية أو الوفرة النسبية لهذه المنتجات انما تتوقف علـــى اراده الانســـان

وعلى كمية العمل الاجتماعىالتى تخصص لانتاجها ،ومـــن ثـم يمكــن القول:- ليست الوفرة النسبية ولا الندرة النسبية للمنتجــات هــى التــى صنعت المجتمع الرأسمالى مثلا ،ولكن هذا المجتمع هو الذى يخلق الندرة النسبية أو الوفرة النسبية ،فهذه الاخيرة اذن ظاهرة اجتماعية ومن نتـــاج المجتمع.

وهكذا نكون قد انتهينا من دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية ،وذلك فـــى اطار تقييمى ناقد ويرتبط بالواقع ،ويتضح ذلك بدرجة أكبر عندما نـــرى فى الفصل الثانى النظم الاقتصادية المختلفة وكيفية مواجهتـــها للمشــكلة الاقتصادية .

# الباب الثاني

# في

# النظم الاقتصادية

## النظم الاقتصادية المختلفة

انتهينا فى الباب الأول من تحليل المشكلة الاقتصادية واركانها ونتائجها وتقييمها مع ضرورة التفرقة بين المشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا،والمشكلة الاقتصادية للمجتمع الانسانى، وانطلاقا من هذه الاخيرة فمن المعروف ان المجتمع الانسانى قد مر بمراحل عديدة من التطور شهدت اشكال مختلفة من التكوينات الاجتماعية ،يتميز كل منها باسلوب انتاج معين،يحدد شكل النظام الاقتصادى فى كل من هذه المجتمعات .

بعبارة أخرى ان المجتمعات فى تطورها قد شهدت نظم اقتصادية مختلفة ،وتتبلور الخصائص الاساسية لكل نظام،حول كيفية القيام بالنشاط الاقتصادى،أى حول عملية الانتاج والتوزيع واشباع حاجات الافراد المادية وغير المادية ،ومن ثم كيفية مواجهة كل نظام اقتصادى للمشكلة الاقتصادية ،ومن ثم تتميز فكرة النظام الاقتصادى بالنسبية والاختلاف بين المجتمعات.

وفى هذا الباب سنعرض لفكرة النظام والهيكل الاقتصادى وذلك فى **الفصل الاول**؛ ثم نعرض للنظم الاقتصادية المختلفة أو أساليب الانتاج المختلفة فى الفصول التالية.

**الفصل الثانى** :أسلوب الانتاج فى الاقتصاد الرأسمالى (النظام الراسمالى)

**الفصل الثالث** :اسلوب الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى (النظام الاشتراكى)

**الفصل الرابع**:اسلوب الانتاج فى الاقتصاد المختلط (النظام المختلط)

**الفصل الخامس**: النظام الاقتصادى والمبادئ الاقتصادية فى الاسلام.

# الفصل الأول

## مفهوم النظام الاقتصادي والهيكل الاقتصادي[1]

ان تحديد مفهوم النظام الاقتصادى أثار نوعا من الجدل والنقاش وخاصة بين اتجاه يركز على مجموعة من العناصر والحقائق والعلاقات التاريخية والاجتماعية ،واتجاه اخر يركز على اسلوب الانتاج،ومن ثم خصائص عملية الانتاج والتوزيع ،ويطلق على فكرة النظام الاقتصادى الهيكل الاقتصادى أو اسلوب الانتاج.

والاتجاه الأول (المدرسة الالمانية: بوفر،براند ،شمولر، سومبارت ،والاقتصادى الفرنسى فرانسوابيرو)يرى ان النظام الاقتصادى هو عبارة عن مجموع من العناصر والعلاقات ،وتمثل العناصر الاجزاء المكونة للنظام، والعلاقات هى التى تربط بين اجزاء او عناصر النظام،وتمثل العناصر الاجزاء المكونة للنظام ، والعلاقات هى التى تربط بين اجزاء او عناصر النظام ،وتتمثل عناصر النظام فى :-

١-الهدف أو مجموعة الاهداف من النشاط الاقتصادى .

٢- نوع التنظيم الاجتماعى والقانونى والسياسى والتى تحدد نطاق النشاط الاقتصادى وطبيعة العلاقات التى تنشأ بين الافراد (نظام الملكية/ دور الدولة ....)

٣-الفن الانتاجى والتكنولوجيا السائدة ،أى طرق تحويل الموارد الى منتجات .

---

(1) د/ محمد دويدار :مبادئ الاقتصاد السياسى ،المرجع السابق ذكره ص٢٣٦ .

-د/ عبد الهادى النجار ،د.عزت عبد الحميد ،المرجع السابق ذكره ،ص٤٤.

-د/ عزت عبد الحميد : مبادئ اقتصاديات التخلف والتنمية ،الولاء للطباعة والنشر ،شبين الكوم ،١٩٩٧ ، -ص٢٥-ص٣٢.

ويختلف الكتاب فى تحديد وترتيب هــذه العنــاصر ،فالمدرســة الالمانية تركز على العناصر أو الروابط القومية كاللغة والدين والتضــامن ويركز الايطالى انتونيللى على الروابط والمؤسسات أما فرانسوا بيرو فقد قدم العناصر الثلاثة السابقة.

ونحن نرى ان فكرة النظام لاتركز بالدرجة الكافية على أســلوب وطريقة الانتاج والخصائص الاساسية للعملية الانتاجية ،والذى يبرز ذلـك بشكل واضح هو فكرة الهيكل الاقتصادى والاجتمــاعى بصفــة عامــة والهيكل الاقتصادى أو اسلوب الانتاج بصفة خاصة ،وهذا ما يقــول بــه الاتجاه الثانى(المدرسة الاجتماعية ،والاشتراكية،والبنائية الديناميكية،ومــن الذين ابرزوا ذلك أيضا استاذنا الدكتور-محمد دويدار)- ويمكن دراســة الهيكل الاقتصادى كما يلى:-

**أ- <u>مفهوم الهيكل الاقتصادى</u>:** هو الكل الذى يتكون منه الاقتصاد القومــى ،أى هو مجموع الاجزاء التى يتكون منها اقتصاد ما (القطاعات ،والفروع ،والهيئات والمؤسسات ،والوحدات الانتاجية) والعلاقات التى توجد بيــن هذه الاجزاء كما يمكن القول انه الشكل الذى تترابط معه العناصر التــى يتكون منها الاقتصاد القومى فى فترة زمنية معينة ،ولانه توجد بين اجزاء الاقتصاد القومى علاقات محددة فانه عن طريق هذه العلاقات يمكن تمييز نوع الهيكل الاقتصادى الذى على اساسه يتم اداء هذا الاقتصاد.

كذلك يمكن تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادى بأنه :النحــو الــذى يترابط به مستوى معين من مستويات تطوير قوى الانتاج مع هذا النــوع السائد من علاقات الانتاج ،وهذا ما يحدد أسلوب الانتاج السائد ،كما يحدد فى نفس الوقت النمط الاجتماعى الذى يكون عليه الــهيكل الاقتصــادى

للمجتمع مما يعطى للعملية الاقتصادية فى مجتمع معين شكلا اجتماعيا يميزها عن العملية الاقتصادية فى مرحلة مختلفة أو مجتمع مختلف.

**ب-أهمية دراسة الهيكل الاقتصادى :** تتمثل هذه الاهمية فيما يلى :

١-يمكن عن طريق تحليل الهيكل الاقتصادى التمييز بين الاقتصاديات القومية المختلفة فى عالمنا المعاصر ،وتحديد الاقتصاد المتقدم والمتطور ،والاقتصاد المتخلف، بل ان موضوع علم الاقتصاد السياسى يتعلق فى أحد جوانبه بدراسة وتحليل الهياكل الاقتصادية المختلفة.

٢- تحديد مدى تطور اقتصاد ما (وليكن الاقتصاد المصرى ) عن طريق الحكم على مدى تطور هيكلة الاقتصادى بمقارنته من مرحلة الى اخرى ، وبهياكل المجتمعات الاخرى ، كما يمكن من الحكم على مدى وكيفية اداء الاقتصاد القومى .

٣-التعرف على المشاكل المختلفة التى يعانى منها اقتصاد ما ، ووضع الحلول المختلفة لهذه المشاكل عن طريق العلاقة بين النظرية والواقع ،ولايتحقق ذلك الا عن طريق تحليل الهيكل الاقتصادى وربط النظرية بهذا الهيكل .

٤-وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة هذه المشاكل يتحدد بما يتفق ونوع الهيكل الموجود فعلا ،ونوع الهيكل المراد الوصول اليه .

**جـ- محددات الهيكل الاقتصادى :**

يستخدم الباحثون الكثير من المعايير للتمييز بين الاقتصايات القومية المختلفة ، فالبعض يحدد ذلك من خلال تحديد شكل النظام السياسى والقانونى والاقتصادى ،والهدف الرئيسى ،ونوع السياسات

المطبقة ودور الدولة ...، والبعض الأخر يقوم بهذا التمييز من خلال تحديد خصائص كل نظام اعتمادا على الاحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية كالدخل ،والصادرات ،والانتاجية ..، ونحن نرى ان هذه المعايير جزئية – ويمكن بيانها من خلال تحديد الهيكل الاقتصادى وأن ذلك يتم بمحددين اساسيين هما :

أ- الخصائص الاساسية لعملية الانتاج

٢- مستوى تطور قوى الانتاج وانتاجية العمل .

**أولا :الخصائص الاساسية لعملية الانتاج - وتتمثل فيما يلى :**

١-نوع علاقات الانتاج السائدة :أى ماهى العلاقات والروابط التى تنشأ بين الأفراد اثناء عملية الانتاج أو بمناسبة عملية الانتاج والتى تحدد دور كل فرد فى هذه العملية ،كذلك تحديد كيفية اتخاذ القرارات ،ومن له السيطرة الفعلية ، فضلا عن تحديد شكل توزيع الفائض الاقتصادى المتحقق،وشكل توزيع الدخل القومى ،وقد اتفق الباحثون على أن شكل توزيع الملكية يعكس الى درجة كبيرة نوع علاقات الانتاج السائدة ، لذلك يتعين تحديد شكل ونمط توزيع ملكية وسائل الانتاج الرئيسية فى اقتصاد ما كخطوة اساسية بجانب شكل توزيع الدخل ،والفائض والثروات الاخرى للتعرف على علاقات الانتاج .

٢- الهدف من العملية الاقتصادية : اذا كان الهدف العام من العملية الاقتصادية هو اشباع حاجات افراد المجتمع ،فان الهدف المباشر يختلف من هيكل اقتصادى الى هيكل اخر ،فهل هو الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وعائلاتهم ،أى تحقيق الاكتفاء الذاتى (وهذا ما يميز المجتمعات فى العصور المبكرة "النظام الاقتصادى العبودى،والنظام الاقطاعى فى مراحله الاولى )، ام أن الهدف هو تحقيق أقصى ربح نقدى

ممكن (وهذا ما يميز الاقتصاد الرأسمالى)أو أن الهدف هو اشباع الحاجات الاجتماعية لافراد المجتمع (وهذا ما يميز الاقتصاد الاشتراكى حتى الآن رغم التطورات التى تحدث).

٣- كيفية سير واداء الاقتصاد القومى :أى ماهى الاداه الرئيسية لادارة الاقتصاد القومى ؟ هل يتم ذلك من خلال ما يطلق عليه قوى العرض والطلب ،أى من خلال الاداء والتفاعل التلقائى لهما دون أى تدخل من الدولة ومؤسساتها ،أم هل يتم ذلك من خلال تنظيم الاقتصاد القومى وادارته بواسطة التخطيط والذى يشمل الجوانب الرئيسية فى المجتمع، وتحديد أهداف جوهرية وبيان وسائل تحقيقها من خلال خطة شاملة تتصف بالمرونة والديمقراطية العلمية والاتصال والاستمرار ...أو أن ادارة الاقتصاد القومى وتسييره يتم من خلال جهاز السوق وميكانزم التخطيط معا ،وهنا تتفاوت درجة الاخذ بكل منهما ... من هيكل الى اخر ،وتوجد هناك مجموعة من الضوابط والسياسات والهيئات التى توجه وتنظيم عمل جهاز السوق.

**ثانيا :مستوى تطور قوى الانتاج وانتاجية العمل :**

هو المحدد الثانى للهيكل الاقتصادى ،ويتم التعرف عليه من خلال تحديد ما يلى :

١-نوع ومستوى قوى الانتاج : وهنا يلزم تحديد وتوصيف قوى الانتاج التى توجد فى داخل الهيكل الاقتصادى (النظام الاقتصادى أو اسلوب الانتاج) المراد بحثة وهذا يشمل:-

**-القوى العاملة :** وهذه تتمثل فى بيان لحجم القوى العاملة ، ونسبة السكان العاملين، ودرجة التأهيل والخبرات المتوافرة، ومستوى التطور،أى كم وكيف هذه القوى العاملة ونسبتها الى عدد السكان ،والقوى

العاملة التى تعمل فعلا ،وتلك التى توجد فى حالة بطالـــة ،ونـــوع هـــذه البطالة ،وتطورها ،وتقسيمها على المناطق ..

**-وسائل الانتاج :** وهذه تشمل نوع وسائل الانتاج الموجودة سواء كانت طبيعية وخاصة الاراضى والغابات .. ،أو مائية ،او مادية ،من عدد وماكينات والات وأجهزه وقوى محركة (رأس المال المادى) ورأس المال النقدى والمصرفى (فـــى البنـــوك ومؤسســـات الادخـــار والاســـتثمار)، ومجموعة المواد الخام والاولية ... ويتضمن ذلك نوع الفـــن الانتـــاجى السائد ،أى التكنولوجيا المطبقة والامكانيات المتوافرة للاقتصاد فى هـــذا الخصوص ودرجة استخدام المجتمع لوسائل الانتاج المتوافرة ،ومن ثـــم الطاقات العاطلة .

**٢-مستوى الانتاجية السائدة :** وهذه تشمل درجة كفاءة انتاجيـــة الاقتصاد القومى بصفة عامة وذلك بتحديد انتاجية القوى العاملة وانتاجيـــة قوى الانتاج الاخرى المستخدمة من رأس المال وأراضى وموارد ماديـــة وطبيعية ومائية اخرى، وكذا مستوى انتاجية بعض الخدمـــات الحيويـــة كالنقل البحرى والجوى ،وخدمات السياحةوالتأمين والبنوك ... والتجـــارة الداخلية والخارجية ،مع بيان درجة الاستخدام الامثل ،ودرجة الاســـتخدام الفعلى لهذه الوسائل والموارد وكذلك بيان انتاجية القطاعـــات والفـــروع (المؤسسات والوحدات) المختلفة فى داخل الهيكل الاقتصادى .

**٣-الوزن النسبى لكل قطاع (وفرع) فى الاقتصاد القومـــى :** ان الوزن النسبى لكل قطاع من قطاعات النشـــاط الاقتصـــادى،أى اهميتـــه بالنسبة للقطاعات الاخرى ،ولكل فرع فى داخل هذه القطاعات يعكس كـــم ونوع قوى الانتاج المستخدمة، ومن ثم انتاجية العمل فى هذا القطـــاع أو الفرع،ويحدد بالتالى مدى مساهمته فى النشاط الاقتصادى فى مجموعـــة

،ونصيبه فى الناتج الاجتماعى المتحقق ،ونسبة القوى العاملة وانتاجية ودرجة الاستخدام ...والفنون الانتاجية... وهذا يبين النشاط الغالب فى الاقتصاد القومي، وبعد ذلك من أهم المعايير المستخدمة للمقارنة بين الاقتصاديات المختلفة .وقد تطور النشاط الاقتصادى وتعدد منذ بدايات البشرية: فمن جمع الثمار الى الصيد ،الى الرعى والزراعة فى اشكالها الاولية ،واستخراج المعادن والخامات من المناجم والآبار ،والزراعة الحديثة بمختلف انواعها واستغلال الغابات والصحارى، والبحث عن الثووات فى البحاروالمحيطات والصناعة بمختلف انواعها والخدمات المختلفة، ويمكن ان نوضح ونميز القطاعات الثلاثة فى داخل الاقتصاد القومى على النحو التالى :

-**<u>القطاع الاولى :</u>**حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مباشرة ،ودور الطبيعة فى عملية الانتاج يكون كبيرا ،ومثال ذلك الصيد بمختلف انواعه، الرعى وتربية المواشى والزراعة ، والنشاط الاستخراجى فى المناجم والمحاجر والأبار ... ونجد فى معظم الدول المتخلفة أن النشاط الاقتصادى الغالب هو سيطرة القطاع الاولى حيث درجة مساهمته فى الناتج القومى المتحقق،ونسبة العاملين فى هذا القطاع كبيرة (فى ليبيا ٩٥% من الناتج القومى مصدره البترول ،ونفس الامر فى دول الخليج العربى،٨٠% فى السودان من الرعى والزراعة ،٨٥% فى الصومال).

**-<u>القطاع الصناعى (الثانوى):</u> فى هذا النوع من النشاط الانتاجى يسيطر الانسان على قوى الطبيعة بدرجة اكبر من النشاط الاولى ،حيث تتم تهيئه شروط عملية الانتاج فى دلخل المصنع وتكون تحت سيطرة الانسان ولذلك تكون انتاجية العمل فى الصناعة اكبر منها فى الزراعة،**

الا اذا . أصبحت الزراعة نوعا من الصناعة كما هو سائد فـــى الـــدول التقدمة والتى هى دول صناعيـــة بالدرجـــة الاولـــى حيـــث أن هيكلـــها الاقتصادى يغلب عليه الطابع الصناعى من حيث درجة مســـاهمته فـــى الناتج القومى ،وفى التوظيف والعمالة ،والصادرات ،وفى التقدم الفنى ...

ويكون كل من القطاع الاولى والقطاع الصناعى ما يطلق عليـــه قطاعات الانتاج الســـلعى أو المـــادى ،ونتيجـــة التطـــور الاقتصـــادى والتكنولوجى فان هذه القطاعات وخاصة القطاع الصناعى ينقسم بـــدوره الى عديد من الفروع الرئيســـية كالصناعـــات الانتاجيـــة والصناعـــات الاستهلاكية ،وفى داخل كل منهما يمكن التمييز بين صناعـــات الحديـــد والصلب ،والصناعات الهندسية والالكترونية والصناعـــات الميكانيكيـــة والصناعات الحربية ، والبتروكيماويات كذلك صناعات الغزل والنســـيج، والصناعات الغذائية ،وصناعات البلاستيك والمشروبات ... الخ ونستطيع ان نحدد الوزن النسبى للفروع الصناعية فى داخل كل هيكل اقتصـــادى ،ومن ثم تمييزه عن غيره من الهياكل الاخرى (أساليب الانتاج أو النظـــم الاقتصادية الآخرى).

-**القطاع الثالث**:قطاع التجارة والخدمات : ويشمل هذا القطـــاع التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والخدمات الاساسية والتى تتمثل فـــى النقل والمواصلات والتعليم والصحة والدفاع والامن، والخدمات الثقافيـــة والرياضية والترفيهية، وخدمات التأمين والسياحة والبنوك،وهنـــا يلـــزم تحديد الوزن النسبى لهذا القطاع وفروعه الرئيسية مـــن حيـــث درجـــة مساهمته فى الناتج القومى ،ونسبة العاملين فيه مع الاخذ فـــى الاعتبـــار اختلاف دور هذا القطاع فى الدول المتقدمة حيث التوسع فيه يعكس درجة

التطور والرفاهية ،ودورة . فى الدول المتخلفة حيث تضخم هـذا القطاع غالبا ما يعكس تخلف الاقتصاد.

**والخلاصة :** اننا عن طريق الهيكل الاقتصادى أو أسلوب الانتاج كاداة تحليلية نستطيع ان نتعرف على الهيكل الاقتصادى أو النظام الاقتصادى السائد فى دولة ما فى مرحلة محددة، فضلا عن تحديد نوع الهيكل المراد الوصول اليه ،وسوف نتعرف فى المباحث التالية على الخصائص الاساسية للهياكل الاقتصادية السائدة سواء رأسمالية ام اشتراكية ام مختلطة مع الاشارة الى السمات الاساسية للنظام الاقتصادى الاسلامى والذى يرتكز كما سوف نرى على مجموعة من المبادئ الاقتصادية العامة والاساسية.

# الفصل الثاني

## أسلوب الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي
## (النظام الرأسمالي)

حدثت بعض التغييرات والتطورات التى مكنت من استقرار وتطور النظام الرأسمالي وجعلت منه نظاما عالميــا يعتمــد بالدرجــة الاولــى علــى الصناعة،وذلك في اعقاب الثورة الصناعية ،وحقق الانتاج طفرات كبيــرة في معدلات زيادته ،والذى يوجه الى السوق بالدرجة الاولـــى وخاصــة السوق العالمي ،تحت سيطرة قوانين السوق والمبادلة الموسعة ،ثم حدثــت تطورات اخرى مع بدايات القرن العشرين،وخاصة بعــد ازمــة الكســاد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) حيث تدخلت الدولة بشكل أو بــأخر ،وظــهور سيطرة الاحتكارات على المستوىالداخلي وعلى المستوى الدولي ،وظهور عدم فعالية جهاز السوق والاثمان في تخصيص الموارد ،.. مع الاشــارة الى انه فى السنوات الاخيرة نلحظ العديد مــن التغيــيرات الاقتصاديــة والفنية والسياسية زادت من سيطرة الاقتصاد الرأسمالي على المســـتوى العالمي مع زيادة فى التركــيز والاتجــاه بمعــدلات اكــبرالى ظــاهرة التخصيص أو الخصخصة وفى سياق هذا التصور تبرز بطبيعــة الحــال بعض الجوانب السلبية لاسلوب الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي :-

**وفى هذا الفصل نعرض لما يلى فى مباحث مستقلة :**

١-التغييرات التى مهدت لنشأة النظام الرأسمالي .

٢- الخصائص الاساسية لاسلوب الانتاج الرأسمالي .

٣- الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي .

## المبحث الأول
## التغييرات التي مهدت لنشأة النظام الرأسمالي

تتمثل هذه التغييرات في مجموعة من الاحداث والتحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية ،والاقتصادية التى حدثت فى اوروبا فى الفترات من أواخر القرن الرابع عشر وبدايات القرن الخامس عشر الى منتصف القرن الثامن عشر والتى شهدت تحول النظام الرأسمالي الى نظام عالمى وسيطرة الرأسمالية الصناعية ، ويطلق على هذه الفترة المرحلة الانتقالية ،واهم هذه التغييرات هى فيما يلى وسوف نعرض لها باختصار :-

١-انهيار النظام الاقطاعى .

٢- التغييرات السياسية والجغرافية وبدء ظاهرة الاستعمار.

٣- سيطرة الرأسمالية التجارية .

### أولا : انهيار النظام الاقطاعى

سيطر النظام الاقطاعى على اوروبا فى المرحلة الزمنية من بدايات القرن الخامس الميلادى حتى القرن الخامس عشر وقد بدأ فى فرنسا ثم انجلترا ، ثم باقى اوربا ،وتتمثل نشأته عندما بدأ كبار الملاك فى مقاومة سلطة روما (الامبراطورية الرومانية) وتوسيع ملكياتهم بالسيطرة على الملكيات الاصغر والمهجورة ،حيث لم يستطيع الملاك الصغار مقاومة محصل الضريبة الرومانى ،أو جارهم الغنى او الغزاة الجرمانيين ومن ثم بحثوا عن الحماية عند المالك الكبير ،فتخلوا عن ملكية الاراضى الزراعية للملاك الكبار وتحولوا الى أقنان ،ونشأ النظام الاقطاعى واستمرت سيطرته فى أوروبا لمدة عشرة قرون ، بدأت بسقوط الامبراطورية الرومانية على ايدى القبائل الجرمانية فى القرن الخامس،

واستمرت حتى سقوط القسطنطينية على يد الاتراك فى القــرن الخــامس عشر ميلادى.

**وتتمثل الخصائص الاساسية للنظام الاقطاعى:-**

- الارتكاز على الاقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعى،وتدور العلاقــات الاجتماعية حول الارض الزراعية .
- نظام الملكية هو الاساس فى تحديد العلاقات ،بل اســـاس الــتركيب الاجتماعى لهذا النظام فالملكية الاسمية للامبراطور ،اما حق الملكيـــة الفعلية فيكون لهرم من السادة النبلاء وتتحدد السلطة الفعلية لكل امــير ،ونبيل بحجم الملكية التى يسيطر عليها .
- وجود مجموعة من الروابط الشخصية ترتبط بنظام الملكية وطبقـــا للهرم الاجتماعى أى مجموعة من الالتزامات والواجبات تفرض على من هم فى ادنى السلم الاجتماعى (الاقنان والفلاحون الاحرار) فـــى مواجهة ساده الاقطاع ،وبين هؤلاء السادة فى مواجهة الاعلى مرتبه.
- عدم وجود سلطة مركزية ،بل السلطة مجزأه ومقسمه بيـــن ســاده الاقطاع كل فى نطاق ملكيته واقطاعيته ،وتتمثل فى القضاء والعدالـــة وفرض الضرائب وكافة السلطات التنفيذية .
- الوحدة الأنتاجية الاساسية تتمثل فى الاقطاعية وهى عبارة عن قريــة كبيرة أو مجموعة من القرى يقع فى قمتها قصر الشـــريف، ،وتضــم الاراضى المزروعة وأراضى الغابات والرى ،وتضم العبيد والاقنــان ،والفلاحون الاحرار ،وبعض الحرفيين ،والانتاج يتم بغرض تحقيـــق الاكتفاء الذاتى وعدم وجود تبادل فى المراحل الاولى للاقطاع .
- الاقنان : ويطلق عليهم رق الارض ،ويمثلون أهم خصائص النظــام الاقطاعى ،وهم ليسوا من العبيد بل فى مركز قانونى متوســـط بيـــن

العبيد والاحرار ،والعبيد ليست له حريه قانونية او اقتصادية (مجـــرد شئ ووسيلة انتاج حيه) ،اما القن فليست له الحرية الاقتصادية حيــث انه يرتبط بالارض ومالكه وينتقل من سيد الى اخر اذا مـــا انتقلــت ملكية الارض بين السادة ولكن القن له الحريـــة السياســـية وخاصـــة المدنية،أى تكوين اسره وما يترتب على ذلك ،وكانوا يمثلون غالبيـــة السكان ،وكذا اسفل قاعدة الهرم الاجتماعى مع العبيد.

هذا وقد شهد النظام الاقطاعى بعض التطـــورات وخاصـــة مـــع بدايات القرن التاسع وفى الفترات التالية وقد تم ذلك تحت تأثير الـــهجرات من الشرق(العربى والاسلامى) ،والتجارة مع مــــدن البحـــر المتوســـط، والغزو العربى لجنوب غرب اوروبا وتأثير الحضارة والازدهار الـــذى كان يميز البلاد العربية والاسلامية فى هذا الوقت .. وقد ادى ذلك الـــى استخدام قوى محركة جديدة ،واستخدام وسائل انتـــاج جديـــدة،وادخـــال محصولات جديدة،.. مما ادى الى تطور قوى الانتاج وزيادة الانتاجيـــة وقد انعكس ذلك فى تحويل الريع أو الفائض المتحقق من ريع فى شـــكل عمل سخره ،الى ريع عينى حيث بدأ السيد يتخلى عن كل أرضـــه فـــى مقابل الحصول على جزء من المحصول ثم سرعان ماتحول ذلك الى ريع نقدى – وذلك فى بدايات القرن الحادى عشر والثانى عشر ميلادى نتيجـة نمو التجارة ونشأة المدن،وتوسع التبـــادل ،واســـتعمال النقـــود وتطـــور الصناعات الحرفية ،والتوجه الى السوق ،وقد ادى ذلك الى تخلى الســـيد عن كل الاراضى والمحصول فى مقابل ان يحصل على ريع نقدى ،حيث اصبح الفلاح ينتج من أجل التبادل والتوجه بجزء كبـــير الـــى الســـوق ليحصل على المقابل النقدى ،وقد احدث ذلك نوع من التمايز بين اغنيـــاء الفلاحين الذى يحققون انتاج اكبر ،والفقراء منهم ،والذين لايحققـــون أى

فائض ،بل بدأوا يتخلون عن الارض، بسبب عدم قدرتهم على دفع الريـع والضرائب .

وفى المراحل التالية لنشأة وتطور المدينة،استقل سكان المدينة عن امراء الاقطاع واصبح لهم حق تنظيم مدينتهم (كبار التجـار وأصحـاب الحرف) وحرية القيام بالنشاط الاقتصادى ووضـع الاسـاليب الاداريـة والقضائية والضريبية المناسبة ،والقيام بوظيفة البوليس والدفاع عنها وأدى ذلك الى وجود وضع متميز لسكان المدينة بالنسبة لسكان الريف نتيجـة تمكن المدينة من استغلال الريف من خلال أثمان الاحتكار[١] . ومن هنـا نشأ التناقض بين المدينة والريف ، وخصوصا بيـن التجـار وأصحـاب الحرف ،وبين من يحصلون على الفائض الزراعى (النبلاء ورجال الديـن واغنياء الفلاحين)واذا اخذنا فى الاعتبار ذلك التناقض فى الريـف بيـن اغنياء الفلاحيين وبين صغار الفلاحين والأقنان ،وساعد فى ذلك التحولات التى أدت الى وجود التبادل والسوق والنقود، فقد ترتب على ذلك تركـز الفائض النقدى لدى الاغنياء ،وتحول صغار الفلاحين والاقنان الى مجـود عمال لدى هؤلاء الاغنياء وبنشأة وتطور المدن لجأت الغالبية منهم الـى المدينة مكونين نواة الطبقة العاملة .

وفى داخل المدينة ومع تطور وازدهار التجارة أصبح هناك تمايز بين طبقة كبار التجار وكبار أصحاب الحرف ، وبيـن صغـار تجـار التجزئة والحرفيين والعمال، الفئة الاولى تملك وتحكم ، والفئة او الطبقـة الاخرى لاتملك ايه وسائل انتاج،وانما ليس لديها غير قوة عملـها وهـى محكومة دائما.

---

(١) د.محمد دويدار :مبادئ الاقتصاد السياسي ،المرجع السابق ذكره ص٩٦.

إن مجموعة هذه التناقضات التى تبلورت بشكل ظاهر فى القرنيين الثالث عشر والرابع عشر ،أدت فى زيادة حدتها الى انهيار النظام الاقطاعى ،وبلورت فى نفس الوقت النواه الاساسية لنشأة النظام الرأسمالى حيث انقسام المجتمع الى طبقتين طبقة مالكه فى الريف والمدينة ،وطبقة العمال، والانتاج يتم من اجل السوق وبغرض التبادل وتحقيق الربح ،وبدء محاولات تركيم رأس المال التجارى ،وقد ساعد على ذلك بعض التغييرات السياسية والفنية والجغرافية ،وهذا ما سنراه فى النقطة التالية:

**ثانياً : التغييرات السياسية والجغرافية وبدء ظاهرة الاستعمار**

من أهم العوامل التى مهدت بل وساهمت بدور كبير فى نشأة النظام الرأسمالى هو :تطور الفكر السياسى من أصله الكنسي الى الراديكالية الفلسفية حيث عمل تأسيس فكرة الدولة القومية والحكومة المركزية وقوة الدولة على تهيئة الأوضاع للتغير الاجتماعى والاقتصادى وتصفية النظام الاقطاعى والقضاء على دعائمه ،ونشأة واستقرار النظام الرأسمالى وخصائصه الاساسية وقد لعب عدد من المفكرين السياسيين دورا بارزا فى هذه الفترة (من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر) ،فاذا كان التقدم الاقتصادى قد ساعد فى حصر وتقييد سلطان الكنيسة فى الشئون الدنيوية الا انه بقيت بعض الأثار ... فان التحرر من الفكر الكنسى (اللاهوت) كالن أكثر راديكاليه فى الفكر السياسى ،واهم هؤلاء المفكرين وافكارهم باختصار هى[1] .

---

(1) أريك رول :تاريخ الفكر الاقتصادى ،ترجمة د. راشد البراوى الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة، ١٩٧٢، ص٢١١-٢٢١.

- **جان بودان :** وقد جعل من علاقة الانسان بالانسان بدلا من علاقات الانسان بالله الاساس الذى يقوم عليه البحث الاجتماعى فى كتابه (كتب الجمهورية الستة) ،وقد أرسى اساس الحاجة الى سلطة مركزية ذات سيادة ،ودافع عن الدولة الحديثة التى سوف تكون مصدر كل القانون والنظام ، وتشديده على الملكية الخاصة .
- **ميكافيلى :** وكانت لارائه فى نظرية الدولة تأثير فعلى كبير ،وعمله المستمر من اجل الوحدة الوطنية فى ايطاليا...ونجد ان عبقريته هى التى جعلت التطور السياسى فى عصره نقطه الابتداء فى نهج جديد فى دراسة المسائل الاجتماعية والسياسية .فندد بالمثالية والخيال والاوهام ،وطالب بالواقعية والضرورة كمرشد ودليل للامير وليس الفضيلة وان الغاية تبرر الوسيلة ،وذلك فى كتابة "الأمير".
- **فرانسيس بيكون :** كان أفضل المفكرين تعبيرا عن روح العصر وذلك انه وضع الاسس الفلسفية التى يقوم عليها العلم التجريبى ،ونقل منهج البحث العقلى (العلمى) من العلوم الطبيعية الى دراسة الانسان ومجتمعه ،وأضفى الطابع الفلسفى على سلطة الدولة ،وكانت الملكية فى رأيه نظاما طبيعيا ،وطاعتها واجبا طبيعيا وهذا مادعم الحكم المطلق بالتأييد النظرى القوى .
- **اسحاق نيوتن :** كان التقدم هائلا فى الفلك والرياضة والطبيعة والبصريات وعلوم الاحياء والطب وكان كتاب نيوتن (المبادئ)طفره علمية كبيرة فى هذا الوقت ،وقد قام البعض بدراسة العلاقة بين كشوف نيوتن والحاجات الاقتصادية الرأسمالية التجارية (وليام روستو)

- **توماس هوبز :** وقد نبذ مفهوم حق الملوك المقدس ،وقـــدم تفســيرا جديدا واقوى لافكار بيكون عن مبدأ سيادة الدولة ،وبنى تحليله علـــى اتحاد اختيارى بين افراد يتفقون على أن يتولى احدهم تمثيـــل الاراده المشتركة ،ولكنه ركز على القهر باعتباره عنصرا جوهريا فى تنظيم الدولة أى سيادة مطلقة تقتضى الطاعة ،وان التعاقد الذى خضع بـــه الافراد لهذه الدولة (المارد الذى ابتدعه )كان قائما علـــى المصلحـة الذاتية واذا ماعمد هذا المارد الى القمع فانه يفعل هذا من اجل مصالح المحكومين أنفسهم.
- **جون لوك :** الف بين جميع عناصر الفكر الماضى وسار بها خطـــى ابعد ،ليجعل منها فلسفة سياسية تناسب العصر الذى أصبحـــت فيـــه الرأسمالية واثقة من الفوز والاستقرار ،فالعقد الاجتماعى عنده يعتمـــد اعتمادا كليا على مقياس الرضاء من جانب المحكومين ،وفى فلســفته يمكن ادراك ان المصلحة الذاتيه هى القوة المحركة للســـلوك، ولقـــد اتصل بالتجارة عن طريق توليه منصب مديـــر ممتلكـــات انجلـــترا الاستعمارية ،وان المشاركة الاختيارية بين التجار فى المغامرات تعـد فى نظرة الصورة الطبيعية لتنظيم الحكم.

وهكذا نجد ان التحولات والقوى الاقتصادية فى هذه الفترة كـــانت تضغط فى سبيل اقامة سلطة مركزية قوية ،ومن ثم كان للفكر السياســـى دوره من خلال الافكار السابقة فى التحول الى الرأسمالية .وقد دعم هـــذا التحول تغييرات جغرافية وفنية كذلك وتمثلت فى الاكتشافات الجغرافيـــة الجديدة (والتى مـــهد لـــها التحســـن فـــى البوصلـــة البحريـــة وادوات الملاحةالاخرى)ومن أهمها اكتشاف الساحل الغربى والطـــرف الجنوبـــى لافريقيا فى عام ١٤٨٧ لحساب البرتغال واكتشاف الطريق البحرى للـــهند

مرورا برأس الرجاء الصالح بواسطة فاسكودى جاما فـــى عـــام ١٤٩٨، وفى نفس الفترة يكتشف كريستوف كولمب: كوبـــا وامريكـــا الوســـطى لحساب اسبانيا واكتشاف امريكا الشمالية لحساب انجلترا بواسطة جيوفانى كاباتو، واكتشاف البرازيل فى عـــام ١٥٠٠بواســـطة كـــابرال لحســـاب البرتغال، ويكتشف ماجلان الطرف الجنوبى لامريكا اللاتينية فـــى عـــام ١٩٢١م . "مضيق ماجلان" لحساب اســـبانيا ،وهكـــذا يتـــم ضـــم هـــذه الاكتشافات والاراضى الجديدة ،ويتم استغلالها كمستعمرات ،مما ســـاعد فى التحول للرأسمالية .

وقد ترتب على هذه الاكتشافات الجغرافية ،واعتبارها مستعمرات للدول المسيطرة فى هذا الوقت (البرتغال واسبانيا فى القرن السادس عشر ثم بلجيكا والمانيا بصفة ثانويةنوابتداء من القرن السابع عشـــر كـــانت السيطرة لانجلترا ،ثم انجلترا وفرنسا .....الخ . ومن ثم فقد بدأت ظـــاهرة الاستعمار وماترتب عليها من دمج وتبعية واستغلال هـــذه المســـتعمرات ووضعها تحت سيطرة الدول المستعمرة ،ومـــايترتب علـــى ذلـــك مـــن الحصول على المواد الخام والاولية والمنتجات الزراعية والغذائية اللازمة لتحقيق التحول الاقتصادى نحو الرأسمالية،وكذا المحافظة على الاســـواق لتصريف المنتجات الصناعية التى بدأت تزيد ،وقد اتبعت كافة الوســـائل سياسية وعسكرية واقتصادية لفرض هذه السيطرة واستمرارها ،وتحقيـــق اكبر قدر ممكن من التراكم،نقل الفائض من هذه المستعمرات الى الـــدول المسيطرة[١] . وقد كان ذلك احد أهم العوامل والتغييرات التى مـــهدت بل ودعمت من استقرار النظام الرأسمالى وتطوره ،حتى بدأت حركة التحرر

---

(١) – محاضراتنا فى اقتصاديات التخلف والتنمية ،المرجع السابق ذكره ص٣٩-٤٩.

الوطنى والاستقلال السياسى لهذه المستعمرات فى الخمسينات والستينات من هذا القرن .

## ثالثا : سيطرة الرأسمالية التجارية

ترتب على مجموعة التحولات والتغييرات السابقة ،ان اصبحت طبقة التجار (كبار التجار) هى المسيطرة والموجهه للتنظيم الاقتصادى الجديد حيث يحصلون من المستعمرات (العالم الجديد) على المواد الاولية والخام والمعادن والمنتجات الغذائية وحدثت العديد من التطورات من بينها ظهور ،وبلورة الطبقة العاملة ،والمشروع الرأسمالى واستخدام العمل الاجير ... وكما رأينا فقد قامت الدولة بدور كبير فى التراكم البدائى لرأس المال ،عن طريق سن القوانين واللوائح واقامة التنظيمات التى تكفل تحقيق اكبر ربح ممكن للتجار ،ومنع تصدير المنتجات الزراعية وفرض نوع من الحماية ، واشتراك الدولة مع كبار التجار فى تأسيس كثير من الشركات للقيام بالتجارة الخارجية واستغلال الموارد الموجودة بالمستعمرات .

وهكذا يمكن القول ان الرأسمالية التجارية تواجدت من خلال التحولات التى مهدت لنشأتها وذلك فى الفترة من القرن الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر (الفترة الانتقالية) – وقد شهدت هذه الفترة عملية تغيير جذرى تمكن خلالها رأس المال التجارى من السيطرة على العملية الانتاجية ،مما ادى الى وجود الطبقة العاملة ،وحصول كبار التجار على الفائض سواء المنتج فى الداخل ،أو الذى تتم السيطرة عليه والحصول عليه من المستعمرات ،وقد أدى ذلك الى تركيم رأس المال وتركز ملكية وسائل الانتاج فى داخل هذه الطبقة وحرمان صغار الفلاحين والحرفيين

والعمال – وقد مكن ذلك من سيطرة الرأسمالية التجارية وخاصة في القرنيين السادس والسابع عشر وقد تم ذلك من خلال مايلي [١].

**<u>١-تحول رأس المال التجاري:</u>** يمثل رأس المال التجاري الأساس التاريخي للنظام الرأسمالي ،وقد ارتبط باتساع التبادل وتطور المدينة ،وتطور النقود والتوجه الى السوق بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ... وترتب على ذلك ان أصبح تراكم رأس المال هدف في ذاته (نقود – سلعه – نقود).

**ويأخذ رأس المال في تطوره عدة مراحل تتمثل في :-**

- النقود تتحول الى رأس مال تجاري
- رأس المال التجاري يسيطر على عملية (دائره) التبادل دون استطاعته السيطرة على عملية الانتاج.
- في مرحلة تالية يتراكم رأس المال التجاري عن طريق الربح على نحو يمكنه من السيطرة على عملية الانتاج ويصبح رأس المال علاقة اجتماعية. والكيفية التي ركز بها رأس المال التجاري اهتمامه على الانتاج شملت عدة سبل :

  - تحول التاجر الى رأسمالي صناعي (الحرف التي ترتكز على التجارة "إيطاليا").
  - يصبح المنتج نفسه تاجرا ورأسماليا ويبدأ في تنظيم انتاجه على اسس رأسمالية ،اذ يقوم باحداث تغييرات جذرية في الطريقة التي تتم بها عملية الانتاج (العمل الأجير ،الشكل التنظيمي والفني ).

---

(١) –د.محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي ،المرجع السابق ص١٢٥-١٤٢.

- بدأ عدد من افراد طبقة التجار فى تحقيق سـيطرتهم المباشـرة على الانتاج (صناعة النسيج)

**٣-الكيفية التى تم بها التحول:** أدت مجموعـة التغيـيرات السابقة وخاصة الدولة القومية المركزية وتعاظم دورها فى الداخلوالخارج واكتساب المستعمرات الى زيادة دور طبقة التجار ،ومـن ثـم احـداث التجول نحو نظام رأسمالى جديد فى كافة القطاعات كما يلى :

-**الزراعة :**بدأت تتجه نحو الانتاج للمبادلة ،واسـتخدام العمـل الاجير والانتاج للسوق ،وشهدت الزراعة الانجليزية حركة التسييج ،ممـا ترتب عليها تحول عدد كبير من صغار الفلاحين الى عمال اجراء ، كمـا قام كبار تجار المدينة بالاستثمار فى شراء الملكيات الاقطاعية ،فضلا عن نمو الزرعة التى يقوم بها اغنياء الفلاحين المستقلين (وقد ادخلـوا كـل التحسينات الفنية والتنظيمية) وقام هؤلاء فى فرنسا بدور كبير فى الانتـاج للسوق والمبادلة ، ومن ثم تركز الاتجاه نحو سيطرة رأس المال .

-**الصناعة :**حقق رأس المال التجـارى (الرأسـمالية التجاريـة) سيطرته عن طريق التحول التدريجى للنشاط الصناعى، وتفكـك نظـام الطوائف ويتم لك من خلال مايلى:-

**الصناعة المنزلية :** والتى ظهرت بصفة أساسية فـى صناعـة المنسوجات ، حيث ينتج العامل "الحرفى" لحساب التاجر ، وتحت سيطرة رأس المال.

**الصناعة اليدوية :** حيث يتم جمع العمال فى مكان محدد مكونيين أساس الوحدة الانتاجية ،والأساس التاريخى للمشروع الرأسـمالى ،ويتـم تقسيم العمل ...وكل ذلك تحت سـيطرة رأس المـال ،وأصبحـت هـذه

المشروعات تدار بأسس رأسمالية ،مهدت للصناعة الألية فـي مرحلـة زمنية تالية .

**-التجارة الخارجية :** رغم التحولات السابقة فان كل من الزراعة والصناعة كانتا تحت سيطرة رأس المال التجارى وفى خدمة الرأسـمالية التجارية ،والتجارة وخاصة التجارة الخارجية – والتى كـانت تمـارس ابتداء من القرن الخامس عشر بواسطة الشركات الكبيرة التى يحتكر كـل منها الاتجار مع منطقة معينة فى العالم، وقد توسعت تلك التجـارة فـى القرن السادس عشر بمعدلات كبيرة جدا وذلك لاسباب تتعلق .كما رأينـا بالاكتشافات الجغرافية والملاحية ،وبناء الاساطيل التجاريـة ، والتوسـع الاستعمارى المتزايد ،والاتجار مع المستعمرات، فضلا عـن الحصـول على مواردها ومنتجاتها وتحقيق ارباح كبيرة من ذلك كله (سياسة جلـب المعادن النفسية واستغلال "بل ونهب" ثروات هذه المستعمرات) مما مثـل مصدرا اضافيا لتراكم رأس المال فى صورته النقدية والذى يأتى بصفـة خاصة من العالم الجديد.

**-والخلاصة :**اننا بصدد مرحلة انتقاليـة مـهدت لنشـأة النظـام الرأسمالى بشكل متكامل وشملت الفترة من القرن الخامس عشـر الـى اوائل القرن الثامن عشر، سيطرت فيها الرأسمالية التجارية (رأس المـال التجارى) وتم فيها ما يطلق عليه التراكم البدائى لرأس المـال،... وفـى الفترة التالية كانت السيطرة التامة لأسلوب الانتاج الرأسمالى ،وأصبح هذا الاخير نظاما عالميا،وهذا مانراه فى المطلب الثانى، وقد كان أبرز ماسـاد فى هذه المرحلة هو سياسة التجاريين،أو السياسة التجارية (الميركنتليـة) وهى تقوم على جلب المعادن النفسية (الذهب والفضة) من الخارج ،وأنها أساس الثروة ،وضرورة أن يكون الميزان التجارى موجـب أى يحقـق

فائض ،وفى هذا الخصوص يتم التمييز بين السياسة التجارية الانجليزية والسياسة التجارية الاسبانية ،والسياسة التجارية الفرنسية [١] ويجمع مابينهما الدور الملحوظ للدولة فى بناء المشروعات والخدمات الساسية ،والسيطرة على المستعمرات .

(١) راجع فى تفاصيل ذلك كتابنا : اقتصاديات التخلف والتنمية ،المرجع السابق ذكره – نظرية التنمية عند التجاريين ص٢٠٩-٢١٥.

## المبحث الثانى

## الخصائص الاساسية لأسلوب الانتاج الرأسمالى

فى الفترة من نهاية القرن السابع عشر وحتىالنصف الثانى من القرن الثامن عشر حدثت بعض الوقائع الاقتصادية المستجدة،بجانب بعض التغييرات الاجتماعية والسياسية والفنية،والتى كان نتاجها استكمال النظام الرأسمالى لخصائصه الاساسية،والبلورة شبه الكاملة لأسلوب الانتاج الرأسمالى ،مما جعله نظاما عالميا،وتمثل ذلك فى :

-التفكك التام لنظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية ،وتخلى الدولة عن تنظيم النشاط الاقتصادى،والتقلص الملحوظ لدور الدولة الاقتصادى وذلك بعد أن قامت فى الفترة السابقة بدور فعال ومؤثر فى نشأة وتطور الرأسمالية التجارية،اصبح دورها فى نطاق محدود جدا "الدولة الجارسة" ،وصاحب ذلك اختفاء أو الحد من الاحتكار والتحول نحو المنافسة كسمة اساسية وفرضية (نظرية) بديهية للنظام الرأسمالى فى شكله الجديد والكامل.

- ان العامل الاكثر أهمية وتأثيرا فى الاقتصاد الرأسمالى ،بل فى التطور الاقتصادى بصفه عامه هو الثورة الصناعية التى بدأت فى انجلترا فى منتصف القرن الثامن عشر ثم انتقلت الى فرنسا وباقى أوروبا... وقد أدت الى تطور هائل وزيادة بمعدلات كبيرة فى الانتاج الصناعى لم يسبق للبشرية أن حققتها وصاحب ذلك الانتقال الى الصناعة الألية وظهور المحركات الميكانيكية وارتفاع بما يشبه الطفرة فى معدلات الانتاجية، والمحصله هو سيطرة الرأسمالية الصناعية على مجالات الانتاج والتبادل والتجارة ... بل وجعلت من النظام الرأسمالى نظاما عالميا .

- بالنسبة لطرق التنظيم الصناعى – أصبح المشروع الرأسمالى هو المسيطر وهو عبارة عن وحدات انتاجية تقوم على نظام المصنع القائم على التقسيم الفنى للعمل .حيث يتواجد عدد كبير من العمال يقومون بالانتاج على نطاق متسع ،واستخدام العمل الاجير والتوجه للسوق الداخلى والخارجى بغرض تحقيق أقصى ربح ،واصبح للمنظم دور جوهرى فى القيام بالعملية الانتاجية عن طريق المبادرة.. واستخدام التطور الفنى والبحث عن اسواق جديدة، والحصول على الائتمان المصرفى.

-تأكيد سيطرة الرأسمالية على الزراعة عن طريق تركيز الملكية ،وبلورة علاقات الانتاج الرأسمالية باستخدام العمل الاجير ،وفنون انتاجية جديدة ،وزيادة الانتاج والتوجه للسوق وقد ترتب على الزيادات الكبيرة فى الانتاج الصناعى والزراعى ،ان شهدت التجارة الخارجية نموا ملحوظا سريعا وخاصة بالنسبة للصادرات الصناعية .

-كانت نتيجة ذلك كله هو التركز الواضح لرأس المال فى الانتاج الصناعى ،والانقسام البارز فى المجتمع بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال،وأصبحت الصناعة هى النشاط الاقتصادى الرئيسى والتجارة تابعة لها ،بل أصبحت الزراعة نوعا من الصناعة ،وتحول الاقتصاد الى ان يكون اقتصاد مبادلة موسع .

-وقد صاحب ذلك تحولات اجتماعية جذرية حيث ان الاشكال الجديدة من العلاقات الاجتماعية ،والحكومات ،ومن الافكار السياسية والقانونية والفلسفية ،فضلا عن سيادة استخدام منهج البحث العلمى ومنطق السببية المركبة وزيادة اهمية العلم ،وسيادة وانتشار بعض الافكار ، مثل فكرة القانون الطبيعى والملكية الدستورية البرلمانية ،والفلسفة الفردية ،والقوانيين الموضوعية ،والنقد الفلسفى .. فى هذا الاطار يكون النظام

الرأسمالى قد أصبحت له السيطرة الكاملة فما هى خصائصه الاساسية ،وهذا ما سنراه وسوف نعرض أولا لهذه الخصائص الاساسية ،ثم التطورات التى حدثت فى القرن العشرين .

**أولا : الخصائص الاساسية لاسلوب الانتاج الرأسمالى :**

-كما رأينا -أصبح الاقتصاد الرأسمالى منذ أواخر القرن الثامن عشر اقتصاد مبادلة نقدى ، ويرتكز اساسا على الانتاج الصناعى ،وأصبح نظاما عالميا ،وأهم خصائصه الاساسية تتمثل فى :-

**١- الاساس الفلسفى والتنظيمى يتمثل فى سيادة الحرية الاقتصادية :**

يستند النظام الرأسمالى فى أساسه الفلسفى على فكرة القانون أو النظام الطبيعى (اساسه فلسفة ونظام الطبيعيين ،واشار اليها أرسطو،والقانون الرومانى من قبل)، وهى تعنى خضوع الظواهر الاقتصادية لقوانيين طبيعية لادخل لاراده الانسان فيها ،وهذه القوانيين مطلقة لا استثناء فيها،و عالمية لاتتغير أى ابدية ،كما أنها قوانيين الهيه.

وتستند فكرة القانون الطبيعى على مبدأ المنفعة الشخصية ،والمنافسة وان كل فرد عندما يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية ،يحقق فى نفس الوقت الصالح العام وصالح الجماعه (اليد الخفية عند أدم سميث) ويتم ترجمة ذلك فى مجال الواقع العملى للنظام الاقتصادى والسياسة الاقتصادية بعدم تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية أى تلك المتعلقة بالانتاج والتبادل والتوزيع والتجارة والاستهلاك واشباع حاجات الأفراد وأن يتخذ الفرد قراراته الاقتصادية بحرية كاملة ..أى نكون بصدد ما يطلق عليه الدولة الحارسة وتنحصر وظيفتها فى :-

١-تحقيق الدفاع عن المجتمع ضد أى عدوان خارجى (الامن الخارجى)

٢-تحقيق الامن الداخلى والعدالة والادارة وحماية الملكية الفردية .
٣- القيام بمشروعات الخدمات الاساسية كشق الطرق وبناء الكبارى والرى والصرف الصحى وبعض الخدمات العامة التى لايستطيع الافراد القيام بها .

**٣-الملكية الفردية لوسائل الانتاج :**

نجد أن علاقات الانتاج فى الاقتصاد الرأسمالى تستند على الملكية الفردية لوسائل الانتاج ،هذا وقد رأينا ان التطور الرأسمالى قد أدى الى انقسام المجتمع الى طبقتين رئيسيتين : الاولى الطبقة الرأسمالية وهى المالكة لوسائل الانتاج الرئيسية فى مجال النشاط الصناعى والنشاط التجارى بالاضافة الى طبقة ملاك الاراضى الزراعية . الثانية: طبقة العمال حيث ترتب على تركز الملكية فى الطبقة الأولى وهى تمثل الاقلية انفصال الاغلبية عن ملكية وسائل الانتاج بحيث اصبحت لاتملك سوى قوة العمل أى قدرتها على العمل ،والتى أصبحت سلعة تستخدمها الطبقة الاولى مقابل الاجور التى تحصل عليها وهذه الملكية تسمح للرأسماليين بالحصول على الفائض الاقتصادى والذى يتمثل فى الربح والفائدة والريع، كما ان التشريعات القانونية المختلفة تعطى للمالك سلطات مطلقة تشمل الاستعمال والاستغلال والتصرف فى موضوع ومحل الملكية ،واذا كان التطور الرأسمالى قد شاهد تركز الملكية فى طبقة الرأسماليين فالملاحظ وخاصة فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين حدوث ما يمكن ان نطلق عليه تمركز رأس المال فىداخل فئات ومؤسسات محددة من الطبقة الرأسمالية ،وتمثل ذلك فى الشركات والاحتكارات العملاقة سواء على المستوى الداخلى أو المستوى الدولى ،وقد أدى الاتجاه الى المشروعات الكبيرة ومع تطور علوم الادارة وبروز اهمية طبقة أو فئة الادارة العليا

،وتحقق مزايا الانتاج الكبير أن استقلت اعمال الادارة عـن ملكيـة رأس المال ،وان كان ذلك لم يغير من جوهر علاقات الانتاج السائدة .

**٣-الهدف الاساسى هو تحقيق اقصى ربح نقدى :**

يتمثل الهدف الاساسى والمباشر من القيـام بالانتـاج والنشـاط الاقتصادى فى النظام الراسمالى فى تحقيق اكبر ربح نقدى ممكن نتيجـة التوجة الى السوق الداخلى والخارجى من اجل بيع السلعة المنتجة بأثمـان تزيد كثيرا عن نفقة الانتاج ،ومن ثم يتمثل الربح فى الفرق بيـن نفقـات الانتاج والايرادات المتحققة ،ويمكن القول ان الربح هو مقياس للحكم على كفاءة المشروع الرأسمالى ونجاح ادارته ،وقدرته علـى زيـادة الانتـاج والتوسع.

وقد كان لهذا الهدف "الربح" أكبر تأثير فى دفع وتطور أسـلوب الانتاج الرأسمالى فهو الذى جعل المنظمين يقومون بمبادراتهم الخلاقة فى اقامة المشروعات وتحمل المخاطر وفتـح أسـواق جديـدة، واسـتخدام الاختراعات والابتكارات الحديثة ،والمزج بين عناصر وقـوى الانتـاج المختلفة ،والتوصل الى اساليب ادارية وتنظيمية تؤدى الى رفع مستويات الانتاجية وزيادة معدلات الانتاج ،ومن ثم فان هدف تعظيم الاربـاح ،وان أى تراكم واستثمار جديد يجد مصدره فى الربح قد قاد فعلا عملية البنـاء الرأسمالى،وكان ولازال بمثابة الحافز والمحرك لأى نشـاط اقتصـادى وانتاجى،كما ان الذى ادى الى تحول الشكل التنظيمى للمشـروعات مـن وضعية المنافسة الى الاحتكار ،ومن ثم فرض السيطرة الاحتكارية مـن المؤسسات الكبرى فى داخل الاقتصاديـات ،وعلـى المسـتوى الدولـى بواسطة الاحتكارات الدولية والشركات متعددة الجنسية ووضع السياسـات التجارية والتسويقية ،والتكنولوجية والمالية ،والخاصة بالاثمـان ...التـى

تحافظ على السيطرة والهيمنه وبقاء مستوى الربح عند حدوده القصوى دائما.

**٤- اداء وسير الاقتصاد الرأسمالى من خلال جهاز السوق:**

أحد الخصائص الرئيسية للاقتصاد الرأسمالى وتتمثل فى أنه اقتصاد مبادلة نقدى يرتكز فى أداءه وسيره على جهاز السوق "اقتصاد سوق" أى أن نشاط الاقتصاد من انتاج وتبادل وتوزيع وتجارة واشباع الحاجات يتم من خلال جهاز السوق وبطريقة تلقائية طبقا لقوى العرض والطلب ،ويلعب الثمن (كما سوف نرى فى الكتاب الثانى)الدور الرئيسى فى تخصيص وتوزيع وتحديد اثمان السلع والخدمات واثمان عناصرالانتاج ،وكل ذلك يتحدد من خلال السوق.

ويقوم نظام السوق على افتراضات اساسية اهمها المنافسة الكاملة والملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وما يترتب على ذلك من ضرورة توافر حرية التصرف فى هذه الملكية ،وحرية المنتج فى ان يستغل موارده فى أى شكل من أشكال الاستغلال ،وحرية المستهلك فى أن يتصرف فى دخله بالطريقة التى يراها ملائمة له ،غير ان حرية المنتج والمستهلك ليست مطلقة ولكنها مقيدة بتحقيق أهداف معينة لكل منهما فالمستهلك يسعى الى تحقيق اقصى اشباع ممكن ،بينما يسعى المنتج الى تحقيق اقصى ربح ممكن، ويقوم جهاز السوق بالتوفيق بين رغبات المستهلكين ورغبات المنتجين وطالما توافرت حرية التصرف فان اليه السوق هى التى تضمن هذا التوفيق[١] .

---

(١) –د.عمرو محى الدين :التخلف والتنمية ،دار النهضة ،القاهرة ،١٩٧٦،ص٢٥١-٢٦١.

كما أن جهاز السوق ،أو جهاز الاثمان يعمل على تساوى الكميـة المعروضة مع الكمية المطلوبة من أى سلعة وبالتالى تحقيــق الاشــباع الكامل للمستهلكين وأقصى الارباح للمنتجين ،فهو يمثل المرأه العاكســة لقرارات المستهلكين والموجه لقرارات المنتجين فيما يتعلــق بمجــالات استخدام مواردهم، كما يعد جهاز السوق جهاز استقبال وارسال فى نفس الوقت ،فهو يستقبل قرارات المستهلكين وينعكس ذلك فى صــورة تغــير الاثمان النسبية للسلع كذلك يقوم بارسال هذه التغييرات فى الاثمان الــى المنتجين ليقوموا بدورهم بتغيير نمط استخدام موارد هم والانتقال بها مـن نشاط الى آخر لتحقيق اقصى ربح ممكن ،ولذا يقال ان نظــام الاقتصــاد الحر يقوم على مبدأ سيادة المستهلك ذلك ان رغبات المستهلكين تعكــس نفسها فى جهاز السوق الذى يقوم بدوره بتوجيه استخدام المــوارد علــى فروع الانتاج المختلفة ...وهكذا نجد ان جــهاز الســوق يقــوم بــالدور الاساسى فى توزيع الموارد وتحقيق الاستخدام الامثل لهذه الموارد،ومــن ثم فان سير وأداء الاقتصاد الرأسمالى يتم تلقائيا من خلال قوى وقوانيــن السوق ،ولكن التساؤل هو هل الواقع العملى شهد تطبيــق الاداء المثــالى السابق بيانه لجهاز السوق وهذا ماسنراه؟

**ثانيا :التطورات التى حدثت فى اسلوب الانتاج الرالرأسمالى المعاصر:**

شهد النظام الرأسمالى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشــر وحتى اوائل القرن العشرين تطورا ملحوظا فى كافة المجالات ،حيث زاد الوزن النسبى للقاعدة الصناعية،وخاصة الصناعات الانتاجيــة وأصبــح الاقتصاد الرأسمالى يضم معظم بلاد العالم مع وجود اجزاء متقدمة وهــى الدول الرأسمالية المتقدمة (المركز) واجزاء متخلفة وهــى المســتعمرات التابعة لهذه الدول وتغطى معظم دول اسيا وامريكــا اللاتينيــة وافريقيــا

وحدث تطور فى الفنون الانتاجية ،والاشكال التنظيمية وتراكم متزايد فى رؤوس الاموال ،واتجاه نحو سيطرة الاحتكار والشركات الاحتكارية والشركات دولية النشاط أو متعددة الجنسية ،وأصبحت السيطرة لرأس المال المالى والمصرفى.

الا ان النصف الاول من القرن شهد عديد من المتغييرات أدت الى احداث نوع من التطور فى اسلوب الانتاج الرأسمالى وظهور خصائص جديدة فى هذه المرحلة ،واهم هذه المتغييرات باختصار .

-تبلور فكر الطبقة العاملة اجتماعيا وسياسياوتنظيميا ،فى دفاعها عن مصالح الطبقةالعاملة فى مواجهة الرأسمالية المسيطرة ،وكانت تتبنى افكار اشتراكية ووصلت الى تكوين أحزاب سياسية لها.

- تطور الفكر الاشتراكى فى اوروبا ،وقيام الثورة الاشتراكية فى روسيا (نوفمبر ١٩١٧) وقيام أول نظام سياسى واقتصادى لايأخذ بأسس النظام الرأسمالى،بل يرتكز على دعائم مختلفة ومناقضة له .

- أحداث الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) والذى كان يهدد النظام الرأسمالى ،وادى الى انهيار تام للعديد من دعائم هذا النظام .مما استلزم ضرورة تدخل الدولة الرأسمالية ،وظهور افكار ونظريات اقتصادية جديدة كأساس فلسفى لذلك (نظرية كينز).

-الحروب العالمية الاولى والثانية ، والتى اوجدت نوعا من التناقض بين اجزاء رأس المال الدولى(النظام الرأسمالى العالمى) وترتب عليها زيادات كبيره فى انتاج الاسلحة والانفاق العسكرى ،واستلزم ذلك نوع من التوجيه ،وماحدث من تغيير فى النظام السياسى الدولى بعد الحرب العالمية الثانية نتج عن زيادة المجتمعات التى تتدخل فيها الدول فى النشاط الاقتصادى .

-الانتهاء التام لنظام المنافسة ،والاتجاه نحو التركيز والتمركز وسيطرة الاحتكارات فى الداخل ،وعلى الصعيد الدولى ،بحيث يمكن القول ان الشركات متعددة الجنسية تعد احد العناصر القائدة للاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ منتصف القرن العشرين ،وحتى الآن.

-تعاظم حركة التحرر الوطنى والاستقلال السياسى فى المستعمرات ، وسعى الدول المستقلة الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى ،ومواجهة التخلف ،واستلزم ذلك دور اكبر للدولة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والبعد عن معطيات وميكانزم النظام الرأسمالى .

ترتب على المتغيرات السابقة ،أن النظام الرأسمالى وخصوصا فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ،وفى الخمسينات والستينات من هذا القرن ،لم يصبح هو النظام الاقتصادى العالمى والوحيد وان ظلت له السيطرة ولا زال الاقوى ،ولكن ذلك أدى الى وجود خصائص جديدة تضمن له السيطرة والهيمنة واهمها .

**I* زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى :**

كما ذكرنا من قبل ، فقد قامت الدولة فى بداية نشأة الاقتصاد الرأسمالى بدور أساسى وخصوصا فى القرنيين الخامس عشر والسادس عشر ثم انسحبت تماما وانحصر دورها فى اطار الدولة الحارسة واستمر ذلك حتى احداث الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) ولم يكن من الممكن تجاوز ذلك الا عن طريق تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ،وهو ماحدث فعلا فى معظم الدول ،وأهم مظاهر تدخل الدولة تتمثل فى :

١-اظهرت النظريات الاقتصادية المختلفة عدم صلاحية النظرية الحدية ،فى مجال الواقع الاقتصادى ،وعدم تحقق توازن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل،بل ان الاقتصاد الرأسمالى فى سيرة يتعرض

لدورات اقتصادية متعاقبة تحدث فيها :الازمة ثم الكساد،ثم الانتعاش ،الرواج،وكانت أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢) اوضح دليل على ذلك ،وكانت هناك ابحاث اقتصادية متنوعة ونظريات جديدة لمعالجة اوضاع الدورة الاقتصادية بصفة عامة والكساد بصفة خاصة ، ومن ابرزها نظرية كينز ويتلخص رأيه فى ضرورة تدخل الدولة عن طريق الاستثمار العام والانفاق العام من اجل زيادة الطلب الكلى الفعال ومن ثم زيادة مستويات الدخل والعمالة حتى يتسنى للاقتصاد القومى الخروج من ازمته ،ومن ثم تهيئة الفرصة لرجال الاعمال ببناء المشروعات الاساسية وحفزهم على الاستثمار (وسنعرض لنظرية كينز فى الباب الرابع) وقد اتبعت كل الدول الرأسمالية توجيهات ومبادئ كينز بطريقة – أو بأخرى عن طريق تدخل الدولة وزيادة حجم ومستوى الاستثمار العام فى النقل والطرق ،والتعليم والصحة ،والطاقة وصناعات الاسلحة والصناعات النووية .

٢-كان لنظرية كينز ،فضلا عن العمل على مواجهة الاثار الاقتصادية التى ترتبت على الحرب العالمية الثانية وخصوصا فى أوروبا ،التأثير الاكبر فى تدخل الدولة المباشر فى مجال اقامة العديد من المشروعات الاقتصادية، وكان ذلك نواة اقامة قطاع عام فى الدول الرأسمالية وأصبح وجوده أمرا جوهريا (بل أنه نشأ تطبيقا لتعاليم كينز بالدرجة الاولى ) ويتباين الوزن النسبى له أى حجم ، ونوعية النشاطات التى يباشرها من دولة الى اخرى طبقا لاعتبارات اجتماعية وسياسية ،فهناك على سبيل المثال قطاع عام فى فرنسا وفى كل الدول الاوربية وفى انجلترا والذى كان يمثل ما يزيد عن ٢٥% من النشاط الاقتصادى

فى ظل حكومات العمال فى الستينات من هذا القرن ، بل ان هناك وجـود ملموس للقطاع العام فى الولايات المتحدة .

٣-التدخل عن طريق السياسة المالية والنقدية ،فميزانيـة الدولـة تتزايد بمعدلات كبيرة فى جميع الدول الرأسمالية ،وأصبحت تمثل مـالا يقل عن ٢٠% من الناتج الاجمالى ،بما فـى ذلـك الولايـات المتحـدة الامريكية ،ولاشك ان مالية او ميزانية الدولة هى صورة مباشرة لتدخـل الدولة ،كذلك نجد ان المهيمن على الساسية النقدية والمصرفية فى جميـع الدول بما فيها الرأسمالية هو البنك المركزى وهو بنك الدولة ومستشـارها المالى والاقتصادى ،كما ان النظام الضريبى بما يتضمنـه مـن فـرض ضرائب وسياسة ضريبية لها دورهـا البـالغ التـأثير فـى السياسـات الاقتصادية امر يعكس التدخل المطلق للدولة فـى الشـئون الاقتصاديـة ،فضلا عن الاعانات الاجتماعية والاقتصادية .

٤-كما يأخذ تدخل الدولة فى كثير من الحالات صـورة توجيـه وتنظيم عمل جهاز السوق عن طريق مجموعة من التشريعات والقوانييـن ،ولكن الصورة الاكثر دلالة هو الاخذ بنظـام التخطيـط التأشـيرى أو البرمجة أو وضع خطط مستقبلية للاقتصاد القومى يتم فيها تحديد بعـض المؤشرات الرئيسية ووضع بعض الاهداف ويتم الاخذ بهذا النـوع مـن التخطيط فى جميع الدول سواء على المستوى القومى (فرنسا حيث هنـاك الخطط الخمسية المتعاقبة منذ الحرب العالميـة الثانيـة وحتـى الآن) أو المستوى القطاعى ،والهيئات والمؤسسات عن طريق التشاور مع الدولـة ورجال الاعمال .

**II * سيطرة الاحتكارات على المستوى الداخلى والمستوى الدولى :**

من اهم التطورات التى حدثت فى اسلوب الانتاج الرأسمالى المعاصر واصبحت من ابرز خصائصه هو السيطرة التامة للاحتكارات ،التى تعتمد على التركز الصناعى والمشروعات الضخمة ومن ثم السيطرة على الاسواق والاثمان وعلى الاختراعات والابتكارات والفنون الانتاجية الجديدة ،كذلك على العلامات والماركات التجارية ،وتكون النتيجة السيطرة على عمليات الانتاج والتبادل والتسويق والتوزيع ،فضلا عن زيادة السيطرة المالية وتركز المال المصرفى والمالى فى وحدات عملاقة تملك بدورها عديد من المشروعات الصناعية الكبيرة .

وقد اظهر كل من بول باران(١) وبول سويزى (٢) مدى سيطرة الرأسمالية الاحتكارية على الاقتصاد الامريكى وخاصة فى القرن العشرين (الخمسينات والستينات) حيث تكونت مجموعات مالية ضخمة تسيطر على المشروعات الصناعية والتجارية ،ويتم تنسيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والدفاع عنها وتوزيع مناطق السيطرة سواء على المستوى القومى أو المستوى الدولى .

وقد أدت هذه التطورات الى تغييرات هامة فى البناء الصناعى وفى اهداف المشروعات وفى علاقات التناقض والتنافس ،والتعاون .بينها وفى تحقيق التراكم الرأسمالى ،ويرى باران وسويزى ان الرأسمالية الاحتكارية نظام متكامل يتكون من مجموعات مالية ومشروعات صناعية ضخمة وهدفها دائما .هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الفائض الاقتصادى وزيادته المستمرة عن طريق التحكم فى الاثمان (الاثمان القيادية) وعقد

---

(١) –بول باران :الاقتصاد السياسى للتنمية ،ترجمة احمد فؤاد بليع،للهيئة العامة للكتاب ،القاهرة ١٩٦٦.

(٢) بول باران، وبول سويزى: رأس المال الاحتكارى ،ترجمة حسين فهمى ،الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٦٦،.

الاتفاقيات بين المشروعات ،وتخفيض النفقات وتقسيم الاسواق ،وخلق سلع جديدة ،والمجهود المتميز للدعاية والاعلان ... هذا وقد امتدت السيطرة الاحتكارية الى الصعيد الدولى ،حيث من السمات الاساسية الآن سيطرة الشركات متعددة الجنسية فى مختلف المجالات الانتاجية والفنية .

**III * عدم صلاحية الاساس التقليدى لجهاز السوق والاثمان :**

كان الشرط الاساسى لعمل جهاز السوق والاثمان هو توافر المنافسة الكاملة ،وحيث ان التطور الرأسمالى شهد انتهاء ذلك ، والسيطرة التامة للاحتكارات ،وعليه أصبح عمل هذا الجهاز عن طريق التفاعل الحر والتلقائى لقوى العرض والطلب أمر بعيد عن الواقع ويمثل وضعا مثاليا ،وتحيطه مجموعة من القيود التى تحد من عمله وتوجهه، فالقوى الاحتكارية الآن هى التى تحدد فى غالب الاحيان الاثمان ،وعلى الاقل تتحكم فى الكثير من محدداتها سواء فى الانتاج والتكنولوجيا المطبقة ونفقات الانتاج والكميات المعروضة وعمليات التسويق اللازمة وتوزيع الاسواق بين هذه القوى ، حتى قوى الطلب والاستهلاك تخضع هى الاخرى لعوامل التوجيه والسيطرة ،فالتحكم المطلق فى العلامات التجارية ، وبراءات الاختراع والابتكار ،ووسائل الدعاية والاعلان الهائلة ،والهوايه المستمرة للاحتكارات فى تقديم منتجات وسلع جديدة باستمرار يتم فرض اثمان مرتفعة لها ودوره المنتج من بدايته حتى يصبح نمطيا، وتقسيم انتاجه على المستوى العالمى من الولايات المتحدة الامريكية ثم اوربا ثم باقى دول العالم بواسطة الفروع المنتشرة للشركات متعددة الجنسية .كل ذلك لايمكن ان يجعل الاثمان تتحدد بتلقائية طبقا لقوى العرض والطلب ،فهذه الاخيرة يتم التحكم فيها ،ومن ثم يتم التحكم فى الاثمان طبقا لاعتبارات اقتصادية وسياسية وفنية ومن ثم يمكن القول ان

الاساسى التقليدى لجهاز السوق لم يعد موجودا ،ومن ثم انتهى مبدأ سيادة المستهلك ،بل اصبح هذا الاخير أداه فى متناول الاحتكارات تحاول بكل وسائل التأثير والدعاية والاعلان تشكيلها طبقا لمصالحة.

وعلى ذلك عندما يكون الاتجاه الغالب هو التحول نحو اقتصاد السوق فانه يتعين ان نعلم ان الوضع التنافسى المثالى لجهاز السوق لم يعد موجودا وانما هناك سيطرة احتكارية وتحكم من جانب المشروعات الاقتصادية الكبيرة وان الاطار التقليدى للسوق لا يتجاوز عدد محدد من السلع وخاصة المنتجات الزراعية التى تخضع فى انتاجها للظروف والعوامل الطبيعية والانتاج الموسمى .

## المبحث الثالث
## الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالي

يتعين الاشارة فى البداية الى ماحققه الاقتصاد الرأسمالى من تقدم لم تشهده البشرية من قبل، وزيادات كبيرة وهائله فى مستويات الانتاج وخاصة الصناعى ،والتقدم الفنى والتكنولوجى ،والتطور الهائل فى التعليم والبحث العلمى وارتفاع الانتاجية والكفاءة الاقتصادية ،وانعكاس ذلك على ارتفاع مستويات الدخول والمعيشة فضلا عن التقدم والتطور فى الأشكال التنظيمية والادارية ،وبناء الخدمات الأساسية والاجتماعية والرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والرياضية .. التى توفرها المؤسسات الرأسمالية ،...

أن الحق والحقيقة يستلزمان ضرورة الاشادة بذلك كله ... بل ان الرأسمالية هى التى شيدت وأرست اسس البناء الاقتصادى للدول الرأسمالية المتقدمة .. وكانت فى مراحل البناء والتطور تركز على الانتاج – ولكن هذا لايعنى عدم وجود سلبيات هى من طبيعة النظام ذاته ، وترتبط بميكانزم عمله وبنائه الاحتكارى فضلا عن علاقات الاستغلال والتبادل غير المتكافئ – التى يمارسها فى مواجهة دول العالم الثالث أى الدول المتخلفة ،وتتمثل أهم الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالى فى :-

**أولا : سوء استخدام الموارد الانتاجية :**

يتحدد توزيع وتخصيص الموارد فى النظام الاقتصادى الرأسمالى ، ومن ثم استخدام الموارد الانتاجية طبقا لقوانين السوق،وبغرض تحقيق اقصى ربح نقدى وهنا يتحقق ما يطلق عليه الرشاده الرأسمالية ،أى تحقيق اقصى كسب ممكن بأقل نفقه ممكنة ،ولكن هذه الرشادة تتحقق على

المستوى الفردى (رشادة فردية) أى على مستوى كل مستثمر رأسمالى أو مشروع دون الأخذ فى الاعتبار تحقيق الرشادة على مستوى المجتمع ،عليه يتحقق نوع من التضارب بين مختلف القرارات ،وبطبيعة الحال نتيجة عدم وجود تنسيق على مستوى المجتمع فيحدث أيضا تعارض بين مصالح الافراد وصالح المجتمع ككل، ويترتب على ذلك سوء استخدام للموارد الاقتصادية للمجتمع،فيأخذ ذلك عدة صور منها [١].

١-**وجود قدر من القوى العاملة فى حالة بطالة:**

ويمكن القول ان الاقتصاد الرأسمالى يشهد الأن العديد من أنواع البطالة فى القوى العاملة والتى تتمثل فى :

أ- **البطالة الدورية:** وتنشأ تلك نتيجة السير العادى للاقتصاد الرأسمالى فيما يطلق عليه الدورة الاقتصادية والتى تمر بمراحل أربعة تتمثل فى الانتعاش ،ثم الرواج ،فالأزمة ،فالكساد وعندما يصل الاقتصاد الى مرحلة الكساد ومايترتب عليه من نقص فى استخدام الموارد الانتاجية ،وتوقف جزئى لبعض الانشطة ،ؤمن ثم تحويل قدرمن القوة العاملة الى بطالة

ب- **البطالة الدائمة** :مع الاخذ فى الاعتبار الدورة الاقتصادية ،فهناك قدر من القوة العاملة تكون فى حالة بطالة (أى لاتجد العمل سواء كان جزئيا أو كليا ،وتشير الاحصاءات الى توافر هذه البطالة فى معظم الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة (فرنسا -انجلترا الولايات المتحدة الامريكية .الخ)والتى تتراوح ما بين نسبة ٧% الى ١٢%-وفى الاقتصاديات الرأسمالية المختلفة قد تصل هذه النسبة الى ٢٥%

---

(١) د.محمد دويدار ،المرجع السابق ذكره ص٤٨٩-٤٩٣.

جـ- **البطالة الاحتكاكية :** وهى التى تنشأ نتيجة تغيير ظـروف العمـل وانتقال العمال من عمل لآخر ،أو نتيجة تغيير مكونات طلب السـوق على السلع المختلفة ،وعدم كفاية الطلب الفعال .

د- **البطالة الفنية :** وهى التى تنشأ نتيجة استخدام طرق فنية جديـدة ،أى مكثفة لرأس المال وتقوم بدرجة اكبر علـى الماكينـات والالآت ممايؤدى الى الاستغناء عن قدر من القوة العاملة وتحويلها الى بطالة.

هذا واذا كان الاقتصاد الرأسمالى يعرف فى حدود ضيقة البطالـة الموسمية ،أى تلك التى ترتبط بموسمية الانتاج الزراعى ،فانه لايعـرف البطالة المقنعة ،أى وجود قدر من القوة العاملة يزيد عـن الاحتياجـات المحددة اللانتاج ،ويكون الناتج الحدى أقل من الأجر الحدى ،وحتى يصل هذا الناتج الحدى الى الصفر فالرشادة الرأسمالية لاتسمح بوجود البطالـة المقنعة.

**٢-وجود جزء من وسائل الانتاج فى حالة تعطل وعدم استخدام:**

ويتخذ ذلك صورة مايطلق عليه الطاقات الانتاجية العاطلـة ،أى وجود جزء من الطاقة الانتاجية دون تشـغيل رغـم توافـر متطلبـات ومستلزمات العملية الانتاجية (بدلا من أن يعمل المشروع الصناعى بنسبة ١٠٠% من طاقته الانتاجية ،فنجده يعمل بنسبة ٧٠% من هذه الطاقـة) وقد تصل نسبة الطاقات العاطلة الى ٢٥% وقد يرجع ذلك الى عدم توافر الطلب الفعال ،أو تطبيق سياسة الحد من الانتاج للحفاظ على الأوضـاع الاحتكارية والاثمان المرتفعة للمنتجات الصناعية والزراعية .

**٣-توجيه جزء من الموارد الانتاجية لانتاج سلع ضارة :**

يتحقق هذا الضرر من الناحية الاجتماعية ولكنها تدر ربحا فرديـا وفيرا ،بينما بعض الخدمات الاجتماعية فى حاجة الى مثل تلك المـوارد

التى لاتتجه الى انتاجها نظرا لغياب أو قلة الربح فى مجال هذه الخدمات (توجيه الموارد الى صناعات الاسلحة،المشروبات الروحية – الصناعات الملوثة للبيئة ،وعدم توجيهها للصحة والحفظ على البيئة ......).

**٤– تخصيص جزء من موارد المجتمع للدعاية والاعلان :**

يتم هذا الاعلان عن المنتجات التى تنتجها المشروعات المختلفة،وتشجيع الاستهلاك بكل الوسائل (الرفاهية والاستهلاك الوفير كهدف)وهذا وتشير الارقام الى أن نفقات الدعاية والاعلان والعلاقات وأبحاث التسويق تصل الى مايقرب من ١٠%من الناتج القومى الامريكى فى السنوات الاخيرة،وقد اصبح الاعلان ظاهرة مسيطرة فى المجتمعات الحديثة .

**ثانياً : سوء توزيع الدخول والثروات :**

يتحدد توزيع الدخل القومى بين الفئات المختلفة بعدة عوامل هى :

- العمل وانتاجيته ،والذى يتحدد بدوره بالتأهيل والتعليم والخبرة
- مقدار ما يتملكه الفرد من وسائل انتاج.
- النفوذ الشخصى او السياسى للفرد.
- السياسة المالية للدولة (الايرادات وخاصة الضرائب ، والنفقات) .

وأهم هذه العوامل هى العمل ، والملكية،ولما كانت الملكية الفردية لوسائل الانتاج تعد أحد الخصائص الاساسية للنظام الرأسمالى ،وأنها تتركز فى الطبقة الرأسمالية والتى تمثل الاقلية،كما يوجد نوع من التمركز فى داخل هذه الطبقة،فيكون من الطبيعى وجود عدم عدالة فى توزيع الدخول والثروات.

**ثالثا : التطور غير المتوازن للاقتصاد الرأسمالى[١] :**

ويحدث ذلك سواء من الناحية الزمانية أو الناحية المكانية :

١- من الناحية الزمانية : المتتبع لتطور الاقتصاد الرأسمالى يجد أنه يتطور من خلال التعاقب المستمر للدورة الاقتصادية (أزمة -كساد-انتعاش - رواج وتوسع)أى التطور من خلال الازمات ومايترتب على ذلك من تبديد للموارد الانتاجية (بلغت نسبة البطالة فى القوى العاملة أثناء الكساد الكبير بالولايات المتحدة ٢٧% ونسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة ٥٠%)

٢- من الناحية المكانية : يكون تطور الاقتصاد الرأسمالى غير متوازن كما يلى :

- تطور بعض القطاعات بدرجة اكبر من الأخرى (الصناعة بالنسبة للزراعة).
- تطور بعض المناطق بدرجة اكبر من الاخرىفى داخل نفس الدولة كشمال الولايات المتحدة بالنسبة لجنوبها وشمال ايطاليا بالنسبة لجنوبها، وشمال فرنسا بالنسبة لجنوبها .........
- أدى التطور الراسمالى الى وجود الدول الرأسمالية المتقدمة المتبوعة والتى كانت تسيطر على المستعمرات (انجلترا - فرنسا) والدول الرأسمالية المتخلفة التابعة والتى كانت معظمها مستعمرات ، وذلك عن طريق أليات التبادل غير المتكافئ والتبعية والاستغلال ،وبالتالى يكون التطور الرأسمالى مسئولا الى درجة كبيرة عن نشأة التخلف الاقتصادى[٢].

---

(١) د.محمد دويدار :المرجع السابق ذكره ص٤٩١.

(٢) -كتابنا :اقتصاديات التخلف والتنمية ،المرجع السابق ذكره ،الباب الأول عن التخلف نشأته واسبابه وتفسيره.

## الفصل الثالث

## أسلوب الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى
## (النظام الاشتراكى)

شهد العقد الثانى من القرن العشرين ، وبالتحديد عـــام ١٩١٧ م. (الثورة الروسية) قيام نظام اقتصادى لايرتكز على خصـــائص ودعـــائم النظام الاقتصادى الرأسمالى ،بل يرتكز على مجموعة مـــن الخصـــاص والقوانين تختلف عن تلك التى يرتكز عليها،هذا النظام الجديد هو النظـــام الاشتراكى أو أسلوب الانتاج الاشتراكى ،ويتعين الاشارة الى ان الفكـــر الاشتراكى كان موجودا من خلال المبادئ والافكار التى قدمها الكثـــيرون وخصوصا افلاطون عن المدينة المثالية وسان سيمون، وشارل فوريـــه، وروبرت أوين، فى كتاباتهم عن العدالة الاجتماعية ومبادئ التعاون ،وكل ذلك يدخل فى إطار ما يطلق عليه الإشتراكية المثالية

-لكن ماركس استطاع أن يطور فى الفكر الاشتراكى ،وينقله مـن المثالية الى العلمية والموضوعية والاعتماد على المادية الجدلية فى تفسير التغيير الاجتماعى ،والاعتماد على الجماعيـــة والمصلحـــة الاجتماعيـــة والتدخل والتوجيه فى ادارة النشاط الاقتصادى، وقد أعطى التطبيق العملى للاشتراكية (فى الاتحاد السوفيتى ابتداء من عام ١٩١٧،ثم فى بلاد أخرى كثيرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وفى الخمسينات من هذا القـــرن أبعادا اخرى ومن ثم تبلوت خصائص محددة لاسلوب الانتاج الاشـــتراكى ولكن السنوات الاخيرة شهدت تغيرات هامـــة وجوهريـــة فـــى البـــلاد الاشتراكية تتعلق بالبناء الإشتراكى ذاته وشكل التنظيـــم السياســـى والاطـــار الديمقراطى لهذا النظام وسوف نعرض بإختصار لذلك فيما يلـــى وفـــى مطلبين:-

١-الخصائص الأساسية لأسلوب الاناج الإشتراكى

٢- الجوانب السلبية للتطبيق الاشتراكى

## المبحث الاول

## الخصائص الاساسية لاسلوب الانتاج الاشتراكى [1]

تقوم الدولة باعتبارها تمثل المجتمع بالدور الاساسى فى العملية الاقتصادية ،واهم خصائص الاقتصاد الاشتراكى تتمثل فى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ،وأن الهدف المباشر للنشاط هو إشباع الحاجات الاجتماعية وأن سير وأداء الاقتصاد يتم من خلال جهاز التخطيط ونعرض لكل منها.

**أولاً : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج:**

من أبرز خصائص الاقتصاد الاشتراكى أن وسائل الانتاج مملوكه ملكية جماعية،حيث يسيطر المجتمع على غالبية وسائل الانتاج ،ومن المتفق عليه فى مجال التطبيق الاشتراكى أن الدولة تمثل المجتمع فى هذا الخصوص ،ومن ثم نكون بصدد ملكية الدولة وسيطرتها على وسائل الانتاج وتوجيه النشاط الاقتصادى طبقا لما تحدده الدولة ،ومن وجهة نظر مفكرى النظام الاشتراكى فان الملكية الجماعية أو الاجتماعية جاءت كتطور طبيعى ومنطقى طالما أن العملية الانتاجية هى عملية اجتماعية اقتصادية أساسا حيث تستلزم اشتراك ومساهمة كافة أفراد المجتمع (بصفة مبارة ،أو غير مباشرة )، فمن ثم يلزم أن يكون الاختصاص بالناتج المتحقق وتوزيعه اجتماعيا هو الآخر وبعبارة اخرى :حيث أن

---

(1) د/محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسى ،المرجع السابق ذكره ص٢٦٧-٢٩٠.

د/عبد الهادى النجار ،د.عزت عبد الحميد ،المرجع السابق ذكره ص٧٦-٨١.

د/مصطفى رشدى :المرجع السابق ذكره ص٦٣-٦٧.

عملية الانتاج اجتماعية يشترك فيها الجميع ،فيكون هناك تناقض فى ظـل سيادة الملكية الفردية لوسائل الانتاج ،ويستلزم حل هذا التناقض ضـرورة أن تكون الملكية اجتماعية طالما أن عملية الانتاج اجتماعية .

هذا وتختلف الملكية الجماعية عن ملكية الدولـة فـى الاقتصـاد الرأسمالى لبعض وسائل الانتاج ،سواء عن طريـق التـأميم أو القيـام بالاستثمارات العامة على أساس أن الملكية العامة فى الاقتصاد الرأسمالى تظل مرتكزه على الملكية الفردية لوسائل الانتاج ،ومن ثم لاتـؤدى الـى تغيير فى طبيعة علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع ،والملكية الجماعيـة لوسائل الانتاج لاتلغى الحيازة الفردية لبعض وسـائل الانتـاج صغـيرة الحجم (المشروعات الحرفية)التى يختلط فيها عنصر العمل وعنصر رأس المال ،كذلك فان هناك وجود ظاهر وملموس للملكية التعاونية بل والملكية الفردية خاصة فى مجال الزراعة، فالملكية الجماعية تتركز فى وسـائل الانتاج الرئيسية التى تكون محلا لاستغلال طبقة على حساب طبقة اخرى ،وهى تعتبر فى نظر مؤيدى الاقتصاد الاشـتراكى ضـرورة اذا اريـد لاسلوب الانتاج أن يتطور بمعدلات تتفق مع مـاوصل اليـه المجتمـع الانسانى من معرفة علمية ومعرفة تكنولوجية ويتحقق ذلك اذا ما أصبحت علاقات الانتاج بين الافراد ترتكز على احلال التعاون وتلافى الصـراع فى استخدام وسائل الانتاج الجماعية .

**<u>ثانياً : هدف اشباع الحاجات الاجتماعية:</u>**

يتحدد توزيع الناتج الاجتماعى فى الاقتصاد الاشـتراكى علـى أساس تحديد نصيب كل فرد طبقا لمدى مساهمته الحقيقية فـى النشـاط الاقتصادى وأساس المساهمة الحقيقية هو العمل ،ومن ثم يتم الاخذ فـى الاعتبار تقسيم العمل والتخصص،ومراعاة الفروق فى القدرات والمهارات ،

والخبرات (مبدأ لكل يحسب عمله) ،فالعمل هو مصدر القيمة،ووحداته هى أساس قياس القيمة وطبقا لمقدارها يتحدد الدخل النقدى والأجـــر يرتبــط بالانتاجية الاجتماعية.

ولكن هناك مبدأ آخر مكمل هو مبدأ لكل حسب حاجتـــه، وهــذا يستلزم العمل على إشباع حاجات كافة أفراد المجتمع المادية وغير المادية وهى بطبيعة الحال حاجات اجتماعية ،يعمل النظام الاشتراكى طبقا لحجـم الموارد الموجودة وظروفه ومرحلته التاريخية علـــى إشــباعها للجميــع ،ويمثل ذلك الهدف الرئيسى والمباشر للعملية الانتاجية ...ويترتب علـــى ذلك أن لايكون تحقيق الربح هو الباعث أو الدافع فى الاقتصاد الاشتراكى .وانما الهدف هو اشباع الحاجات الاجتماعية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وزيادة الانتاج والفائض ورفع معدلات الانتاجيـــة والتنميـــة ومســتويات المعيشة ،وعدالة التوزيع ......

واذ لم يعد الربح هو الهدف الرئيسى ،فانه رغم ذلك يصبح أحــد المعايير الاساسية للحكم على مدى كفاءة المشــروع وتحقيــق الاهــداف المحددة ،ويخضع هذا الربح للتحديد والتخطيط ،كما يستخدم فى تمويـــل ميزانية الدولة ،فهو جزء من الفائض المخطط الذى يعود للمجتمع كلـــه ،وقد شهد الاقتصاد الاشتراكى تطورا ادى الى الاخذ فى الاعتبار بدرجة اكبر معايير الربح والحوافز الفردية وذلك تحت تأثير أفكار ليبرمان.

**ثالثا :سير واداء الاقتصاد الاشتراكى من خلال التخطيط.**

لايتحقق سير وأداء النشــاط الاقتصـــادى فـــى ظــل الاقتصـــاد الاشتراكى من خلال التفاعل التلقائى لقوى العرض والطلب ،أى جـــهاز السوق،بل يتحقق ذلك من خلال التخطيط ،ومن ثم فان التخطيط هو الـذى يحدد طريقة تنظيم وادارة النشاط الاقتصادى، وينتج ذلك من أن الـــهدف

المباشرهو اشباع الحاجات الاجتماعية حيث يستلزم ذلك تعبئة كافة موارد المجتمع من أجل تحقيق هذا الهدف فضلا عن عدالة التوزيع ،وعليه تتحدد حركة الاقتصاد وسيره من خلال التخطيط بكافة أنواعه(تخطيط طويل الاجل ،٧-١٠سنوات،تخطيط متوسط الاجل ٣-٥سنوات، تخطيط قصير الاجل "سنة واحده").

والتخطيط هو الذى يحدد الاهداف الرئيسية فى مجالات الانتاج والاستثمار والاستهلاك والتوزيع ....، ثم الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف، ويتم التحديد المسبق لذلك فى شكل خطه واجبة التطبيق وملزمة وشاملة لكافة أوجه النشاط الاقتصادى ،ويتعين أن يتوافر فى اعدادها مبدأ الديمقراطية بمشاركة كافة الوحدات الانتاجية فى تحديد الاهداف والوسائل وفى الرقابة على التنفيذ ،وكذلك مبدأ المرونة لمواجهة أى تغيرات أو احداث طارئة ،وكذا مبادئ العلمية والموضوعية والتنسيق بين القطاعات والفروع والمؤسسات ،فضلا عن ضرورة الاستمرار ،واللامركزية فى التنفيذ.

والتخطيط كأداة رئيسية لادارة الاقتصاد الاشتراكى يستلزم مجموعة من الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاحصائية ...من أبرزها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ،ووضع السياسات الاقتصادية اللازمة والملزمة فى كافة المجالات ،وهو بذلك يختلف عن التخطيط التأشيرى أو البرمجة الذى تاخذ به الدول الرأسمالية.

## المبحث الثاني
## الجوانب السلبية للاقتصاد الاشتراكي

من الطبيعي ان يوجد تقييم وتحليل ناقد لكل نظام اقتصادى ،ومن المنطقى أيضا أن تتوافر له جوانب ايجابية وجوانب سلبية ،واذا كانت أهم الجوانب الايجابية للاقتصاد الاشتراكى تتمثل فى الاخذ فى الاعتبار مصالح المجتمع،وتحقيق العدالة الاجتماعية فى ملكية وسائل الانتاج وفى توزيع الناتج المتحقق ،ورفع مستويات المعيشة ودعم الاستقلال السياسى والاقتصادى ،وتحقيق معدلات نمو عالية ،والحقيقة التاريخية البارزة تشهد بذلك ،ففى سنوات معدودة فرض النظام الاشتراكى نفسه بجانب النظام الرأسمالى ،وأخذت به دول ومجتمعات عديدة (ما يقرب من خمسي البشرية)، بل حاولت العديد من الدول المتخلفة تطبيقه من أجل الخروج من التخلف وتحقيق التنمية والعدالة ،وتدعيم الاستقلال ....، واكثر من ذلك فان بقاء هذا النظام وتوسع مبادئه ادى الى تطوير النظام الرأسمالى نفسه بحيث يتم الحد من الفردية ،وعدم العدالة ،والتوجه الاجتماعى ورعاية الطبقات العاملة ...

غير أن التطبيق الاشتراكى أفرز مجموعة من الجوانب السلبية ،اعترفت بها الدول الاشتراكية فى السنوات الاخيرة وأدت الى احداث تغييرات واسعة النطاق فى المجال التنظيمى والديمقراطى واللجوء الى النظام الرأسمالى ،ومحاولات تطبيق مبادئ اقتصاديات السوق .. ويمكن الاشارة الى أهم هذه الجوانب السلبية فيما يلى :

**١-سيطرة بعض الفئات :**

أدى التطبيق الاشتراكى فى معظم الاحوال نتيجة تحكم الدولة وأجهزتها وعلى الخصوص ، الحزب الشمولي الوحيد الى بروز الفئات

المسيطرة ،وأصبح لها نمط معيشة واستهلاك ومزايـــا تحـرص عليـــها ،وفضلا عن تحكم الادارة البيروقراطية المركزية التى لاتأخذ فى الاعتبار القدرات الابداعية والخلاقة فى المستويات الاخرى.. وكانت النتيجـــة أن السيطرة الفعلية أصبحت لهذه الفئات السياسية والبيروقراطية والتى تبحث عن ضمان استمرار سيطرتها ومصالحها وذلك على حســـاب الاهـداف المحددة ومصالح الغالبية.

**٢- استمرار التبعية وخاصة فى الزراعة :**

ويرجع ذلك الى عدم الاهتمام بدرجة كافية بتطوير قوى الانتـــاج ،لكى تتلائم مع علاقات الانتاج الاشتراكية فضلا عن التخلــف الواضـــح لقوى الانتاج فى البلاد الاشتراكية عن تلك التى توجد فى البلاد الرأسمالية ،وخاصة فى مجالات الزراعة والتكنولوجيا ،فلو كان الاتحاد السوفيتى قد اهتـم بتطويـر الزراعــة (نمـط الملكيـــة والادارة، والتكنولوجيـــا المطبقة،والفائض والاستثمارات)بنفس القدر الذى أهتم به بتطوير الصناعة وخاصة الصناعة الثقيلة،لما كانت الاثار السلبية والمشـــكلات الزراعيـــة والغذائية،والتبعية المتزايدة للاتحاد السوفيتى فى مواجهة البلاد الرأسـمالية عموما والولايات المتحدة خصوصا.

**٣- التطبيق الصارم للملكية الجماعية وتجاهل مسألة الديمقراطية:**

ترتب على الملكية الجماعية لغالبية أو كل وسائل الانتاج بما فـــى ذلك قطاع التجارة الداخلية ،والقطاع الحرفى والمهن الحره،عدم وجـــود حوافز كافية لزيادة الانتاج وتحسين مستويات الانتاجية ،وكان ذلك اكـــثر وضوحا فى قطاع الزراعة ،مما انعكس فى التدهـــور الحـــاد لمعـــدلات الانتاج والانتاجية ولذلك فان اجراءات الاصلاح الاقتصادى تتركز فـــــى

ضرورة السماح للملكية الفردية والتعاونية بدرجات اكبر وخاصـــة فـــى الزراعة ...

كما ان سيطرة الاطارات العليا للحزب الواحد ،وســيطرة طبقــة التكنوقراط والبيروقراطية واستمرار الحكم الشمولى لفترات طويلة جعل من مسألة الديموقراطية أمرا فى غاية الاهمية،وهنا نجد أن التغيرات الاساسية فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية انطلاقا مـــن أفكـــار جورياتشـــوف ترتكز أساسا على الديمقراطية والتعددية السياسة والمصارحـــة وضمـــان حقوق الانسان وحرياته .. كأساس لأى اصلاح أو تغير اقتصادى يـــهدف الى رفع مستويات المعيشة.

**٤-الاثار السلبية للتخطيط المركزى الشامل :**

رغم مايهدف اليه التخطيط من تعبئة الموارد والاستخدام الاكفـــأ لها والقضاء على مخاطر المنافسة بين المشروعات، على أن ذلك يـــؤدى الى وجود بعض المظاهر السلبية ومن بينها عدم وجود الحوافز والدوافـــع التى تؤدى الى تحسين كفـــاءة الانتـــاج ونوعيـــات الســـلع،أو الاهتمـــام بالاختراعـــات ،والابتكـــارات ووجـــود الاحتكـــارات الاشـــتراكية أى المشروعات الكبيرة التى لاتعمل على تنمية وتنويع انتاجها،بـــل فـــرض الانتاج على المستهلكين أيا كانت مستوى جودته.

وفضلا عن ذلك فان المركزية الشديدة للتخطيط أدت الى التطـــور السريع لبعض القطاعات (الصناعة الثقيلة)على حساب القطاعات الاخرى (الزراعة والصناعات الاستهلاكية) ،وتطـــور الجمـــهوريات الاوروبيـــة بدرجة أكبر من الجمهوريات الاسيوية كما أن الأوامر المركزية لاتـــترك الحرية الكافية للوحدات الانتاجية وتساعد فى نمـــو طبقـــة التكنوقـــراط، والادارة البيروقراطية،ومن ثم فان الاتجاه يتزايد فى الســـنوات الاخـــيرة

نحو الأخذ بدرجة أو أخرى بأليات السوق،ويدعم من هذا الاتجاه بعض قوى الضغط في الداخل ،وشروط ومتطلبات الدول الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة،الجماعة الاوروبية ،اليابان) والمنظمات الاقتصادية الدولية(خصوصاً صندوق النقد الدولي ،والبنك الدولي للانشاء والتعمير،ومنظمة التجارة العالمية).

**٦-عدم وجود نظام فعال للحوافز الفردية :**

لقد حقق الاقتصاد الرأسمالي تقدمه الهائل بسبب الاهتمام بالحوافز والمكاسب النقدية التي يحققها الافراد ،ووجود نظام فعال يربط بين زيادة الانتاج وتحسين مستويات الانتاجية وبين زيادة الحوافز الفردية والارباح التي تخصص للعمال .وهذا امر لايتوافر في الدول الاشتراكية حيث يتم الاعتماد على الحوافز المعنوية وليس الحوافز المادية ،فعندما تتولى الدولة في الاقتصاد الاشتراكي ادارة الانتاج والتوزيع والتبادل .. وتضع الضمانات لحماية العمل ،وتوفير الخدمات الاساسية المختلفة واشباع الحاجات الاجتماعية المادية وغير المادية لجميع افراد المجتمع وتحقيق مبدأ لكل بحسب عمله ،ولكل بحسب حاجته ،وكل ذلك يحقق التكافل الاجتماعي ،ويقضي على كل صور الاستغلال ،فضلا عن التوزيع العادل للدخول الا أن تحقيق ذلك بإغفال الحوافز المادية الفردية قد تترتب عليه بعض الآثار السلبية مثل التواكل والتكاسل والاعتماد على الغير واهمال قيم العمل ،وتزايد سيطرة ونفوذ اطارات الادارة .العليا والتي تعمل على الحصول على مزايا ومكاسب ومصالح من المؤسسات المختلفة.

ومن ثم تنشأ أهمية وضع نظام للحوافز المادية للافراد والعمال ،فان مايهتم به العامل أو الفرد هو المشاركة المباشرة في الانتاج وفي

عائد الانتاج فضلا عن ضرورة اشراكه فى الادارة والملكية ،ومراعـــــاة الفروق والقدرات الفردية ووضع نظام عادل وفعال للثواب والعقاب .

وهذا ما يحاول الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية الاخذ بـــه فى اطار الاصلاح الاقتصادى والتوجه الجديـــد القـــائم علـــى التعدديـــة السياسية وتطبيق ديمقراطية حقيقية تأخذ فى الاعتبار حقـــوق الانســـان وحرياته ومشاركته الفعاله ، بل والتخلى عـــن السياســـات الاشـــتراكية والاتجاه الى الاخذ باقتصاديات السوق ، والتوجه نحو الخصخصة ،وقـــد زادت هذه الاتجاه فى اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى ،وتوجه دول اوروبا الشرقية للتعاون والوثيق مع دول اوروبا الغربية .

# الفصل الرابع

## أسلوب الانتاج فى الاقتصاد المختلط [1]

## النظام الاقتصادى المختلط

يتميز اسلوب الانتاج فى الاقتصاد المختلط (النظام المختلط) بالمزج بين بعض خصائص اسلوب الانتاج الرأسمالى (جهاز السوق والملكية الفردية ..) وبعض خصائص اسلوب الانتاج الاشتراكى (ملكية جماعية،التخطيط)، ولكن أهم ما يميزه يتمثل فى وجود دور اكبر للدولة فى ادارة وتوجيه النشاط الاقتصادى ،بل والقيام بدور فعال فى العملية الانتاجية ،حيث الدور المتزايد للقطاع العام، وقيام الدولة بكل الخدمات الاجتماعية،وملكية الدولة لغالبية قطاع التمويل والبنوك، والقيام بجزء كبير من الاستثمارات.

وحتى نتعرف على الاقتصاد المختلط يتعين أن تفرق بين الدولة كسلطة عامة،والدولة كوحدة اقتصادية، فالدولة كسلطة عامة ،هى مركز لاتخاذ القرارات ،طبقا للاهداف العليا والسياسية ،حتى ولو ترتب على ذلك أثار اقتصادية لانها اختيارات سياسية ،وليس معنى اتباع سياسة اقتصادية فى بعض الاوجه (الضرائب او الاستثمارات مثلا).أن الدولة أصبحت وحدة اقتصادية ،أو أن الاقتصاد أصبح مختلطا ،بل أن ذلك يتسق مع المذهب الليبرالى وانعكاساته على السياسات الاقتصادية ،والهدف منها تشجيع النشاط الاقتصادى الخاص ،وهو هدف يتعارض تماما مع مفهوم الاقتصاد المختلط والذى يقوم على التعاون والتنسيق بين النشاط العام الانتاجى والنشاط الخاص الانتاجى .

---

(1) -د. مصطفى رشدى :المرجع السابق ذكره ص٨١-٩٠.

-كتابنا فى اقتصاديات التخلف والتنمية ،المرجع السابق ذكره ص٩٠-٩٤.

أما الدولة كوحدة اقتصادية ،فهو يعنى سيطرة وادارة الدولة سواء بنفسها أو بواسطة مؤسساتها المتخصصة على جزء من النشاط الاقتصادى .الانتاجى والتوزيعى ،وقد يكون ذلك لأسباب تاريخية أو لأسباب تتعلق بعملية التنمية او لتصحيح أثار السوق التوزيعية .وعندما تمارس الدولة هذا النشاط الاقتصادى دون أن يقضى ذلك كلية على الاقتصاد الخاص والسوق كاداة تنظيمية فنحن اذن امام اقتصاد مختلط ويتحدد مداه وحجمه بحسب نسبة النشاط الحكومى والعام ودرجة تأثيره فى اقتصاديات وميكانزم الأسواق،وعلى هذا الاساس تتحدد ماهية الإقتصاد المختلط،أما خصائصه ،التى تتعلق بفلسفته ،وأهدافه ونظام الملكية ،وطريقة سير واداء الاقتصاد ثم التحديد المختصر للهيكل الاقتصادى المختلط وغالبا ما تتغلب عليه سمات التخلف ،ونعرض لذلك باختصار فيما يلى :

**<u>اولا – فلسفة النظام المختلط :</u>**

يرتكز الاساس الفلسفى للنظام الاقتصادى المختلط على الوسطية أو التوفيقية،أى أنه يحاول التوفيق بين الرأسمالية والاشتراكية أو بين الفردية والليبراليه من جهة والاجتماعية من جهة اخرى ،بين ضرورة مراعاة الاعتبارات الاجتماعية كاشباع الحاجات الاجتماعية،وعدالة توزيع الدخول ،ومواجهة البطالة ،وتحقيق التكافل الاجتماعي والخدمات الاساسية ،وبين الاستفادة من كفاءات الفرد وقدراته وتباينهما ،وكذلك التوفيق بين أليات السوق التلقائية والمبادرات الفردية وتشخيصها من جهة وبين مواجهة الاحتكارات وتصحيح أثار السوق السلبية من جهة اخرى ، وفى

تحديد دقيق لايديولوجية النظام المختلط يشير البعض[١] الى أنها تهدف فى الحقيقة الى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع،دون التضحيـــة بحقــوق الفرد الطبيعية وقدراته من جهة ،وحفظ حقوق المجتمع من ناحية اخــرى ،ولكن هذه المحاولات جميعا تمثل ايدويولوجية برجماتية مازالت تحتـــاج الى بلورة فكرية (جون استيوارت ميل ،سان سيمون ،أوجســت كونــت) ،وعندما يكتمل الاساس النظرى ويستمر التطبيق فترة زمنية،فانه يمكن ان يكتمل لهذا النظام صورته النهائية .

ونحن نعتقد أنه لايوجد فى الوقت الحاضر نظام رأسمالى خــالص كامل طبقا لخصائصه السابق تحديدها ،كما لايوجد نظام اشتراكى خــالص كامل طبقا لخصائصه السابق بيانها ،حيث أن رياح التغيــير والتطــور شملت هذين النظامين ،وان السائد الآن هو نحو تواجد أنظمة فعلية تجمــع ما بين خصائص النظامين ..بل قد يؤدى التطور المعاصر ..فضلا عــن تراجع الايديولوجيات وانتهاء عصر الكتل الشــرقية والغربيــة (انتــهاء الحرب البارده ،وانهاء الأحلاف ومحــاصره منــاطق التوتــر والــنزاع الاقليمية بأفكار عالمية موحده..)،الى الاتجاه نحو اقامــة نظــام عــالمى تتقارب خصائصه وسماته وتتوحد قيادته ،وينتهى فيــه التنــاقض بيــن المذاهب والأحلاف ويستند الى المصلحة والتبادل والوحدة والتكامل.

كما أننا نرى كنتيجة للمتغــيرات السياســية والاقتصاديــة فــإن مايحدث الآن على الصعيد العالمى هو،محاولات جادة لبلورة نــوع مــن الانقسام والتقابل بين عالم الاغنياء والاقوياء والذين يملكــون القــدرات الانتاجية الهائلة والمال والتكنولوجيا والبحث العلمى والســيطرة علــى

---

(١) د. مصطفى رشدى ،المرجع السابق ذكره ص٨٣.

الاسواق والمنظمات .. وعالم الفقراء والدول المتخلفة والتى لاتتوافر لديها هذه القدرات ،وتزداد مشاكلها وديونها وتبعيتها واعتمادها علـــى العـــالم الاول وتظل تحت السيطرة والتحكم بكافة الوسائل الاقتصادية والسياســية والعلمية والثقافية ،بل والعسكرية [١].

**ثانيا: نظام الملكية وعلاقات الانتاج :**

يوجد فى النظام المختلط كلا النوعين من الملكية – أى الملكيـــة الفردية لوسائل الانتاج ومن ثم القطاع الخاص – وغالبا مـــا تكـــون لـــه السيطرة فى مجالات الزراعة والتجارة ،فضلا عـــن دوره فـــى النشـــاط الصناعى والحرفى والمهنى ،بجانب الملكية الجماعية لوسائل الانتـــاج أى وجود قطاع عام تملكه الدولة وغالبا ما يتركز فـــى مجـــالات الصناعـــة بجانب بعض الهيئات والمؤسسات العامة فى التجارة الداخليـــة والتجـــارة الخارجية ،وممارسة الدولة لدور هام ومؤثر فى اطار الخدمات الاساســية والخدمات الاجتماعية ،وفضلا عن ذلك يوجد القطاع المشـــترك عندمـــا يتعلق الامر باشتراك الدول أو أحد الهيئات العامة مع القطاع الخاص فـــى ملكية مشروع انتاجى معين وتتحدد السياسات الاقتصاديـــة للمشـــروعات المشتركة طبقا لرأس المال ونوعية السلع المنتجة والأهداف المحددة.

كما يوجد فى داخل الاقتصاد المختلط قطـــاع تعـــاونى يخضـــع للمبادئ. التعاونية وغالبا ما يوجد فى الزراعة ومـــن خـــلال النقابـــات والمؤسسات الاجتماعية، كما قد يكون فـــى اطـــار تعاونيـــات انتاجيـــة (صناعية وزراعية وحرفية)وتعاونيات استهلاكية (التبـــادل والتوزيـــع)، وعلى أساس الوزن النسبى للقطاع العام ،والقطـــاع الخـــاص ،والقطـــاع

---

(١) كتابنا: مبادئ اقتصاديات التخلف والتنمية ،المرجع السابق ذكره ص١١-٢٩.

التعاونى يمكن تحديد القطاع الاكثر تـــأثيرا فـــى النشـــاط الاقتصـــادى بالاقتصاد المختلط ،ويتحدد ذلك باستخدام مجموعة من المقـــاييس منـــها مجموع الانشطة والمؤسسات المملوكة للقطاع العام (ملكية الدولة)،وتلـــك المملوكة للقطاع الخاص،وحجم أصول كل من القطـــاع العـــام والقطـــاع الخاص ،ورأس المال فى كل منهما ،وعدد العـــاملين ،وحجـــم الاجـــور والانتاج المتحقق ،والاستثمارات نوالسيولة المالية ،والصادرات فى كـــل قطاع .

**ثالثا :أهداف النظام المختلط:**

تتباين أهداف النظام المختلط وتتعدد طبقا لنوع القطاع فلاشـك أن القطاع الخاص يظل هدفه الرئيسى هو تحقيق أقصى ربح نقـــدى ممكـــن ،وبالنسبة للقطاع العام المملوك للدولة فان هدفه تحدده الدولة وسياســـتها الاقتصادية ،وبالنسبة للاقتصاد ككل فانه يخضع لقدر من التوجيـــه مـــن جانب الدولة والتى تضع مجموعة من الاهداف فى مجال التنمية واشـــباع الحاجات الاجتماعية، وتوفير قدر من الخدمات الاساســـية والاجتماعيـــة وتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية والإستقرار الاقتصادى،وتصحيـح الآثار السلبية لجهاز السوق ولاشك أن تحديد هذه الاهداف وقيام الدولـــة بتحقيقها بطريقة مباشرة نشأ بسبب عدم قدره القطاع الخاص ،بل وعـــدم تقبله للدخول فى مشروعات تحقيق هذه الأهداف.

فالخروج من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والحد من التبعية وتدعيم الاســـتقلال الاقتصـــادى وبنـــاء المشـــروعات الاساسية ،وتنميه وتطوير التكنولوجيا ،وزيادة معدلات الكفاءة الانتاجيـــة ،فضلا عن تحقيق الاستقرار والعدالة عن طريق اقامة شبكة الخدمـــات الاساسية ،(الطرق ،والكبارى والنقل والمواصلات، والقوى المحركة مـــن

مياه وغاز وكهرباء ،والصرف الصحى ،وقنوات الـــرى ...)والخدمـــات الاجتماعيـــة (الصحـــة والتعليـــم والثقافـــة والاســـكان الشـــعبى والاقتصادى،والرعاية والتكافل والتأمينات الاجتماعية ،ودعـــم لحاجـــات الاساسية،والنشاط الرياضى) فضلا عن رعاية مقومات الاستقرار من أمن داخلى وخارجى وقضاء وادارة .وكذلك التدخل من أجل ضمان قدر مـــن العدالة فى توزيع الدخول خاصة بين الارباح والاجور...كل ذلك يعد على سبيل المثال من الاهداف الاساسية للنظام المختلط .

**رابعا : طريقة سير وأداء النظام المختلط :**

يترتب على التواجد المباشر والفعال لكل مـــن قطـــاع الدولـــة (القطاع العام) والقطاع الخاص ،واختلاف الهدف المباشر لكل منـــهما ،أن طريقة سير واداء الاقتصاد المختلط تتميز بـــالتواجد المشـــترك لجـــهاز السوق وميكانزم التخطيط ،فالتفاعل التلقائى لقوى العرض والطلب وعمل جهاز الاثمان من خلال السوق وأن كانهو الاساس بالنسبة لســـير وأداء القطاع الخاص فانه لاينطبق على عمل كافة قطاعات الاقتصاد وخاصـــة قطاع الدولة الذى يخضع لقواعد تنظيمية وتوجيهية تضعها الدولة ومن ثم يمكن القول أن الاقتصاد المختلط يخضع جزئيا فى أدائه لجهاز الســـوق والاثمان، ولكن الدولة تتدخل بصفة عامة فى سير واداء الاقتصاد ككـــل عن طريق تصحيح اثار ميكانزم السوق ،فالدولة تديـــر القطـــاع العـــام باساليب متنوعة ولايترك كلية لقوى السوق ،كمـــا أن الدولـــة تصحـــح وتعاون وتنافس عمل القطاع الخاص من خلال السوق، وتوجه النشـــاط الانتاجى والتوزيعى من خلال علاقات التشابك والترابط والتبعية بين كـــل

العناصر المشاركة فى العملية الانتاجية والتوزيعية[١] .وذلك لأن الأهداف التى تسعى اليها الدولة تتغاير عن أهداف ومصـــالح النشـــاط الخـــاص وأسلوب التصحيح يفترض ان الطريقة التى يعمل بها السوق وجهاز الثمن فيما يتعلق باستخدام وتخصيص وتوزيـــع المـــوارد والدخـــول المتاحـــة للاقتصاد القومى تحتاج الى مراجعة وتعديل بل قد تصدر الدولة قـــرارات تنظيمية محددة لعمل جهاز السوق ومراعاة تحقيقه فى كثير من الاحيـــان لصالح الجماعة وأهداف الخطة واحتياجات النمو .

ويتم التصحيح بأساليب متعددة من أهمـــها المشـــروع العـــام أو الميزانية أو السياسات او البرامج الانتاجية أو برامج الخدمات الحكوميـــة او السياسات الضريبية والمالية والنقدية والمصرفية .. وهذه الاجـــراءات تؤثر فى القطاع الخاص وتجعل للقطاع العام دورا مؤثرا .وموجها نتيجـة تحكمه فى التمويل والائتمان والطاقة ومصادر المواد الاوليـــة، كمـــا أن التصحيح العام قد يتم من خلال السوق بطريقة غير مباشرة مـــن خـــلال سياسات الأثمان والدعم والاثمان الاجتماعية والتحديد الادارى للاثمـــان والثمن القيادى، والتأثير الكمى فى المعروض .

-كما أن الاقتصاد المخطط يلجأ فى الوقت المعاصر الى وضـــع ميزانية اداء وبرامج قصيرة أو طويلة الاجل وكذلك خطـــط اقتصاديـــة ،وهى تعتبر أسلوب مكمل ومصحح لآثار السوق غير المرغوب فيها مـــن حيث استخدامات الموارد والانتاج والتبادل والتوزيع واشباع الحاجـــات الاجتماعية، وبصفة عامة تحديد اهداف الاقتصاد ،ومن ثم المشـــروعات والخطط فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى القومى على ضوء الاهداف

---

(١) -د. مصطفى رشدى : المرجع السابق ذكره ص٨٥.

المحددة ،وتطبق العديد من الدول (فرنسا،هولندا) هذا التخطيط التأشـيرى وذلك بالاتفاق مع مؤسسات القطاع الخاص وجميعات رجـال الاعمـال ولكننا سنركز فى هذا المبحث على تقديم الاقتصاد المتخلـف كنمـوذج للاقصاد المختلط .

**خامسا : خصائص الهيكل الاقتصادى المتخلف كنموذج :**

كما ذكرنا من قبل فان الواقع يشهد الآن نوعا من التقارب والمزج وتعايش خصائص النظامين الرأسمالى والاشتراكى ،ومن ثم بلوره نظـام عالمى جديد يقوم علـى التوفيقيـة والوسـطية ،والتـوازن والمصـالح المشتركةوالتعاون الاقتصادى والسياسى بل والعسكرى ،ومن ثـم يمكـن القول أن الاقتصاد المختلط يتوسع مجال الاخذ به وتطبيقه فى العديد مـن الدول المتقدمة (فرنسا ،هولندا ،دول الشمال الاوربى ......) مع اختـلاف وتباين فى الوزن النسبى للقطاع الخاص وميكانزم السوق ، والقطاع العام والتدخل التنظيمى للدولة ،ولكن الامر يختلف فى الدول المتخلفة ،فالغـالب فيها وجود نظام الاقتصاد المختلط ، مع سيطرة نسبية تختلف من دولـة الى اخرى للقطاع العام (رأسمالية الدولة المتخلفـة)وان كـان التكويـن التاريخى للتخلف قد أدى الى وجود هيكل اقتصادى يتميز بالتخلف وتتمثل اهم خصائصه فى[1] .

١-**هيكل يسوده النشاط الاولى** ، اى سيطرة القطاع الاولى (الزراعـة والرعى والصيد والنشاطات الاستخراجية) وتمثل الزراعـة النشـاط الرئيسى لغالبية السكان ،الحياة فى الريف تسودها علاقات انتاج شـبه

---

(١) -كتابنا فى اقتصاديات التخلف والتنمية ،المرجع السابق ذكره ص٩٠-٩٣.

-د.محمد دويدار :الاقتصاد المصرى بين التخلف والتنمية والتطوير ،دار الجامعات ،الاسكندرية، ١٩٧٩، ص٣٦٠.

اقطاعية ورأسمالية ،توجد الانواع المختلفة للملكية مع اتجاه لزيادة وتركز الملكيات الكبيرة ،وحدة الانتاج الاساسية هى الفلاح وعائلته ،الانتاجية منخفضة ،وقدرات الفلاح محدودة نظرا لانخفاض مستوى المعيشة، الانتاج يقصد المبادلة وخاصة بالنسبة للمحصولات النقدية ،والتخصص يكون فى انتاج محصول واحد أو اثنين للتصدير (القطن ،البن ،الارز ....)وبالنسبة للنشاط الاستخراجى (البترول ،النحاس، الحديد ..) فنجد دور أكبر لرأس المال الاجنبى والشركات متعددة الجنسية والتوجه كلية للتصدير .

٢-**أما الصناعة:** فنجد أن دورها محدود جدا فى البلاد المتخلفة (من حيث نسبة ماتسهم به فى الناتج القومى ،وفى العمالة)وتقوم أساسا على الصناعات الاستهلاكية ،ولازال للوحدات الحرفية دورا فى الانتاج الصناعى ،وغالبا ماتعانى الصناعة من :-

أ-نقص نسبى فى رؤس الاموال ،اذا ان الجزء الاكبر من الفائض الاقتصادى يذهب اما الى شراء العقارات والمضاربة أو الاستهلاك المظهرى للطبقات الاجتماعية المسيطرة ،أو الاستثمار فى نشاط الخدمات وانتاج السلع الاستهلاكية (المشروبات ،متطلبات الاطفال)كما أن الجهاز المصرفى يهتم أساسا بتمويل التجارة ونشاط الخدمات ، والظاهرة السائدة فى معظم الدول المتخلفة هو الخروج المكثف لمدخرات الطبقات المسيطرة الى خارج البلاد .

ب-ارتفاع نسبى فى نفقة الانتاج ،وذلك يرجع الى الاعتماد بدرجة كبيرة على المواد المستوردة واستخدام طرق وأساليب فنية غير متقدمة وارتفاع نسبة العادم أثناء عملية الانتاج وزيادة الطاقات العاطلة ،ونقص الكوادر الفنية .

جـ-ضيق فى السوق المحلية نتيجة النقص النسبى للقوة الشرائية لغالبية افراد المجتمع .

د- غياب أو ضعف الوزن النسبى للصناعات الانتاجية التى تمثل الاساس الصناعى للاقتصاد ،فضلا عن سيطرة رأس المال الاجنبى على الصناعات الاستخراجية ،ويترتب على ذلك كله الاعتماد شبه الكامل على الخارج والابقاء على التبعية .

ح-ضعف الاثر الذى ترتب على انشاء العديد من الدول المتخلفة لبعض الصناعات القائمة عل احلال الواردات او المخصصة للتصدير حيث لم يترتب عليها وجود عملية تصنيع مستمرة وقاعدة صناعية [1] .

**٣-أما قطاع التجارة والخدمات :**

فانه يتميز بالكبر النسبى والاتجاه الى التوسع بدرجة كبيرة للاستفادة من فرص الربحية الاكبر وسرعة دوران رأس المال والمضاربات ،وتوظيف الاموال ،ولاتعتبر الاستثمارات فى هذا القطاع منتجه ،بل تعد بحق نشاط ومناسبة لاعادة توزيع الناتج وتركيم الثروات بكل الوسائل واحيانا يتم استخدام وسائل غير مشروعه ،ويلاحظ تضخم القطاع الثالث فى معظم الدول المتخلفة (يمثل اكثر من ٦٠% من الناتج القومى فى مصر عام ١٩٩٠) وعموما فان قطاع الخدمات فى الدولة المتخلفة يعانى من :-

أ- نقص الاساس اللازم للقيام بالخدمات الاساسية للانتاج كخدمات المواصلات والنقل وشبكات الطرق والصرف الصحى ،والقوة المحركة والغاز والمياه .

---

([1]) محاضراتنا :فى السياسات المقارنة للتنمية واستراتيجيات التطور ،دبلوم الاقتصاد كلية الحقوق جامعة المنصورة ١٩٩٤،وحقوق المنوفية ١٩٩٦٠

ب- عدم كفاية وكفاءة الخدمات الاجتماعية وخصوصا خدمات الاسكان والتعليم والصحة والثقافة .

ت- تضخم اجهزة الخدمات نتيجة زيادة عدد العاملين فى قطاع الخدمات بالنسبة للقطاعات الاخرى ،وزيادة عدد العاملين فى المؤسات الحكومية ،وسيادة ظاهرة البطالة المقنعة .

هذا الهيكل الاقتصادى المتخلف يمثل اقتصادا تابعا فى علاقته بالاقتصاديات الاخرى ،وخاصة الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة حيث يعتمد على تصدير ماده أولية واحدة (القطن ،البن ،السكر ،النحاس .....،البترول.....) الى السوق الرأسمالى العالمى ،كما يعتمد على هذا الاخير فى الحصول على السلع الصناعية الاستهلاكية والانتاجية فى ظل تبادل غير متكافى .

وبالنسبة لتقييم هذا النظام فان ذلك يستلزم دراسة تطبيقيه لكل دولة أخذت به ،على أن الملاحظ ظهور الايجابيات بدرجة أكبر فى الدول المتقدمة التى تأخذ به (فرنسا ،هولندا.....) وغلبه السلبيات (الظاهرة فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى) فى الدول المتخلفة .

ومن المفيد فى هذا المجال تقييم وتحليل تجارب التنمية فى دول العالم الثالث ،بغرض التوصل الى معرفة ايجابيات وسلبيات النظام المختلط ،وهنا يلزم التعرف على طبيعة النظام السياسى الحاكم والديمقراطية المطبقة ،ومدى توافر حقوق الانسان وحاجاته الاساسية ونظام الملكية ،ونمط توزيع الدخول ،والنشاط الانتاجى الغالب ومعدلات الانتاجية ،وعلاقة وتبعية الدولة للعالم الخارجى.

# الفصل الخامس

## النظام الاقتصادى والمبادئ الاقتصادية فى الاسلام

### النظام الاقتصادى الاسلامى

بعد أن تناولنا النظم الاقتصادية المعاصرة ،نعـرض فـى هـذا المبحث للمبادئ الاقتصادية فى الاسلام ،والتى يمكن أن تكون الاساس فى اقامة نظام اقتصادى يرتكز على هذه المبـادئ وقبـل أن نعـرض لـها بالتفصيل والتحليل ،فهناك مجموعة من الملاحظات تتمثل فيما يلى :

أولا– ان هذه المبـادئ الاقتصاديـة الاسـلامية حسـبما وردت بنصوص القرآن والسنة محدودة وقليلة جدا وانها عامة تتعلق بالحاجـات الاساسية لكل مجتمع ،ومن ثم فهى صالح لكل زمان ومكان .

ثانيا– لسنا بصدد نظرية اقتصادية اسـلامية بـالمعنى العلمـى والمنهجى السليم لما يطلق عليه نظرية .. فهذا أمر لم يتوافر الا مع نشـأة علم الاقتصاد السياسى بمنهجه وموضوعه المحدديـن والـذي تـم فـى منتصف القرن الثامن عشر ، ومن ثم فان التحفظ قائم بالنسبة للاقتصـاد الاسلامى حيث لايتوافر الا بمجموعة محددة جدا من المبادئ الاقتصاديـة يمكن الاستهداء بها فى اقامة نظام معين ووضع سياسات متجددة فى اطار إجتماعى وسياسى محدد.

ثالثا: حينما نتعرض لدراسة المبادئ الاقتصادية الاسلامية يتعيـن علينا أن نعى منذ البداية التفرقة الجوهرية بين المعـاملات والعبـادات وهذه الاخيرة لامجال للاجتهاد فيها ولاتغيير فيها ،وجاء النص فيها كاملا جامدا وبالتفصيل فى مصادر التشريع الاسلامى أما المعاملات والتى تعـد الامور الاقتصادية والمالية جزء منها ،فلم يرد بشأنها تفصيل محدد محكم ،وانما جاء بشأنها مبادئ واحكام محددة ومحـدودة ..

الشريعة الاسلامية فى هذا الصدد تتصف بالمرونة والملاءمة ..تبعا لتغيير هذه المعاملات من عصر وزمان الى أخر، ومن مكان ومجتمع الى أخر حيث تدور حول مصالح الناس (المصالح المرسلة ، جلب المصلحة ودفع الضرر الاستحسان ،القياس ،العرف) ،ومن هنا جاء قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فى أحد المناسبات المتعلقة بشئون الحياة .. :انتم اعلم بشئون دنياكم" .. ولذلك فان آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فى هذا الخصوص محدودة جدا (لاتتجاوز عدد العشرين) .. ويعنى ذلك عدم وجود نظام اقتصادى اسلامى ابدى لايتغير، وانما الصحيح أن لكل دولة أن تقيم نظامها الاقتصادى الذى يتفق وظروفها وبما لا يتعارض مع هذه المبادئ العامة .

رابعا : ان الاسلام فى مصدريه الاساسيين : القرآن الكريم ،والسنة النبوية ،وفى مصادره الفرعية المنبثقة عنهما واجتهادات علماء المسلمين وارائهم ،يشتمل على أحكام للعلاقات المالية والاقتصادية : كالبيع والاجارة والشركة بانواعها ،والملكية وطرق اكتسابها ،وما يتعلق باحكام الاراضى والنقود والعمل والارث ،والزكاة فضلا عن بعض الاشارات للاسعار والاحتكار ،ومراقبة النشاط الاقتصادى من قبل الدولة ، وغير ذلك من أمور اقتصادية ومالية يجدها الباحث فى أيات القرآن الكريم والاحاديث النبوية مجملة عامة (فى مبادئ عامة دون تفصيل) ،وفى كتب الفقه مفرقة متناثرة عارضة (وفى الغالب ليست مقصودة لذاتها).

ونكرر مرة أخرى أننا لسنا بصدد نظريات اقتصادية ، أو نظام اقتصادى تفصيلى فنى يشتمل على المحددات والخصائص السابق بيانها فى هذا الفصل عند دراسة أى هيكل أو نظام اقتصادى فلا يوجد تفصيل

او تحديد للعملية الانتاجية وكيفية سيرها وأدائها وسيرها ،وتفصيلات عمليات الاستثمار والادخار والتبادل والتوزيع والاستهلاك والتجارة الداخلية والخارجية ،والانتاجية والكفاءة والتكنولوجيا ،وتنظيم وتخطيط وادارة النشاط الاقتصادى ،وعلاقات الانتاج والاطار الاجتماعى والسياسى لذلك كله .. فما يوجد هو افكار متناثره ،ومبادئ عامة كليه مجمله .. يتعين الالتزام بها عند وضع السياسات ،وتحديد عناصر ومكونات وعلاقات نظام اجتماعى ، واقتصادى معين .

**خامساً** :- وبالرغم من ذلك فان الدين الاسلامى اختلف اختلافا كبيرا عن سائر الديانات الاخرى ،والتى اقتصرت على توجيهات اخلاقية وسلوكية عامة ، وبعبارة أخرى : أنه بينما نجد أن الاديان الاخرى تقف فى حدود العموميات الاخلاقية ،فان الاسلام يتجاوز ذلك الى وضع نظام وهيكل يشتمل على خطوط رئيسية واضحة المعالم فى امور عديدة كالبيع والاجارة والشركة والقرض والملكية والعمل ،والتكافل الاجتماعى ،والرهن والدين والاحتكار والتسعير ،ودور الدولة وغيرها .

**سادساً**: ان الاستنتاج الذى يمكن التوصل اليه فى مجال الدراسات الاقتصدية من منظور اسلامى – هو أن دراسة الظواهر الاقتصادية تعتمد على اسس عقائدية وشروط اخلاقيه ايمانية أى سنن الهية ،ومبادئ عامة تكتسب صفة القواعد الشرعية ،(ونطلق عليها مبادئ عامة اقتصادية) ،وهنا نجد أن تسميتها بالاقتصاد الاسلامى قد توحى ضمنا ،بل أنها تتضمن بطبيعة الحال أنه يوجد فى الاسلام نظرية كالنظرية الرأسمالية أو النظرية الاشترا كية ،أو حتى نظريات اقتصادية علمية فى نشأتها

وبلورتها ومنهجها وخصائصها ،وهذا ما لاينطبق ولا يوجد فى المنظور الاسلامي للظواهر الاقتصادية وذلك للأسباب الأتية (١).

١-أن مثل هذه النظرية أو غيرها من النظريات هي نظريات وضعيه عرضه للنقد والتغيير والتبديل بتغيير االفروض التى تبنى عليها ،والاسلام كدين غير قابل للتغيير ، وبعبارة اخرى فان الأخذ بمقولة نظرية اقتصادية اسلامية يعنى أنه عند القيام بأبحاث تم التوصل طبقا لها الى نتائج معينة ، فانها لن تكون نتائج نهائية لأن المستقبل قد يأتى بنتائج جديدة ،لذلك لايصح أن نصف هذه النتائج بالإسلام .

٢- أن الاسلام جاء بالنسبة للجوانب الاقتصادية – بأصول عامة ثابتة – لاجدال فيها وصالحة لكل مجتمع فى كل زمان ومكان بما تتضمنه هذه الاصول العامة من فكر معين ومجموعة معينة من المبادئ فى اطار هذا الفكر .

٣- ان الإسلام يترك امور الاقتصاد لأفراد المجتمع ،واذا كانت الجوانب الثابتة فى الدراسات الاقتصادية من منظور سلامى ترتكز على السنن الالهية المستقرة ،والمبادئ العامة الاساسية ،فان الجوانب المتغيرة وهى الاكثر فى الظواهر الاقتصادية فانها تختلف باختلاف الزمان والمكان ،ومن ثم فان القواعد التى تحكمها تكون قابلة للتغيير والتعديل والتبديل نتيجة اختلاف تكييفها ورؤيتها وتطبيقها باختلاف الاطار التاريخى والبيئى والاجتماعى والجغرافى .

---

(١) د. عزت عبد الحميد دراسة تحليلية للفكر الاقتصادى الاسلامي المنهج والمبادئ ... مجلة للبحوث القانونية والاقتصادية ،كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ،العددان الأول والثاني في يناير ١ ص٨٤-٧٨.

٤-لكى يوجد علم لابد من وجود كيان واقعى وقائم يستطيع الباحث من خلاله فحص وبحث ظاهرة بقصد استخلاص القوانين التى تحكمها لتفسير الواقع والتنبؤ بالمستقبل ،وفى ظل غياب هذا الواقع فلا محل للكلام عن نظرية علمية ،ومن ثم فان الاقتصاد الاسلامى لايعدو أن يكون فكراً دون أن يصل بعد الى أن يكون علما ،نعم هناك دراسات اقتصادية من منظور اسلامى ،ولكن غياب الجانب التطبيقى لهذا المنظور أو محدوديته فى مجال الواقع العملى يمثل نوعا من القيود على هذه الدراسات.

٥-أن سمو وعالمية وأبدية وخلود الدين الاسلامى وأنه صالح أبدا لكل زمان ومكان ،يجعل من غير المقبول أن نقيد من هذه الصفات بقولنا أن الاقتصاد والذى يتغير باستمرار جزء من الدين الاسلامى ،بل أن وصف الاقتصاد بالاسلامى يستتبع وجود اقتصاد غير اسلامى (مسيحى، بوذى ، يهودى..) كما يلزم أن تأخذ كافة العلوم هذه الصفات (إسلامية وغير إسلامية) وأن يتم تداولها وتدريسها بهذه الصفة فى كل مراحل التعليم والبحث كالجبر والعلوم والهندسة والكيمياء والطب والأحياء والاجتماع والجغرافيا ،وهذا خلط واضح بين الدين والعلم ...

إن وهذا من وجهة نظرنا تقييد لعالمية وخلود وسمو الدين الاسلامى عن طريق ربط أمور متغيرة خاضعة للتطور والتغيير المستمر والتطبيق المختلف باختلاف الزمان والمكان ،بهذا الدين الخالد الشامل لكل الديانات السماوية ،وهذا لايعنى عدم وجود سنن الهية مستقرة ومبادئ واصول كلية تنظم بعض هذه الجوانب ،بل هى موجودة وشاملة ويتعين الالتزام بها كموجهات عامة للاجتهاد ،ونحن نفضل لذلك أن نطلق الرؤية الاسلامية او المنظور الاسلامى لدراسة الظواهر

الاقتصادية أو الاجتماعية او العلمية ..الخ ابتداءاً من هذه السنن المستقرة والمبادئ العامة .

**سابعاً :** اذا كان تحليلنا طبقا لمنهج البحث العلمي في دراسة الظواهر الاقتصادية ،ادى بنا الى القول بوجود أفكار اقتصادية في خارج اطار القواعد الشرعية وليس نظريات علمية ،فإن ذلك لايقف حائلاً أمام محاولات البحث من جانب المختصين من أجل اظهار هذه المبادئ العامة الاقتصادية في صياغات علمية ملائمة ،وسياسات محددة قابلة للتطبيق لمواجهة لمشكلات الاقتصادية للمجتمع وخصوصا في مجالات الحاجات الاساسية للانسان وحد الكفاية ومستوى المعيشة المناسب والكريم ،وكيفية اتقان وزيادة كفاءة الانتاج ،وعدالة التوزيع للثروات والدخول ،والتضامن الاجتماعي وكيفية تحقيقه ،ودور الدولة الاقتصادية والاجتماعي ....

ولاشك أن اعمال قواعد الحلال والحرام ،والمشروعية وعدم المشروعية ،والانتاج النافع والانتاج الضار ،والرقابة الذاتية النابعة من رقابة الله سبحانه وتعالى ،واعتبار العمل والانتاج فريضة الزامية واجبة من أجل اقامة شريعة الله وتحقيق رخاء المجتمع،كل ذالك كفيل بالقضاء على المشكلات الاقتصادية لأى مجتمع ومن ثم تحقيق التدم والتطور.

**ثامناً :** يمكن التوصل الى نظريات اقتصادية من منظور اسلامي – غير أن ذلك يرتبط من جهة بوجود تطبيق عملي للموجهات العامة لنظام اقتصادي اسلامي ،ومن جهة اخرى فان النظريات المستخلصة حينئذ تختلف كيفيا عن النظريات الاقتصادية الموجودة في مجال الواقع (النظريات الوضعية)،حيث يتعين أن ترتكز على الاحكام العامة والاصول الكلية والمبادئ الاساسية في الموضوعات الاقتصادية على المستوى المحلى والدولى ،وخصوصا تفاقم مشاكل الفقر والتخلف وتزايد

دور الاحتكارات والتكتلات الدولية ،وتعاظم وزيادة هيمنــه وسـيطرة القوى الاقتصادية الكبرى ..

فلاشك أن وجود خطوط عامة تمثل أساسا لنظريات اقتصادية من منظور اسلامي يعد نتاج للقيم والتقاليد الاسلامية التى تجمع بين الجوانب المادية والجوانب الروحية والاخلاقية .. ويعلى من شــأن المجتمعـات والأفراد فى اطار من التكافل الاجتماعي والقيم السامية والاعتماد علـى الذات ... الخ أمور يمكن القيام بها .... وأصبحت ضرورة فى الوقـت الحاضر والمستقبل.

**تاسعاً** :- ان منهج البحث فى مجال الفكر الاقتصادى الاسلامى وان كان يتعين أن يخضع للمنهج العلمى المعروف ،غير أنـه لـه خصوصياتـه وسماته المميزة – وعلاقته الوثيقة بدراسة الفقه وغيره من علوم الشريعة الاسلامية وأن هناك مجموعة من السنن والمبـادئ العامـة تحكـم النشاط الاقتصادى ،وأن الأمر يتعلق بأفكار اقتصادية فـى اطـار تلـك المبادئ وليست نظريات .

**عاشراً** : أن هذه السنن الالهية والمبادئ العامة تعتبر موجـهات عامـة للنشاط الاقتصادى ،كما تعد اطاراً حاكماً ومحدداً لدراسة وتحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية ، بما يترتب عليه أن تكون بمثابة الأصول الشرعية الكلية فى الدراسات الاقتصادية ،واذا كان من المتفـق عليـه ضـرورة البحث عن سنن الله تعالى واكتشافها وذلك تطبيقا لقوله :"قد خلـت مـن قبلكم سنن فسيروا فى الارض وانظروا " (سـورة أل عمـران ،الايـة ١٣٧)، ثم ضرورة العمل بهذه السنن فى تحقيق التقدم وسعادة البشر من خلال رسوخ العقيدة والايمان لدى الأفراد،وفى ذلك يقول الله تعـالى "ان الله لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"(سورة الرعد ،الاية رقم ١١)

وانطلاقا عن الملاحظات السابقة ومن الاصول الشرعية الكلية والسنن الألهية في مجال المعاملات الاقتصادية والمالية – فهناك مجموعة من المبادئ الاقتصادية العامة والتي يمكن أن تكون في نفس الوقت خصائص أساسية للعملية .

الإقتصادية ، وكذلك لنظام إقتصادي يرتكز على هذه المبادئ وتشمل هذه المبادئ العامة المنظور الإسلامي الذي يرتكز بالدرجة الأولى على الأحكام الشرعية بصفة أساسية ، والإجتهادات البشرية بصفة ثانوية وتشمل الأسس العقائدية والأخلاقية للنشاط الإقتصادي ، والعمل ، والمال والملكية ، والإنتاج والإستهلاك والتنمية والتوزيع ، وتدخل الدولة والحرية الإقتصادية . وسوف نتناولها في المباحث التالية : –

المبحث الأول : – الخصائص العامة لهذه المبادئ وأسسها العقائدية وشروطها الأخلاقية .

المبحث الثاني : – المشكلة الإقتصادية والعمل والإنتاج.

المبحث الثالث : – المال والملكية .

المبحث الرابع : – التنمية والتوزيع .

المبحث الخامس : – الحرية الإقتصادية وتدخل الدولة .

## المبحث الأول

## الخصائص العامة للمبادئ الإقتصادية
## وأسسها العقائدية وشروطها الأخلاقية

إن المبادئ العامه الإقتصادية التى تحكم وتوجه النشاط الإقتصادى ، ومن ثم الفكر الإقتصادى فى تطوره - لها خصائص عامة كما ترتكز على القواعد الكلية للشريعة الإسلامية ، والأبعاد الأخلاقية والإيمانية وسنرى ذلك تباعاً

**أولاً : الخصائص العامة للمبادئ الإقتصادية :-**

١ - *مصدرها هو الدين الإسلامي بصفة عامة :*

إن دراسة الظواهر الإقتصادية لا تتم بمعزل عن الإسلام ، وهذا يعنى أن المصدر الأساسى للمبادئ الإقتصادية التى تنظم وتحكم النشاط الإقتصادى هو الدين الاسلامى ، فإذا كان مجال الدين هو السلوك البشرى عامة بداية بالمعتقدات التي تحدد اتجاه وأهداف هذا الدين ، وانتهاءً بتفاصيل هذا السلوك ، فإن الإقتصاد ينشغل بسلوك الإنسان من ناحية إنتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات المادية ...... وإنما يعنى ذلك أن الإقتصاد إنما يعالج جانباً من جوانب الدين (١).

٢ - *استقلالية تطبيق المبادئ الإقتصادية في الإسلام* (٢) :

إن السلوك الإنساني متعدد الجوانب بوجه عام ، وأن السلوك

(١) د./ عبد الهادى النجار : مبادئ علم الإقتصاد ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٩٧ ، ص ٨١ .

(٢) د./ حسين عمر : تطور الفكر الإقتصادى ، المرجع السابق ذكره ، ص ٩١ .

الإقتصادى أحد هذه الجوانب ، ومن ثم يجب أن تكون الجوانب غير الإقتصادية لهذا السلوك الإنسانى متوافقة مع متطلبات تطبيق الإقتصاد في الإسلام ، فإذا كان جمع الزكاة وتوزيعها مبدأ اقتصادى في الإسلام إلا أن تطبيق هذا المبدأ يتطلب قيام الدولة بوضع التنظيمات الكفيلة بجمع الزكاة وتوزيعها وفرضها بمقتضى القانون ، ولكن لا يعنى ذلك أنه من أجل تطبيق هذه المبادئ الإقتصادية يجب القيام في نفس الوقت بتطبيق المبادئ الأخرى التي نص عليها الإسلام ، بمعنى أنه يمكن تطبيق المبادئ والتنظيمات التى جاء بها الإسلام في الجانب الإقتصادي من حياة المجتمع بصرف النظر عما تم تطبيقه من الجوانب الأخرى فى المجتمع .

٣ - ***المبادئ الإقتصادية فى الإسلام تقوم على الوسطية والإعتدال***[1] :

إن التوازن والوسطية والإعتدال من السمات الأساسية للإسلام ، وكذلك فإنها تعد من الخصائص العامة للمبادئ الإقتصادية ، ومن ذلك الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية في وسطية تقيم التوازن والإعتدال ، كذلك يتم الجمع بين المصالح الخاصة والمصالح العامة في وسطية تقيم التوازن والإعتدال ، فكل من الفرد والجماعة فى نظر الإسلام أصل يراعي بحيث لاتهدر المصلحة العامة فى سبيل مصلحة الفرد ، ولاتهدر المصلحة الخاصة في سبيل مصلحة الجماعة ، وإنما يعتد بالمصلحتين ويعمل دائماً على التوفيق بينهما ، فالمبادئ الإقتصادية العامة فى الإسلام مناطها المصلحة ، فإن اجتمعت المصلحتين الفردية والجماعية معاً كانت خيراً ، وإن تعارضت كان التوفيق والتقديم كما سوف نري .

---

(١) د./ صبحي عبده سعيد : التنظيم الإقتصادى الإسلامى ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٧ : ص ١٨ .

**٤ - غاية وهدف النشاط الإقتصادي المرتكز على المبادئ العامه تتصف بالتمايز :**

فإذا كان هدف النشاط الإقتصادي في النظام الرأسمالي هو تحقيق أقصى ربح ممكن - وما يترتب على ذلك من جوانب سلبية في مجالات توزيع الثروات والدخول والإحتكار ، والإستخدام غير الكفء للموارد ، وكان هدف النشاط الإقتصادي في النظام الإشتراكى هو إشباع حاجات المجتمع ، ومايترتب علي ذلك من التضحية بصالح الفرد وعدم وجود حافز لديه ، فضلاً عن سلبيات النظام الشمولي وإنتشار الفساد .. فإن هدف النشاط الإقتصادى فى الإسلام والذي يرتكز علي المبادئ والقواعد والأصول الشرعية ، ليس تحقيق الربح والنفع المادى - فهذا يعد وسيلة وليس غاية والغاية هو إعمار الكون وتوفير السعادة والرخاء لأفراد المجتمع وعبودية الله .

**٥ - غلبة الجوانب الإيمانية في تطبيق المبادئ الإقتصادية :-**

يظهر ذلك إذا ما أخذنا فى الإعتبار أن أهم متطلبات عملية الإنتاج أى مستلزمات أو عناصر الإنتاج تتمثل في رأس المال ( سواء كان مال نقدي أو وسائل إنتاج ، والعمل .... وكلاهما ملك لله ، فالمال في الإسلام هو مال الله ، والملكية الحقيقية لله والملكية الظاهرة للإنسان ، والعمل الإنساني يوجهه الله ، والإنسان هو خليفة الله في الأرض ، وعمله فريضة الزامية واجبة - وسوف نري تفاصيل ذلك ، ومايهمنا أن الجوانب الإعتقادية والإيمانية تميز تطبيق المبادئ الإقتصادية فى الإسلام .

**٦ - بناء الإنسان أساس ضرورى في تطبيق المبادئ الإقتصادية :**

أن تغيير الواقع وتحقيق التطور لايرتبط فقط بتوفير المتطلبات المادية لذلك ، وإنما يعد بناء الإنسان هو الأساس الضرورى والمنطلق الحقيقى من

أجل إحداث التقدم والتطور ، فما لم يتغير الإنسان فى آرائه واتجاهاته ومواقفه ، ومالم يتغير محتواه النفسي فلن يتغير شئ في محيطه الإقتصادي المادى [١] ، وفى ذلك يقول الله تعالى : « ان الله لايغير ما بقوم حتى يغير مابانفسهم ، { سورة الرعد / ١١ } ، وقوله تعالى : « ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها علي قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم { سورة الأنفال / ٥٣ } .

٧ - *العدل الإجتماعي ركيزة أساسية في المبادئ الإقتصادية* :-

إن العدل من السنن الإلهية المستقرة وهو الأساس الذي قامت به السموات والأرض ، وهو في كل شئ ، « إن الله يأمر بالعدل » { سورة النحل / ٩٠} ، ولا شك أنه إذا قامت المعاملات الإقتصادية على أساس العدل وعدم الظلم والفساد ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، والوفاء بحقوق الله وحقوق المجتمع وحقوق أفراد المجتمع ، وتحقيق الكسب أياً كان حجمه ، فإن ذلك يحقق الرخاء والسعادة والأمن والطمأنينة ، وهذا ماتحرص علي تطبيقه المبادئ الإقتصادية في الإسلام ، وبعبارة أخرى فإن العدل الإجتماعي يعتبر فريضة دينيه واجتماعية وإقتصادية ، ومن ثم يعتبر أحد ركائز النشاط الإقتصادى والمعاملات فى المجتمع الإسلامى .

**ثانيا : *الأسس العقائدية للمبادئ الإقتصادية في الإسلام* [٢] :-**

يمكن بيان هذه الأسس والقواعد العقائدية ، والتي ترتكز علي السنن الإلهيه في المجالات الإقتصادية والبشرية فيما يلي : -

(١) د./ يوسف إبراهيم يوسف : السنن الإلهية في الميدان الإقتصادي - المرجع السابق ذكره ، ص ٧٩ .

(٢) د./ زكريا بيومى ، د./ عزت عبد الحميد ، مبادئ الإقتصاد السياسى ، المرجع السابق

– أن الإنسان بوجه عام مستخلف من الله في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها ، ولذلك أعطاه الله القدرة علي تسخيرها وتسخير سائر الكون لمنافعه بما وهبه من عقل وصفات جسميه وعقليه تجعله أهلا لذلك ، ويؤيد ذلك قول الله تعالي { « واذ قال ربك إني جاعل في الأرض خليفة » سورة البقرة /٣٠ } ، وقولة تعالي : « هو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما أتاكم » (سورة الأنعام / ١٦٥).

– أن الأرض خاصة والكون وما فيه عامة مسخر للإنسان ، ومذلل له ليتمكن من تحقيق هذا الأستخلاف ، وفي ذلك يقول الله تعالي : « الم تر أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض واسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة » ( سورة لقمان / ٢٠ )، وقوله تعالي : « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (سورة الحديد / ٧ ) .

---

= نكره ، ص ١٧١ ، ص ١٧٢ .

– د./ زكريا بيومي : المالية العامة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥١ ، ص ٥٣ .

– د./ منذر قحف : النظام الإقتصادى الإسلامى : مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٢٠ ، نوفمبر – ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٥٠ – ٥١ .

– د./ محمد شوقي الفنجرى ، مجموعة أبحاث ومقالات عن الإقتصاد الإسلامى فى بالعديد من المجلات والمؤتمرات.

– د./ رفعت العوضي : الإقتصاد الإسلامى ، كتاب الأمة ، مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٩٠ ، القاهرة .

- أن تسخير الأرض والكون للإنسان واستخلاف الله له في الأرض يقتضيان انتفاع الإنسان بما خلق الله في الكون واستثماره ما في الأرض من خيرات وثمار ، وبذلك يكون السعي في طلب الرزق واستثمار ماخلق الله في الكون والإنتفاع به أمراً مستحبا بل وامتثالا لأمر الله واستفاده من نعمه المعروضة كقوله تعالي : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » ( سورة الأعراف /٣٢ )، وكقوله تعالي : « يأيها الذين أمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا الله إن كنتم اياه تعبدون » (سورة البقر/١٧٢ ) ، لذلك اعتبر الأعراض المطلق عن العمل والكسب أي الزهد فكرة دخيلة علي الإسلام .

- أن السعي في طلب الرزق والإنتفاع بما خلق الله في الأرض والكون ، ( أي النشاط الإقتصادي ) ليس غاية في ذاته في المفهوم الإسلامي ، بل هو وسيله ضروريه تقتضي طبيعه الإنسان أو فطرته التي فطرها الله عليها ، والغاية هي تعبديه بإرضاء الله بعمل الخير ويشكره علي نعمه ومراعاه حقوقه ، وحقوق عباده ، والسعي في نفعهم ومعونتهم .

- ما يقتنيه الإنسان من مال نتيجه لكسبه وسعيه لا يعطي صاحبه امتيازا خاصا ، كما لا يلحق به فقدان المال ، أو الفقر غضاضنه ، ولا ينقص شيئا من حقوقه الإنسانية والإجتماعيه ، فليس للإغنياء بإعتبارهم أغنياء فقط أي امتياز أو حق زائد علي غيرهم ، ولا ينقص الفقر صاحبه حق من حقوقه ويتحمل كل إنسان نتيجة عمله ونشاطه ، وهو المسئول عنه مسئولية دينوية بالنسبة لغيره من الناس ، ومسئولية أخروية أمام الله .

وعليه ، يمكن القول أن النشاط الإقتصادي في الإسلام نشاط تعبدي، ويتعين ربطة بالمبادئ الأساسية للدين الإسلامي كعقيدة وتشريع وبالمبادئ العامة الإقتصادية التي تأخذ نفس الصفات العقائدية والتشريعية .

**ثالثا : الشروط الأخلاقية للنشاط الإقتصادي .**

تعد المعايير والشروط الأخلاقية والسمات والخصائص الإيمانية أهم ما يميز القيام بالنشاط الإقتصادي والإنتاج وبذل العمل والمجهود في كل جوانب الحياه من وجهه نظر الإسلام ، كما أنها تتفرع من وترتبط بالأسس العقائدية ، ويمكن بيان الخطوط العامة لها وتطبيقاتها كما يلي[١] .

– أن النشاط الإقتصادي في الإسلام لا يهدف إلي تحقيق الكسب المادي فقط ، وإنما يعد هذا الهدف وسيلة من أجل تحقيق غاية اخري هى إعمار الكون وتحقيق الرخاء فهو واجب ديني تعبدي ، فالمصالح المادية وان كانت مطلوبه إلا أنها ليست مقصوده لذاتها .

– أن النشاط الإقتصادي وإن كان مادياً بطبيعته إلا أنه في نظر الإسلام يأخذ طابع ديني أو روحي قوامه الإحساس بالله تعالي وخشيته وابتغاء مرضاته والتزام تعاليمه .

– الإيمان في الإسلام ليس إيمانا مجرداً ، بل هو إيمان محدد مرتبط بالعمل بكل أنواعه وفعالياته ، ومنها العمل المادي ، والتقوي والخير ، فالايمان فضلا عن بعده العقائدي هو ما وقر في القلب وصدقه العمل الذي ينصرف إلي السعي في طلب الرزق وعبادة الله والأستقامة ، ثم الإنتاج ،

---

(١) د./ محمد شوقى الفنجرى : الإسلام والمشكلة الإقتصادية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٨ ، وقد اعتمدنا بدرجة كبيرة فى هذا المبحث علي كتابات هذا العالم المتخصص ، وخصوصا هذا الكتاب ص ١١ – ١٧ ، وكذلك كتابه : المذهب الإقتصادى فى الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

كما يرتبط بالعدل وحسن التوزيع ، وأن الله سبحانه وتعالي سيطلع على هذا العمل بكل أنواعه ، وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالي : « وقل أعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (سورة التوبة / ١٠٥ ).

- الإعتداد بالوازع الديني في توجيه النشاط الإقتصادي عن طريق استشعار الفرد رقابة الله تعالي في كل تصرف من تصرفاته ، ومن ثم أدائه لالتزاماته وتحمله للمسئولية عن رغبة وإختيار بغير حاجة إلي سلطان الدولة ، أي رقابه الله والرقابه الذاتيه .

- أن يكون عمل الإنسان نفسه مشروعاً لا محرماً فلا يعتبر التنجيم أو البغاء ، أو القيام بقتل الإنسان ، أو ايذائه عملاً مشروعاً - بل حراماً - كذلك يجب ألا يكون في العمل أو السلعة أو الخدمة المباعة أضرار بالأفراد أو بواحد منهم كزراعة المخدرات أو المتاجرة فيها ، أو الإحتكار والغش والتدليس ، أو التحكم في الأسعار ، وبصفه عامة يلزم أعمال قواعد الحلال والحرام ، والمشروعية وعدم المشروعية ، والإنتاج النافع والإنتاج الضار في مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة ، أي أن النشاط الإقتصادي يكون ويعتبر غير محايد .

- تنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية ، والأخلاقية بما يجعله قادراً علي الإستمتاع بصورة أفضل مهما كان قدر الأشباع الذي يحققه (عن طريق التحلي بصفات الأمانة ، والوفاء والإخلاص، والأعتدال، والقناعة، والأيمان بيوم الحساب في الآخرة علي العمل والفعل في الحياة الدنيا .....) ، فكل هذا يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الإنتاج ورفع مستويات الإنتاجيه والكفاءة ودرجة اتقان العمل ، مما يؤدي إلي التخفيف من حدة المشكله الإقتصاديه للفرد والمجتمع .

**ثانيا : العمل في المنظور الإسلامي :-**

يعد العمل أساس ومحور وقاعدة النشاط الإقتصادي وذلك في المنظور الإسلامي للإقتصاد، بل هو أساس التطور الإقتصادي الذي عرفته البشرية، ويشغل لذلك مكانة سامية حيث رفعه الله إلي مقام العبادات ، كما أن مكانة الإنسان في المجتمع ترتبط بما يقوم به من عمل، ويلزم أن يقترن العمل بالإيمان حتي يكون عملاً مقبولاً صالحاً .

كذلك فإن العمل والسعى إلي الكسب فريضة واجبة علي كل فرد في المجتمع فهو مصدر الكسب ومعيار التفاضل بين الناس في الدنيا والآخرة ، وذلك تطبيقاً لقوله تعالي : « وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (التوبة /١٠٥). وفي حديث للرسول صلى الله عليه وسلم : « ما أكل أحد طعاما قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » وقال : « هذه يد يحبها الله ورسوله .... » وفي حديث آخر:« قيل يا رسول الله : أى الكسب أفضل ، قال : عمل الرجل بيده ، وكل عمل بيع مبرور » ( رواه البخاري ومسلم).

- يشمل مفهوم العمل كل مجهود انساني اقتصادي مشروع في مقابل أجر نقدي أو عينى مادى ... وسواء كان هذا العمل جسماني مادي كالحرف اليدوية ، أو فكري ذهني كالإدارة والولاية أو الإمارة ، وكتولي وظيفة القضاء وسائر الوظائف ، ويرتبط الأجر بالعمل ودرجة إتقان هذا العمل دون تمييز بين الرجل والمرأة ، وذلك لقوله تعالي : « من عمل صالحاً من ذكر أو انثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبه ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » ( سورة النحل / ١٧) ، وقوله تعالي : « إن الله لايضيع أجر من أحسن عملا » [سورة / ]، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: « أعطوا للأجير أجره قبل أن يجف عرقه » وعلي ذلك يكون المجتمع في الإسلام

مكونا من مجموع العاملين ، ويترتب علي هذا المنظور الإسلامي للعمل ومفهومه نتائج إجتماعية واقتصادية منها [١] :

١- أن الأصل تساوي البشر من حيث كونهم عمالا وأن تفاوتت قدراتهم ومزاياهم وأجورهم ، فلا امتياز لفئة علي أخري ، وأن العمال ليسوا فريقا من المجتمع ، بل هم جميع العاملين في المجتمع .

٢- النهي عن السؤال والبطالة ومنعهما ويؤيد ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم « حينما جاءه فقير يسأله فقال له : أما لك مال ؟ فقال لا ، فأعاد عليه السؤال ، إلي أن قال في نهاية الحديث « ولان يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » ( رواه البخارى ومسلم )

٣- الحض علي العمل والترغيب فيه بوسائل كثيرة ، وقد ورد في الحض علي العمل اليدوي وعلي الزراعة والتجارة أحاديث توجيهية كقول النبي صلى الله عليه وسلم والذي زكرناه :«ما أكل أحد طعاما قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » وكان الرسول يعمل في كل الحرف والمهن (جمع الحطب، والرعي ، والتجارة) وقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « يامعشر الفقراء ارفعوا رؤوسكم ، فقد وضح الطريق واستبقوا الخيرات ولا تكونوا عالة علي المسلمين... ولا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق».

٤ - تقرير حق العمل لكل إنسان ، على أن يكون العمل جاداً منتجاً، فالعمل في المنظور الإسلامي هو أساس كل شئ ، فكما رأينا هو أساس

---

(١) د./ زكريا بيومى ، عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الإقتصاد السياسى ، المرجع السابق ذكره ص ١٧٥ .

- د./ محمد شوقى الفنجرى : الإسلام والمشكلة الإقتصادية ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢١ - ٢٣ .

التقرب إلي الله ، وأساس التنمية والإعمار ، والطريق الرئيسي للحصول علي حق التملك ، ويتعين بذل العمل بإخلاص وأمانة وإتقان وكفاءه والبعد عن الغش والإهمال .

٥ - تفاوت الناس في الأعمال يجب أن يكون ناشئا عن تفاوت قدراتهم ومواهبهم وخبراتهم العملية والتأهيلية ، أما التفاوت المبني علي التحكم والنفوذ والعصبية والمحسوبية ، فهو تفاوت جائر لا يجوز إقرارة وإنما يكون نتيجة لظلم الأقوياء للضعفاء .

**ثالثا : الإنتاج في المنظور الإسلامي :-**

إن العمل هو الطريق الأساس لمواجهة وحل المشكلة الإقتصادية ، ويكون ذلك بواسطة الإنتاج ، فالعمل يهدف إلي الإنتاج والذي يعتبر جوهر النشاط الإقتصادي ، وحيث أن هذا الأخير ليس هدفا في حد ذاته ، بل وسيلة إلي تحقيق الرخاء والإعمار وإسعاد البشر وعبودية الله ، فإن الإنتاج يجب أن يوفر الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع بدرجة كافيه تسمح لكل فرد بالحصول علي حاجاته الضرورية منها ، ونشير هنا بإختصار إلي السمات الأساسية لمفهوم الإنتاج في المنظور الإسلامي (١).

١- أن مصطلح الإنتاج والنشاط الإنتاجي يدخل في مصطلح العمل في إطار الفكر الإقتصادي الإسلامي ، حيث ، كما رأينا ، أن العمل يشمل كافة أنواع الأفعال التي يقوم بها الإنسان منفرداً أو في جماعة من أجل إنتاج السلع والخدمات ، فالعمل هو الأساس والأكثر شمولاً واستخداماً في الفقه الإسلامى وأنه يتضمن المجهود الإنتاجى .

(١) د./ عبد الرحمن يسري : علم الإقتصاد الإسلامى ، دار الجامعات المصرية ، الأسكندرية، ١٩٨٨ ، ص ٥١ : ص ٦١ .

١- يعنى الإنتاج كل الفعاليات والمجهودات التي تبذل من أجل انتاج السلع [1] والخدمات علي أن تكون هذه في دائرة ما أحل الله ، ويكون انتاجاً نافعاً ، أي لا يشمل ما نهى الله عنه أو الإنتاج الضار حتي وان كان يحقق قدراً كبيراً من الربح (وهذا كما رأينا أساس عقائدي اخلاقي واجب التطبيق )

٢- أن الدخل أو « الكسب » الذي يتحقق للفرد من ممارسة النشاط الإنتاجي ، يدخل في المنظور الإسلامي في باب الرزق الذي قد يزيد أو ينقص طبقا لمشيئة الله ، وقوله تعالي : « الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر » (سورة الرعد /٢٦ ) ، « والله يرزق من يشاء بغير حساب » (سورة البقرة/٢١٢) .

---

(١) يري البعض أن السلع تنقسم حسب المفهوم الإسلامى الى نوعين : -

أ - الطيبات وهى التي تحقق النفع المادى والأخلاقى والروحى للمستهلك ، وهى الأشياء التى تستطيبها النفوس المعتدلة ، ويستحسنها الناس فى مجموعهم استحسانا غير ناشئ عن أثر العادة ، قال تعالى : يسألونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات » « سورة المائدة / ٤ » .

ب - الخبائث وهى الأشياء التى يحرم استهلاكها وليس لها قيمة إقتصادية ، ذلك أن القيمة ترتبط بمفهوم أخلاقى ، فالسلعة الإقتصادية تحمل فى نفس الوقت قيمة أخلاقية ، والشئ إذا حرم عينة حرم ثمنه وأن الله إذا حرم علي قوم أكل شئ حرم عليهم ثمنه ، والعلة فى منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة ولم يحرم الإسلام من الأطعمة والأشربة النباتية إلا ما صار خمراً سواء أتخذ من عنب أو تمر أو شعير أو أى مادة أخرى مادامت قد تخمرت .

- راجع فى التفاصيل د./ عبد الرحمن زكى ابراهيم : معالم الإقتصاد الإسلامى ، المرجع السابق ، ص ٤٣ - ٤٤ .

٤- أن المشروعات الإنتاجية سواء كانت فردية أو جماعية مشتركة (شركات مؤسسات) يمكن أن يكون هدفها هو تحقيق اقصي ربح ممكن ، ولكن شريطة أن يكون ذلك تطبيقاً لقواعد الحلال والحرام والمشروعية وعدم المشروعية ، والانتاج النافع والإنتاج الضار ، والالتزام بأداء حقوق الله وحقوق أفراد المجتمع ، وحقوق الدولة ، وألا يلجأ إلي استخدام اساليب احتكارية أو استغلال نفوذ أو القيام بأي نوع من أنواع الغش والخداع والفساد والإفساد .

٥ - ضرورة العمل علي تنمية الإنتاج وتوظيف قوي الطبيعة لخدمه الإنسان في مجالات الإنتفاع والإستثمار ، وفي ذلك يقول الله تعالي : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (سورة الملك /١٥) ، كما أن عدم استخدام أو اهمال بعض مصادر الطبيعة أو ثرواتها يعد لوناً من ألوان الجحود والكفران بالنعمة التي أنعم الله بها علي عباده فيقول الله تعالي : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ، قل هي للذين أمنوا ... » (سورة الأعراف / ٣٢) .

٦- يري البعض أن الإنتاج تم بحثه في فكر المسلمين القدامى ( الفكر الإقتصادي ) تحت لفظ عمارة الأرض [١] وهو اصطلاح يشمل مضمون الإنتاج وزيادته ، فيقول علي ابن أبي طالب إلي واليه في مصر الأشتر النخعى « » وليكن نظرك إلي عمارة الآرض أبلغ من نظرك في استجلاب

---

(١) د./ زكريا بيومى ، المالية العامة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٢٢ .

الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد ، علي أن عمارة الأرض يمتد أفقها إلي أبعد من الزراعة ، فهي تحتوي علي استخراج ما في بطون الأرض من معادن وانشاء الصناعات المختلفة والمرافق العامة وتبادل السلع والخدمات ، كذلك فإنه يدخل في معنى العمارة البحوث والتجارب العلمية التي يتم اجراؤها بقصد تحسين الإنتاج وخفض التكاليف (١).

٧- مراعاة الأبعاد الإجتماعية للإنتاج ، بالعمل علي ألا تؤدي زيادة الإنتاج إلي الحاق الأضرار بالمجتمع (٢) كتلوث البيئة وإفساد الهواء وتسمم مجاري الأنهار واندثار الثروة السمكية بفعل الفضلات التي تقذفها المصانع في الممرات المائية ، وينهي الإسلام عن ذلك في مجال الإنتفاع بالطبيعة واستثمارها ، وفي ذلك يقول الله تعالي : « يا أيها الذين أمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » (سورة المائدة /٨٧) ، فضلاً عن الحرص علي المواءمة بين اساليب الفن الإنتاجي المستخدم وقوي وعرض العمل المتوافر وذلك من أجل مواجهة البطالة ، حيث يتعين الحرص علي الاستفادة من عنصر العمل حتي ولو أدي ذلك إلي انخفاض معدل النمو .

---

(١) د./ علي عبد الرسول : المبادئ الإقتصادية فى الإسلام ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١١.

(٢) د./ عبد الرحمن زكى : معالم الإقتصاد الإسلامى ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

## المبحث الثالث
## المال والملكية فى المفهوم الإسلامى

يمثل موضوع المال والملكيه أهمية كبري في الدراسات الإسلامية ويكتسب أبعاداً متعددة ، لعل أهمها وهو المنطلق الأساسى لتناولها أن الأحكام الخاصة بتنظيم المال والملكية غالبها قواعد شرعية واسس عقائدية فتعد بذلك إطاراً حاكماً وقاعدة أصولية – ( فالبعض منها جاء كجزء من العبادات ، الزكاة ، الميراث ) ، كذلك فإن المال وملكية وسائل الإنتاج من الأمور ذات الشأن الكبير والأثر البالغ علي نفوس البشر ، وعلاقاتهم الدينية والإجتماعية والاقتصادية مع الأخرين ، ومن هنا جاءت ضرورة وضع قواعد تتسم بالوضوح والصرامة وتتبع جميعها من القواعد الكلية للشريعة ، بالأضافة إلي ذلك ونظرا لما يمثله المال من خطورة بالغة ذات جوانب متعددة للفرد والمجتمع ، كما أنه أساس أى نشاط اقتصادى ( إنتاج ، دخول ، تجارة ، وصناعه وخدمات ، تبادل ، توزيع ... ) وقد كان أهم موضوعات الدراسات الفقهية والتي شغلت الأئمة والفقهاء في العصور والمراحل التاريخية التي مر بها الفقه الأسلامى منذ بدء الدعوة الإسلامية وحتي الأن، فهو بحق حجر الزاوية وأهم انشغالات فقه المعاملات لذلك كان من الطبيعى أن يمثل أحداهم موضوعات الفكر الإقتصادي الإسلامي ، وسنعرض له في خطوط عامه علي النحو التالي : –

١– النظرة الكلية للمال والملكية في المفهوم الإسلامى .

٢– المفهوم الإسلامي للملكية .

٣– قيود وواجبات وأنواع الملكية .

٤– النتائج المستخلصة من أحكام الملكية .

## أولاً : النظرة الكلية للمال والملكية [1] فى المفهوم الإسلامى :-

يعتبر المال ( رأس المال ) أحد أهم عناصر الحياه الإقتصاديه - فالمال والعمل هما ركيزتا النشاط الإقتصادي - كمارأينا فإن المفهوم الإسلامي قد رفع العمل إلي مصاف العبادات ، ويأخذ المال نفس الأهميه ، لذلك نجد أن الشريعة الأسلامية تحيطه بسياج متين من الأحكام ، والقواعد وتطبيقاً لذلك فإن آيات القرآن الكريم تنسب المال إلي الله كأصل عام وإلى الإنسان بإعتباره خليفة الله فى الأرض .

- نسبة المال الى الله فى الآيات الآتية : قول الله سبحانه وتعالى : «ولله ما في السموات وما في الأرض » (سورة النجم / ٣١ ) لله ملك السموات والأرض (سورة الشوري / ٤٩ ) ، « قل اللهم مالك الملك ....... (سورة آل عمران /٢٦) ، وقوله تعالي : « وأتوهم من مال الله الذي آتاكم » ( سورة النور /٣٣) ، : « له ما فى السموات وما فى الأرض وما بينهما وما تحت الثرى » ( سورة طه / ٣ ).

---

(١) يتعين الإشارة إلى أننا جمعنا بين المال والملكية فى دراسة واحدة رغم ضرورة التمييز بينهما - ولعل أسبابنا ترجع الى أن العنصر المؤثر والمحدد فى المال هو ملكيته وتوظيفه ، ثم غالبا مايتم الجمع بينهما فى دراسات فقه المعاملات ، ولقد كانت الملكية فى العصور المبكرة للتاريخ حقاً مشتركاً بين أفراد القبيلة أو العشيرة ( المشاعه ) ، ثم ضاقت دائرة الإشتراك ، فأصبح لكل أسره من العشيرة ملكية خاصة بها ، ثم كان آخر مراحل التطور ظهور شخصية الفرد واستقلاله فظهرت الملكية الفردية مع بقاء ملكية بعض أنواع الأموال مشتركة ، ثم تطورت الملكية الفردية وأتسع نطاق ملكية الدولة ، والملكية الجماعية ( الملكية الإجتماعية ) وإن كانت الملكية تختلف من بلد الى آخر ومن نظام الى آخر بحسب العصور والمذاهب ، والتساؤل هو حول مفهوم المال والملكية فى الإسلام ، راجع فى تفاصيل ذلك ، والملكية فى النظم الإقتصادية المختلفة .

- كتابنا بالإشتراك مع أستاذنا الدكتور / زكريا بيومى ، مبادئ الإقتصادي السياسى، المرجع السابق ذكره ، ص ١٠٢ - ص ١٨٤ .

- أما نسبة المال إلي الإنسان فقد تم الإشارة إليه في الآيات الآتية : قول الله سبحانه وتعالي : « وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (سورة المعارج /٢٧)، « لكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (سورة الحشر / ٧ ) ، « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتى هي أحسن » (سورة الإسراء / ٣٤ ) ، « فإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم » (سورة البقرة / ٢٧٩)، « خذ من أموالهم صدقه » (سورة التوبة /١٠٣ )، ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (سورة البقرة / ١٨٨) .

إن المال كما يقول الفقهاء [١] هو المدخل العريض لزينة الحياة الدنيا وطيباتها للأسر والأفراد والجماعات والدول ، لقوله عز وجل : « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » ، { سورة الكهف /٤٦} ، كما أنه الطريق إلي السلطة والتسلط والسيطرة من جهة، وللإفساد في الأرض وتدنيس المثل العليا والفضائل السامقه ، إذا لم يوجه وجهته الصحيحة ، ولم يسلك به مالكوه سبيل الحق ، بأن يؤخذ بحقه ، ويترك بحقه ويمنع من فساد وباطل ، لذلك فإن للمال والثروة في الإسلام قيمه كبري ، ذلك أن كل ما تتوقف عليه الحياه في أصلها وكمالها وسعادتها وعزها من علم وصحة وقوة واتساع عمران وسلطان لا سبيل إليه إلا بالمال ، لذلك كانت النظرة إلي المال إيمانية عقائدية والمال في المفهوم الإسلامي خلقاً وملكاً ورزقاً أو مورداً ودخلا هو لله وحده ، وأن يد الإنسان علي هذا المال يد استخلاف وقد رأينا أدلة ذلك في آيات القرآن الكريم التي تنسب المال إلي الله سبحانه وتعالي ، وإلى الإنسان.

وقد تناولت الشريعة الإسلاميه شئون المال بالتنظيم والتوجيه ، ففي

(١) أنظر فى تفصيلات ذلك : د./ عبد الرحمن زكى : معالم الإقتصاد الإسلامى ، المرجع السابق ، ص ٢١ - ص ٢٤ .

خصوص العبادات تناولت المال حين فرضت الزكاة كعبادة مالية وفريضة دينيه يمد بها الغنى إلى الفقير بما يسد حاجته ، وإلي المصالح العامة بما يحققها ، كما تناولت شئون المال حين قررت الميراث كمبدأ اسلامي يعمل على توزيع وتفتيت الثروات ، والربط بين الأقارب بعضهم ببعض ، وبين الإجيال سابقها ولاحقها ... كذلك حددت طرق اكتساب المال وتنميته ، والإنتفاع به والمحافظه عليه وحمايته وانفاقه في مصارفه التي أذن الله بها وإمساكه عماحرم الله من ألوان السرف والترف ، كما تناولت قواعد التبادل المالي ومنها أحكام البيع والإجاره ، وطرق استثمار الأموال والمضارية والشركة وأحكام الأمانات والرهن والدين ، والملكية وطرق اكتسابها ... إلخ، فضلاعن أن الشريعة الإسلامية قد أوجبت وطالبت بالسعي في تحصيل الأموال بطرق متعددة من زراعة وصناعة وتجارة ... والإنتفاع بها وطلب الإعتدال في انفاقها كما نهت عن تحصيلها بالطرق التي لا خير فيها للناس وفيها الشر والفساد ( كالربا والسرقة والنهب والتسول ... ) (١) .

وحيث أن ملكية الأموال هي العامل الأكثر تأثيراً وتحديدا في تحصيل واستخدام الأموال فسوف نركز عليها .

**ثانيا : المفهوم الاسلامي للملكية :-**

تعد الملكية أهم الأسس التي يتحدد طبقا لها طبيعه النظام الإقتصادي ( والإجتماعي والسياسي ) كما أنها أساس تحديد علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع للدخول والثروات ، وإذا ما أخذنا في الإعتبار أنها أحد أهم الغرائز والحوافز بالنسبه للأفراد ، فإن لكل ذلك انعكاساته علي

---

(١) د./ عبد الرحمن ذكى : المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

الإنتاج والإستثمار والتنمية والتطور ، كما أن تنظيم الملكية يعد أهم إنشغالات الفكر الإقتصادي والقانوني والإجتماعي والسياسي في المراحل التاريخيه لتطور البشريه ولعل الإتجاهات الحديثه والمسيطرة في الوقت الحاضر في شأن التحول من الملكية العامة إلي املكية الخاصة (الخصخصة) يوضع الأهميه القصوي للملكية وتنظيمها ، ويثور التساؤل عن المفهوم الإسلامي للملكية ، ويتمثل ذلك فيما يلى (١) : –

– أن المالك الأصلي المطلق لكل ما يملكه البشر وينتفعون به هو الله الذي خلق الكون حيث يقول سبحانه وتعالي : « له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثري » (سورة طه / ٦) ، كما يقول جل شأنه: « قل لمن ما في السموات والأرض قل لله » ( سورة الأنعام / ١٢) .

– لله سبحانه وتعالي الحق في منحه للإنسان وتحديد تصرفه وانتفاعه به ، فهو المشرع في ذلك بسبب كونه المالك الأصلى ، ولما كانت حكمة الله

(١) د./ محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الإقتصادى فى الإسلام ، المرجع السابق ذكره ، ص٤٣ – ص ٤٩ .

– د./ محمد باقر الصدر : اقتصادنا ، دار التعارف للمطبوعات ، الطبعة الـ ١١ ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٩٥ – ص ٢٩٨ .

– د./ محمد عبد الحميد البعلى : الملكية وضوابطها فى الإسلام ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٩٣ – ص ١٠١ .

– د./ زكريا محمد بيومي : المالية العامة الإسلامية ، المرجع السابق ذكره ، ص ٥٤ – ٥٧ .

– كتابنا بالإشتراك مع الأستاذ الدكتور / زكريا بيومى – مبادئ الإقتصاد السياسى ، المرجع السابق ذكره ص ١٧٧ – ص ١٧٨ .

سبحانه وتعالي قد اقتضت أن يستخلف الإنسان في هذا الكون ( كما رأينا في الأسس العقائدية للنشاط الإقتصادى ) ، ومن ثم يجعل له على هذا الكون سلطاناً ويسخره لمنفعته .

– وعلي ذلك فإن الملكية الظاهرة تكون للأفراد ، فيكون حق الفرد المخصص له فى الملكية نتيجة سعيه وكسبه ، ويكون حق الفرد في التملك الشخصي حقا ينفرد ويستقل به من غير منازع ، وإن كان هذا لا يمنع تقييد هذا الحق بقيود أو تحميله بمغارم وواجبات .

– الملكية حق فردي روعيت فيه مصلحة الجماعة وروعى فيه حسن تصرف الفرد فيما استخلفه الله فيه من ملكه ، فعليه أن يراعي حق الجماعة الزاما لا تطوعاً ، كما عليه أن يراعي أمانة الأستخلاف ، فإذا أساء الأمانه ، حكم عليه الشرع الإسلامي بما يستلزمه الحال ، كأن يحجر عليه ، أو يمنع من سوء التصرف عن طريق القاضي أو المحتسب .

– النهى عن الإكتناز : وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالي : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب آليم » (سورة التوبة /٣٤)

– النهي عن الإسراف والتبذير وعن التقتير : وفي ذلك قوله تعالي : « ولا تبذر إن المبذرين كانوا اخوان الشياطين ..... ولا تجعل يدك مغلولة إلي عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً » (سورة الإسراء / ٢٦ ، ٢٧ ) ، وكذلك قوله تعالي : « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكانوا بين ذلك قواما » (سورة الفرقان /٦٧) .

## ثالثا قيود وواجبات وانواع الملكية :-

*أ- قيود الملكية الفردية تتمثل فيما يلي : -*

١- يجب أن يكون احرازها بطريق من الطرق المشروعة ، فلو كان نتيجة كسب غير مشروع كالسرقة والنهب والربا والنصب والغش ، لما كانت صحيحة ولا مشروعه ، فهي مقيدة في كسبها واحرازها بسلوك طرق معينه محدده .

٢- ألا يكون في أصل تمليكها أو في التصرف بها ، أو الإنتفاع بها ضرر يقع علي فرد أو جماعة ، فلو كان وجود الملكية نفسها مسببا للضرر لجاز إزالتها والتعويض علي صاحبها ، كإزالة عقار يقع في وسط طريق مفتوح .

٣- مراعاة ما تقتضيه المصلحة العامه : علي أن تكون هذه المصلحه محققه لا مجرد ذريعة للتسلط علي ملكية الأفرد وإزالتها، كالقيود التي توضع علي الصناعات لمصلحة المستهلك أو لحماية حقوق العمال ، أو القيود التي تمنع الإحتكار .

٤- أن يحسن المالك القيام بأمر الملكية الفردية : ولذلك ضوابط حددتها الشريعة الإسلامية ، ومن تطبيقات هذا القيد الحجر علي السفيه الذي يبدد ثروته التي يجب أن يستفيد منها المجتمع وورثته من بعده ، واستعادة الأرض التي يهملها مالكها .

*ب - واجبات الملكية : تتمثل فيما يلي : -*

١- أن ينفق المالك علي اسرته ومن يلزم بهم شرعا ، وكذلك الإنفاق علي المحتاجين من ذويه واقاربه .

٢- الزكاة : وهي كما رأينا عباده - أى فريضة شرعية دينية الزامية وليست تطوعاً ، ويتعين أن يجبر المكلف بها علي دفعها جبراً إن لم يدفعها طواعية . وإلي جانب ذلك الصدقات ، والتي أفاضت الشريعة الإسلاميه في الحديث عنها ، وهذا ما يحقق التكافل الإجتماعي والرعاية لجميع أفراد المجتمع ومعالجة مشكله الفقر .

٣- هناك واجبات أخرى لم تحددها الشريعة الإسلامية وذلك توقعاً للطوارئ وسداً للحاجات العارضة كالحروب والمجاعة والكوارث والمشاركة في بناء المجتمع وفعل الخير والتضامن الإجتماعي وذلك تطبيقاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم « ... فى المال حق سوي الزكاه »

جـ - *أنواع الملكية* .

**يعرف الإسلام كل أو معظم أنواع الملكية وهي تشمل ما يلي :**

**١- الملكية الفردية** : وهي الأصل والغالبه ، وينحصر فيها الحق تصرفا وانتفاعا واستغلالا لفرد معين ، وهي كما رأينا ذات مفهوم محدد بالقواعد الشرعية الكلية ولها قيود وعليها واجبات .

**٢- الملكية العامة** : وهي التي يري الفقه الإسلامي في شأنها أنها ملك للمسلمين عامة ومثالها ما يرد لبيت المال كالخراج وغيره ، والأموال التي لا وارث لها ، وكذلك الإنهار الكبيرة والبحار والمحيطات ، والمناجم والأبار والثروات الطبيعية الموجودة في باطن الأرض ، فهذه جميعا من الأموال العامه وتخصص للمصالح العامة وليس للحاكم أن يستأثر بها أو يؤثر بها أحداً ، بل قد حرص الإسلام علي أن يكون كل ما هو ضروري

لحياة البشر ملكية عامه ، وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم : « المسلمون شــركـــاء في ثلاثة : الماء والكلاء والنار » ( رواه أحــمــد وأبو داود .. ) ، ويتضمن هذا الحديث قاعدة شرعية تقضى بأن كل ما كان مثل هذه المواد يصير ضرورياً للمجتمع ( كالأصول البيئية المشتركة ) ، ولا يصح أن يترك لفرد أو افراد تملكه ، وحرمان باقي افراد المجتمع .

٣- الملكية المشتركة : وهي تلك الخاصة بفئة أو جماعة من الناس كشركاء في شركه أو عقار ، أو اشتراك أهل القري في آراضى مشتركة مشاعة بينهم ، أو مراعى مشتركة وهى مقصورة عليهم فقط .

**رابعا : النتائج المستخلصة من أحكام الملكية :**

طبقاً للمفهوم الإسلامي للملكية والذى اشرنا إلي خطوطه العامه فقط ( دون تفصيلات ) فإنه يمكن التوصل إلي النتائج المستخلصة من أحكام الملكية والتي تتمثل فيما يلى : -

١ - الملكية المطلقة في الإسلام لله سبحانه وتعالي ، وملكية الفرد ظاهرية وفرعية وليست مطلقة ، وليس الفرد نفسه المشرع لها والمهيمن والمتحكم المطلق عليها ( قيود وواجبات .. )

٢ - الملكية الفردية هي الأساس : فهي اصلية وثابته ( علي أساس فكره الأستخلاف ) ، وليست الملكية الحقيقية للمجتمع وحده ، وليس الفرد وكيلاً عن المجتمع فيها ، وانما الفرد هو صاحب حق أصيل لا يجوز تخطيه إلا في حالة الضرورة ، وتعارض مصلحة الفرد والمجتمع ، فيتم تعويضه عن حقه حينئذ بما يعادله ويضمن حق الفرد وحق المجتمع .

**٣ – الملكية العامة حقيقة واضحه وجليه وثابته منذ بدايات الدعوة الإسلامية** – ويتعين استثمارها واستغلالها لصالح المجتمع ، وليس لصالح مجموعه من الأفرد أو الحكام .

**٤ – رعاية الغريزة والفطرة في الملكية الفردية والملكية الجماعية** (العامه) والتوازن بينهما بما يحقق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

**٥ – في حالة استغلال الملكية يعالج الإسلام ذلك بوسيلتين : –**

أ– تقييد الملكية من الأصل تقييداً يمكن أن يأخذ اشكالاً متعددة بحسب الظروف الزمنية ومراحل التطور .

ب – اقرار مبدأ تدخل الدولة ( وهذا ما سنراه في المطلب الخامس )

**٦– يمكن القول أن هناك اقرار كامل بالملكية الفردية كأساس ،** وبجانبها الملكية العامة ( الملكية الجماعية وملكية الدوله ) والملكية المشتركه ... ولكن يجب أن تعمل الملكية بصفه عامة علي تحقيق مصالح المجتمع فهى وظيفة اجتماعية مشروعة ذات مسئوليات وتكاليف دقيقه .

## المبحث الرابع

## التنميـــة والتوزيـــع

### أولاً : التنمية الإقتصادية والإجتماعية :-

لم تتضمن كتابات ودراسات الفقهاء المسلمون القدامي أشارات للتنمية الإقتصادية – وهذا أمر طبيعي – حيث أن الدراسات الإقتصادية فى مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية حديثة نسبياً ولم تأخذ الإهتمام إلا بعد الحرب العالمية الثانية وفى الخمسينات والسيتنات من هذا القرن(١) إزاء

(١) كتابنا : مبادئ التحلف والتنمية ، دار الولاء للطباعة والنشر – شبين الكوم ، ١٩٩٦ (الطبعة الرابعة) ، ص ١١ – ص ١٤ .

تفاقم مشكلات التخلف والفقر وضرورة وضع وتطبيق سياسات للتنمية الإقتصادية في الدول النامية – لذلك فإن الكتابات المختلفة فى هذا المجال من المنظور الإسلامي – تعتبر حديثة نسبياً ، كما أن الإشارات للتنمية في الفكر الإقتصادي الإسلامى الإسلامي غالباً ماكانت تركز علي تنمية وزيادة الإنتاج ، زيادة اتقان العمل ، وتحقيق الكفاية ، وتوسيع الإعمار والرخاء وزيادة مصادر الدخل والرزق والكسب ، هذا ويمكن تقديم الخطوط العامة فى تحديد التنمية الإقتصادية من المنظور الإسلامي كما يلى : –

١ – يعتمد مفهوم التنمية فى الفكر الإقتصادي الإسلامى على الأسس العقائدية الإيمانية والخصائص التي يتميز بها الإقتصاد الإسلامي وانطلاقاً من مفاهيم العمل والإنتاج والمال ، ومن ثم تستند التنمية في المقام الأول على تنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبدية مما يجعله قادراً علي بذل المجهود وزيادة العمل والكسب والإعمار ومايترتب علي ذلك من إمكانية الإستمتاع والرخاء وتحقيق درجة أكبر من الإشباع بهدف القضاء علي أو تخفيف حدة المشكلة الإقتصادية .

٢ – أن صياغة ووضع مفهوم للتنمية الإقتصادية من منظور اسلامي يعتمد بالدرجة الأولي علي اجتهادات وأفكار المتخصصين وخاصة الإقتصاديين في ضوء الأفكار والمبادئ الإقتصادية العامة التي تعتمد علي القواعد والأصول الكلية للشريعة الإسلامية ، وإذا ما تحقق ذلك يصبح هذا المفهوم للتنميه – ذاته من المبادى العامة .

٣ – الأخذ بالمفهوم الشامل – أي في جميع المجالات ، أي تنمية إقتصاديه وإجتماعيه ، وتبدأ بالإنسان بإعتباره عصب وأساس التنمية ، فهو

الوسيلة الفاعلة والهدف في نفس الوقت ، كما تتضمن إستغلال كل الخيرات والنعم أي الموارد الطبيعية والإقتصادية كالمناجم والصحاري والغابات وأنواع النشاط الإستخراجي والزراعة ، والحرف والصناعات .... كما تشمل المجتمع بكل أفراده وعلاقاته السلوكية ، ونظامه ومؤسساته ، فضلا عن التنمية في مجالات التعليم والعلم والبحث والثقافة - من خلال الإرتباط بنظام القيم الأخلاقية والمثل التى وضعها الإسلام .

٤- التنمية طبقا للمفهوم السابق هي فريضة واجبة على الفرد والمجتمع والدولة معا [١] ، وفي ذلك يقول الله تعالي : « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (سورة الملك/١٥) ، وقوله تعالي كذلك : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » ( سورة الجمعة /١٠) ، فالأمر هنا بالمشي في مناكب الأرض والإنتشار فيها بهدف العمل واستخراج ما في الكون من خيرات وثمرات عن طريق ممارسة كافة أعمال الإنتاج والخدمات والتجارة ...

٥ - يمكن التوصل إلي مضمون التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام بالأخذ فى الإعتبار مضمون وماهية اصطلاحات التعمير أو العمارة، أو العمران ، ولا شك أن ذلك يتضمن كل ما يحقق التنمية الشاملة ، فالعمران أو التعمير يشمل إنشاء مجتمعات جديدة بما فيها من خدمات أساسية وإسكان وخدمات اجتماعية وأنشطة زراعية وحرف صناعية وتجارة ... الخ . وفي ذلك يقول الله تعالي: « هو انشأكم من الأرض

(١) الدكتور/ عبد الهادى النجار : مبادئ علم الإقتصاد - المرجع السابق ، ص ٨٨ - ٨٩.

واستعمركم فيها » (سورة هود /٦١) ، ومن ثم فإن عمارة الأرض أى تنميتها علي هذا الأساس لا تكون إلا من منظور شامل سواء علي المستوي الإقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي ، وهذا ما يشير إلي شمولية عملية التنمية في الإطار الإسلامى .

٦- أن الأدوات التي يستخدمها الإسلام في تحقيق الإنتاج والتنمية تتضمن [١] الإلزام بالتشغيل الكامل للمال ، الإلزام بأن يغطي الإستثمار الأنشطة الإقتصادية الضرورية للمجتمع ، الإلزام بأن تكون مشاركة رأس المال مع العوامل الأخرى بهدف تحقيق الإنتاج وزيادته وليس فقط مجرد الحصول علي دخل ، وكذلك الإلزام بأن يستهدف استثمار رأس المال تنمية العنصر البشري ، فضلاً عن ضرورة التحريم الحاسم أو القاطع للربا ، وأن يكون النشاط الإقتصادي في مجالات الإنتاج النافع وبعيداً عن مجالات الإنتاج الضار ، وتطبيق قواعد الحلال والحرام .

٧- أن الهدف من عملية التنمية الإقتصادية في الإسلام ليس فقط مجرد زيادة إنتاج السلع المادية والخدمات ، وتحقيق مستويات كسب وربح أكبر ، وإشباع الحاجات المختلفة ...... وإنما يعتبر ذلك مجرد وسائل لهدف اخر أعم وأشمل ( كما رأينا من قبل ) هو تحقيق العبودية لله وإعمار الكون وتعميم الرخاء .

**والخلاصة** أن التنمية في المفهوم الإسلامي لا تكون إلا من منظور شامل ، وتستلزم ضرورة اشتراك جميع أفراد المجتمع ، كما أن لها أبعاد تعبدية واجتماعية واقتصادية ، وتعتبر من الواجبات والإلتزامات المفروضة

(١) الدكتور / رفعت العوضى : الإقتصاد الإسلامي ، المرجع السابق ذكره ، ص ٩٠ - ص ٩١

علي الجميع ، ويؤيد ذلك فضلا عن الآيات القرانية السابق ذكرها قول رسول الله أيضاً صلي الله عليه وسلم : « اذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة أي شتلة - فاستطاع ألا تقوم حتي يغرسها ، فليغرسها فله بذلك أجر .

**ثانيا : التوزيــــــع :-**

شغلت قضية التوزيع [١] مكاناً هاماً في كتابات رجال الفقه والمفكرين حيث تعد أحد المسائل الرئيسية في الفكر الإقتصادي الإسلامي التي توجد فيها أراء وفتاوى وتطبيقات من جانب الخلفاء الراشدين والأئمة والفقهاء ، والتوزيع شأنه كشأن المبادى العامة الإقتصاديه الأخري ينطلق من الأصول الكلية والقواعد العامة للشريعة الإسلامية والتي تعد الإطار الحاكم والعامل المحدد ، ولكن نظراً لأن التوزيع يرتبط بدرجة أكبر بمصادر الكسب والرزق وتوزيع الدخول والأموال ، وانفاق الأمة الإسلاميه وسياستها المالية والتي من أجلها كانت هناك مؤسسة بيت المال حيث يتم حصر مصادر ايرادات بيت المال ونواحى الإنفاق المختلفة ، والعلاقة بين عاصمة الدولة الإسلامية ، والإمارات التابعة لها ... لكل ذلك فإن الفكر الإسلامي قد شهد بجانب

---

(١) الدكتور / صبرى عبد العزيز - رساله دكتوراه ، أثر الزكاة فى توزيع واعادة توزيع الدخول ، كليه الحقوق ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٦ ، الباب الثاني : نظريه التوزيع في الفكر الإسلامى ، ص١٨١ - ص ٢٨٨ .

- دكتور / محمد شوقي الفنجري المذهب الإقتصادي الإسلامي ، المرجع السابق ذكره ص ٦٥- ص ٧٥ .

- دكتور / رفعت العوضى ، نظرية التوزيع ، مجمع البحوث الإسلامية ، الزهراء ، القاهرة ، الفصل الأول ، ص ٧ - ٤٣ .

الأصول الكلية في التوزيع ، وضع محددات وسياسات تطبيقية في عصر النبوة ، والخلفاء الراشدين ، والعصور التالية ، وسوف نعرض للجوانب المختلفة لهذا الفكر الإقتصادي والمالي في الفصل الثاني من هذا البحث ، أما في هذا المطلب فسنعرض فقط للخطوط العامة في مسألة التوزيع كأحد المبادئ الإقتصادية العامة ، وذلك علي النحو التالي : –

١– أن التوزيع في المفهوم الإسلامي له سياسته الخاصه (١) والتي تقوم علي أن لكل فرد حد الكفاية ، والذي يعد من المفاهيم المرنة التي يتسع مضمونها كلما ازدادت الحياة العامة في المجتمع الإسلامي يسراً ورخاءاً ، لذلك يتعين علي الدولة إشباع الحاجات الأساسية للفرد من مأكل وملبس ومسكن ، وأن يكون اشباعها لهذه الحاجات كماً ونوعاً في مستوي الكفاية بالنسبة لظروف المجتمع الإسلامي وكذلك اشباع الحاجات غير الأساسية التي تدخل في مفهوم الكفاية تبعاً لإرتفاع مستوى المعيشة .

٢– للفقراء والمساكين وذوي الحاجات ... حقوق معلومة ومحددة ترتبها وتحددها السياسة التوزيعية للأموال في الشريعة الإسلامية ، سواء فيما يتعلق بالزكاة كأداة توزيعية رئيسية للأموال والدخول ، أو الصدقات وغيرها من مصادر بيت المال وفي ذلك تحقيق للتكافل والتضامن بين كل فئات المجتمع الإسلامي .

٣– لا تقتصر السياسة التوزيعية في المفهوم الإسلامي علي توزيع مصادر الكسب والرزق والأموال المحققه فقط ، بل أنها تشمل كذلك توزيع الموارد الطبيعية وتقسيمها إلي عدة أقسام لكل منها طابعه المميز من الملكية

(١) دكتور / عبد الرحمن زكي ابراهيم : معالم الإقتصاد الإسلامي ، المرجع السابق ذكره ص ٦٨.

الخاصة (الفردية ) أو الملكية العامة أو ملكية الدولة أو الإباحة العامه ، وحيث أن توزيع الموارد الطبيعية يسبق عملية الإنتاج نفسها ، لذلك يتم توزيعها قبل الإنتاج ، أما توزيع المكاسب أي الدخول الناشئة عن الإنتاج حيث أنه مرتبط بعمليه الإنتاج ذاتها ، فإنه يتم بعد الإنتاج حيث أنه يتوقف عليه ويعالج المسائل التي تنشأ عنه [١] .

٤ – أن مفهوم التنمية الشاملة في الإسلام ينسحب إلي التوزيع العادل لثمار هذه التنمية بحيث ينال كل فرد جزاء عمله بعد توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي [٢] وذلك بقوله تعالي : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (سورة المعارج /٢٤ – ٢٥ ) ، ويعمل ذلك علي تحقيق العدالة الإجتماعية وحفظ التوازن الإقتصادي بين أفراد المجتمع وذلك بقوله تعالي : « كي لا يكون دوله بين الأغنياء فيكم » (سورة الحشر / ٧) ، أى لا يجوز أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من أفراد المجتمع ، أو أن يستأثر بخيرات المجتمع فئة أو فئات قليلة ، وحرصاً علي التكافل الإجتماعي أخذ الإسلام بوسائل أخرى لتحقيق العدالة في توزيع الأموال أى المكاسب والدخول والثروات ومنها : الزكاة ونظام الميراث ، والإنفاق بكل أنواعه ، والصدقات ، والكفارات ، ونظام الأوقاف وبناء دور الخير والبر .

٥ – إذا كان اساس التوزيع [٣] السائد في الإقتصاد الرأسمالى هو

---

(١) دكتور / عبد الرحمن زكي ابراهيم – المرجع السابق مباشره ، ص ٦٩

(٢) دكتور / عبد الهادي النجار : مبادئ علم الإقتصاد ، المرجع السابق ذكره ص.٩٠ .

(٣) دكتور / زكريا بيومي ، دكتور عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الإقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٨٢ .

الملكية الخاصة ( الفردية )، وفي الإقتصاد الإشتراكي هو العمل ، وأن كل منهما خلف تفاوتاً معيناً في توزيع الدخول ، فإن الإسلام كان أوسع من تلك المذاهب الإقتصادية ، لأنه في الوقت الذي اتخذ من العمل والملكية معاً أداتين للإنتاج ووسيلتين للتوزيع ، فإنه لم يغفل الحاجة كمعيار توزيعي لمن لم يقدرعلي اقتنائهما ، أو كان دخله منهما لا يفي بحاجاته الكفائيه ، بما من شأنه أن يقضى علي الفقر ، ويضيق من التفاوت في توزيع الدخول ، مما يضبط هذا التفاوت دون أن يلغيه لمنافاة ذلك لطبيعة الأشياء ونظام الحياة ، وهذا يمثل ما يطلق عليه في الدراسات الحديثة التوزيع الشخصى للدخول .

٦- أما بالنسبة للتوزيع الوظيفي للدخول ، أي كيفية حصول أصحاب عناصر الإنتاج علي دخول نقدية مقابل ما يقومون به من وظائف إقتصادية في العملية الإنتاجية ، فإنه إذا كان الإقتصاد الرأسمالي يقسم عناصر الإنتاج إلي اربعة هي : - الطبيعة (الأرض )، ورأس المال ، والعمل ، والتنظيم ، ( ولم يأخذ الإقتصاد الأشتراكي بهذا التقسيم ، ولكن يأخذ بفكرة أن أسلوب الإنتاج أو طريقه الإنتاج تتكون من أو تتضمن قوي الإنتاج وهي العمل ووسائل الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج ) ، فإن الفكر الإقتصادي الإسلامي لم يعرف هذا التقسيم ، وغالباً ما يركز علي الموارد الطبيعية والمادية (المال) والعمل البشرى ، أما الإقتصاديين الإسلاميين المعاصرين [١] فنجد البعض يأخذ بالتقسيم الرباعي ، ومنهم من يأخذ بتقسيم عناصر الإنتاج إلي ثلاثة عناصر بإستبعاد عنصر رأس المال علي

---

(١) دكتور / شوقي الفنجري : المذهب الإقتصادي في الإسلام ، المرجع السابق ذكره ص١٩٧.

(٢) دكتور / صبرى عبد العزيز رساله دكتوراه المرجع السابق الإشاره إليه ص ٢٥٥ .

أساس أنه ليس عنصراً انتاجياً أصيلاً لأنه نتاج غيره، أو لأنه عمل سابق متراكم مما يدخل ضمن عنصر العمل [١] فيخرج من نظرية الإنتاج ويدخل في نطاق نظرية التوزيع ، ونجد البعض[٢] لا يقوم ،استبعاد أي عنصر إنتاجى ، ولكن يتم دمج العناصر الأربعة في عنصرين : الأول مادى يجمع بين رأس المال والطبيعة ، والعنصر الثاني بشري يجمع بين العمل والتنظيم ، غير أن التقسم الرباعي هو التقسيم الغالب سواء تعلق الأمر بدراسة الإنتاج ( عناصر الإنتاج ) أو بدراسة التوزيع ( عوائد ومكافأت عناصر الإنتاج ) .

هذا ويتفق الفكر الإسلامي [٣] بالنسبة لعناصر الإنتاج : أنه يتعين أن يتوافر شرطان لإعتبار وجود عنصر انتاج : ١- أن يكون منتجاً ٢- أن يكون قادراً علي توليد الدخل ويترتب علي ذلك أنه يمكن للعنصر الذي توافر فيه هذان الشرطان أن يتضافر مع غيره من العناصر للمساهمة في الإنتاج عن طريق سبيلين : -

*السبيل الأول* : - **المشاركة** ، حيث يمكن لجميع عناصر الإنتاج الدخول في مجال الإنتاج علي سبيل المشاركة بينهم ويتحدد عائد العنصر الشريك بنسبة معينة في الناتج إن تحقق الربح ، وأن يتحمل قدراً في خسارتها يتحدد فى حدود ما شارك به كل منهما .

---

(١) دكتور / محمد باقر الصدر : اقتصادنا ، المرجع السابق نكره ، ص ٤٣٧ .

(٢) دكتور ابراهيم دسوقي أباظه : الإقتصاد الإسلامي ، مقوماته ومنهاجه ، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلاميه ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٦٧ .

(٣) دكتور / صبرى عبد العزيز :رسالة الدكتوراه في التوزيع ، ' بق الإشاره إليها ، ص ٢٥٦ .

*السبيل الثاني* : **الإجاره** ، حيث قد يفضل صاحب العنصر الإنتاجي الحصول علي عائد نقدي أو عيني معين يحدد له سلفاً سواء حقق المشروع ربحاً أو خسارة ، وهنا يشترط بقاء العنصر بعد الإنتاج كما هو الأمر بالنسبه للعمل ، والأرض والطبيعه ، ووسائل الإنتاج ، ولا ينطبق ذلك علي رأس المال النقدي، لأنه يقع خارج إطار شرط بقاء عينه بعد استخدامه في الإنتاج ، لأنه لا عينيه فيه ، وإنما هو مجرد وسيط للتبادل ، ومن هنا فلا عائد أو فائدة محددة له فى الإسلام علي واقعة اقراضه مهما طالت مدتها (الربا) .

٧- ترتيباً علي ذلك ، فإن المفهوم الإسلامي في مجال التوزيع قد أجاز حصول عناصر الإنتاج الماديه ( رأس المال العيني والطبيعة والأرض ) والبشرية (العمل والتنظيم والإدارة) عند مساهمتها في عملية الإنتاج سواء بالمشاركة أو الإجارة علي عوائد أو مكافئات مقابل ذلك تتمثل في عوائد الأجر أو الأجرة « الريع » للمؤاجره – ويشمل ذلك اجرة « ريع » الأرض وأدوات ( وسائل ) الإنتاج ، وأجر العامل .

ب – عائد المشاركة المتمثل في الربح ، والتحريم المطلق للربا ، أي أن الإسلام قد فرق بين الفائدة والربح ، فحرم الأول ، وأحل الثاني للشريكين الرأسمالى والمنظم ، وبتحريم الربا يكون قد الغي الفائدة كواحدة من أهم النفقات الإنتاجية التي تقلل الربح وتضعف الحافز علي الإستثمار[١] (تحريم الربا كما نعلم قاعدة شرعية اصولية كلية واجبة التطبيق ) وإذا كان للسوق دوره في تحديد عوائد عناصر الإنتاج إلا أن هناك قواعد لضبطه وتنظيمه ،

(١) دكتور/ عبد الهادى النجار : الإسلام والإقتصاد ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٦٣ ، الكويت ، مارس ١٩٨٣ ص ٨٧-٩٠ .

كما أن التوزيع في المفهوم الإسلامي يأخذ ابعاداً إجتماعية ، أي يتم في اطار اجتماعي ، فعناصر الإنتاج تمثل اجتماعياً فئتين رئيسيتين هما العمال والملاك ويتم التساوي بينهما في مجالات الإنتاج وعوائد التوزيع التي يحصلون عليها .

## المبحث الخامس

## الحرية الإقتصادية وتدخل الدوله

من السنن الإلهيه المستقرة والقواعد الأصولية الكلية أن الدين الإسلامي يتميز بالوسطية والإعتدال والتوازن ، في تنظيمه لكافة الجوانب المتعلقة بالسلوك الإنساني بصفة عامة والسلوك الإقتصادي بصفة خاصة ، وقد رأينا ذلك واضحاً في تناول وتقديم الخطوط العامة للمبادئ الأساسية التي تحكم وتوجه النشاط الإقتصادي ، علي أن ذلك يظهر بدرجة أكثر وضوحاً في موضوع الحرية الإقتصادية وتدخل الدولة ، فإذا كان الإسلام يقر مبدأ الحرية كأصل عام إلا أن له مضامينه وضوابطه وموجهاته ، كذلك فإن تدخل الدولة لا يمكن أن يكون مباحاً مطلقا بدون حدود ، كما لا يمكن أن يكون دور الدولة غائباً أو محايداً ، بل له فعاليته انطلاقاً من القواعد العامه الراسخة والتي اقرتها الشريعة الإسلامية وترسخت من خلال الممارسات العملية والتطبيقيه في المراحل المختلفة التي مر بها المجتمع الإسلامى كما يتضح ذلك من تطور الفكر الإقتصادى الإسلامى ، وسنري ذلك فى اختصار .

### أولاً: الحريه الإقتصاديه في المفهوم الإسلامي (١) : –

إن الأساس الذي تستمد منه الحرية الإقتصادية في المفهوم الإسلامي

(١) تشير الداراسات إلي أن الحرية في الأسلام ليست من معطيات الإنسان ولا هي من
═══

هو أن المشيئة الإلهية جمعت في الإنسان خضوعه للتكاليف الشرعية (أوامر ونواهي ) ومنحه حرية الإختيار حتى يكون هناك مجال للمسئولية والمحاسبة ، فهي حرية مسئولة ، وأن العقيدة الإيمانية هي اساس الحريات كما أنها حرية ملتزمه تتوافق مع فطرة الإنسان ، وتتحددبمجموعة من القواعد والضوابط فإذا كانت هناك حرية في المعاملات والمبادلات وطرق السعي للحصول علي المال واكتسابه .. فإن ذلك يتم في إطار محدد بالأحكام والقيود والعقوبات والقيم والأخلاق ( الصدق والأمانة والبعد عن الغش والخداع والتدليس والإستغلال والخيانة والإحتكار ... ) .

---

صنعه ومشيئته ، وإنما هي واقعة في حياه الخلق وفق المشيئه الإلهية لتكون نسيجا أصيلا في تكوين الإنسان ، وهي حرية مسئولة ، فالإنسان يتميز بالعقل الذي هو مناط التكليف ، ومن ثم جمع له الله بين التكاليف الشرعية بما فيها من أوامر ونواهي ، وبين الإرادة الحرة التي تمنحه حق وحرية الإختيار بما يترتب عليها من نتائج ، ويؤكد ذلك أن الإنسان هو حامل أمانة العقل والاختيار وما يتبعها في الدين من تكاليف ومسئولية وجزاء وفي ذلك يقول الله تعالي : « إنا عرضنا الأمانة علي السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا » ( سورة الأحزاب / ٧٣) ، كما أن العقيدة هي أساس الحريات والمبادىء ونقطة الإنطلاق الحقيقية ، كذلك فإنها حرية ملتزمة تتوافق مع فطرة الإنسان ، أي لتكفل للإنسان حرية المعاملات والمبادلات ... أى أن الدعوة إلي التكاليف الشرعية تقترن دائماً في الإسلام بذكر غايتها حيث تصبح الحرية عند ممارستها محكومة بضوابط لا تؤدي إلي المساس بهذه الغايات .

- دكتور / صبحي عبده سعيد : التنظيم الإقتصادي الإسلامي ، المرجع السابق ذكره ، ص ٨٠ - ٨٥

- نفس المؤلف - الإسلام وحقوق الإنسان ، دار النهضة ، ١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ٣٥ - ٥٤ .

لذلك فإن الحرية الإقتصادية تنطلق وتتحدد من خلال الأساس الكلي السابق بيانه ، وتتركز في حرية النشاط الإقتصادي في مجالاته المختلفة : الإنتاجية ، وتحديد نوع النشاط وحرية البيع والشراء ، وتبادل المنافع والحاجات ، اجراء المعاملات دون وضع قيود غير ما سبق بيانه من قواعد وضوابط حددتها الشريعة الإسلامية ، ويري الإتجاه الغالب (١) أنه يمكن أن نطلق علي هذه الحرية : المنافسة الحرة في اطار من الضوابط المحددة والتي أقام الرسول صلي الله عليه وسلم أسسها في سوق تنافس نشأ في المدينة المنورة وتتمثل دعائمه في :

١- حرية الدخول إلى السوق دون قيد أو شرط مالى أو غير مالي .

٢- الإبتعاد في المعاملات عن كافة أنواع الغش والغبن وعن كافة أنواع البيوع والعقود الفاسدة مما أدي إلى ارتفاع كفاءة أداء المعاملات ، وزيادة الثقة في المعاملات التي تتم في السوق ، وقد ترتب علي ذلك زياده ونمو المعاملات

٣ - محاربة الإحتكار والنهي عنه في جميع أشكاله ، وفي ذلك قال رسول الله صلي الله عليه وسلم : « من احتكر طعاما فهو خاطئ » ( رواه مسلم ) ، .... الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » ( رواه ابن ماجه ) .

---

(١) دكتور / عبد الرحمن يسرى : تطور الفكر الإقتصادى ، المرجع السابق ذكره ، ص ٤٩ - ص ٥١ .

- دكتور صبحي عبده سعيد : التنظيم الإقتصادى الإسلامي ، المرجع السبق ذكره ، ص ٨٧ .

٤- الرقابة المستمرة علي نشاط السوق للتأكد من امتثال المتعاملين لما أمرهم به الله عز وجل والرسول صلي الله عليه وسلم ، والذي كان يمر بنفسه في السوق حتي يتأكد من التزام التجار بالأسس السابقة ومن سلامة المعاملات وبعدها عن الحرام ، وقد نشأت وظيفة الحسبة لكي تقوم بهذه الرقابة في المراحل الزمنية المتعاقبة التى مرت بها الدولة الإسلامية .

٥ - إذا ما توافرت الأسس السابقة في السوق ، فإن السعر (الثمن) الذي يتحدد في السوق في أى لحظة هو السعر البدل ، ولذلك امتنع الرسول صلي الله عليه وسلم عن التسعير حيث روي عن أنس رضي الله عنه أن الناس قالوا يا رسول الله غلا السعر ، فسعر لنا ، فقال : « أن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر ... » ( اخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود وابن ماجه ) .

علي أن هناك اتجاه أخر [١] يري أن السوق في الإسلام ليست بسوق احتكار ، ولا كما ذهب البعض تشبه سوق المنافسة التامة ( الحرة ) ولكنها سوق التراضى ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : « يا أيها الذين أمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (سورة النساء/٢٩).

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « انما البيع عن تراض » ويقوم سوق التراضى على أسس ثلاثة : -

١- إرادة سليمة ٢- منافسة مشروعة ٣ - حرية منضبطة .

(١) دكتور / صبرى عبد العزيز : رساله الدكتوراه عن أثر الزكاة في توزيع واعادة توزيع الدخول ، السالف الإشاره إليها من ص ٢٧٨ - ص ٢٨٤ ، وقد عرض بالتفصيل لكل ما يتعلق بهذا الإتجاه .

أما *ضوابط تنظيم السوق* فهي اخلاقية واقتصادية .

**أ - الضوابط الأخلاقية** تتمثل في : ١ - العدل ٢ - حسن المعاملة ٣ - الصدق ٤ - التعامل في الطيبات .

**ب - الضوابط الإقتصادية** تتمثل في : ١- الصدق في الإعلان عن السلعه ٢- حسن عرض السلعه بما يسمح بمعاينتها بدقة ٣ - منع الغبن والغرر ٤- منع التدخلات المفتعله ٥- تحريم الإحتكار ٦- تحقيق المستويات المناسبه في الأثمان .

علي أنه من الواضح اتفاق الإتجاهين في المحتوي والمضمون وان كان هناك اختلاف في المسميات.

**ثانياً: تدخل الدوله الإقتصادي في المفهوم الإسلامى (١) :-**

يمثل دور الدولة وتدخلها أهمية حيوية في كافة النظم الإجتماعية

---

(١) يري البعض أن الفردية النفعية التي تقوم علي الصراع بإسلوب المنافسة الإحتكارية تتناقض تناقضاً كاملاً مع الجماعيه التي يقوم عليها بناء المجتمع الإسلامي وأسلوب ادارته ، فالفرد في الإسلام ليس هو المحور الذي يدور حوله المجتمع ، فلا التشريع ولا اصدار الأحكام القيميه ولا وضع القواعد العامه المجرده لإدارة موارد المجتمع يختص بها وحده ، بل لابد أن يستلهم فيها القواعد الإلهيه التي انزلها الله تعالي ( قطعيه الثبوت وقطعيه الدلاله ولا اجتهاد فيها ) أما ما عدا ذلك فإن للعقل الإنساني أن يجتهد في استنباط الأحكام والقواعد والقوانين والأعراف المسيره للمجتمع ابتداء منها ودون أن يتعداها أو يتجاهلها .

ونشير إلي أن البعد الإجتماعى والنظرة الجماعية هي التي يجب أن تسيطر علي التشريع وارساء القواعد والقوانين والأعراف ، ذلك أن حركة المجتمع هي التى لا بد أن تحكم حركة الأفراد وليس العكس ، ومصلحة ومنفعة المجتمع هي التي يجب أن تتوزع كمصالح ومنافع للافراد ، أي أن مصلحة المجتمع تسبق مصلحه الأفراد ، تحكمها وليس العكس وهنا نجد أن الله تعالي عندما يتوجه للمسلمين بأمر أو نهي أو تقرير لقاعدة منظمة ===

والسياسية ولا يقل دور الدولة وتدخلها في المجالات الإقتصادية أهمية عن دورها وتدخلها فى المجالات الإجتماعية والسياسية والإدارية مهما حدث من تطورات نحو تقليص هذا الدور والتحول الواسع نحو الأخذ بإقتصاد السوق، والإنتقال من الملكية العامه إلي الملكية الخاصة (الفردية) أي الخصخصة ، فسوف يظل دور الدولة أساسياً ولا يمكن الإستغناء عنه ، ويثور التساؤل حول مفهوم وابعاد ومجالات تدخل الدولة الإقتصادى في المفهوم الإسلامي . وسوف نعرض لذلك بإختصار : -

١- تدخل الدولة في المجالات الإقتصادية ليس أصلاً عاماً أو من المبادئ الأساسية ، بل أن الأصل هو حرية المعاملات والمبادلات الإقتصادية والمالية ، لذلك يتعلق الأمر بتدخل تحدده الشريعة الإسلامية بأحكامها الكلية ومقاصدها فيكون واجباً عند قيام سببه ، ويتوقف عند تحقيق السبب فهي تمثل اذن واجب شرعى والتزام ديني ، ومن ثم فإن حجم هذا التدخل ونطاقه يكون محدوداً أو منعدماً إذا ما التزم جميع أفراد المجتمع بالقواعد والمبادئ العامه التي حددتها الشريعة الإسلامية في ممارسة مختلف أنواع النشاط الإقتصادي وفي المعاملات والمبلات والتوزيع والمال والملكيه ... إلخ .

---

=== لحياتهم فإنه لا يخاطب أحادهم بل تخاطب الجماعة الإسلامية كلها رغم التزام الفرد وحده بهذه القواعد الأمره أو الناهيه ، فالجماعة مقدمه علي الفرد في الأسلام ، لذلك خصها بالخطاب دون الأفراد ، ومن ذلك قوله تعالي :« وقل اعملو ا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (سورة التوبة / ١٠٥ ) ، وقوله تعالي : « يأيها الذين أمنو كلوا من طيبات ما رزقناكم » (سورة البقرة /٧) وستدل من ذلك ضروره رعايه المجتمع بواسطة ولى الأمر وهو الدولة .

راجع : دكتور / سعيد الخضري : الفكر الإقتصادي الغربي في النمو ، نظرة إنتقادية من العالم الإسلامي ، دار النهضة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٣٨-٤٠

- دكتور / محمد البنيان : الإتجاه الجماعي في التشريع الإقتصادي الإسلامي ، مطبعة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٤ -١٦٠ .

٢- إذا كان تدخل الدولة الإقتصادى واجب والتزام شرعى اذا ما قام بسببه - كما رأينا - فإن مناطه تحقيق مصلحة الأفراد وليس هوي السلطة واغراضها ، وحدد الفقهاء [١] شروط هذه المصلحة كما يلى : -

أ- أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشرع ، فلا تتنافي مع أصل من أصوله ولا تتعارض مع دليل قاطع من أدلته .

ب - أن تكون المصلحة معقولة ، أى أن تكون المصلحة فى ذاتها جرت علي الأوصاف المناسبة والمعقولة التي اذا عرضت على أهل العقول تلقتها بالقبول .

جـ - أن يكون في الأخذ بالمصلحة رفع حرج لازم .

د - أن تكون المصلحة عامة .

٣- تتمثل القواعد الشرعية التي تستند إليها الدولة في تدخلها في المجالات الإقتصادية في القواعد التاليه [٢] : -

- قاعدة لا ضرر ولا ضرار : ويتفرع عنها : الضرر بدفع بقدر الإمكان ، الضرر يزال ، الضرر الأشد مقدم علي الضرر الأخف ، الضرر العام مقدم علي الضرر الخاص ، درء المفاسد مقدم علي جلب المنافع .

- قاعدة الضرورات تبيح المحظورات .

- قاعدة الضرورة تقدر بقدرها .

---

(١) دكتور / صبحي عبده سعيد : التنظيم الإقتصادي الإسلامي ، المرجع السابق ص ١٠٧ ، ص ١٠٨ (نقلاً عن دكتور / محمد ابو زهره ، أصول الفقه ، ص ٢٦٧ ).

(٢) دكتور / صبحي عبده سعيد ، المرجع السلبق ، ص ١٠٩ (نقلاً عن قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ، جـ١ ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

- قاعدة الحاجة العامه تنزل منزل الضرورة ، والحاجة العامة هي التى يترتب علي عدم سدها أي اشباعها مشقة وحرج ، والضرورة هي ما يترتب علي عدم الإستجابة لها هلاك أو ما يقرب منه .

٤- يرتكز النظام الإقتصادي والإجتماعي الذي يستمد مرتكزاته وخصائصه وكيانه من الإسلام ( اذا ما امكن قيام هذا النظام ) على عناصر ثلاثة تتعاون وتشترك في تحقيق أهدافه هى[١] : -

أ- الشعور النفسى الناشئ عن الإيمان والأحكام العقائدية والشروط الأخلاقيه ، والمبادئ العامه السابق بيانها ، وهو ما يدفع إلي العمل والإنتاج ويجعله هدفا .

ب - قواعد تنظيمية ( ادارية ، قانونية ، تعليمية وعلمية وثقافية .. ) ينشأ عن تنفيذها مجتمع نشيط حر عادل متكافل ، تراعي فيه الفوارق الفردية في الجهد والمقدرة ، وليس علي أساس النفوذ والجاه والسلطة والفساد والإفساد .

جـ - قوة خارجية تتدخل لإقامة العدالة وتحقيق الأمن والأمان وحماية الأفراد والمجتمع وتأمين الإستقرار والتوازن وتحقيق التضامن وهي قوة الدولة ، وكما قال عثمان بن عفان ان الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرأن»، أن الحرية الإقتصادية اذا كانت الأصل ، ولكن تنشأ عنها مشكلات تستدعي الحل ، وليس حلها كما رأينا بإلغاء حرية الأفراد واحتكار

---

(١) دكتور / زكريا بيومى ، دكتور/ عزت عبد الحميد البرعى ، مبادئ الإقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٨٣

- دكتور/ محمد شوقي الفنجرى ، المذهب الإقتصادى الإسلامى ، المرجع السابق ذكره ، ص ٨٩ - ٩٠ .

الدولة ،ولكن بالتدخل في المواطن التي لا بد من التدخل فيها لإقامة العدل ومنعاً للظالم وتقديماً للعون اللازم ... وفكرة تدخل الدولة مستنبطة فقهياً بالإضافة إلي القواعد الشرعية السابقة من ضرورة تكافل أفراد المجتمع وتعاونهم وتضامنهم وفي ذلك يقول الله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون إلي الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » (سورة آل عمران/١٩)، وقوله تعالي : « يأ أيها الذين أمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ، (سورة النساء/٥٩) .

٥ - بالنسبة لمجالات وصور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي فقد عددتها الدراسات الفقهيه ، وهي قابله للزيادة أو النقصان طبقا لما يحدث من تطور ومستجدات في المجتمع الإسلامى وذلك عندما تتحقق الأسباب الشرعية التي تؤدي إلى هذا التدخل ومنها علي سبيل المثال [١] : حصول ضرر خاص أو عام ، الأستغلال ، الكسب عن طريق التطفل والمهن الوهمية، المرافق العامه ، النشاطات المعارضة للغايات الأخلاقية التي أقرها الإسلام كسائر العقود القائمة أصلا علي الغبن والغرر ...... كذلك تدخل الدولة لضمان الحد الأدني من انتاج وسائل اشباع الحاجات الاساسية ، تحقيق العدالة الإجتماعية والتضامن الإجتماعى ، انشاء وتوفير الخدمات الأساسية ( الطرق ، والموانئ ، والقناطر والسدود ، وشبكات الرى ، والصرف الصحى ، الكبارى ، ومحطات الطاقة والكهرباء والغاز والمياه .....

---

(١) محمد المبارك : تدخل الدولة الإقتصادى في الإسلام ، المؤتمر العالمى الأول للإقتصاد الإسلامي ، مكه ٢١--٢٦ فبراير ١٩٧٦ ص ١١٥ .

- دكتور/ عبد الرحمن زكي ابراهيم : معالم الإقتصاد الإسلامي ، المرجع السابق ذكره ، ص ٦١- ص٦٣ .

وانشاء وتوفير الخدمات الإجتماعية ( صحه ، تعليم ، اسكان ، ثقافه ، الإعانات الإجتماعيه ) ، كما أن للدولة الحق في الأشراف علي النشاط الإقتصادى والمشاركة في تخطيطه ، ويمكن أن نحدد مجالات تدخل الدولة في الصور الأتية : -

أ - منع العمل أصلاً إذا كان العمل ممنوعاً حرمته الشريعة ، والتدخل في ميدان العمل كتحديد الأجور ، وقد يصل الأمر إلي اجبار بعض الأفراد علي عمل يكون الناس في حاجة إليه . وعموما منع التصرفات الضارة بالغير أو بالمجتمع بوجه عام .

ب - تدخل الدولة لتنظيم الأسواق ، بوضع مجموعة من القوانين والقواعد المنظمة التي تنظم عمل الأسواق من حيث الرقابة علي التبادلات والمعاملات لمنع ظواهر الغش والأستغلال والتدليس والربا والأحتكار ، وفي مجال التسعير وتحديد الأثمان ، فقد رأينا أن الأصل هو حرية البيع وتحديد السعر كما رأينا امتناع الرسول صلي الله عليه وسلم عن التسعير ..... ولكن هناك حالات استنتج الفقهاء من نصوص الشريعة جواز التسعير فيها بل وجوبه ، ومن ذلك ما ذكره الإمام ابن القيم الجوزيه : « فجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر عليهم بسعر عدل لاوكس ولا شطط » (١).

جـ - وقد يصل درجة تدخل الدولة إلى حد الإجبار علي البيع والتأجير، بل ونزع الملكية في حالات تحقيق المصلحة العامة لا تحقيق أهواء الحكام ومصالحهم .

---

(١) دكتور / صبحي عبده سعيد : التنظيم الإقتصادي الإسلامي السابق ذكره ، ص ١١٧.

د - القيام بمجموعة الخدمات العامه اللازمة للمجتمع من أجل تحقيق مصالح أفراد المجتمع وتنشيط وتشجيع المعاملات الإقتصاديه والمالية وتحقيق الأستقرار وإعادة توزيع الثروات والدخول ، ووضع برامج وخطط المستقبل ، وإنشاء تجمعات جديدة وتبني وقيادة عملية التنمية ورعاية المصالح الإقتصادية والمالية لأفراد المجتمع وحمايتها اذا تعلق الأمر بالعلاقات الإقتصاديه والمالية مع الدول الأخرى .

وبهذا نكون قد تناولنا في هذا الفصل مجموعة المبادئ الإقتصاديه العامه التي تعتبر موجهات عامه للنشاط الإقتصادي من حيث خصائصها العامه وأسسها العقائدية وشروطها الدينية والأخلاقية ، ثم رأينا الأصول الكلية والقواعد العامة في محاولات تحديد المشكلة الإقتصادية والعمل وفعالياته ، والإنتاج ومجالاته ، ثم المال والملكية والتنمية والتوزيع ، واخيراً الحرية الإقتصادية ومجالات تدخل الدولة ، ورأينا الجوهرالعام لهذه المبادئ والتي تنبع من الشريعة الأسلامية وتجمع بين صالح الفرد وصالح المجتمع ، وبين المصالح المادية والحاجات الروحية ، ومراقبة الله في النشاط الإقتصادى ، كما أنها تقوم علي اعمال قواعد الحلال والحرام ، والمشروعية وعدم المشروعية وتنطلق من الإيمان وتهدف إلي تحقيق العدالة والسعادة للجميع ، وقد رأينا كيف أن هذه المبادئ العامة تعد الإطار الحاكم والمحدد لدراسة وتحليل وتفسير الظواهر الإقتصادية ، أى للدراسات الإقتصادية بصفة عامه والفكر الإقتصادي الإسلامي بصفة خاصة والذي رأينا أساسه المنهجى ،

# القسم الثاني

- التحليل الاقتصادي الوحدي
- نظـريات القيمـــة والثمـــــن
- نظرية الأسواق وتكـون الثمن
- سلـــــــوك المستهـــلك

**مقدمة**

رأينا في القسم الأول كيف اصبح الاقتصاد السياسي علما حيث تحدد موضوعة ،واستخدم في التوصل آلي نظرياته المختلفة منهج البحث العلمي ،هذا وتستلزم الدراسات الاقتصادية والمالية القيام بالتحليل الاقتصادي والذي قد يكون تحليل وحدي أو تحليل كلي .

<u>والتحليل الاقتصادي الوحدي</u> هو ذلك التحليل الذي ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية كالمستهلك أو المنتج أو الصناعة ، وذلك بافتراض انعزال هذه الوحدة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي .

والتحليل الوحدي قد يكون جزئي وذلك عندما يأخذ في الاعتبار عامل أو متغير واحد فقط دون العوامل أو المتغيرات الأخرى والتي يتم افتراض ثباتها ،بغرض التوصل آلي التعرف علي اثر هذه العوامل علي سلوك الوحدة في موضوع أو نتيجة محدده ( كالطلب آو العرض ) ومثال ذلك دراسة وتحليل اثر التغير في ثمن السلعة علي الكمية المطلوبة منها .

والتحليل الوحدي قد يكون عام آو شامل : ذلك وعندما يأخذ في الاعتبار كل العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في سلوك الوحدة الاقتصادية موضوع البحث ، كدراسة اثر كل العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتحدد الكمية المطلوبة من سلعة محدده لمستهلك ما .

<u>أما التحليل الاقتصادي الكلي :</u> هو ذلك التحليل الذي ينشغل بدراسة الاقتصاد القومي بأكمله ، وليس وحده واحدة ، وهو الذي يرتكز علي دراسة وتحليل الكميات والأحجام الكلية كالدخل القومي ، والاستثمار وسيخصص

القسم الثاني والقسم الثالث لدراسة نماذج ونظريات للتحليل الاقتصادي الوحدي ، أم التحليل الكلي فسيكون في كتابنا الثاني .

سوف نتناول في هذا القسم الجوانب المختلفة للنظرية اقتصادية بصفة عامة ، ونظريات القيمة والثمن بصفة خاصة وسيتم التركيز علي المبادئ الأساسية في التحليل الاقتصادي وكما ذكرنا من قبل فإننا نهدف آلي التعرف على المبادئ الاقتصادية آلتي تساعدنا في تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي ،وتحديد الخصائص الأساسية للنظم الاقتصادية وأساليب الإنتاج المختلفة وكذلك تحديد المشكلات الاقتصادية بكافة أبعادها والكيفيات المختلفة لمواجهتها .

ولما كانت نظرية القيمة هي أساس النظرية الاقتصادية وتعد بمثابة قانون الحركة الأساسي في التطور الاقتصادي بصفة عامة والتطور الرأسمالي بصفة خاصة فأننا سوف نعطى لها القدر الأكبر من الاهتمام و التحليل .

وحيث أن الآثمان هي المقولة الأساسية التي توجد في واقع الحياة الاقتصادية أي أنها التعبير المجسد والفعلي الذي يواجهنا في الواقع الاقتصادي عند القيام بالتصرفات الاقتصادية المختلفة من شراء أو بيع لمختلف السلع والخدمات المتداولة في اقتصاد ما في فترة زمنية معينة ، وعلي أساس هذه الأثمان تتخذ كافة القرارات الاقتصادية سواء في مجالات الإنتاج ،أو الاستثمار،والتوزيع . لذلك يتعين التعرف علي أهمية الآثمان في الواقع الاقتصادي ، وعلي المستوي النظري ، وهل يستلزم ذلك الحديث عن القيمة ،ومن ثم تفسير .

وعلي ذلك سنخص لباب الأول للأهمية المحورية للقيمة والثمن في الواقع الاقتصادي وعلي مستوي النظرية ، وأهم الأفكار التي عالجت مشكلة القيمة .

إذا كان هذا القسم الثاني ينصرف آلي الاهتمام بتحليل بعض النظريات والمبادئ الاقتصادية الأساسية علي مستوي التحليل الجزئي ( الوحدي ) ، وكان العرف السائد في تدريس الاقتصاد السياسي في الجامعات المصربة هو التركيز على النظرية الحدية في " القيمة" والثمن ( رغم تحفظنا المنهجي والعلمي على ذلك ،لذلك سنخصص الباب الثاني للنظرية الحدية في الثمن ونناقش فيه موضوعات نظرية الطلب ونظريه العرض ، وكل من مرونة الطلب ومرونة العرض ونظرية سلوك المستهلك باستخدام أسلوب المنفعة الحديثة ، وأسلوب منحنيات السواء.

ونخصص الباب الثالث لمعالجة وتحليل نظرية الإنتاج ، والعلاقة ما بين الإنتاج ، والنفقة ، والقوانين التي تنظم هذه العلاقة .(وسوف يكون تناولها في الكتاب الثاني)

وفى الباب الرابع نتناول بالتحليل نظرية الأسواق والأشكال المختلفة للسوق وكيفية تكون الثمن في ظل سيادة كل نوع من هذه الأسواق .

وإذا كان أحد المنطلقات الأساسية لتحليل الظواهر الاقتصادية والنظريات السائدة هو من وجهة نظرنا ضرورة تقييم هذا التحليل من خلال رؤية نقدية في علاقته بالواقع الاقتصادي ومعطياته (العلاقة بين النظرية والواقع ) ، لذلك سوف نخصص الباب الخامس لتقييم النظرية الاقتصادية الحدية

(النيوكلاسكية) بصفة عامة ، ونظرية "القيمة" والثمن لديهم بصفة عامة .(يتم تناول ذلك في الكتاب الثاني عند تناول تطور الفكر الاقتصادي والمدرسة الحدية) وعلي ذلك سوف يشتمل هذا القسم الأبواب التالية :ـ

الباب الأول :ـ الأهمية المحورية للقيمة والأثمان .

الباب الثاني :ـ النظرية الحدية في الثمن .

الباب الثالث :ـ الأسواق وكيفية تكوين الثمن .

الباب الرابع :ـ سلوك المستهلك .

# الباب الأول

## ❖ الأهمية المحورية للقيمة والأثمان

لا تطرح مشكلة القيمة والثمن إلا في ظل انتاج البادلة هدفنا الأساسي هو معرفة كيف يتحدد الثمن ؟٠٠٠٠ ومن ثم التعرف علي السياسات المختلفة لتكوين الآثمان ٠

لكي نصل إلي ذلك لابد منهجيا من معرفة كيفية التوصل إلى الثمن ابتداء من القيمة وسنحاول التعرف علي ذلك من خلال الإجابة علي سلسة متتابعة من التساؤلات (١) التي تفرض نفسها والتي تدور حول تلك الأهمية القصوى التي تأخذها الآثمان علي صعيد الواقع الاقتصادي آيا كان نوع الاقتصاد القومي موضوع البحث وكذلك علي الصعيد الدولي ( العالمي ) ٠
وكنتيجة للعلاقة الجدلية بين النظرية والواقع - فكان لابد أن تفرض تلك المشكلة نفسها علي مستوي النظرية ، ولا جدال هنا في أن مشكلة القيمة والثمن تمثل القضية المحورية في الاقتصاد السياسي ونقطة الارتكاز الأساسية التي ينطلق منها البناء النظري للمدارس الفكرية المختلفة ويلزمها هنا التعرف علي الاتجاه الفكري العام لهذه المدارس فيما يتعلق بهذه القضية .

---

( ١ ) تم الطرح المنهجي لهذه التساؤلات وكيفية الإجابة عليها بوساطة الأستاذ الدكتور محمد دويدار ٠ في محاضرات ألقاها علي دفعة دبلوم العلوم المالية والاقتصادية ـ بكلي الحقوق ٠

إذا ما تسني لنا معرفة الأهمية التي تمثلها الآثمان علي صعيد الواقع المعاش وعلي الصعيد النظري . فان مشكلة فهم هذه الآثمان والتعرف علي جوهرها وحقيقتها ابتداء من القيمة تفرض نفسها

وعلي ذلك سوف نتعرض في هذا الباب للموضوعات التالية

١- القيمة اللاثمان واقتصاد المبادلة .

٢- أهمية الآثمان في الواقع الاقتصادي .

٣- التصورات والمدارس المختلفة في نظرية القيمة والثمن .

٤- القيمة والثمن في إطار الفكر الاقتصادي .

أولا :- القيمة والآثمان واقتصاد المبادلة

## أ- عملية الإنتاج وشروطها ..

لا توجد الموارد الاقتصادية المختلفة (١) ( طبيعية ، مادية ، مائية ) في الطبيعة في حالة يمكن استخدامها لإشباع حاجات الإنسان ، بل لابد من تدخل المجهود الإنساني - أي العمل البشري لكي يجعل تلك الموارد في حالة صالحة لمقابلة حاجات الأفراد .

---

( = ) جامعة الإسكندرية في علم ١٩٧٢-١٩٧٣ وفي جامعة الجزائر ١٩٨٠-١٩٨١ .

( ١ ) مع تحفظنا علي استخدام عبارة الموارد البشرية واطلاقها =

ومنذ بدايات البشرية . فان الإنسان ككائن حي وجد نفسة في موقف ينبغي علية أن يعمل لكي يحصل علي ما يحافظ وجودة وبقائه ،ومع التطور الذي شهدته البشرية حيث تعدد الحاجات وتشعبها وتزايدها ، وتطور خدمات الإنسان وأدوات العمل التي يستخدمها من جهة ، ولكن يقابل ذلك من جهة أخري ، أن الموارد الموجودة تحت تصرفه ، وإمكانيات تعبئتها واستغلالها فنيا وتنظيميا واجتماعيا والقادرة علي إشباع هذه الحاجات (الاجتماعية)تعتبر محدودة نسبيا ( مع الآخذ في الاعتبار ما ذكرناه بشأن الحاجات غير المحدودة والموارد النادرة) .

وابتداء من التقابل بين هذين الأمرين نشأت وتطورت الظواهر الاقتصادية باعتبارها جزء من الظواهر الاجتماعية ( المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع ) .أي أن معايشة وممارسة الإنسان اليومية للنشاط الاقتصادي . أمر يرجع آلي بدايات وجود هذا الإنسان نفسة .

علي أن عملية الإنتاج تعد من أولي الظواهر الاقتصادية التي ترتبط بوجود البشرية.

---

(=) علي القوي العاملة فانة لا يمكن أن تأخذ بتقسيم عناصر الإنتاج آلي عمل وارض ورأس مال ومنظم فتلك نظرة ضيقة تقلل من قدرة العمل البشري ، وتضعة علي قدم المساواة مع العدد و الآلات رغم أنها نتاج العمل الاجتماعي ، كما أنها لا يمكن أن تسعفنا في تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

وهي تبتدي(١) في شكل علاقة مزدوجة : علاقة بين الإنسان والطبيعة .وعلاقة بين الإنسان والإنسان " فجوهر عملية الإنتاج هو أنه علاقة بين الإنسان والطبيعة ، عمل الإنسان لتحويل قوى الطبيعة إلي ما يمكنه من إشباع حاجاته ،يتم ذلك باستخدام الإنسان في أثناء بذله مجهوده - لأدوات عمل من صنعة في سبيل تحويل الأشياء موضوع العمل إلي منتجات صالحة لإشباع حاجاته . هذه الحملية هي عملية تفاعل نشط ذو تأثير متبادل بين الإنسان والطبيعة - عن طريق تحويل قوى الطبيعة ويخضعها إلي سيطرته "

غير أن الإنسان لا يقوم بصراعه هذا مع الطبيعة وحده بل في جماعه في مجتمع فهو لا يستطيع في الواقع أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين........ ومن ثم نجد أن عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية ، أي أن علاقة الإنسان بالإنسان : عملية العمل الاجتماعي في محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة علي الموارد اللازمة لإشباع حاجات الجماعة وأفرادها ، عمل أفراد الجماعة كل مع الآخر يمثل التعاون بينهم ، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل الذي بفضله يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل .

وعملية الإنتاج الاجتماعي تستلزم توافر ما يطلق علية القوى الاجتماعية للإنتاج والتي تشمل :

ا- القوى العاملة بتأهيلها الفني وخبراتها المكتسبة .

ب -وسائل الإنتاج وهذه تشمل الأرض ، وأدوات العمل والمواد موضوع العمل.

---

(١) د. محمد دويدار ،ود. مصطفي رشدي : الاقتصاد السياسي : المكتب المصري الحديث - الإسكندرية ، الطبعة الأولي ١٩٧٣ صـ ٢٦

## ❖ تقسيم العمل ودورة نشأة اقتصاد المبادلة

تقسيم العمل يعتبر من أهم الظواهر التي تميز النشاط الاقتصادي ويمكن اعتباره ظاهرة عامة للحياة الاجتماعية ، وليس ظاهرة اقتصادية فقط ولكن أهميته تظهر أكثر ما تكون في المجالات الاقتصادية .

ورغم أن التخصص وتقسيم العمل كان موضع اهتمام كثير من المفكرين عبر مراحل التطور الاقتصادي الذي عرفته البشرية وخاصة أبن خلدون (١) فأن أدم سميث أعطى أهمية كبرى لتقسيم العمل حيث أستهل كتابة "ثروة الأمم" بعبارة يقرر فيها أن العمل السنوي لكل أمة هو المنبع الذي يزودها بكل ضرورات الحياة التي تنفقها سنويا ، وأنة كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمم وأن إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلي ظاهرة تقسيم العمل . وعنده فأن تقسيم العمل يرجع إلي صفة كامنة في الطبيعة الإنسانية وهي النزعة نحو المقايضة والتبادل .

---

(١) حيث يقول " أن قدرة الواحد من البشر قاصرة علي تحصيل حاجته ... فلابد من اجتماع القدر الكثير من ابناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون علي قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف " الباب الأول"من مقدمة ابن خلدون ، وكذا صـ ٤٠ من المقدمة ـ المطبعة التجارية .

أي نزعة الإنسان أن يقايض الشيء الذي يزيد عن حاجته بشيء آخر يحتاج إليه (١) وهكذا يري أدم سميث أن تقسيم العمل يستند في التحليل النهائي إلي نزعه طبيعية لدى الأفراد للتحرك بفعل المصلحة الشخصية .

ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار أن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد أثناء عملية الإنتاج ( علاقات الإنتاج) في تشابكها مع مستوى تطور قوى الإنتاج يكونان معا طريقة ( أسلوب ) الإنتاج وأن العملية الإنتاجية ترتكز علي العمل الاجتماعي عندما تستخدم القوى العاملة أدوات ومواد العمل بغرض إنتاج المنتجات المخصصة لإشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع . فأننا يمكن أن نتعرف من خلال تحليل علاقات الإنتاج ، والعملية الإنتاجية علي عدة مستويات لتقسيم العمل من يعمل ومن لا يعمل - ومن يتخذ قرارات الإنتاج ، ومن يقوم بعملية التنفيذ - كيفية إدارة واداء طريقة الإنتاج - كيفية استعمال وسائل الإنتاج - وهنا نجد أن تقسيم العمل (٢) هو تقسيم اجتماعي للعمل يتحدد اجتماعيا من واقع العملية الإنتاجية ولا يستند كما يرى أدم سميث إلي النزعة الطبيعية لدى الأفراد بواقع المصلحة الشخصية .

---

(1) Adam SM.TH.Walth nations - Book I chop I P.7, trad Frank, Paris, 1943.

(٢) فضلا عن تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية – فهناك تقسيم العمل بين عمل زراعي وعمل صناعي – وعمل خدمات طبقا لنوع النشاط الاقتصادي ، وكذلك يمكن رؤية تقسيم العمل داخل المشروعات الاحتكارية الكبرى بين رأس المال والعمل والإدارة .

ويترتب علي ذلك أن تقسيم العمل الاجتماعي يفرض نفسه عندما تطور قوى الإنتاج بزيادة خبرة وتأهيل القوى العاملة ، وزيادة أدوات الإنتاج التي تستخدمها بما يمكن لها سيطرة أكبر علي قوى الطبيعة ويترتب علي ذلك زيادة إنتاجية العمل أي إنتاج أكبر مع نفس الكمية من قوى الإنتاج المستخدمة أو بالعكس إنتاج نفس الكمية من المنتجات عن طريق استخدام كميات أقل من القوى العاملة ووسائل الإنتاج (أدوات العمل ومواد العمل ) وهذا ما يؤدى إلي تحرير جزء من قوى الإنتاج تستخدم لإنتاج منتجات أخرى ، والنتيجة أن زيادة الإنتاجية تؤدى إلي وجود فائض يزيد عن حاجات الجماعة وهذا الفائض هو الذي يؤدي إلي فرض تقسيم العمل الاجتماعي وتخصص بعض أفراد الجماعة في القيام ببعض الأعمال المنتجة والبعض الأخر في نشاطات اقتصادية أخرى .

وهكذا يتم تقسيم العمل الاجتماعي بين أفراد الجماعة ويصبح عمل كل فرد جزء من العمل الاجتماعي ، ومع التطور الاقتصادي وأتساع عملية الإنتاج وأخذها الشكل الموسع من خلال عملية التراكم المستمر فأن درجة تقسيم العمل تزداد وتشمل مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية علي أن زيادة درجة تقسيم العمل وما يترتب عليه من زيادة الإنتاج يستلزم من ناحية أخرى ظهور التبادل فمع ظهور فائض يزيد عن حاجة الجماعة يلزم تبادل هذا الفائض مع الجماعات الأخرى ، وهذا ما نراه في النقطة التالية

❖ جـ-إنتاج المبادلة البسيط ،و إنتاج المبادلة المعمم ( الرأسمالي ):

في المراحل الأولي للتطور الاقتصادي ، حيث محدود به الحاجات والصغير النسبي للوحدات الاجتماعية ( القبيلة والعائلة ) وبساطة أدوات العمل المستخدمة . كان الإنتاج يتم بهدف الإشباع المباشر لحاجات المنتجين (الإنتاج الطبيعي ) وعائلاتهم أي يتم استهلاك المنتجات المتحققة بواسطة العمل .

ولا يتم توجيه أي جزء للمقايضة أو التبادل نتيجة عدم وجود فائض يزيد عن حاجة المنتجين .

ويمكن القول هنا أن مشكلة القيمة غير مطروحة فرغم أن كل منتج يعيش علي ناتج عمله (والذي يعد تجسيدا ماديا لقيمة المنتج أي العمل المبذول) فأن القيمة لا تظهر إلا في شكل قيمة استعمال (صلاحية السلعة لإشباع حاجة معينة ) وأن ظروف المجتمع محدودة ونمط العلاقات الاجتماعية بها لا يسمح بظهور القيمة - وقيمة المبادلة .

---

وعمليات تنفيذ الإنتاج وبين العمل الذهني والعمل اليدوي وفي الأخير هناك تقسيم العمل الدولي والذي يأخذ الصفة الرأسمالية والذي يشكل من خلال نمط معين للعلاقات الاقتصادية الدولية تبلور مع نشأة النظام الرأسمالي ويخضع للتغير المستمر من خلال مراحل متتابعة .

وفي مرحلة تالية حيث تطور شكل الوحدات الاجتماعية و أتساعها ، وحيث تطور قوى الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل مما ترتب علية وجود فائض اقتصادي أي تحقيق زيادة في الإنتاج عن حاجات المنتجين . وقد كان من الضروري أن يستتبع نشأة وتوسع تقسيم العمل الاجتماعي . والتخصص في الإنتاج بين الأفراد وان يؤدى ذلك من ناحية إلي أن ينتج الفرد من المنتجات التي تخصص في إنتاجها كميات تفوق ما يلزم لإشباع حاجته منها ومن ناحية أخرى أن يؤدى إلي حاجته إلي المنتجات الأخرى اللازمة لإشباع حاجاته ومن هنا يمكن القول أن ظهور الإنتاج بقصد المبادلة .

وقد عرف المجتمع البشري في بداية الأمر نظام المقايضة أي مبادلة السلع والخدمات مباشرة بين الأفراد ولم يعد الإنتاج يتمثل في الإنتاج الزراعي فقط بل يوجد بجانبه الإنتاج الحرفي ويقوم كل منتج بعملية الإنتاج ثم يتوجه إلي السوق بغرض مقايضة ما يفيض عن حاجته في مقابل الحصول علي منتجات أخرى لا يقوم بإنتاجها ويستخدمها في إشباع حاجاته النهائية أو في عملية الإنتاج ولكن ما أن تطور الاقتصاد الاجتماعي حتى يتضح عجز المقايضة عندئذ يستخدم المجتمع وسيلة أفضل لتداول السلع والخدمات وهي النقود .

والنقود تؤدي إلي تسهيل تبادل السلع والخدمات وتوسيع نطاق هذا التبادل. وقد أرتبطت النقود بظاهرة التبادل وهنا بدأ المنتج يعيش لا علي ناتج عملة وإنما علي عملة الذي يكرسه لإنتاج السلع وعموما فأن إنتاج المبادلة يفترض عدة شروط هي :-

١ – أن هناك تقسيما اجتماعيا للعمل .

٢ – أن الإنتاج يقوم به الأفراد علي وجه الاستقلال .

٣-أن الإنتاج يتم بقصد المبادلة .

٤-أن الناتج - الذي يصبح سلعة - يكون نافعا للآخرين ، أي يمثل قيمة استعمال اجتماعية بين إنتاج المبادلة البسيط وإنتاج المبادلة المعمم.

أ- إنتاج المبادلة البسيط

لما كانت المنتجات تعتبر نتاج لعملية العمل الاجتماعي فأنها أيضا تأخذ الطابع الاجتماعي كذلك تعتبر عملية توزيع هذه المنتجات علي الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ذات طبيعة اجتماعية يحددها الشكل وكيفية هذه المساهمة ويتخذ التوزيع صورا مختلفة من خلال التطور التاريخي للمجتمعات أهمها تبادل المنتجات (٢) .

ومع التطور الاجتماعي الذي أدى إلي ظهور الإنتاج السلعي والتبادل بدأت أسس الاقتصاد التقليدي تتقوض وظهر في مرحلة تاريخية أخرى إنتاج المبادلة البسيط وفية تكون وسائل الإنتاج (أدوات الإنتاج ومواد العمل) مملوكة ملكية خاصة للمنتجين الذين يقومون هم أنفسهم ومع عائلاتهم بأستعمالها ومبادلة منتجاتهم مع منتجات الآخرين .( ويمثل إنتاج الحرفيين في هذا الصدد أهمية خاصة ) .

وهنا تصبح المنتجات التي تتم مبادلتها سلعا (الإنتاج السلعي وذلك يستلزم توافر ظروف تاريخية خاصة . فلكي يصبح منتج ما سلعة يجب ألا يكون إنتاجه

---

(٢) د. محمد دويدار . مصطفي رشدي - مرجع سبق الإشارة إلية صـ٣١.

(٢) أوسكار لانج : الاقتصاد السياسي – القضايا العامة ترجمة (=)

بهدف الإشباع المباشر لحاجات من أنتجه كما صاحب ذلك تطور في شكل السلعة التي يتم اختيارها كمقياس تقاس به قيم السلع الأخرى التي يتم مبادلتها من سلعة معينة (القمح،الحديد،الحرير)إلي سلعة يصبح لها قيمة ذاتية ويقبلها الجميع في المبادلات ويمكن مبادلة كل السلع بها (النقود) وهذا ما ترتب علية تسهيل وتوسيع نطاق عملية التبادل .

وفي إطار إنتاج المبادلة البسيط تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن السلعة مقابل النقود ، ثم استخدام النقود في شراء سلعة أخرى يستخدمها بائع السلعة الأولى في أغراضه الاستهلاكية أو الإنتاجية وتأخذ المبادلة أذن شكل :-

سلعة ⟵ نقود ⟵ سلعة

" والتبادل لا يتم آلا بأن يفسح المجال لتطورين متعارضين يتمم أحدهما الآخر تطور ( تحول ) السلعة آلي نقود ثم تطورها مجددا من نقود إلي سلعة . آن هذين التطورين ( التحولين ) للسلعة يعرضان في آن واحد ، من وجهة نظر مالك السلعة .عملية البيع أي تبادل السلعة مقابل النقود ، والشراء أي تبادل النقود مقابل السلعة ومجموع هاتين العمليتين تؤلف البيع في سبيل الشراء" (١) .

---

(١) كارل ماركس : رأس المال ـ ترجمة محمد عيتاني ـ كتب المعارف " بيروت " مترجمة عن الطبعة الفرنسية ١٩٥٠ ـ الكتاب الأول ص ١٣٩

## ثانيا:- إنتاج المبادلة المعمم "الرأسمالي " :-

عندما يتطور الإنتاج السلعي ويتسع نطاق التبادل لمنتجات العمل الاجتماعي يتم تحرير المنتجين من الحدود الضيقة و الضرورية الملازمة للتبادل البسيط لمنتجاتها . ولكن ذلك لا يتم آلا عبر سلسلة من التغيرات الجوهرية في قوي الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج تبلغ ذروتها في ظل الإنتاج الرأسمالي ، والذي فيه تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة لفئة "طبقة" معينة في المجتمع هي فئة الرأسماليين ، أما بقية أفراد المجتمع والذين يمثلون الغالبية فلا يملكون سوى قوة عملهم والتي تصبح هي الأخرى سلعة تباع وتشترى .

ويتميز هذا النوع من الإنتاج بالوحدات الإنتاجية الكبرى "المشروع الرأسمالي"والتي تستخدم أعداد كبيرة من العمال ، وفنون إنتاجية متطورة ، ويكون التعاون فيها وتقسيم العمل الاجتماعي علي درجة كبيرة من التطور ، كما أن الصناعة تصبح النشاط الاقتصادي الرئيسي للمجتمع ، وتتمثل الغاية الرئيسية من الإنتاج في تحقيق الربح النقدي ويصبح السوق وحركة الأثمان هي المنظم والمنسق الرئيسي لهذا الإنتاج ويتم التبادل بصفة أساسية "غالبا" بواسطة النقود التي تصبح عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية .

وهي النظم الاجتماعية السابقة علي الرأسمالية يشكل الإنتاج السلعي جزاء من الإنتاج ولكن الإنتاج كله في ظل الرأسمالية يصبح "إنتاج سلعي" حيث أن ما يميز طريقة الإنتاج الرأسمالية بصفة خاصة هو إنتاج فائض القيمة بوصفة الهدف المباشر للإنتاج والدافع الأساسي إلية ، فأساسا ينتج رأس المال رأس مال وهو لا يفعل هذا ألا بقدر ما ينتج فائض القيمة .

كما أن التبادل المعمم هـو نقطـة الانطلاق لرأس المال فهو يظهر إلا حيث يكون الإنتاج السلعي والتجارة قد بلغا درجة معينة من التطور (١).

وتأخذ المبادلة شكل :-

**نقود ⟵ سلعة ⟵ نقود**

وتتمثل في عمليات البيع والشراء ويكون الهدف هو قيمة المبادلة وليس قيمة الاستعمال عن طريق التخلي عن النقـود أولا في سبيل الحصول علي السلع (وسائل الإنتاج وقـوة العمل) ثم التخلي عن السلع في مقابل النقـود والتي تزيد عن مقدار النقود الأولي (وتمثل الزيادة مقدار الربح المحقق).

وعموما في هذا النوع من الإنتاج السلعي المتطـور (الرأسمالي) والذي يصبح فيـه التبادل معمما (المبادلة النقدية التي تغطي معظم نواحي الاقتصاد بل وتتخطى حدود الاقتصـاد القومـي إلي تغطيـة الاقتصـاد العالمي) يتـم الإنتاج في أثناء فترة زمنيـة معينـة من خلال دورة رأس المال الاجتماعي والتي تتم علي ثلاثة مراحل(٢) :

---

(١) كارل ماركس : رأس المال ـ ترجمة محمد عيتاني ـ كتب المعارف " بيروت " مترجمة عن الطبعة الفرنسية ١٩٥٠ ـ الكتاب الأول صـ ١٣٩

(٢) محمد دويدار اقتصاديات التخطيط الاشتراكي صـ ٤٠ الإسكندرية سنة ١٩٦٧

- في المرحلة الأولي :- يظهر الرأسمالي صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدي كمشترى للسلع : وسائل الإنتاج والقدرة علي العمل والنقود التي تتحول إلي سلع لاستخدامها في إنتاج السلع ، تلك هي مرحلة تحول رأس المال النقدي إلي رأس مال منتج .
- وفي المرحلة الثانية : يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة مرحلة استخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا وتتم عملية التفاعل في داخل المشروع ويكون مؤداها إنتاج سلعة بقصد طرحها في السوق في هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج إلي رأس مال آخذا شكل السلع .
- وفي المرحلة الثالثة :- يعود صاحب المشروع إلي السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح المتجسم في قيمة جزء من الناتج والذي خلق في المرحلة الثانية - وذلك عن طريق بيع السلعة المنتجة تلك هي مرحلة تحول رأس المال السلعي إلي رأس المال النقدي .

وفي إطار هذا الإنتاج (إنتاج المبادلة المعمم) وحيث يصبح الإنتاج في معظمة إنتاج سلعي فأن جوهر تبادل السلع يتمثل في تحديد قيمة هذه السلع أي قيمة المبادلة "قدرة السلعة علي أن تتبادل مع غيرها من السلع" كما يترتب علي هذا الإنتاج وجود قوانين اقتصادية تحكم وتحدد مسار العملية الاقتصادية وهي قوانين موضوعية بمعني أنها خاصية حقيقة

وواقعيـة تمـيز العمليـة الاقتصاديـة وذات طـابع تـاريخي ترتبـط بالشـكل الاجتماعي للإنتاج .

ومن القوانين الاقتصادية التي تعد نتيجة للإنتاج السـلعي قـانون القيمـة وقانون تداول النقـود - فحيـث يوجـد الإنتـاج السـلعي والـذي أخـذ شـكله المتطور في ظل الرأسمالية يسري قانون القيمة - بـل ويصبـح هـذا القـانون هـو القـانون الأساسي للعملية الاقتصادية بأكملها - علـى أساسـه تتحـدد علاقات التوزيع والتي نجد تعبيرا عنها في قوانين التبـادل وقوانـين السـوق وقوانين تكون الثمن وقوانين تداول النقود كمـا يرتبـط هـذا القـانون (بـل ويحدد إلي درجة كبيرة ) بقوانين الإنتاج وإعادة الإنتاج وقوانين تنظيم عمليـة العمـل الاجتمـاعي والقوانـين الـتي تحـدد كيفيـة توزيـع النـاتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المختلفـة .ويمكـن القـول أن علاقـات الإنتاج (في تشـابكها مـع مسـتوي تطـور قـوى الإنتـاج ) في ظـل نظـام اجتمـاعي معـين تمثـل أسـاس فـهم والتعـرف علـى مختلـف القوانــين الاقتصادية التي تحكم العملية الإنتاجية والتوزيعيه ومن بينها قـانون القيمـة الذي يعتبر القانون الأساسي للإنتاج السلعي .

وعلي ذلك يمكـن أن نصل إلي نتيجة مؤداها :- أنـه مع التطـور في الشكل الاجتماعي للإنتـاج إلي أن يصل إلي الإنتاج السلعي المتطـور في شكل إنتاج المبادلة المعمم- تفرض مشكلة القيمة نفسـها كمشكلة محوريـة تحدد إلي درجة كبيرة مسار العملية الاقتصاديـة بأكملها - كمـا أنـها تمثـل نقطة الارتكاز الأساسية بالنسبة لصرح النظرية الاقتصادية عموما .

"وقانون القيمة ذو تاريخ يرجع إلي الوقت الذي ظهر فيه الإنتاج السلعي ومعه القوانين المرتبطة به ...............وبرغم أن القيمة التاريخية لمقولة القيمة أوسع من مقولة النظام الاجتماعي الرأسمالي -إلا أن هذه المقولة لا غنى عنها لفهم الرأسمالية نظرا لأن الإنتاج كله في ظل الرأسمالية هو إنتاج سلعي (١) "

كما أن طرح مشكلة القيمة هو في الواقع البحث عن أساس تنظيم الإنتاج و توزيع الناتج في ظل إنتاج المبادلة في تطورة التاريخي (٢)
فالقيمة إذن هي ظاهرة تنتمي إلي الإنتاج السلعي - أي إنتاج المبادلة - وتعتبر القانون الأساسي (أو المشكلة المحورية ) في ظل اقتصاد المبادلة المعمم (الرأسمالي) - وفي علاقات التبادل تأخذ القيمة شكل قيمة المبادلة وإذا ما تم التعبير عن القيمة بوحدات نقدية - فأننا نكون بصدد الثمن (التعبير النقدي لقيمة السلعة) -وعلي ذلك فأن مشكلة الثمن لا تطرح إلا في ظل إنتاج (اقتصاد) المبادلة .
نري في المبحث التالي كيف تطرح المشكلة علي صعيد الواقع الاقتصادي المعاش .

---

(١) أوسكار لانج -الاقتصاد السياسي - المرجع السابق الإشارة إلية صـ١٢٨: صـ١٣٠.
(٢) محمد دويدار -دروس في الاقتصاد النقدي و التطور الاقتصادي الجزء الأول تعريف النقود- الإسكندرية - دار الجامعات المصرية ١٩٧٩ صـ٤٠.

## ثانيا: أهمية الأثمان في الواقع الاقتصادي

أن مشكلة الأثمان لا تطرح نفسها إلا في ظل اقتصاد المبادلة وأنها تصبح القانون الأساسي لحركة اقتصاد المبادلة المعمم ( الإنتاج السلعي الرأسمالي) ويظهر ذلك جليا من خلال تحليل الوضع علي صعيد الواقع المعاش الذي تشهده العملية الاقتصادية أيا كان نوع النظام الاقتصادي .

عندما نحاول الاقتراب من الواقع الاقتصادي بغرض معرفته وتحليله واكتشاف القوانين التي تحدد كيفية أدائه فأننا نجد مئات آلاف من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وتبادلها .

كما أن الفرد العادي في حياته اليومية يستخدم ويستهلك العشرات من السلع والخدمات : أي أن هناك آلاف القرارات التي تتخذ يوميا فيما يتعلق بعملية الإنتاج والاستثمار والمعايير التي تحدد ذلك ، و فيما يتعلق بعملية تبادل وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات المنتجة ، وكذلك تلك القرارات المتعلقة بكيفية توزيع فائض العملية الإنتاجية والدخول علي مختلف الطبقات والفئات التي ساهمت في تلك العملية .

ويثور التساؤل : علي أي أساس تتخذ هذه القرارات ؟ ما هي المؤشرات التي تحدد اتخاذ قرارات معينة في مجال الاستثمار والإنتاج والتبادل والتوزيع ؟ كيف تتم المفاضلة بين مختلف السلع والخدمات ؟ ......إلي غير ذلك من التساؤلات ......وسوف نجد أن الأثمان تمثل المحور الرئيسي الذي

تتخذ هذه القرارات علي أساسها ...... وذلك في مختلف جوانب العملية الاقتصادية .

فالأثمان هي المقياس ( أو المؤشر ) الذي تقاس به كافة الظواهر الاقتصادية فالاقتصاد الحديث ( وخاصة الرأسمالي ) هو بالدرجة الأولي اقتصاد سلعي تتسع فيه عملية البيع والشراء لتشمل كل شئ ابتداء من الحاجات الأساسية ، ثم مختلف السلع والخدمات ووسائل الإنتاج ( مواد وأدوات العمل ) إلي أن تصل إلي قوة العمل نفسه الذي أصبح سلعة تباع وتشتري ، فكافة الأطراف تتجه إلي السوق وتتخذ قراراتها بالبيع والشراء علي الأثمان التي تلقاها .

وإذا كان الثمن ليس سوي التعبير النقدي عن القيمة ، فإن الأفراد يعتبرون الثمن هو ذلك المقدار من النقود التي يدفعونها في سبيل الحصول علي سلعة أو خدمة يتم استخدامها سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك .

وقبل أن نتعرض إلي الدور الذي تلعبه الأثمان في العملية الاقتصادية نشير إلي أن الأثمان تفرض نفسها علي صعيد الواقع الاقتصادي العالمي والذي يمكن تصوره من نظامين اقتصاديين أو نظام مختلط من بينهما ، ولكل نظام سمات وخصائص محددة :

أ- النظام الاقتصادي الرأسمالي :

سواء في الجزء المتعلق بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم ، أو ذلك الجزء المتعلق بالاقتصاد المتخلف ، فإن الإنتاج يتم فيه بقصد المبادلة ( والمبادلة المعممة ) وبهدف أساسي يتمثل في تحقيق الربح النقدي ، ويتم سير وأداء هذا الاقتصاد عن طريق ميكانزم السوق ( جهاز السوق أو جهاز الثمن ).

ولا يقتصر دور الأثمان في داخل الاقتصاد الرأسمالي ، بل أنها تلعب دورا كبيرا علي الصعيد الدولي ، حيث تعتبر أداة التبادل الرئيسية علي هذا الصعيد الدولي ، ومن ثم الوسيلة الرئيسية لنقل القيم والفوائض الاقتصادية بين الأجزاء المختلفة للاقتصاد العالمي . (١)

ب - النظام الاقتصادي الاشتراكي :

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا النظام في إشباع الحاجات الاجتماعية ، وتكون وسائل الإنتاج أو القدر الأكبر منها تحت سيطرة الدولة (ملكية الدولة) كما يتم سير وأداء هذا الاقتصاد عن طريق التخطيط في هذا الاقتصاد لا تقوم الأثمان بنفس الدور الذي تقوم به في الاقتصاد الرأسمالي . ولكن رغم ذلك فان قضية الأثمان هي القضية من أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش في كتابات الاقتصاديين الاشتراكيين كما تثار هذه القضية علي صعيد الواقع العملي عند وضع الخطة وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة علي مختلف الاستخدامات الممكنة علي النحو الذي يحقق فعالية أكبر للإنتاج وبتكلفة اجتماعية أقل.

ومن الناحية الفعلية هناك أنواع ومستويات متعددة للأثمان في الاقتصاديات الاشتراكية : أثمان وسائل الإنتاج (أدوات ومواد العمل) ، أثمان المنتجات الصناعية ، الأثمان المعانة ، أثمان السلع والخدمات الأساسية ، أثمان السلع الكمالية ، أمان السلع المستوردة ، أثمان الخدمات العامة ، الأثمان الاحتكارية ، أثمان المنتجات الزراعية ................ إلي غير ذلك من

أنواع الأثمان وفي إطار التغيرات الأخيرة نحو الأخذ باقتصاد السوق أصبح للأثمان دور أكبر .

وعلي ذلك فأن قضية الأثمان وتخطيط هذه الأثمان ، وتحديد[١] الدور الذي تقوم به بما يعمل علي تحقيق أهداف المجتمع (للدلالة الاجتماعية لسياسة الأثمان) لا تزال تمثل إحدى القضايا المحورية في النظام الاقتصادي الاشتراكي ، وخصوصا الآن .

---

(١) يثير ذلك قضية التبادل غير المتكافئ - ونقل القيم علي الصعيد العالمي عموما - وبين الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي والأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي خصوصا ، وعلاقة تلك الوثيقة بعملية التخلف واستمرارها ، وكيفية الخروج منها من خلال استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي علي المستوي الداخلي ، وضرورة النضال من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد علي المستوي العالمي .

قضية الأثمان أذن مطروحة في واقع الحياة الاقتصادية أيا كان النظام الاقتصادي (مع اختلاف كيفي في كيفية طرحة ) ومن ثم تفرض نفسها على الصعيد النظري قبل أن نري ذلك نتعرف بدرجة أكثر تفصيلا عن الأثمان والواقع الاقتصادي .

الهدف الذي نقصده من وراء إظهار علاقة الأثمان بالواقع الاقتصادي هو بيان الدور المحوري الذي تقوم به الأثمان في واقع الحياة الاقتصادية أي كيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي من خلال الأثمان وذلك يتم من خلال قراءة نظرية لما يتم في واقع الحياة الاقتصادية اليومية لأحد الاقتصاديات المعاصرة (١) ( المصري - الإنجليزي - الفرنسي ) فإذا أخذنا كمثال أحد الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة كاقتصاد مبادلة معمم وقد رأينا أن نظرية الأثمان (القيمة) ارتبطت تاريخيا باقتصاد المبادلة ، نجد أن هذا الاقتصاد يملك قدرا معينا من الموارد (المكنات) تشمل :-

**أ- القوة العاملة : وهذه ترتبط كميا بعدد السكان ، وكيفيا بنوع التعليم والتأهيل والتكوين الفني وكيفية الاستخدام .......الخ .**

**ب - الموارد الطبيعية : وهذه تشمل ما يحتويه هذا الاقتصاد من موارد منجمية أرضية ومائية - أي قدر متنوع من قوى الطبيعة يمكن استخدامها واستغلالها .**

---

(١) د. محمد دويدار - محاضرات في نظرية القيمة والثمن ، ألقيت بجامعة الجزائر العام الجامعي ٨١ - ٨٢ " غير منشورة " .

ج ـ الموارد المادية : وهذه تتمثل في ناتج عملية الإنتـاج الاجتمـاعي في مرحلة سابقة ويتم إعادة استخدامه في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج .

فإذا ما تم القيام بمسح وحصر شامل لما يمتلكه هذا الاقتصاد من موارد ( ما يوجد تحت تصرفه ) فإن هذه الموارد واستغلالها تخضع لنوع من التنظيم الاقتصادي الاجتماعي أي الشكل التنظيمي لاستغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع . ويتحدد ذلك لدرجة كبيرة بنوع علاقات الإنتاج السائدة في هذا الاقتصاد والتي تتحدد بدورها إلي حد كبير بنوع ملكية وسائل الإنتاج .

فإذا كانت وسائل الإنتاج ( أو القدر الأكبر منها ) مملوكة ملكية فردية في هذا الاقتصاد الرأسمالي ، فإن ذلك يفرض شكلا معينا لاستخدام المـوارد الاقتصادية عن طريق وحدة تنظيمية هي المشروع الرأسمالي ( وهي الأخرى تقوم علي أسس تنظيمية ) ويقوم بنشاطه مستقلا عن الوحدات الأخرى والغاية الرئيسية التي تدفع هذا المشروع للقيام بالنشاط الاقتصادي هي تحقيق الربح أي أن القانون الأساسي الذي يحرك هـذا المشروع هـو قانون الربح والربح النقـدي . أي أن القـرارات الـتي يتخذهـا هـذا المشـروع في مجـالات الاستثمارات والإنتاج واستخدام الموارد والتبادل يتم اتخاذها بدافع تحقيق الربح النقدي . ولكن كيف يتم ذلك ؟ .

يري الفكر الاقتصادي الرأسمالي الغالب أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة ندرة والـتي تتمثـل في المقابلـة بـين المـوارد المحـدودة والحاجـات غـير المحدودة ، والتي تستخدم هذه الموارد في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباعها .

ويترتب علي ذلك وجود ما يعرف في الاقتصاد ما يعرف بمشكلة الاختيار (١)ولا يكفي وجود مثل هذا الاختيار . وإنما ينبغي أن توجد الوسيلة التي تكفل توجيه الموارد بالفعل ، أي الاستخدام الفعلي للموارد الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات أي مشكلة التخصيص . أو تخصيص الموارد .

وفي واقع الحياة الاقتصادية نجد أنه في مقابل كل استخدام للموارد . نحصل علي ثمن فالعامل يحصل علي أجر مقابل قوة عمله (ثمن قوة العمل) ، والأرض تحصل علي الريع والرأسمالي يحصل علي الربح ... وهكذا فإن كل تخصيص للموارد يفترض وجود أثمان تحدد اختيار الاستخدامات الممكنة ، وعلي أساسها تتخذ القرارات الاقتصادية .

ففي مجال الإنتاج . يتخذ المشروع ( الوحدة الإنتاجية ) قراره باستخدام الموارد المختلفة في العملية الإنتاجية علي أساس الأثمان فطبقا للأثمان السائدة في السوق يقرر اختيار أي الموارد يستخدم والكميات التي يستخدمها بهدف تحقيق حجم معين من الإنتاج والاستثمار وكذلك في مجال الاستهلاك تمثل الأثمان السائدة والموجودة في السوق الهادي للمستهلك في اتخاذ قراره بشراء القدر من السلع والخدمات الذي يشبع حاجته .

وعلي ذلك نجد في الاقتصاد الرأسمالي أن الأثمان التي تتحدد لمختلف السلع والخدمات بل والموارد الاقتصادية تتحدد في نفس الوقت معدلات الربح في الفروع المختلفة للإنتاج وأن تغيرات الأثمان وما يرتبط بها من

---

(١) د. فوزي منصور . محاضرات في القيمة والثمن " دار النهضة [illegible]ية ٧٢ / ١٩٧٣ القاهرة ص ٨٣ .

تغيرات في معدلات الربح من ناحية ، والقدرة علي انتقال الموارد بين الفروع المختلفة نتيجة لاختلاف الأثمان والأرباح من ناحية أخري ..... كل ذلك يؤدي إلي تخصيص الموارد عن طريق الأثمان (١) .

ويثور التساؤل حول كيفية تصور هذا الربح ؟

* يمكن تصوره : محاسبيا في شكل فائض يتمثل في الفرق بين مجموع الإيراد المحقق ومجموع الأنفاق في فترة إنتاجية محددة .

واقتصاديا في شكل صورة من صور الدخل في هذا النوع من أنواع الاقتصاد والتي يتم فيها النشاط الاقتصادي علي أساس علاقات الإنتاج الموجودة والتي يترتب عليها توزيع الدخل القومي بين الموارد الاقتصادية وقوى الإنتاج المختلفة بعد أن يقسمها إلي تقسيمات جديدة تحفظ طابعها الاجتماعي ويطلق عليها عناصر الإنتاج ( أرض ، عمل ، رأسمال ، منظم ) وتخفي معه انقسام المجتمع إلي طبقات أهمها طبقة الرأسماليين (الربح) وطبقة العمال (الأجور) .

وما يهمنا هنا لإظهار أهمية الآثمان هو التصرف المحاسبي للربح (٢) :

أجمالي الربح = أجمالي الإيرادات - أجمالي النفقات .

= كمية السلع المنتجة × أثمانها - كمية المدخلات المستخدمة× أثمانها .

---

(١) د. السيد عبد المولي - أصول الاقتصاد ، دار الفكر العربي القاهرة ٧٥ ، ص ٣٨٩ .

(٢ ) د. محمد دويدار - محاضرات في نظرية القيمة والثمن السابق الإشارة إليها .

فالنفقات تتحدد بكميات وأثمان الموارد التي يستخدمها المشروع والتي تظهر في السوق ثم يقوم المشروع باستخدام هذه الموارد وانتاج الحجم المحدد من السلع والخدمات ويتجه آلي السوق مرة أخري لبيع هذا الإنتاج طبقا للأثمان السائدة في السوق ، أي أن الإيراد الكلي هو الآخر يتحدد بالكمية المنتجة والثمن المحدد لوحدة السلعة فكل هذه القرارات الاقتصادية ترتكز في النهاية علي الأثمان السائدة في سوق الموارد ، وسوق المنتجات باعتبار أن الأثمان والكمية تحددان في النهاية قدر الفائض المتحقق (الربح ) . بطبيعة الحال فإن شكل السوق يؤثر في هذا الربح ومقداره سواء كان احتكار ، أو منافسة قلة أو منافسة احتكارية . وكذلك تدخل الدولة من خلال تشريعات معينة لتنظيم هذا السوق .

المحتوي الاجتماعي لارتكاز القرارات الاقتصادية علي الأثمان

في اقتصاد المبادلة المعمم ، وابتداء من الربح النقدي كهدف أساسي ، نكون بصدد وجود نوعين من التدفقات :

- التدفقات العينية .
- التدفقات النقدية .

• أ- التدفقات النقدية : وتتمثل في وجود عدد من وحدات السلع التي يتم إنتاجها معبرا عنها بوحدات قياس عينية ، ومجموع السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد نطلق علية الناتج الاجتماعي وتنقسم من وجهة نظر استخدامها الي سلع استهلاكية وسلع إنتاجية ــ وهذه السلع بنوعيها الاستهلاكي والإنتاجي تمثل العرض الاحتمالي للسلع في السوق ــ ولكن

لكي يتم إنتاج هذه السلع لابد من التوجه الي السوق للحصول علي المدخلات اللازمة لانتاجها عن طريق الشراء ودفع مقابل ذلك في شكل نقدي .

- ب ـ التدفقات النقدية : وتتمثل في كميات من النقود مقابل استخدام هذه السلع (المدخلات) .ويمثل هذا المقابل في نفس الوقت دخولا للطبقات الاجتماعية التي ساهمت في عملية الإنتاج .ومجموع هذه الدخول يطلق علية الدخل القومي . ونجد أن الدخل القومي يتم توزيعه بين شكلين أساسين :ـ
- أولا: دخول العمل :ــ ويتمثل في ذلك القدر من الدخل القومي الذي تحصل علية القوة العاملة مقابل قوة عملها ويتمثل في نصيب الأجور من هذا الدخل .
- ثانيا :دخول الملكية :ـ ويتمثل في ذلك القدر من الدخل القومي الذي تحصل علية الطبقات المالكة مقابل ملكيتها لوسائل الإنتاج ويشمل :

أـ الريع : ويحصل علية طبقة أو فئة مالكي الأرض .

ب ـ الفائدة : وتحصل علية الطبقة أو الفئة المالكة لرأس المال وتقوم الإقراض .

ج ـ الربح : وتحصل علية طبقة أو فئة أصحاب المشروعات والمنظمين .

هذه الدخول النقدية يتم توجيه جزء منها للأنفاق علي السلع الاستهلاكية ويتم اتخاذ قرارات بالاستهلاك في سوق السلع الاستهلاكية ، وتستند هذه

القرارات علي الأثمان التي تتحدد في هذا السوق علي أساس عرض هذه السلع والطلب عليها .

والجزء الأخر من الدخل القومي يتم ادخاره (عدم توجيهه للأنفاق الاستهلاكي) في مرحلة أولي بقصد توجيهه في مرحلة ثانية للاستثمار (طلب احتمالي علي الاستثمار)ويتعلق الأمر بسوق الائتمان -حيث يكون مصدر عرض الائتمان متمثلا في المؤسسات المصرفية ، ومؤسسات تجميع المدخرات وعموما المؤسسات التي تقوم بالإقراض بهدف الحصول علي الربح . ويتمثل الطلب علي الائتمان في طلب المستثمرين لهذا الائتمان وابتداء من الحصول علي الائتمان يقوم المستثمرين باتخاذ القرارات الاستثمارية ويتوجهون إلي السوق أيضا للحصول علي المدخلات اللازمة للقيام بعملية الإنتاج .

وفي هذه الأسواق جميعا ، بل وفي كل العملية الاقتصادية نجد أن الأثمان تلعب دورا أساسيا يشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية - حيث أضحي كل جانب من جوانب الحياة العملية للإنسان تتم في النظام الرأسمالي من خلال العمليات التي تجرى في السوق . فجهاز الثمن هو بمثابة جهاز استقبال وإرسال في نفس الوقت (١) - فهو يستقبل قرارات المستهلكين ، وينعكس ذلك في صورة تغير الأثمان إلي المنتجين ليقوموا بدورهم بتغيير النمط استخدام مواردهم سعيا وراء تحقيق أقصى ربح نقدي .

فالثمن هو المؤشر الذي يشير فتتجه الموارد الاقتصادية إلي هذا الاستخدام أو ذاك (ساعية وراء ما يحقق لها أعلي ثمن ممكن) والثمن هو الذي يتحكم فتحل طرق الإنتاج الأكثر كفاءة محل الطرق الأقل كفاءة ، والثمن في النهاية هو الذي يقسم الأرزاق "الدخول" بين العوامل المختلفة التي تشارك في العملية الإنتاجية (٢) .

والنتيجة النهائية (٣) : أنة يوجد تحت تصرف المجتمع قدر من الموارد الاقتصادية لا يشترك كل أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات الخاصة بها . ولكن يقوم بذلك عدد من المؤسسات تتخذ هذه القرارات علي أساس الأثمان وهي في ذلك تقوم بنوعين من التدفقات العينية والنقدية وتكون النتيجة وجود قائمة من السلع والخدمات توجه كل منها نحو إشباع معين مع التفرقة بين عدد من الفئات الاجتماعية .

---

(١) د. عمرو محي الدين - التخلف والتنمية - القاهرة ١٩٧٦ صـ٢٥١
(٢) د. فوزي منصور - المرجع السابق الإشارة إلية صـ٣٣
(٣) د. محمد دويدار - المحاضرات السابق الإشارة إليها

ويكون ذلك في النهاية : كيفية استخدام المجتمع للموارد الموجودة تحت تصرفه بقصد التوصل في النهاية لإشباع حاجات معينة وهذه هي المشكلة الاقتصادية والتي ترتكز علي قرارات الأثمان .

وعلي ذلك فان كل أداء النظام الاقتصادي الرأسمالي وكيفية حل هذا المجتمع المشكلة الاقتصادية يرتكز علي الأثمان.

لذلك كله يمكن القول أن الأثمان تمثل المحور الأساسي للنظرية التقليدية حتى أن كثيرا من الاقتصاديين التقليديين عرف علم الاقتصاد بأنة علم الأثمان (١).

وعلية لابد من معرفة ظاهرة الأثمان ويقتضي الأمر الانتقال من صعيد الواقع الاقتصادي إلي الواقع النظري لمعرفة كيف تطرح المشكلة علي المستوى الفكري والنظري .

(١) د. السيد عبد المولي - المرجع السابق الإشارة إلية صـ٣٨٧

## ثالثاً : التصورات والمدارس المختلفة في نظرية القيمة والثمن

عندما نطالع جميع الكتابات والمراجع المتعلقة بالاقتصاد السياسي ونظرياته . وتطور كل من الوقائع والأفكار الاقتصادية أيا كان محتواها الأيديولوجي فسوف نجد أن نظرية القيمة والثمن تشغل حيزا كبيرا وتعتبر من المسائل الجوهرية. نجد ذلك عند أرسطو ، وعند المدرسين ، وعند ابن خلدون ، ورواد المدرسة التقليدية - إلي أن نصل إلي آدم سميث ، وريكارد وبقية التقليديين ، حيث نجد دائما أن نظرية القيمة والثمن تمثل الانشغال الرئيسي والقضية المحورية التي تدور حولها كتابات ومساهمات هؤلاء المفكرين .

واستمر الأمر كذلك مع تطور الاقتصاد السياسي بعد التقليديين ، والذي اتخذ تيارين أساسين : تيار الاقتصاد السياسي الناتج عن تحليل وكتابات كارل ماركس ، وتيار الاقتصاد السياسي الناتج عن فكر المدرسة الحدية والذي يتمثل في العودة إلي التداول كمركز لانشغال واهتمام هذا الفكر .

ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل يمكن القول أنه مع تطور الوقائع الاقتصادية نجد تطورا مقابلا علي الصعيد النظري يشمل النظريات الاقتصادية عموما ونظرية القيمة والثمن خصوصا . ونذكر في هذا المجال الجدل والنقاش الذي دار بين مختلف المدارس الاقتصادية بعد نشر الكتاب الثالث من رأس المال لماركس ، والذي استمر حتي العشرينات من هذا القرن . وكان يدور

أساسا حول القيمة والانتقال من القيمة إلي ثمن الإنتاج وقد عاد هذا الجدل والنقاش في الستينات من هذا القرن وحتى الآن ويدور حول نفس الموضوع كمحور لهذا النقاش والذي يشمل نفس الأمر مختلف المدارس الاقتصادية الموجودة من ماركسية بمختلف اتجاهاتها وكذا النيوكلاسيك والمدرسة الريكاردية .

الغرض الأساسي من استعراض التصورات المختلفة لمشكلة القيمة والثمن التي قدمتها أهم المدارس الاقتصادية التي شهدها تاريخ الفكر الاقتصادي هو التعرف علي كيفية تصور وطرح هذه المشكلة ، البعض القليل من هذه المدارس هو الذي قام بطرحها طرحا منهجيا سليما يؤدي بنا إلي التوصل إلي معرفة حقيقية وصحيحة لمشكلة القيمة والثمن بينما معظم هذه المدارس لم تقم بتحليل منهجي واع وسليم لهذه المشكلة .

لن نتعرض لمختلف المدارس والنظريات التي عرفها تاريخ الفكر الاقتصادي وكذا إسهامات مختلف المفكرين والاقتصاديين فيما يتعلق بمشكلة القيمة والثمن فهذا أمر يضيق به نطاق هذا البحث ، وسوف يقتصر عرضنا علي أهم المدارس ، بل وعلي الخطوط العريضة لهذه المدارس ، حتى نتوصل إلي معرفة الكيفية التي بها طرحت هذه المشكلة علي الصعيد النظري ، ونتوصل إلي الاستنتاج الأساسي عند كل المدارس : وهو أنه لكي يتم شرح الأثمان والتعرف عليها لابد من التعرف علي القيمة . وهذا الاستنتاج يؤدي بنا إلي تساؤل رئيسي وهو : كيف تطرح مشكلة القيمة كأساس لفهم الأثمان ؟

لدينا في الواقع الاقتصادي المعاش مقولة اقتصادية أساسية وهي ثمن سلعة ما، ونحاول تحديد ثمن هذه السلعة . وقد رأينا من قبل الأهمية الكبرى لهذا الثمن في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية داخل أي نظام اقتصادي كان وهذا الثمن قد يتفاوت في داخل الأجزاء للبلد الواحد . كما أنه يتفاوت حسب المواسم . ويختلف حسب نوع السلعة : إذ ما كانت هذه السلعة ليست متجانسة . أو هناك أنواع مختلفة منها ثمن مختلف . كذلك يتفاوت ثمن السلعة طبقا لمدى تدخل الدولة ورقابتها وتحديدها للأثمان وكذا سلوك كل من المشتري والبائع ونوع السوق الذي توجد فيه هذه السلعة.... الخ .

والثمن الذي يتم به التعامل يسمى اصطلاحا في الاقتصاد السياسي والفكر الاقتصادي بثمن السوق . وهو الذي يوجد كظاهرة واقعية ، أي في واقع الحياة الاقتصادية ويتم به التعامل وتتخذ على أساسه القرارات الاقتصادية ، وقد يسميه البعض الثمن الجاري ، أو الثمن الفعلي .

ومن هنا كانت الأثمان مشكلة محورية في النظام الاقتصادي وكان تفسير الأثمان لازما لفهم كيفية عمل النظام الاقتصادي بأكمله (١) . أي أن الظاهرة المراد تفسيرها هي الكيفية التي يتحدد بها الثمن .

هدفنا إذن هو الوصول إلى تفسير الثمن الذي يظهر في السوق والذي يعكس ما يجري واقع الحياة اليومية ، والذي أساسه تتم المبادلات ، أي ثمن السوق أو الثمن الجاري .

ونحن نعلم أن هذا الثمن يتأثر بعديد من العوامل تجعله دائم التغير ، وهنا يثور التساؤل حول ما الذي يدفع هذا الثمن إلى التغير ؟ وهل يتغير عشوائيا ؟ أم أن هناك قاعدة تحكم هذا التغير وتنظمه ؟ .

---

(١) د. محمد دويدار : دروس في الاقتصاد النقدي والتطور الاقتصادي . الجزء الأول التعريف بالنقود . دار الجامعات المصرية الإسكندرية ١٩٧٨ ص٣٦ .

وهنا نجد أن مشاهدة وتسجيل واقع تحركات الأثمان في فترة زمنية ما ( لأحد السلع في موسم كامل أو أكثر ) توضح أن تغير هذه الأثمان لا يتم بطريقة عشوائية ، ولكن هناك بعض الانتظام في هذا التغير . وإذا أطلنا من الفترة الزمنية تبدأ درجة الانتظام في الظهور بدرجة أكبر ، وهذا يعني أنه لابد أن تكون الظاهرة محكومة بقانون موضوعي يتم التغير طبقاً له ، أي لابد أن يكون هناك محور أو اتجاه عام يدور حوله ثمن السوق في تغيراته وتقلباته اليومية .

أي أن ثمن السوق في تقلباته اليومية يدور حول محور معين يوجد كاتجاه عام يسود سوق السلعة في فترة طويلة ، في الزمن الطويل هذا المحور العام هو الثمن الطبيعي .

وعليه فالثمن الطبيعي يتحدد كاتجاه عام يميل إلي التواجد في السوق في الزمن الطويل . وابتداء منه يتحدد الثمن اليومي ( أي ثمن السوق ) .
وبناء عليه إذا أردنا أن نتعرف علي كيفية تحديد ثمن السوق لازم أن نفرق بين (١) :

- كيفية تحديد ( الثمن الطبيعي ) كاتجاه عام يسود السوق في الزمن الطويل .

---

(١) د. محمد دويدار : الاقتصاد النقدي . المرجع السابق ص ١ .
(٢) سماه الكلاسيك بالثمن الطبيعي نتيجة سيطرة فكرة القانون الطبيعي علي فكرهم حيث ظاهرة الثمن عندهم ظاهرة موضوعية يحكمها قوانين موضوعية .

- كيفية تحديد التقلبات اليومية في ثمن السوق التي تجعله يبتعد تارة عن هذا الاتجاه العام ، ويقترب منه تارة أخري .

فإذا أردنا التعرف علي ثمن السوق وكيف يتحدد لابد إذن من التعرف علي المحور الذي يدور حوله هذا الثمن في تذبذبه ( الاتجاه الموضوعي الذي يسود في الزمن الطويل ويتذبذب حوله الثمن الجاري ) .

هذا المحور أطلق عليه الكلاسيك " الثمن الطبيعي " (٢) وأسماه فرانسواكيناي " الثمن الضروري " كما أطلق عليه ماركس اسم " ثمن الإنتاج " .

والتساؤل الآن : هو كيف نتعرف علي الثمن الطبيعي كمرحلة أو خطوة للتعرف علي الكيفية التي يتحدد بها ثمن السوق ؟

أولا : هل يمكن أن تكتفي في ذلك بالاقتصار علي مجال التداول وبما يوجد في السوق من عوامل تحديد هذا الثمن ( قانون الطلب و العرض ) ويري أصحاب

هذا الاتجاه أن ذلك يمكن التوصل إليه علي أساس معرفة سلوك المستهلك في السوق ، وسلوك المنظم في السوق كمشتري لعناصر الإنتاج ، والأمر يتعلق في كلا الحالتين بسلوك في إطار التداول (١) ولا يمثل التعرض لنفقة الإنتاج إلا دراسة للعلاقات الفنية بين المدخلات والمخرجات لتحديد أحد العوامل التي تؤثر علي سلوك المنظم كمشتري وبائع ،أي في إطار التداول ( السبيل أو الاتجاه الأول ويتمثل في النظرية الحدية ) .

ثانيا : هل يكتفي إذن بالبقاء في دائرة التداول لتحديد الثمن وفي هذه الحالة تقتصر علي تفسير التقلبات التي تطرأ علي الثمن دون تفسير الثمن ذاته

. أم يلزم أن نتوغل خلف السوق إلي مجال آخر بشرط أن يكون في إطار النشاط الاقتصادي وهو مجال الإنتاج . وفي هذا المجال هل يكتفي في تفسير الثمن بالتعرف علي مكونات الثمن الطبيعي (الأجور ، الأرباح ، الفائدة ، الريع )أم نتخطى ذلك إلي تفسير كيفية تحديد هذه المكونات أي هل يكتفي بالوقوف عندما يسمي "بنفقة الإنتاج" في تفسير الثمن . وهذا هو السبيل الثاني لتصور كيفية حل مشكلة القيمة والثمن وهو سبيل يتخطى مجال التداول إلي مجال الإنتاج- ولكنة لا يتعدى مكونات نفقة الإنتاج .

ثالثا : السبيل الثاني يترك الظاهرة في الواقع دون تحديد نهائي إذ يلزم تفسير تكون مكونات نفقة الإنتاج بمحدد عام مشترك حيث أن الأجور والأرباح والفائدة والريع ما هي إلا مجرد أثمان فكيف تحدد الأثمان بالأثمان . لذلك استلزم المر البحث عن معيار مشترك وهو ما تسعي إلية نظرية العمل في القيمة كنظرية لتحديد الثمن عن طريق البحث في مفهوم القيمة . في مصدرها ، في كيفية قياسها (الجوانب الكيفية ، الجوانب الكمية لظاهرة القيمة) في تغيرها بمرور الزمن ، في شكلها ، ثم في التعبير النقدي عن شكل القيمة (الثمن ، وثمن الإنتاج) . ذلك هو السبيل الثالث إلي تصور كيفية حل مشكلة القيمة والثمن .

فإذا أريد التعرف علي كيفية تحديد ثمن السوق وجب البحث في تحديد الثمن الطبيعي ، للتوصل إلي ذلك تعين التغلغل في مجال الإنتاج ، وإنما دون

الاقتصار على نفقة الإنتاج .والبحث عن قيمة السلع في العمل .(١)

وإذا كان الثمن كما هو متفق علية هو التعبير النقدي عن القيمة (قيمة المبادلة) فأن القيمة تعد أساس تفسير الأثمان (وهذه الأخيرة تعد المشكلة المحورية في اقتصاد المبادلة النقدية) .......

أي أنة ابتداء من التصورات المختلفة لمشكلة القيمة نصل إلي تفسير للأثمان كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية في اقتصاد المبادلة النقدية .

وفي الكتاب الثاني سوف نقوم بمحاولة تقديم دراسات مختصرة لأهم التصورات الفكرية والسبل المنهجية في بحث وتحليل مشكلة القيمة والثمن والتي شهدها تطور الفكر الاقتصادي (القيمة والثمن في إطار الفكر الاقتصادي) ولاشك أن هذه السبل المنهجية تعكس تصور كل مفكر لموضوع ومنهج علم الاقتصاد السياسي (٢) .

---

(١) سوف نري أن من رواد هذه النظرية مفكرين ينتمون إلى مراحل سابقة على ميلاد علم الاقتصاد السياسي مثل - أر سطو ، ابن خلدون ، ووبليام بتي ، وريتشارد كانتون - ثم أخذت بعدا أوضح على يد آدم سميث ( مع ميلاد علم الاقتصاد السياسي) وتطورت أكثر عند ريكاردو ......... إلي أن نجد البيان الأوضح والتكامل لها عند ماركس.

(٢) د. محمد دويدار- المرجع السابق ذكره صـ٧٤- حيث يري "أن السبيل المنهجي لحل مشكلة القيمة والثمن والتوصل إلي نظرية في تحديد الثمن ينبثق من تصور الباحث أو المفكر (بوعي أو لاوعي ) لموضوع ومنهج علم الاقتصاد السياسي . ومن ثم لزم أ ن نسترجع دراستنا للتصورات المختلفة التي عرفها تاريخ العلم منذ منتصف القرن السابع عشر .

وسنحاول في تقديم هذه السبل ان يكون ذلك طبقا لمدى التحديد الحقيقي الذي تقدمه كل نظرية للظاهرة المطروحة وهي حل مشكلة القيمة والثمن- أي إلى أي مدي تقدم كل نظرية تفسيرا للظاهرة وطبيعتها وكيفية تحديدها ،وكذا الإجابة عن التساؤلات المختلفة التي تفرض نفسها في هذا المجال .

وطبقا لهذا التصور هناك ثلاثة سبل أو اتجاهات أو نظريات رئيسية ، سنرى كيف قدمت حلا لمشكلة القيمة والثمن وهي :

- ١-السبيل أو الاتجاه الشكلي "الدائري"والذي يقتصر على مجال التداول "النظرية الحدية".
- ٢-السبيل أو الاتجاه التقليدي والذي يبحث فيما وراء التداول ولكنة يقف عند نفقة الإنتاج "نظرية نفقة الإنتاج" .
- ٣-السبيل أو الاتجاه الحقيقي ،والذي ينطلق أساسا من مجال الإنتاج والممثل في نظرية العمل في قيمة .

وفي إطار دراسة الاقتصاد السياسي بالنسبة للأولي سوف نقتصر في دراسة نظرية القيمة والثمن علي الاتجاه الأول أي النظرية الحدية وذلك للاعتبارات تتعلق بالحيز الزمني المتاح والاتجاه الغالب في الدراسة الأكاديمية بالجامعات ، وتأمل في دراسة وتحليل النظريات الأخرى في كتابات أخري ومجالات أخري .

---

(١) د. محمد دويدار ود. مصطفى رشدي -الاقتصاد السياسي -المكتب المصري الحديث- الإسكندرية ١٩٧٣ صـ٦٧ صـ٧٣ .

## رابعا : القيمة والثمن في إطار الفكر الاقتصادي

ركزنا في تقسيمنا لهذا الباب علي البحث عن كيفية تصور وحل مشكلة القيمة والثمن في الاتجاهات الثلاث السابق ذكرها والتي يعكس كل منها تصور معين لموضوع ومنهج علم الاقتصاد السياسي . علي أن حصر البحث في هذه الاتجاهات (النظريات) الثلاث لا يخفي أن مشكلة القيمة كانت مجال الاهتمام الأساسي في إنشغالات الفكر الاقتصادي السابق علي ميلاد علم الاقتصاد السياسي .

ولن نتفرع كثيرا في هذا المجال بل نعطي مجرد إشارات توضح أن بعض هؤلاء المفكرين وصل إلي درجة كبيرة في الطرح المنهجي السليم لمشكلة القيمة مع الوعي بالوسط التاريخي الذي وجد فيه كل مفكر وبالواقع الاقتصادي الذي كان موجودا وسنري كيف أن النظريات الاقتصادية المعاصرة تأثرت إلي حد ما بهؤلاء المفكرين .

وسنقتصر هنا علي كل من أرسطو وابن خلدون ووليام بتي وكانيتون باعتبارهم في وجهة نظرنا وطبقا للظروف التي وجد فيها كل منهم قد اقتربوا إلي حد كبير من التحديد المنهجي لمشكلة القيمة .وسوف نتناول ذلك أيضا بشكل أشمل في دراسة تطول الفكر الاقتصادي والمدارس الاقتصادية في كتابنا الثاني .

## أولاً: أرسطو [٣٨٤ – ٣٢٢ ق.م ]

لم يكن هناك في المجتمع الإغريقي شأنه شأن كل المجتمعات السابقة على الرأسمالية استقلال للفكر الاقتصادي- وإنما وجد ذلك الفكر في ثنايا الفلسفة وكان في خدمة السياسة وقد أظهر أرسطو مقدرة فائقة في تحليل الظواهر الاقتصادية (١) .

يقوم أرسطو بتحليل التبادل والذي يتم عن طريقة إشباع الحاجات . ففي مرحلة أولى تقوم الوحدات العائلية التي تكتفي ذاتيا بالإنتاج اللازم لإشباع حاجاتها وفي مرحلة ثانية مع تميز العائلات وتقسيم الأموال بينها وكذا تقسيم العمل تنتج هذه الوحدات العائلية فائضا يزيد عن حاجاتها وتتم عملية المبادلة العينية أي المقايضة ثم المبادلة النقدية أي تبادل السلع بواسطة النقود من خلال السوق أي بأثمان محددة .

وعند أرسطو نجد أساس التفرقة بين قيمة الاستعمال (صلاحية السلعة لإشباع حاجة معينة ) وقيمة المبادلة (الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة) . أي المدى والقدر الذي تتبادل به السلعة في السوق تلك التفرقة تلتي عبر عنها بوضوح فيما بعد كل من آدم سمث وريكاردو وماركس .

---

(١) د. محمد دويدار ود. مصطفى رشدي -الاقتصاد السياسي -المكتب المصري الحديث- الإسكندرية ١٩٧٣ صـ٦٧، صـ٧٣ .

حيث يقول أرسطو :لكل شئ نملكه له استعمالان كلاهما ينتمي إلي الشيء بصفته هذه ولكنهما لا ينتميان إلية بنفس الطريقة فأحدهما هو الاستعمال السليم والأخر هو الاستعمال الغير سليم أو الثانوي مثال ذلك أن الحذاء يستخدم للبس ويستخدم للتبادل وكلاهما استعمالان للحذاء (١) .

فرغم غموض هذه العبارة فانها تضع أساس التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة فعند أرسطو أن لكل سلعة قيمة تمثل منفعتها لصاحبها أو لمن يستعملها وهذه هي قيمة الاستعمال وقيمة أخرى تعبر عن مدي ما تبادل به السوق وهي قيمة المبادلة .

ويشير الأستاذ الدكتور محمد دويدار إلي أن أرسطو يقول بفكرتين متضاربتين فيما يتعلق بقيمة المبادلة مؤدي الفكرة الأولي إذن أن المبادلة تشق بطريقة أو بأخرى من قيمة الاستعمال يضاف إلي ذلك أنه من الضروري أن نجد مقياسا مشتركا بين الأشياء المتبادلة ، وهذا المقياس المشترك هو بالضبط احتياج أحدنا للأخر وهو ما يبقي

علي وجود الحياة الاجتماعية ووفقا للفكرة الأخرى التي نجدها عند أرسطو يتم تصور التبادل السلع كتبادل بين الأعمال فلكي تقوم علاقة مبادلة بين المهندس المعماري وصانع الأحذية يتعين أن يحصل المهندس من صانع الأحذية علي عملة وأن يعطيه عملة كمقابل .

وإذا كانت هذه هي حدود أرسطو في مجال القيمة حيث لا توجد عنده نظرية للثمن فيجب أن نأخذ في الاعتبار ظروف الواقع الاقتصادي في هذه المرحلة التاريخية وعدم المساواة بين أفراد وارتكاز المجتمع علي العمل العبودي وأن أساس تركيبة الطبقي يتمثل في تلك القاعدة العريضة من العبيد الذين يقومون بعملية الإنتاج ثم أن هدف أرسطو الأساسي يتمثل في دراسة المشكلات الملموسة لحياة الإنسان والتي تجد مركزها في فترة دولة المدينة وهو يرى الوقائع الاقتصادية والعلاقات التي توجد بين الظواهر الاقتصادية في ضوء أيديولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفه ومثقفه وهذه الطبقة تحتقر العمل والتجارة وهو في هذا يبرز العبودية بحجتين أحدهما اقتصادية والأخرى فلسفية (١) .

---

(١) د. محمد دويدار ود. مصطفى رشدي -الاقتصاد السياسي -المكتب المصري الحديث- الاسكندرية ١٩٧٣ ص٧١،ص٧٢ .

وخلاصة الأمر أننا لا نجد عند أرسطو تحليلاً علميا منضبطا لمشكلة القيمة بجانبيها الكمي والكيفي ذلك بسبب الظروف السابق الإشارة إليها ويكفيه أنه أول من حاول وضع هذه المشكلة وأشار إليها كما حاول أن يضعها على بدايات الطريق المنهجي وأن لم يتوصل إلي تحديد لها وعلي أية حال فكما يقول أستاذنا الدكتور محمد دويدار أنه أي أرسطو أكتشف في قيم المبادلة علاقة تساوي ولكنه لم يتعدى ذلك للكشف عن حقيقة طبيعة هذا التساوي أي لم يستطع التوصل إلي أن شكل قيم السلع (أي قيمة المبادلة) إنما يعبر عن كل أنواع العمل كمكافئ للعمل الإنساني وبالتالي كأنواع من العمل لها نفس الاستحقاق ويفسر ذلك أن المجتمع الإغريقي الذي عاش فيه أرسطو كان مجتمعا عبوديا يرتكز علي عدم المساواة بين الرجال وبين قوة عملهم وإذا تمثل سر التعبير عن القيمة في أن كل أنواع العمل متساوية ومتساوية لأنها ترد في النهاية إلي العمل الإنساني بصفة عامة فأن هذا السر لا يمكن اكتشافه قبل أن تسيطر فكرة المساواة بين أفراد المجتمع علي عقول الناس الأمر الذي لا يتحقق إلا في مجتمع يتطور فيه الجزء الأغلب من نتاج العمل في شكل سلع وتصبح فيه بالتالي العلاقة بين الأفراد مالكي السلع العلاقة الاجتماعية السائدة.

## ثانيا : ابن خلدون [ ١٣٣٢- ١٤٠٦ ] (١)

في الفترة التي تفصل بين أرسطو (٣٨٤- ٣٢٢ق.م) و حتى القرن الرابع عشر لم تشهد تطورا ملحوظا في الفكر الاقتصادي وقد واكب هذا الأخير من جهة الواقع الاقتصادي الذي عرفته أوربا في العصور الوسطي ومن جهة أخرى نشأ هذا الفكر في ثنايا الفكر اللاهوتي .

وقبل أن نعرض لمشكلة القيمة عند ابن خلدون نشير إلي أن أبرز الأفكار الاقتصادية التي شهدتها العصور الوسطي والذي يعد نتاج فكر المدرسين هي فكرة الثمن العادل وهذا ينتج من أن التبادل الذي يجري يجب أن يكون عادلا وأن يكون الشيئان اللذان يتم تبادلهما متساويان في القيمة أي ينبغي تبادل السلع التي تتضمن نفس مقدار العمل والتكلفة .(٢)

أي أن الثمن العادل يرتكز أساسا علي نفقة الإنتاج ولكن تم صياغة ذلك في صورة أخلاقية بأن يحقق كل منتج ربحا معقولا لإبقاء علي حياته .

غير أنه مع تقدم التجارة وتوسعها أدخلت تعديلات كثيرة علي فكرة "الثمن العادل" طبقا لتقلبات السوق والحيلولة دون الخسارة ونقل البضائع وتخصيص الربح لغرض نبيل مما أدى في النهاية إلي اختفاء فكرة

---

(١) هو عبد الرحمن بن خلدون ولد في تونس ١٣٣٢- ثم جاء الي القاهرة في عام ١٣٨٢ وعمل إلي أن توفي في عام ١٤٠٦ - أهم كتبة : المقدمة -(المطبعة التجارية - القاهرة ) .

(٢) أريك رول ترجمة د. راشد البراوي المرجع السابق ذكره ص٤١.

الثمن العادل من الممارسة الواقعية وسيطرة السوق التلقائية غير أن فكرة الثمن العادل كان لها الفضل بارتكازها علي نفقة الإنتاج في أن تبقي عادة التفكير في القيمة في مجال الإنتاج راسخة في وعي المنتجين أنفسهم وتكون بذلك أثبتت أنها أكثر ما تركه المدرسين أثرا في مجال الفكر الاقتصادي .(١)

ومع نهايات القرن الرابع عشر (ميلادي) يبرز المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون (أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ) (٢) والذي نشأ في مجتمع يقوم علي إنتاج المبادلة البسيط الذي يغلب علية الطابع الزراعي .(سنقدم دراسة تفصيلية شاملة عن فكره الاقتصادي في الكتاب الثاني)

وإذا كان بن خلدون قد ركز اهتمامه علي تطور المجتمع الإنساني وحركته التاريخية من خلال تحليل نظرة تقترب من المادية التاريخية (٣) فما يهمنا هو الفكر الاقتصادي لابن خلدون (والذي يوجد في ثنايا دراسته التاريخية ) علي وجه العموم وفيما يتعلق بمشكلة القيمة علي وجه الخصوص .

فعند بن خلدون فأن النشـ [illegible] يعد أساس العمران البشري ويري أن ثروة الأمم تكمن فيما تنتجه الصنائع والحرف (الطبيعي منها وغير الطبيعي) وأن النشاط الاقتصادي يقوم علي تقسيم العمل (التقسيم الحرفي للعمل ) .

وبالنسبة لمشكلة القيمة فيخصص بن خلدون الفصل الأول من الباب الخاص بالمشكلات الاقتصادية وعنوان الفصل "في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما ، وأن الكسب هو قيمة العمال البشرية "

---

(١)د. محمد دويدار - الاقتصاد السياسي - المرجع سابق الذكر صـ١٠٣

(٢)مقدمة ابن خلدون- المرجع السابق ذكره .

(٣)د. محمد دويدار- الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير . دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ١٩٧٩صـ٢٠. صـ٢٥.

وأنظر الدراسة التفصيلية التي سنقدمها في الباب الثالث من الكتاب الثاني وبحثنا المنشور عن الفكر الاقتصادي العربي في مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية جامعة الاسكندرية العدد الأول والثاني يناير-يونيو ١٩٩٩

ويؤكد ابن خلدون أن كل كسب هو في النهاية نتاج العمل . وفي هذا يقول ابن خلدون : " فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب أو متمول . لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر وإن كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الإنساني كما تراه . وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع " (١) .

فمصدر القيمة يتمثل عند ابن خلدون في العمل حيث يقول أيضا " إنما المكاتسب هي قيم الأعمال ، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها (٢) ثم يضيف إلي

هذا العمل النفقات الأخرى اللازمة للإنتاج حيث يقول : " إذا كانت أثمان المواد الغذائية (الأقوات) في قطر الأندلس أعلي منها في شمال أفريقيا فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج آلي عمل أطول وكمية أكبر من النفقات اللازمة كالسماد " .

وهنا نجد أن ابن خلدون يبحث عن تفسير الثمن الجاري في السوق ومع الوعي الكامل بالواقع الاقتصادي ، والوسط التاريخي الذي وجدت فيه أفكار ابن خلدون ، وهدفه الذي يتمثل في كتابة تاريخ العرب والبربر في القطر المغربي ، وعدم التكامل والترابط المنهجي في أفكاره الاقتصادية عندما ننظر إليها في إطار المفاهيم الحالية لعلم الاقتصاد السياسي ، رغم ذلك

---

(١) ابن خلدون - المقدمة - المرجع السابق الإشارة إليه ص ٣٨١ .
(٢)ابن خلدون - المقدمة - المرجع السابق الإشارة إليه ص ٣٨٢ .

كله فإننا بوضوح وببساطه شديدة نجد أن ابن خلدون يري أن العمل هو أساس ومصدر القيمة . وهو بذلك يعتبر من الأوائل والرواد لذلك السبيل الحقيقي في بحث مشكلة القيمة والذي ينطلق أساسا من مجال الإنتاج والمتمثل في نظرية العمل في القيمة .

ثالثا : ويليام بتي W..Petty (١٦٢٣ ـ ١٦٨٧)

من أبرز رواد المدرسة التقليدية ، والذي مهد بأفكاره لنشأة علم الاقتصاد السياسي ، بل أن ماركس يعتبره بحق مؤسس علم الاقتصاد السياسي ، حيث استخدم منهجا جديدا في البحث ، ومعالجة موضوعية واعية يحاول فيها الاقتراب من حقيقة الظواهر وخاصة فيا يتعلق بمشكلة الثروة والقيمة .

حيث نلحظ عنده تحول الاهتمام من التجارة والتداول إلي الإنتاج و صاحب ذلك الاهتمام بالعلاقة بين رأس المال والعمل ،بجانب العلاقة بين التاجر ورجل المال ، والأكثر أهمية تلك النظرة إلي مشاكل الثروة والقيمة والثمن منظورا إليها من زاوية التبادل كما كان سائدا حين ذاك ( فكر التجاريين ) .

فمع ويليام بتي أصبحت عملية الإنتاج هي جوهر وأساس النشاط الاقتصادي ولم يعد ممكنا القول بأن الثروة بالمعني الاجتماعي تخلق في مجال التبادل . فالثروة وهي عنده عبارة عن المنتجات والسلع تخلق في مجال الإنتاج وحده . ويتعلق الأمر هنا بإنتاج المبادلة النقدية .

وعند ويليام بتي : فان العمل والأرض هما عماد الثروة . ويعلن في ذلك قوله المشهور " أن العمل هو الأب المبدأ الفعال للثروة . كما أن الأرض هي الأم(١) "

*"Labour is the father and active principle of wealth as lands are the mother "*

ويرى البعض أن بتي ضمن في هذه العبارة الأساس الذي صدر عنه الفكر الاقتصادي في الثروة والقيمة منذ منتصف القرن الثامن عشر إلي ظهور المدرسة الحدية في عام ١٨٧٠ ويشمل ذلك فكر الطبيعيين والنظرية التقليدية والنظرية الاشتراكية (٢) .

وعندما تحدث ويليام بتي في موضع آخر من ثروة الأمة أو رصيدها فأنة يراها (أي الثروة ) نتيجة عمل سابق . كذلك أدرك أن الصورة النموذجية التي ظهر بها العمل في البناء الاجتماعي الجديد هي صورة عمل مقسم (٣) .

**وبالنسبة للقيمة الثمن عند بتي :**

نجد أن تحليل ويليام بتي للثروة وحصرها في مجال الإنتاج ونظرته إلي العمل ( كمصدر لثروة الأمة أو رصيدها ) حددت إلي حد كبير تحليله للقيمة والثمن فقد طرحها بطريقة منتظمة تبين إدراكه بطبيعتها وإنها تمثل المشكلة المحورية.

---

(1) The Economic writing s of sir William petty (ed., C.H,Hull,Volumes,1899 Vol. I.P:68.).

(٢) د. سعيد النجار : تاريخ الفكر الاقتصادي - دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٣ صـ٧٨.

(٣) أريك رول ترجمة د. راشد البراوي : تاريخ الفكر الاقتصادي المرجع السابق ذكره صـ٩٨ .

فبالنسبة لقيمة السلعة يحدد بتي أمرين أو يجيب عن سؤالين (١) .

- الأول : عن مصدر القيمة (المظهر الكيفي لظاهرة القيمة):

ويرى ويليام بتي أن القيمة مصدرها في العمل . ففي كتاباته نجد أن القيمة تستند عنده إلي العمل والأرض ، فقد رأينا أنة أعتبر هذين العنصرين أساس الثروة (العمل أب الثروة والأرض أمها) وأدى به ذلك إلي النظر إلي قيمة المبادلة بين سلعتين علي أنها تعبر عما تحتويه كل سلعة من العمل والأرض . علي أنة قد تنبه إلي أن العمل والأرض هما عنصرين غير متجانسين ، لذلك لا بد من مواجهة هذه المشكلة عن طريق تحويل الأرض إلي عمل أو العكس أي ترجمة أحدهما إلي الآخر ، بمعني التوصل إلي علاقة طبيعية للتساوي بين العمل والأرض (الطبيعة ) علي نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منهما وهو أميل إلي ترجمة الطبيعة (الأرض) إلي العمل أي التعبير عن القيمة بواسطة العمل .

- الثاني : عن مقياس القيمة (المظهر الكمي لظاهرة القيمة) :

حيث يري ويليام بتي أن القيمة تقاس بكمية العمل التي تحتويها السلعة . غير أننا نراه في موضع أخر يرى أن مقياس القيمة المشترك هو : (متوسط طعام الرجل البالغ في اليوم وليس عمل يوم : وذلك حتى يتسنى لهم العيش والعمل والتناسل) .والعبارة الأخيرة تتفق مع فكرة ريكاردو عن الثمن الطبيعي للعمل (الأجور)وهي عند ريكاردو : القدر اللازم لتمكين العمال واحدا مع الآخر من أن يعيشوا ويبقوا علي جنسهم (٢) .

---

(١)د. محمد دويدار : الاقتصاد السياسي - المرجع السابق ذكره ص ١٦٢ .
(٢)أريك رول - المرجع السابق ذكره ص ١٠٠ .

ونري أن ويليام بتي في هذه العبارة.... بعد أن حدد مقياس القيمة وهو كمية العمل الذي تحتويه السلعة ، فانة يحاول تحديد قيمة العمل نفسه وليس قيمة السلعة .

- **وبالنسبة للثمن :**

يطلق علية ويليام بتي الثمن الطبيعي- وهو مرادف لقيمة السلعة عنده- فرغم أن ( الثمن الطبيعي ) أساس تحقيق التساوي والتوازن بين القيم ، فهناك الكثير من مظاهر التفاوت والاختلاف بينه وبين الثمن الذي يسود في السوق .

ويناقش بتي ذلك ويفرق بين الثمن الطبيعي وبين الثمن السياسي (١) ( ثمن السوق ) والذي تؤثر فيه ( هذا الأخير ) العوامل التي تؤثر في العرض والطلب العادات وأسلوب العيش ولأن جميع السلع لها بديلاتها ، أو ما يحل محلها ، وأن جميع الاستعمالات تقريبا يمكن مواجهتها بطرق عدة ، هذه العوامل يجب اعتبارها كأنها ترفع أو تنقص من ثمن الأشياء (٢) .

أي أنْ ويليام بتي يفرق بين الثمن الطبيعي " القيمة " والذي يجد مصدره في العمل والثمن الذي يسود في السوق ( الثمن السياسي ) والذي قد يختلف من الثمن من الثمن الطبيعي بسبب وجود عوامل وأسباب تؤدي إلي هذا الاختلاف.

والخلاصة أننا نجد عند ويليام بتي طرح منهجي سليم للاقتصاد السياسي عموما بتركيزه الاهتمام علي مجال الإنتاج ومنهجه في البحث عن طريق

---

(١) أريك رول : المرجع سالف الذكر ص ٩٩ " نقلا عن أعمال ويليام بتي " .

*(2) The Economic writings of s.w petty. Ibed P: 90.*

التعرف الدقيق علي المظاهر الكمية للظاهرة . فهو يعتبر بحق مؤسس الطريقة الإحصائية والرياضية في الدراسات الاقتصادية .

وبالنسبة لمشكلة القيمة والثمن فهو يعتبر بدون جدال من رواد نظرية القيمة تعتمد علي العمل . وإن كانت هناك صعوبات واجهته عندما تكلم عن الأرض كعنصر ثاني بجانب العمل . وأنهما ( العمل والأرض ) يكونان مصدر القيمة إلا أنه كما رأينا أميل إلي التعبير عن القيمة بعنصر واحد هو العمل ( حيث يتم تحويل الأرض إلي كمية عمل ) . ولعل هذا راجع إلي خلط في ذهنه بين قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال ، فحين يتحدث عن الأخيرة فيذكر الأرض والعمل ، وحين يعالج قيمة المبادلة يتحدث عن العمل وحده وكان هو وحده علي بينة من الانقسام حيث يقول :

" ينبغي تقييم جميع الأشياء وفق وحدتي قياس طبيعيتين وهما الأرض والعمل، وإذا كان هذا صحيحا وجب أن نغتبط إذا اكتشفنا تعادلا طبيعيا بين الأرض والعمل بحيث يتسنى لنا أن نعبر عن القيمة بأي منهما فقط كما نعبر عنها أيضا وعلي نحو أفضل بكليهما ونحول أي منهما إلي الآخر بسهولة وبالتأكيد مثلما نحول البنسات إلى جنيهات " .

## رابعا : ريتشارد كانتيون * R. Cantillon (١٦٨٠ - ١٧٣٤)

ظهر مؤلف كانتيون في عام ١٧٥٥ بعد وفاته تحت عنوان :

" *Essdi sur la nature du commerce en general* "

" بحث أو مقال عن ماهية التجارة بوجه عام " .

وقد ساعد ستا نلي جيفونز في مقاله عن كانتيون وجنسية الاقتصاد السياسي في عام ١٨٨١ في إلقاء الضوء على المساهمة التي قدمها كانتيون للفكر الاقتصادي (١) .

ويري البعض (٢) في هذا الكتاب أول تصوير للعملية الاقتصادية ككل ، ويناقش فيه مشكلات الثروة والقيمة والأثمان والنقود والفائدة ، كما يقدم نظرية في التوزيع مفرقا بين دخول متيقنة ( كالربح والأجور ) ودخول غير متيقنة كدخول المنظمين ، وهو أول من استخدم وقدم اصطلاح المنظم ويري البعض الأخر (٣) أن مؤلف كانتيون هو أكثر بيان تنسيقي للمبادئ الاقتصادية فيما قبل ظهور " ثروة الشعوب " لآدم سميث ، وأنه في شموله وأصالته واتساع نطاقه يعتبر بحق مهد الاقتصاد السياسي " وهو نفس رأي ستانلي جيفونز " .

---

(*) ريتشارد كانتيون : اقتصادي ايرلندي المولد . فرنسي بإقامته . ظهر مؤلفه في عام ١٧٥٥ بعد وفاته " مقال عن ماهية التجارة بوجه عام .

(١) S. jevons ; Richard Cantillon and the nationality of political Economy, contemporary Review. 1881.

(٢) د. محمد ويدار : الاقتصاد السياسي - المرجع السابق ذكره ص ١٨٢ . الهامش.

(٣) د. سعيد النجار : تاريخ الفكر الاقتصادي . المرجع السابق ذكره ص ٩٠ .

بالنسبة للثروة :

يري كانتيون أن الأرض هي مصدر الثروة ، وأن العمل هو القوة التي تنتجها، وأن الثروة نفسها مستقلة عن أساسها تتكون من مجموع المنتجات الغذائية والسلع ، وهو في هذا يتفق مع وينيام بتي أو أنه يردد نظريته في أصل الثروة.

بالنسبة للقيمة والثمن :

فيري كانتيون أن الثمن أو القيمة الناتجة ( القيمة الحقيقية ) لسلعة ما يتم قياسها بكمية العمل ، وكمية الأرض التي تدخل في إنتاجها ، مع مراعاة جودة الأرض ونوع العمل . أي أن ثمن شئ وقيمته الحقيقية بوجه عام ( الثمن والقيمة مترادفان عند كانتيون ) هما مقياس ما يدخل في إنتاجه من الأرض والعمل ، وأنه إذا جري إنتاج سلعتين بنفس المقدار من الأرض والعمل من نفس النوع فسوف تتساوى قيمتهما ، ولكن سوف تختلف النسبة التي بها تعين الأرض والعمل قيمة سلع معينة ، ففي بعض الحالات يشكل العمل كل القيمة تقريبا ، وفي حالات أخرى مثل ثمن " غابة يراد قطعها " تكون الأرض هي العامل الرئيسي الذي يحدد القيمة ( ١ ) .

ثم يفرق كانتيون بين القيمة الحقيقية الكامنة وبين ثمن السوق :

حيث قد يحدث أن كمية الأرض والعمل التي تتضمنها سلعة مساوية لكمية الأرض والعمل التي تتضمنها سلعة أخري ، ومع ذلك يكون ثمن السلعة

---

(١) أريك رول . المرجع السابق ذكره ص ١١٨ . نقلا عن كتابات كانتيون ومؤلفاتها والتى نشرتها الجمعية الاقتصادية الملكية ( الإنجليزية ) في عام ١٩٣١ فى طبعة أشرف على تحريرها د. هيجز متضمنة ترجمة انجليزية .

الأولي في السوق مختلفا عن ثمن الأخرى ويرجع ذلك إلي أن القيمة الحقيقية تحكمها عوامل تختلف عن العوامل التي تحكم ثمن السوق . فالأولي ( القيمة الحقيقية ) تتوقف علي كميات العمل والأرض التي تطلبها إنتاج السلعة . أما الثانية أي ثمن السوق فيتوقف علي العلاقة بين عرض وطلب هذه السلعة في السوق .

وعلي ذلك فإن لكل سلعة قيمتين : قيمة حقيقية لا تتغير وقيمة أخرى تتقلب حسب ظروف العرض والطلب . أي أن القيمة الحقيقية لا تتغير أبدا ولكن نظرا لأنه من المستحيل دائما توزيع الإنتاج بين السلع المختلفة علي نحويتفق تماما والاستهلاك فقط لهذا سوف تحدث تغيرات في أثمان السوق .

وحتى الآن نجد أن كانتيون يقتضي أثر ويليام بتي ويردد ما ذكره فيما يتعلق بالقيمة ، والتي هي مرادف للثمن ، وكذلك يذكر نفس التفرقة بين القيمة الحقيقية ( الثمن الطبيعي عند بتي ) وثمن السوق .

وقد يكون الشيء الجديد في هذا والذي لم يتعرض له ويليام بتي هو ما ذكره كانتيون من أن للمعادن الثمينة ( الذهب والفضة ) قيمة . " أي قيمة النقود " تتحدد بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة أي سلعة أخري ، أي علي أساس ما يدخل في إنتاجها من الأرض والعمل ، وإن جاز أن تتفاوت قيمتها السوقية طبقا للعرض والطلب مثلما تتفاوت قيمة السلع الأخرى (١) .

وقد واجه كانتيون نفس المشكلة التي واجهت ويليام بتي وهي محاولة

---

(1) R. Cantillon: Essai Sur La Nature du Commerce en general PP: 111.

التغبير عن قيمة السلعة بعنصر واحد .أي أنه تنبه إلي أن الأرض والعمل هما عنصران غير متجانسان لذلك لابد من مواجهة المشكلة بتحويل أحدهما إلي الآخر . أي التوصل إلي علاقة تساوي بين الأرض والعمل علي نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منهما .لذلك راح يتساءل عما إذا كان في الإمكان اكتشاف علاقة بين قيمة العمل وقيمة ناتج الأرض تؤدي إلي تعادل بينهما .

ويحاول حل هذه المشكلة متبعا نفس الحل الذي قدمه من قبل ويليام بتي ، وهنا نجد حله يتحول في النهاية إلي بحث في الأجور يؤدي إلي نتائج شبيهة بالنتائج التي توصل إليها ويليام بتي (١) وثمن التعادل نلقاه في مقدار مقومات العيش اللازمة لإنتاج مقدار معين من العمل ومن ذلك المقدار يمكن استبعاد مقدار الأرض التي يجب تخصيصها لهذا الغرض وبذلك يتحقق التعادل بين الأرض والعمل .

وبعبارة أخرى فأنه يحاول حل تلك المشكلة عن طريق تحديد كمية الأرض اللازمة لإنتاج ضروريات العامل وذلك أن قيمة أقل أنواع العمل لا يمكن أن يقل عن الضروريات اللازمة لحياته ، فإذا عرفنا كمية الأرض اللازمة لإنتاج هذه الضروريات نكون قد عرفنا في نفس الوقت كمية الأرض التي تساوي في القيمة عمل العامل .

وهو في هذا يتبع نفس الحل الذي قدمه من قبل ويليام بتي . أي أنه

---

(١) أريك رول : المرجع السابق ذكره صـ١١٩.

يميل إلي التعبير عن القيمة بواحد من العنصرين (الارض او العمل ) عن طريق إيجاد علاقة تساوي بينهما ، وهو أميل إلي ترجمة الأرض إلي العمل ، أي التعبير عن القيمة بواسطة العمل .

. والخلاصة :

إننا نجد في كانيتون * هو الأخر أحد الذين نادوا بنظرية القيمة التي تستند إلي العمل ولكنه لم يقدم في هذا المجال أي جديد واكتفي بترديد ما قاله من قبل ويليام بتي- وقد رأينا تقديم لمحة مختصرة عن آراءه في القيمة الثمن ، لأنها تركت تأثيرا علي من جاؤا من بعده وخاصة التقليدين هذا من جهة ومن جهة أخرى لإبراز أنة لم يتجاوز ما سبق أن قدمه ويليام بتي .

---

(*) كان لكانتيون أثرا كبيرا علي أفكار الطبيعين ، من حيث تعريف الثروة أو تداولها وفكرة الناتج الصافي وفي مجال عرض بعض الأفكار فيما يتعلق بفكرة القيمة والثمن ، فعند الطبيعين والذين كان تحليلهم هو تحليل الكميات الكلية ( الناتج الصافي ، تداول الثروة ) لم يكن الاهتمام موجها لنظرية القيمة والتي تفترض نظرية جزئية تفصيلية ، وقد نادوا بوجوب أن يسود ما يسمي بالثمن المجزي ولا يتعلق الأمر هنا ببحث للعوامل التي تحدد قيمة السلعة وإنما بيان السياسة الواجهة الأتباع لها لنسبة لأثمان السلع الزراعية والتي تمكن من تحقيق ناتج صافي أكبر .

# الباب الثاني

## النظرية الحدية في الثمن

إذا كانت القرارات الاقتصادية تتخذ علي أساس الأثمان ، وما يترتب علي هذه القرارات من توزيع معين لقوي الإنتاج يترتب عليه نمط معين لاستخدامها يؤدي إلي توصل المجتمع إلي حل معين للمشكلة الاقتصادية فانه يمكن القول (كما رأينا من قبل ) أن أداء الاقتصاد القومي الذي ينجم عن هذه القرارات يتم من خلال الأثمان لذلك يلزم فهم كيفية تكون هذه الأثمان .

وترتكز النظرية الحدية في محاولاتها لشرح الأثمان علي فروض أساسية كما تنطلق من فلسفة محددة وتستند علي عدة أفكار أبرزها فكرتي المنفعة والندرة، وينهج الحديون منهجا بمقتضاه تأخذ سلعة واحدة تمثل ناتج نوع واحد من النشاط الاقتصادي يطلق عليه اسم " صناعة " ويتم البحث عن الكيفية التي يتكون منها ثمن هذه السلعة مع التفرقة بين تحليل جزئي وتحليل وحدي عام ، وسنقتصر علي التحليل الجزئي .

والأساس العام الذي يرتكز عليه البناء النظري للمدرسة الحدية بالنسبة لمسألة تحدد ثمن السلعة والتفاعل بين قوي الطلب علي السلع ، وقوي العرض لهذه السلع ، وإن ذلك يمكن التوصل إليه علي أساس معرفة سلوك المستهلك في السوق وسلوك المنظم في السوق كمشتر لعناصر الإنتاج .

وبعبارة أخرى فإن التصور الحدي يبدأ من المنفعة إلي الطلب الذي يتحدد بسلوك المستهلك في السوق ومن الطلب إلي العرض الذي يتحدد بسلوك المنظم في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة وعلي أساس الاثنين ( سلوك المستهلك وسلوك المنظم ) يقدم لنا التصور الحدي نظرية في تحديد أثمان السلع والخدمات التي تخصص لإشباع الحاجات النهائية وكذلك أثمان السلع والخدمات التي تستخدم في الإنتاج ، أو ما يطلقون عليه عناصر الإنتاج . والأمر يتعلق في كلتا الحالتين بسلوك في إطار التداول .

وإذا كان تحليل النظرية الحدية يتضمن بذلك علاقات الطلب وعلاقات العرض، وسلوك المستهلك وسلوك المنظم ، وكذا علاقات النفقة والإنتاج ، وتكون الأثمان في الأسواق المختلفة فضلا عن نظرية التوزيع فإننا سنقتصر في هذا الباب علي دراسة وتحليل علاقات الطلب والعرض ، وسلوك المستهلك ، ونخصص للموضوعات الأخرى كما ذكرنا في تقسيمنا من قبل الأبواب التالية رغم ارتباطها جميعا وارتكازها علي تصور فلسفي واحد .

وعلي ذلك ستقسم هذا الباب إلي ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : التصورات العامة للنظرية الحدية .

الفصل الثاني : علاقات الطلب وعلاقات العرض .

الفصل الثالث : سلوك المستهلك .

# الفصل الأول
# التصورات العامة للنظرية الحدية

يمثل هذا الفصل تمهيدا لدراسة النظرية الحدية نري فيه كيف نشأ الفكر الحدي ، وتطوره ومدارسه المختلفة ، والفروض الأساسية للتحليل الحدي وأساسه الفلسفي والمبدأ العام في تحديد الأثمان ، ويمثل هذا الفصل من وجهة نظرنا أهمية تساعدنا علي التعرف المنهجي علي التصورات الحدية ومن ثم في تقييمه ومدي قدرته علي تفسير الواقع وسنتناول في هذا الفصل (١)الموضوعات وذلك في المباحث التالية :

١- نشأة وتطور النظرية الحدية .

٢- الفروض والأساس الفلسفي .

٣- المبدأ العام في تحديد الأثمان .

(١) يتناول هذا الفصل الفلسفة العامة للتحليل الحدي بصفة عامة وفي نظرية الثمن بصفة خاصة كما يتناول تصورات المدرسة الحدية لموضوع الاقتصاد السياسي والمنهج المستخدم في استخلاص النظريات المختلفة ، فضلا عن المبدأ العام في تحديد الثمن ، وهو بذلك يتضمن مستوي عام ونظرة عامة للفكر الحدي بصفة عامة ، ومن هنا قد تكون هناك صعوبة نسبية في استيعاب من مجرد القراءة الأولية ، لذلك نري إعادة قراءته مرة أخرى بعد استكمال تناول البناء النظري للمدرسة الحدية كذلك الربط بينه وبين تقيم ونقد فكر المدرسة الحدية لذلك يمكن أن يتسني لنا الفهم الكامل لها مع ربطها بالواقع المعاش.

## المبحث الأول

## نشأة وتطور النظرية الحدية

- بدأت طلائع الفكر الحدي مع أحد تلاميذ آدم سميث وأكثرهم إخلاصا له والذي كان يعتبر نفسه دائما المفسر لآراء آدم سميث وهو باتيست ساي J.B.Say في كتابة بحث في الاقتصاد السياسي الذي نشرة في عام ١٨٠٣ وأسهامه ينحصر في وضعه التأكيد علي المنفعة بوصفها العامل الذي يعين القيمة .

وسبقه في ذلك الاقتصادي الإيطالي كوندياك والذي نشر في عام ١٧٧٦ كتابا بعنوان :"التجارة والحكومة إذ ننظر إليهما بنسبة كل منهما للآخر .

*E.B.de condillac: Le conmerce et le gouvernement consideres relativment l'un d l'autce 1776.*

ويعتبر أن القيمة هي المشكلة الرئيسية في الاقتصاد السياسي وأن مصدرها هو المنفعة ولا تعود المنفعة إلي صفة مادية في السلعة ولكن ترجع الأهمية التي يعلقها الفرد علي سلعة بقصد إشباع حاجاته ، أي أن المنفعة علاقة تزيد وتنقص تبعا للحاجة وأن القيمة تزيد وتنقص تبعا للندرة أو الوفرة .

ونجد أن التطور الذي طرأ بعد ذلك علي التحليل القائم علي فكرة المنفعة راجع إلي عدد من الاقتصاديين ممن ظلوا موضع الإهمال وقتا طويلا ومنهم ريتشارد هوتيلي والذي نشر عام ١٨٣١ محاضرات تمهيدية في الاقتصاد السياسي . وعنده أن أفضل اسم يطلق علي الاقتصاد هو علم المبادلات

وتأكيده علي المنفعة وكذا مونتيفورت لونجفيلد في كتابة "محاضرات في الاقتصاد السياسي" والذي يقول أن القيمة تتضمن المنفعة وأهم هـؤلاء هوسنيور (ن .ر.سنيور ١٢٩٠-١٨٦٤) ويعتبر من الرواد في نظرية نفقة الإنتاج .

ومن هؤلاء الاقتصاديين أيضا هـ هـ هجوسن H.H.Gossen الذي كان موضع جهل تام إلي أن أشار إلي كتاباته كل من جيفونز و فالراس وتحليله للقوانين التي تحكم السلوك البشري يتميز بـ :

١- ارتكازه علي المنفعة (المتعة حسب تعبيره) .

٢- ينطلق من الاستهلاك .

٣- يستخدم منهج رياضي .

ويقرر أن الهدف من كل سلوك بشري هو تحقيق الحد الأعلى من المنفعة ويستخلص قوانين معينة للاستمتاع البشري أهمها اثنان :

الأول : أن مقدار نفس المتعة يتناقص باستمرار كلما سرنا بهذا الاستمتاع دون انقطاع إلي أن نصل غلي حد التشبع (مبدأ تناقص المنفعة) .

الثاني : يجب أن تكون العلاقة بين المتع المختلفة بحيث أنه في اللحظة التي تتوقف فيها المتع تكون جميعها متساوية .

وعنده أن قيمة الشيء تحسب تماما علي أساس المنفعة التي تستطيع تحقيقها .

أما المدرسة الحدية نفسها و مفكرى هذه المدرسة : ففي عام ١٨٧١ نشر اقتصادي هو ويليام ستانلي جيفونز (١٨٣٥-١٨٨٢) كتابه نظريةعن الاقتصاد السياسي "*Theory about political economy*" والذي حاول فيه التجديد

التكامل لتعليم الاقتصاد بالانتجاء إلي الرياضيات والاستناد علي "المبدأ الحدي" أي "التحليل عند الحد" والارتكاز علي المنفعة الحدية ، وفي نفس السنة فان كارل منجر *Carl Menger* النمساوي (١٨٤٠-١٩٢١) يحلل الظواهر الاقتصادية علي أساس نفس المبدأ في كتابه الاقتصاد السياسي *Fondements de L'economie politique*

وفي عام ١٨٧٤ فان ليون ڤالراس الفرنسي (١٨٣٤-١٩١٠) سار في نفس الطريق في كتابة : عناصر الاقتصاد السياسي البحت: *Les elements de: L'economie politique pure* .

والذي يحتوي علي الآراء مطابقة لكل من منجر وجيفونز بالنسبة لنوع التحليل مشكلة القيمة .

وبعد إنتهاء عهد مؤسس تحليل المنفعة الحدية يمكن أن نميز ثلاث مجموعات عريضة من بين ما قد نطلق عليهم لسم الجيل الثاني لهذه المدرسة وهي :

١- (المجموعة الإنجليزية) وعلي رأسها الفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤) و مؤلفه الرئيسي مبادئ الاقتصاد ١٨٩٠ .

٢- (المجموعة النمساوية ) وعلي رأسها كل من ف. فون مايزر(١٨٥١-١٩٢٦) ، يوجين فون بوهام بافارك (١٨٥١-١٩١٤).

٤-ومجموعة لوزان وعلي رأسها فليفر يدو باريتو (١٨٤٨-١٩٢٣) وتعتبر الفوارق بينها غير ذات شأن.

وأهم خصائص تحليل المدرسة الحدية يتمثل في:-

١- استمر فكر هذه المدرسة في التأثير والسيطرة في مجالات الفكر الأكاديمي حتى الآن ويجب ان نبقي في الذهن دائما تصور هذا الأتجاه (المدرسة الحدية) لموضوع الاقتصاد حيث أن ذلك يترك أنعكاساته علي البناء النظري نتاج هذه المدرسة وخاصة نظرية الثمن .

٢- فهذا الاتجاه لايعرف الوقائع القابلة للقياس ومن ثم يضحي بالمظاهر الكيفية للظواهر التي تقوم بدراستها ومن ثم يرى الوقائع الاقتصادية في جوهرها كوقائع تجد أساسها في افراد تتملكهم الحاجات ، أي أفراد من قبيل الرجل الاقتصادي الذي تأخذه النظرية هو الأخر كشيء مسلم به ، هذا التحليل يميل أذن إلي أرجاع قيم المبادلة إلي قيم استعمال وأرجاع هذه الأخيرة إلي حاجات الأفراد فالطبيعة الاقتصادية للظواهر تتحدد في نظرهم باعتبارها أثار مباشرة لحاجات الأفراد بمعني اخر فالحاجة هي التي تحدد ما هو اقتصادي .

٣- وعلي أساس هذا التصور لموضوع الاقتصاد تقوم المدرسة الحدية بتحليلها وهو تحليل يهتم بسلوك الفرد الاقتصادي (كمستهلك أو منتج) للتوصل إلي نظرية تفسر ثمن السوق (في تكوينه وتغيره) عن طريق الاهتمام بثمن سلعة واحدة .

هذا التحليل ليس أذن تحليلا لأداء العملية الأقتصادية الرأسمالية كما أنة ليس تحليلا لهذا الأداء في علاقتا الجدلية بالهيكل الاقتصادي العام .

## المبحث الثاني

## الفروض والأساس الفلسفي للنظرية الحدية :

أن المبدأ العام في تحديد الأثمان علي أسا الحساب الحدي يعتمد علي مجموعة من الفروض والمعطيات الأساسية كما يجد أصلة في أساس فلسفي وتصور منهجي ونعرض لذلك (بإيجاز شديد) فيما يلي :

**أولا : الفروض الأساسية :**

وتتمثل هذه الفروض فيما يلي :

**١- سيادة المنافسة الكاملة حيث يفترض هذا التصور في دراسته لكيفية تكون الثمن وجود نوع من معين من السوق وهو السوق الذي تسوده المنافسة الكاملة (١)(ويمثل ذلك الأساس وخصوصا في مرحلة تاريخية أولي).**

**٢- الفرد هو المنطلق الأساسي للتحليل ويفترض في هذا الفرد قدرته الكاملة علي الاختيار الحر واتخاذ القرارات ومعرفة حاجاته وأهدافه ومساواته مع الأفراد الآخرين (سواء كانوا مستهلكين أو منظمين) وتقوم الأثمان بالدور الأساسي في تحقيق التوفيق بين الأهداف .**

---

(١) منهج التحليل عند الحديين أستنباطي بالدرجة الأولي دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر وباستخدام هذا المنهج عند جيفونز وفالراس . وعند مارشال يتمثل عمل الباحث الاقتصادي في تجميع الوقائع وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخلاصات منطقية =

٣- تطبيق قانون تساوي المنافع الحدية للسلع منسوبة إلي أثمانها أي ان الفرد عندما يتوجه إلي السوق من اجل إنفاق جزء من دخله في شراء سلع معينة فانه بذلك طبقا لهذا القانون آي يشتري الكمية من كل سلعة التي يتحقق عندها المنفعة الحدية مع ثمن هذه السلعة . ونفس الأمر بالنسبة للسلع الأخرى (وسوف نتناول ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث) .

٤- افتراض أن الاقتصاد مغلق : أي أن الاقتصاد محل الاعتبار والذي يحدث فيه النشاط الاقتصادي (الاستهلاك والإنتاج)هو اقتصاد مغلق أي لا توجد بينه وبين الاقتصاديات الأخرى أي علاقات اقتصادية (استبعاد التجارة الخارجية) .

٥- افتراض عدم وجود بعد زمني عند دراسة سلوك الأفراد أي يتم التحليل بافتراض أن السبب والنتيجة يحدثان سويا دون فارق زمني أي أن التحليل ساكن (استاتيكي) .

٦- افتراض حيادية الدور الذي تلعبه النقود في التحليل أي أن التحليل يتم أصلا في صورة عينية معبرا عنه في صورة سلع وخدمات ولا تدخل النقود إلا في مرحلة تالية وكمجرد وسيلة فقط لتسهيل المبادلات . وأنها لا تؤثر علي سلوك المستهلك أو المنتج "المنظم" وفي هذا التحليل تتمثل الأثمان (وهي أثمان نسبية ) في علاقات مبادلة تترجمها النقود إلي أرقام مطلقة دون أي تأثير من جانب النقود علي هذه الأثمان .

## ثانيا :الأساس الفلسفي للنظرية الحدية :

يمكن لنا بسهولة أن نتعرف أساس وفلسفة التحليل الحدي ابتداء من فروضة الأساسية ، فالنظرية الحدية ترتكز علي الفرد ، واختياراته ، وقراراته ، وسلوكه فمن جهة فان الفرد يعرف حاجاته وهدفه ويسعي للحصول علي أكبر قدر ممكن من الإشباع (بالنسبة للفرد المستهلك) أو أقصي ربح ممكن (بالنسبة للمنظم أو المنتج ) ، ومن الجهة الأخرى فان الأثمان ودخل الفرد يمثلون أشياء معطاة (محددة) ، وأنه " أي الفرد " يختار بطريقة مثالية : أي إختيار الطريق الذي يحقق له أقصى قدر ممكن من الإشباع أو المنفعة أو الربح ، وعندما يصل الفرد ألي هذا الوضع يقال انه في حالة توازن ، أي أنه أستقر علي وضع ليس هناك ما يدفعه إلي تغييره .

والفرد (أساس التحليل) لا يكون إلا جزء لانهائي من المجتمع وهذا الأخير مكون من مجموع الأفراد ،ويتم أخذهم فردا فردا ، وهؤلاء الأفراد جميعا متساوون وراشدون سواء كانوا مستهلكين أو منظمين (الفرد من قبيل الرجل الاقتصادي الرشيد) .

فالمجتمع عند الحديين هو مجموع الأفراد ولاشيء غير ذلك (أي ليس مجموع الأفراد ومجموع العلاقات التي تقوم بين الأفراد ) ويجد الفرد نفسه أمام سلسلة من السلع ، وهذه الأخيرة توجد بكميات محدودة ( نادرة نسبيا بدرجة أكثر أو أقل ) ، ولهذا الفرد حاجات . وهذه الحاجات طبيعية . كل هذا قبل أن يعرف أثمان السلع ، ويتساءل هذا الفرد عن الإشباع الذي يمكن أن

يحصل عليه من استهلاك هذه السلعة او تلك . وانه يستطيع القيام بتقديرا[illegible] بمعزل عن رأي دون معرفة الاثمان ودخله . وهنا يقارن المستهلك بين كمية معينة من السلعة وبين المنفعة التي تعود عليه . والمنفعة الكلية المتحققة تتزايد مع تزايد الكمية التي تستهلك من السلعة ( عدد الوحدات التي تستهلك ) ويستمر هذا التزايد حتى تصل المنفعة الكلية الى أقصى حد لها .

وليست المنفعة الكلية هي التي تؤدي بالمستهلك الى استهلاك كمية معينة من سلعة ما ، ولكن الذي يؤدي إلى ذلك هو الزيادة في الاشباع الذي يقارنه بزيادة الإشباع الذي يعود عليه من استهلاك وحدة اضافية من سلعة أخرى ( المنفعة الحدية ) .

وهكذا فان [illegible] تحليله ( في النظرية الحدية ) على أساس الحد . فانه يقارن بين المنافع الحدية التي يحصل عليها من استهلاك هذه السلعة او تلك . ويعتبر ذلك احد العناصر الاساسية التي توجه اختياره . (١)

---

(=) [illegible] والاستخلاص [illegible] العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا ( استخدام [illegible] استخدام منهج تاريخي في البحث الاقتصادي . اما باريتو فيستخدم طريقة [illegible] عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية وتتمثل في البدء بناء نظرية [illegible] بالشروط الجوهرية بالمادة محل الدراسة مع التجريد مع التفاصيل [illegible] يتجاوز عن طريق سلسلة من التقريبات من الواقع الملموس [illegible] اكثر تعقيدا ... دون ان نصل الى الواقع بكل [illegible] دون ان نتمكن العلم في التوغل اليها جميعا وتحليلها

[illegible] المرجع السابق ذكره ص ٢٢٢ .

[illegible] يستخدم على الأقل التنسيق والمقارنة =

والفرد كمنظم له نفس سلوك الفرد [illegible] حيث يقوم بتنظيم استخدام عناصر الإنتاج طبقاً للتنظيم الحدي الذي تقدم له، وبالتالي يكون قدرة علي الاختيار بين استخدام هذه الكمية أو تلك من العمل أو رأس المال ... ونفس الامر فكما ان معرفة المنافع الحدية لسلع الاستهلاك (أو معدلات الاحلال) مهمة للمستهلك . فإن " المنفعة الحدية " التي تتحقق من استخدام تلك الكمية من عنصر الإنتاج ويطلق عليها الانتاجية الحدية (أي الناتج المترتب علي استخدام وحدة اضافية من انتاج عنصر معين " مهمة للمنظم . وعن طريق المقارنة وبناء منحنيات الناتج والتي تبين التوافيق المختلفة من عناصر الإنتاج التي تحقق له نفس الكمية من الناتج (الإشباع)، ويكون سواء بالنسبة للمنظم أن يختار هذه المجموعة من التوافيق أو غيرها . كما هو الامر بالنسبة للمستهلك أي أنه يخضع لنفس القواعد التي يخضع لها المستهلك) .

وبالنسبة للتصور المنهجي (١) للنظرية الحدية فإن العلاقات الاقتصادية تعتبر علاقات بين الافراد والاشياء النادرة وليس كعلاقات بين الافراد والأفراد بواسطة الاشياء المادية ويصبح [illegible] عاد بالتالي مفهوم الندرة الامر الذي يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية . وينعكس ذلك التصور علي رؤيتهم للأثمان حيث تعتبر مؤشرا للندرة .. كما أن نوع الاستدلال

---

(=) والمقارنة بينها عن طريق بناء خريطة تفضيل تبين المجموعات المختلفة من السلع التي تعتبر متساوية من وجهة نظر المستهلك عند مستويات مختلفة من الدخل وبعد تمثيل كل مجموعة بمنحنى ونصل الي بناء ويطلق عليه منحنيات السواء لكي تمثل ترتيب هذه المجموعات من حيث التفضيل (وسنرى ذلك في الفصل الثالث).

(١) د. محمد دويدار : المرجع السابق ذكره ص ..

الشبع هو استدلال عند الحد . ويرتكز البناء النظري للتحليل الحدي على المنفعة المرتكزة على الندرة . والمنفعة يعتبرونها ظاهرة ذاتية أو شخصية وهي أساس الأثمان .

وهكذا نجد أنه لا يدخل في أساس تحليلات هذا التصور ( النظرية الحدية) أي اعتبار أو علاقة للأثمان السلع (حيث تعتبر معطاة) ولا لدخل المستهلك ( ونفس الأمر بالنسبة للمنظم ) فالأمر يتعلق إذن بمجرد فرضية تتعلق بالسلوك والاختيار والإشباع القائم على الحد ( المنفعة الحدية .. والإنتاجية الحدية ) ويبقي لنا في هذا الفصل أن نعرض للمبدأ العام في تحديد الأثمان عند الحديين وهذا ما نراه في النقطة التالية :

## المبحث الثالث
## المبدأ العام في تحديد الثمن عند الحديين

إذا ما أخذنا في الاعتبار الفروض الأساسية والأساس الفلسفي والمنهجي للتصور الحدي فإنه يمكن التعرف علي طريقة التحليل وكيفية تحديد الثمن .

وتقتصر هنا علي المبدأ العام أما تفصيل ذلك فسيكون موضوع الفصلين الثاني والثالث .( هذا ويمكن أن نقرر منذ البداية أن التحليل الحدي يري في كل من القيمة والثمن كمترادفين . وفي حقيقة الأمر لسنا بصدد نظرية في القيمة ، ولكن تتركز جهود النظرية في تحديد الثمن : وسوف نناقش ذلك القول ) .

وعلينا أن نبقي في الذهن أن الأثمان عندهم تعتبر مؤشرات للندرة ، وأنها تتحدد بالمنفعة الحدية أو الإنتاجية الحدية . وبصفة عامة بالنسبة لسوق السلع الاستهلاكية ( النهائية ) حيث يوجد مشتري وبائع فإن الثمن ينتج من تلاقي أو تقابل قوي العرض وقوي الطلب ( منحنيات العرض ومنحنيات الطلب ) ويهدف الأفراد إلي الحصول علي أقصي إشباع ممكن ، ويعملون علي توزيع الوحدات النقدية التي يملكونها بين الاستخدامات المختلفة الممكنة بالطريقة التي تحقق تساوي المنافع الحدية .

وطبقا لهذا التصور فإن الطلب علي السلع الاستهلاكية يظهر كنتيجة لاختيار المستهلك الذي يقوم به في تفضيلاته الفردية ، وهذا الطلب نفسه يعد دالة للمنفعة الحدية للسلع وحدات المنفعة يتم تقديرها تستخدم بواسطة كل

فرد. وبالنسبة لعرض السلع الاستهلاكية ( في السوق ) فإن المنظم يأخذ في اعتباره نفقته الحدية ويحاول الحصول على ثمن يسمح له بتغطية نفقاته للحصول على الوحدات الأخيرة للمنتجات ( تلك التي تقع على الحد طالما أنه يعرف إنتاجه).

وبالنسبة لسوق عناصر الإنتاج ( الأرض ، العمل ، المنظم ، ورأس المال ) فإن أثمانها تتحدد بنفس الطريقة التي تتحدد بها أثمان السلع النهائية (السلع الاستهلاكية ) غير أن الطلب عليها يعتبر طلب مشتق كأنها تستخدم في إنتاج السلع التي يتم إنتاجها طبقا للطلب المتوقع من جانب المستهلكين . وعليه تكون الإنتاجية الحدية المتحققة أساس تحليل أثمان هذه العناصر. ( وكما نعلم فإن أثمان عناصر الإنتاج تحدد مقادير الدخول التي يحصل عليها مالكي هذه العناصر في تحديد الريع والأجور والربح والفائدة وعلى ذلك فإن تحديد أثمان عناصر الإنتاج يحدد كيفية ونمط توزيع الدخول بين مالكي هذه العناصر ) .

هذا ويمكن أن يتم تحليل كيفية تحديد الثمن على ثلاثة مراحل (١) :

المرحلة الأولى : نبقى على مستوى الفرد ونقيم العلاقة ثمن ← طلب وعبارة أخرى نقيم منحنى الطلب ... نظريا) وهنا فإن الثمن ويكون معطى (محدد) .

(1) Pierre Salama : Sur La valeur , maspero , Paris, 1975 , p .21-1 .

**المرحلة الثانية :**

ننتقل إلي مستوي المجتمع- أي مجموع الأفراد ونقوم أذن العلاقة :طلب ←ثمن (الطلب الكلي = مجموع طلب الأفراد) وعند هذا المستوى وحدة فان الثمن يتحدد (ولكن بالاعتماد علي المرحلة الأولي) وهنا تبدأ نظرية المنفعة /الثمن ويتحدد الثمن ولكن كدالة للمنفعة الحدية وكمؤشر للندرة .

هذا ويمكن إقامة علاقة من نفس النوع السابق بين الثمن والعرض (مع الأخذ في الاعتبار أن دالة ومنحني العرض لم يصبح لها دور كامل في تحديد ثمن السلعة إلا مع الفريد مارشال حيث يربط دالة العرض بنفقة الإنتاج وهذا ما سنراه ).

**المرحلة الثالثة :**

حيث يتم تعميم النتائج المتحققة من المرحلتين الأولي والثانية لاستخدامها في تحديد أثمان عناصر الإنتاج والتي تتحدد بالإنتاجية الحدية فوجود نشاط الإنتاج يدخل المنظم والذي يعتبر كأي فرد لدية سلوك يهدف إلي مضاعفة المنفعة التي يحصل عليها من نشاطه أي الربح وبالتالي يخضع لنفس القواعد التي يخضع لها المستهلك بالنسبة لتحديد الثمن ، والواقعة الجديدة هي وجود منحنى للعرض ينتج عن نشاط الإنتاج .

وعلي ذلك يتحدد الثمن بتلاقي قوى الطلب وقوى العرض-ويستلزم ذلك دراسة وتحليل نفقة الإنتاج والتي تحدد دالة العرض . كما توجد علاقة بين الكميات والأثمان ولكن كل عنصر منهما يخضع لمبدأ مختلف فالكميات تحدد ابتداء عن نفقة انتاج أما الأثمان فتحدد بالمنفعة الحدية .

وإذا كان ذلك هو المبدأ العام في تحديد الثمن فيلزم علينا ان نتعرف بدرجة أكثر تفصيلا عن كيفية تحديد هذا الثمن وذلك من خلال تحليل التوازن الجزئي والتعرف علي علاقات أو قوى الطلب وعلى علاقات او قوى العرض وهذا ما سنراه في الفصل الثاني .

## الفصل الثاني

# علاقات الطلب وعلاقات العرض

كما رأينا فان النظرية الحدية في الثمن تنطلق من دائرة التداول " التبادل " فقط . وان الثمن يتحدد نتيجة تلاقي قوي الطلب وقوي العرض أي طلب المستهلكين لشراء سلعة أو خدمة معينة وعرض المنظمين وأصحاب المشروعات لهذه السلعة أو الخدمة للبيع ويسمي الثمن الذي يتكون للسلعة أو الخدمة بثمن التوازن ونشير مرة أخرى إلي ضرورة الأخذ في الاعتبار فروض وأساس وفلسفة ومنهج التحليل الحدي فضلا عن المبدأ العام في تحديد الثمن .

وقبل أن نعرض بالتحليل لموضوعات هذا الفصل فإننا نشير أيضا إلي تفضيل الحديث عن علاقات الطلب (١) وعلاقات العرض ليس فقط قوى ومنحنيات الطلب وكذا قوى ومنحنيات العرض ، لأن الأمر يتعلق بالعلاقات بين عدد من العناصر أو المتغيرات والتي تتفاعل فيما بينها لتكون لنا علاقة مركبة ، ويترتب علي هذه العلاقات نتائج أو آثار علي النشاط الاقتصادي ، لذلك سيتوجه تحليلنا الي التركيز علي علاقات الطلب وعلاقات العرض وهي أساسا علاقات اجتماعية واقتصادية يؤثر فيها جوانب شخصية وجوانب موضوعية ، ومجموعة من العوامل أو المتغيرات :

---

(١) د. مصطفى رشدي شيحة . علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي . دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية . عام ١٩٨٣ .

١ – ذات الطابع الكمي أي يمكن قياسها وتقديرها وتتمثل في الكميات المطلوبة أو المعروضة من السلعة أو الخدمة موضوع التداول ،أثمان هذه الكميات المطلوبة أو المعروضة ، أثمان السلع والخدمات الأخرى المرتبطة بها سواء كانت سلع متبادلة أو سلع متكاملة ، وكذا القدرات الشرائية للمستهلكين أي دخولهم ، والقدرات الاستثمارية للمنتجين ونفقة الإنتاج وحجم الدخل القومي وتوزيعه ، وحجم السكان وتوزيعهم بين الفئات العمرية ..........الخ

٢. مجموعة عوامل أو متغيرات شخصية وسلوكية تعمل علي تعميق الرغبة في الحصول علي السلعة بالنسبة للمستهلك ، أو الاتجاه إلي إنتاجها أو زيادة الكميات المعروضة بالنسبة للمنتج ويشمل ذلك الأذواق السائدة " الموضات" أثار المحاكاة والتقليد ، العادات الاجتماعية السائدة ، رغبات المنتجين .

٣. مجموعة من العوامل أو المتغيرات التكميلية والتي تتعلق بالزمان والمكان ودرجة وحجم التغيرات في كل العوامل .

وسنقسم هذا الفصل إلي ثلاث مباحث(١) :

المبحث الأول : علاقات الطلب .

المبحث الثاني : علاقات العرض .

المبحث الثالث : تكون الثمن .

# المبحث الأول
# علاقات الطلب

يقتضي التعرف علي علاقات الطلب رؤية وتحليل طلب المستهلك الفرد والعوامل التي تحدده ، ثم طلب السوق أو الطلب الكلي ، وبعد ذلك عرض مرونة الطلب لذلك سنبحث علاقات الطلب في مطلبين :

المطلب الأول : الطلب الفردي والطلب الكلي ( دالة الطلب ) .

المطلب الثاني : مرونة الطلب .

## المطلب الأول
## الطلب الفردي والطلب الكلي ( دالة الطلب )

لكي يتسنى لنا التعرف علي دالة الطلب والعوامل التي تحددها نعرض للنقاط التالية ( مع محاولة التعبير عنها رقميا وبيانيا ) :

١. تعريف الطلب الفردي والعوامل التي تحدده .

٢. قانون الطلب وجدول الطلب ومنحني الطلب .

٣. الحالات الاستثنائية لقانون الطلب .

٤. الطلب وظروف الطلب .

٥. الطلب الكلي أو طلب السوق .

---

(١) انظر في ذلك مايلي :
١- د. أحمد جامع : النظرية الاقتصادية - الجزء الأول - النهضة العربية , القاهرة ١٩٧٧
٢- د. محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق ذكره .
٣- د. السيد عبد المولي : أصول الاقتصاد ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٥ .
٤- د. عبد الهادي النجار : مبادئ علم الاقتصاد : دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٥ .
٥- د. حازم الببلاوي : أصول الاقتصاد السياسي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٢٧ .

## أولا : تعريف الطلب الفردي والعوامل التي تحدده :

### الطلب الفردي :

هو الكمية التي يمكن أن يرغبها ويطلبها ويشتريها فعلا من سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية محددة فرد ما أو وحدة اقتصادية تكون ذات إنفاق مشترك ( عائلة ) وهنا لايكفي مجرد الرغبة لوجود الطلب ، بل يتعين أن تقترن هذه الرغبة بالمقدرة النقدية للفرد أي القوى الشرائية التي تمكنه من دفع ثمن هذه السلعة أو الخدمة أو الاستعداد الفعلي لذلك ( الفرد من قبيل الرجل الاقتصادي )كذلك فإن الطلب لا يقتصر علي عملية شراء واحدة منعزلة ، بل أن المقصود بالطلب هو الكمية المطلوبة خلال فترة زمنية محددة أيا كانت : أسبوع أو شهر أو عام .

وبالنسبة للعوامل التي تحدد هذا الطلب الفردي أي الكمية التي يكون المستهلك علي استعداد لشرائها من السلعة أو الخدمة المحددة ، فهناك عوامل كمية تكون قابلة للقياس ، وعوامل كيفية غير قابلة للقياس .

وبالنسبة للعوامل الكمية التي تحدد الطلب: تتمثل في ثمن السلعة أو الخدمة موضوع الطلب ، وأثمان السلع أو الخدمات الأخرى التي ترتبط بها ويشمل أثمان السلع البديلة ، وأثمان السلع المكملة ، وحجم دخل المستهلك ، كذلك نمط توزيع هذا الدخل وعدد المستهلكين وحجم السكان والتركيب السكاني .

أما العوامل الكيفية والتي يصعب قياسها فتتمثل في أنماط سلوكية تشمل : ذوق المستهلك ورغباته ، نمط الاستهلاك ، العادات السائدة وأثر المحاكاة والتقليد .

ونكون هنا أمام علاقة دالية بين الطلب أو الكمية المطلوبة كمتغير تابع من جهة ومجموعة العوامل السابقة والتي تعتبر متغيرات مستقلة وهي ثمن السلعة محل البحث ، والدخل ، وأثمان السلع البديلة ، وأثمان السلع المكملة .....الخ

وإذا عبرنا عن الكمية المطلوبة من هذه السلعة " أ" ب : ك ط م وثمن هذه السلعة ث أ وأثمان السلع البديلة : ث ب$_1$ ،ث ب$_2$ وأثمان السلع المكملة : ث م$_1$ ،ث م$_2$ ... ودخل المستهلك ي ، وذوق المستهلك د ، وأثر التقليد ت .

فيمكن التعبير عن دالة الطلب بما يلي :

ك ط أ = د ( ث أ ، ث ب ( ب $_1$ ، ب $_2$ ) ث م ( م $_1$ ، م $_2$ ..) ي ، د ، ت ) .

## ثانيا : قانون الطلب وجدول الطلب ومنحني الطلب :

رأينا وجود العديد من المتغيرات المستقلة التي تحدد دالة الطلب ومن ثم الطلب كمتغير تابع ، ومن ثم نكون بصدد دالة مركبة للطلب تأخذ في الحسبان كافة المتغيرات المستقلة معا أي في نفس الوقت مما يجعل من الصعب استخدامها كأساس للتوصل إلي نظرية مبسطة للطلب أو قانون الطلب ، لذلك نلجأ إلي عزل المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض باستخدام اسلوب التجريد في التحليل الاقتصادي ، ودراسة الطلب كدالة لكل متغير منها علي حده وأفتراض أن كافة المتغيرات المستقلة الأخرى تظل ثابتة أو بقاء العوامل الأخرى علي حالها .

### أ- قانون الطلب :

عندما يفترض الباحث أن ثمن السلعة موضوع الطلب أو موضوع البحث تمثل العامل المستقل الأساسي في تحديد الكمية المطلوبة (قد يفترض باحث أخر أن الدخل هو العامل المستقل الأساسي) .

فيمكن بحث العلاقة بين الطلب علي هذه السلعة وثمنها عن طريق افتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها في فترة زمنية محددة ونتوصل إلي القانون الأساسي يحكم هذه العلاقة يسمي قانون الطلب .

فقانون الطلب يمثل أذن العلاقة توضح الكميات المختلفة من السلعة المحددة التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها عند الأثمان المختلفة لهذه السلعة وذلك في خلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى بخلاف الثمن ثابتة .

كما يلاحظ أن قانون الطلب يوضح أن تغير ثمن السلعة موضوع الطلب في اتجاه معين يؤدي إلي تغير الكمية المطلوبة بواسطة المستهلك في إتجاه عكسي أى كلما انخفض ثمن السلعة كلما زادت الكمية المطلوبة منها وكلما أرتفع ثمن هذه السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها(مع افتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها)وعلي ذلك تكون العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من هذه السلعة وثمنها علاقة عكسية .

## ب- جدول الطلب :

يمكن التعبير رقميا عن قانون الطلب السابق تقديمه في شكل جدول الطلب وهو يمثل قائمة توضح وحدات السلعة التي يمكن شرائها من السلعة المحددة عند مختلف الأثمان التي نفترضها في فترة زمنية محددة وهو جدول ذو طابع افتراضي دائما لأنة يتضمن أكثر من ثمن للسلعة الواحدة وأكثر من كمية مطلوبة منها دفعة واحدة وفي اللحظة نفسها هذا في حين أنه لايوجد في الواقع في اللحظة الواحدة سوى ثمن واحد للسلعة وكمية مطلوبة واحدة تقابل هذا الثمن الواقعي لكن هذا الافتراض هو بالذات الذي يمكننا من دراسة التغيرات المحتملة في الكمية المطلوبة من السلعة التي تحدث في مقابل تغيرات ممكنة في ثمن هذه السلعة أى بعبارة أخرى دراسة الطلب كدالة للثمن وحده .

ويمكن تكوين جدول الطلب الذي يوضح الكميات التي يستطيع المستهلك شرائها من سلعة معينة عند الأثمان المختلفة المفترضة لهذه السلعة كما يلي :

(جدول رقم ١)

| | الثمن بالقروش (ث) للكيلو من البرتقال | الكمية المطلوبة بالكيلو الجرام |
|---|---|---|
| أ | ١٠٠ | ١ |
| ب | ٨٠ | ٢ |
| ج | ٧٠ | ٣ |
| د | ٦٠ | ٤ |
| هـ | ٤٠ | ٥ |
| و | ٣٠ | ٦ |

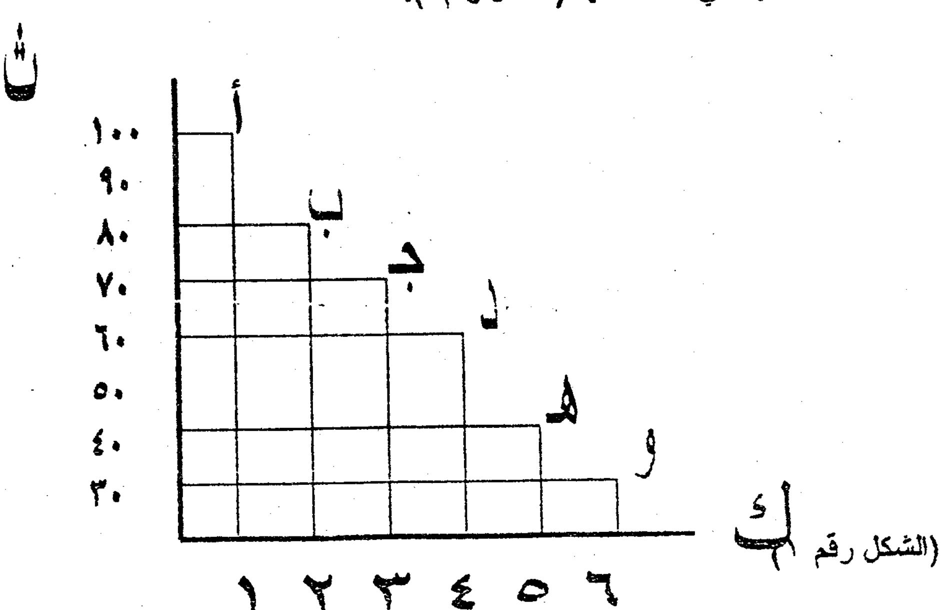
وطبقا لهذا الجدول فأنة إذا افترضنا أن ثمن الكيلو من سلعة البرتقال ١٠٠ قرش فسيكون المستهلك علي استعداد لطلب أو شراء كمية قدرها كيلو جرام واحد فقط ، وإذا افترضنا أن ثمن الكيلو قد انخفض إلي ٨٠ قرش "كيلو الواحد فسيكون المستهلك علي استعداد لطلب كمية أكبر أي كيلو جرامين ....وهكذا كلما اتجهت الأثمان المفترضة إلي الانخفاض كلما كان المستهلك علي استعداد لزيادة الكمية المطلوبة أي التي يشتريها ، عندما يصل الثمن ٣٠ قرش يكون المستهلك علي استعداد لشراء عدد ٦ كيلو من سلعة البرتقال .

وهكذا يتضح أن جدول الطلب ما هـو إلا تعبير حسابي رقمي عن قانون الطلب أي دالـة الطلب أي العلاقة الدالية العكسية بـين الكميـة المطلوبـة كمتغير تابع والثمن ( ثمن السلعة نفسها) كمتغير مستقل .

**جـ-منحنى الطلب :**

يمكن كذلك التعبير عن قانون الطلب أو دالة الطلب في شكل رسم بياني أي التعبير الهندسي بأن نضع الأثمان المختلفة (ث) علي المحور الرأسـي (المتغير المستقل)في شكل تصاعدي أي نبدأ بأقل الأثمان ، ونضع الكميات المختلفة (ك) علي المحور الأفقي (المتغير التابع).

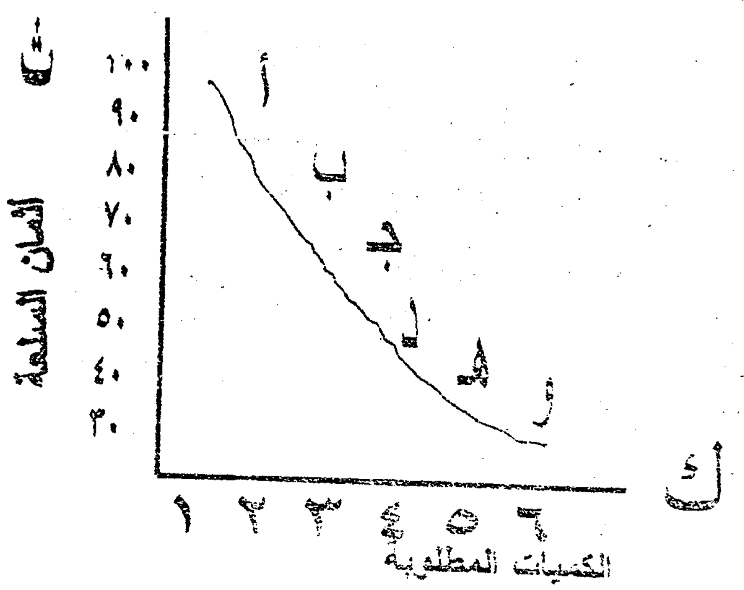
ويمكن بكل بساطة التعبير عن الجـدول السابق بالرسم البياني عن طريق تكويـن النقط الموضحة وهي أ،ب،جـ،د،هـ،و ،وكما رأينا من قبل فأن كل نقطـة منـها تمثل الكمية التي يكون المستهلك علي استعداد لشرائها أو طلبـها (افتراضـا أو احتمـالا) عند الثمن الافتراضي المحدد لها (الشكل رقم١).




(الشكل رقم ١)

وباتصال هذه النقط ببعضها البعض يمكن التعبير عن جدول الطلب في منحني متصل كما في الشكل التالي (الشكل رقم ٢)

ويكون المنحني طط هو منحني الطلب والذي يعبر عن الكميات المختلفة




التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند الأثمان الافتراضية المختلفة من سلعة البرتقال وذلك في فترة زمنية محددة ومع بقاء العوامل الأخرى وعلى حالها . ويتضح من شكل المنحنى الطلب ط ط أن العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة هي علاقة عكسية وأن منحني الطلب ما هو إلا تعبير في شكل هندسي بياني عن دالة الطلب أو قانون الطلب .

## خصائص منحنى الطلب :

١. إن منحني الطلب بأكمله هو التعبير الهندسي عن دالة الطلب ، وعلي ذلك فإن تعبير منحني الطلب يتعين أن يشمل مجموع النقاط علي المنحني ، ولا يمكن التعبير عن المنحني بنقطة واحدة أو نقطتين ، أي أن المنحني يعبر عن الكميات المختلفة التي يكون المستهلك علي استعداد لشرائها عند الأثمان الافتراضية المختلفة وذلك في فترة زمنية محددة ، أي عندما نعبر عن دالة الطلب في شكل منحني للطلب لا يتعين أن نقتصر علي مجرد نقطة واحدة ، بل يتم التعبير عنها بالمنحني بأكمله .

٢. إن منحني الطلب ينحدر من أعلي إلي أسفل ويتجه من اليسار إلي اليمين (من الشمال الغربي إلي الجنوب الشرقي ) ويعبر ذلك عن تغير الكمية المطلوبة من السلعة في اتجاه عكسي لاتجاه التغيير في ثمنها ، أي تزايد الكمية المطلوبة من السلعة بانخفاض ثمنها وتناقص هذه الكمية بارتفاع ثمنها وذلك مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها .

والنتيجة الهندسية المترتبة علي هذا الشكل لمنحني الطلب هو أن دالة الطلب تكون دالة متناقصة للثمن ، وأن ميل منحني الطلب هو ميل سالب .

٣. إن منحني الطلب يكون بمثابة خط فاصل ، أي أنه يبين الحد الأقصى للكميات التي يكون المستهلك علي استعداد لشرائها من السلعة عند الأثمان الافتراضية المختلفة لها ، فكل نقطة أسفل هذا المنحني يمكن شرائها في

ثمن معين وزمن معين وأي نقطة أعلي هذا عن المنحني غير ممكنة في ظل الظروف السائدة لحظة الطلب لكن المستهلك في هذه الحالة لا يكون رشيدا .(١)

٤- إن منحني الطلب يتحدد علي نحو دقيق تماما إذ تقابل فيه كل ثمن متصور للسلعة كمية واحدة محددة تماما يمكن المستهلك أن يطلبها من هذه السلعة ، لكن تصوير منحني الطلب علي هذا النحو الدقيق يلائم حالة مستهلك رشيد يمتثل لأحكام العقل المجرد وحده ويعرف تماما وعلي وجه التأكيد الكمية المحددة من السلعة التي يمكن أن يشتريها عند كل ثمن لها ، ولكن إذا لم يكن المستهلك في الواقع كذلك ويؤثر فيه ليس إحكام العقل وحده ولكن كذلك المحيط الاجتماعي والتقاليد والضغوط الاجتماعية المختلفة ، وبالتالي فإنه لن يعرف تماما وعلي وجه التأكيد تلك الكمية المحددة من السلعة التي سيكون مستعدا لشرائها عند كل ثمن من الأثمان المختلفة للسلعة ، وهنا لن تكون العلاقة الدالية دقيقة ومحددة . (٢)

وهكذا فإن دراسة قانون الطلب وجدول الطلب ومنحني الطلب تؤكد العلاقة الدالية العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة محددة وثمن محدد في فترة زمنية محددة ، ومع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، ولكن ذلك لايعني عدم وجود حالات استثنائية لهذه الحالة وهذا ما سنراه في النقطة التالية .

---

(١) د. عبد الهادي النجار : المرجع السابق ذكره ، ص ١٣٤ .
(٢) د. أحمد جامع : المرجع السابق ذكره ، ص ١٤٦ .

## ثالثا : الحالات الاستثنائية لقانون الطلب

رأينا أن قانون الطلب يوضح أن تغير ثمن السلعة موضوع البحث في اتجاه معين يؤدي إلى تغيير الكميه المطلوبة بواسطة المستهلك في اتجاه عكسي ، أي كلما انخفض ثمن هذه السلعة كلما ازدادت الكمية المطلوبة منها ، وكلما ارتفع ثمن هذه السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها ( مع افتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها ) وعلي ذلك تكون العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من هذه السلعة وثمنها هي علاقة عكسية .

كما رأينا أن منحني الطلب إنما ينحدر من أعلي إلي أسفل ويتجه من اليسار إلي اليمين ، وأن التعبير الهندسي عن ذلك هو أن دالة الطلب تكون دالة متناقصة للثمن ، وأن ميل منحني الطلب هو ميل سالب ، أي أن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير في اتجاه عكسي لاتجاه التغيير في ثمنها . والتساؤل الآن هو : هل يعمل قانون الطلب دائما وفي جميع الحالات طبقا للأساس السابق ذكره ؟ وهل يأخذ منحني الطلب دائما وفي جميع الحالات الشكل السابق بيانه بخصائصه المحددة ؟

بعبارة أخري هل يمكن أن توجد في الواقع العملي حالات يعمل فيه قانون الطلب بشكل عكسي أي أن تتغير الكمية المطلوبة من السلعة في اتجاه طردي ( وليس عكسي ) لاتجاه التغير في ثمنها ؟ ويأخذ منحني الطلب تبعا لذلك شكلا مغايرا .أي يرتفع من أسفل إلى أعلي ويتجه من اليسار إلى اليمين ويصبح ميله ميل موجب ، ومن ثم تصح داله الطلب داله متزايدة للثمن ؟

والإجابة هي أنه يوجد في الواقع العملي حالات استثنائية لقانون الطلب يعمل بالنسبة لها بشكل عكسي (عكس اتجاه قانون الطلب) وتأخذ دالة الطلب ومن منحني الطلب شكلا مغايرا لشكله الغالب والمعتاد . ويمكن حصرها في الحالات ألا ربعة التالية :

١ ــ الحالة الاستثنائية الأولى : السلع الرديئة أو الدنيا (سلع جيفن) [1]

وهي تلك المجموعة من السلع الاساسيه منخفضة المستوي والقيمة الغذائية ،

والتي تمثل الاستهلاك الأساسي للفئات الفقيرة أو محدودة الدخل مثل : الخبز، والأقمشة الشعبية والبقوليات منخفضة الثمن والمستوي (الفول)، والسمن الصناعي ، وقد لاحظ جيفن ( خصوصا في أثناء المجاعة بايرلندا ) أن ارتفاع أثمان الخبزو العدس وغيرها من السلع الاستهلاكية والبطاطس والسمن الصناعي ( المارجرين ) في إنجلترا وايرلندا ترتب عليه زيادة الكميات المطلوبة منها ، وأن انخفاض أثمانها ترتب عليه نقص الكميات المطلوبة منها . وذلك خلافا للقاعدة العامة التي يشير إليها قانون الطلب وتفسير ذلك أن ارتفاع أثمان هذه السلع الدنيا مع ارتفاع جميع الأثمان ( أي

(١) جيفن : اقتصادي إنجليزي ( ١٨٣٧ - ١٩١٠ ) قام بدراسة سلوك المستهلك بالنسبة لمجموعة من السلع الدنيا اشتهرت بأسمه .

Stigler : " Notes on the History of the Giffen Paradox ; in Essays in the History of Economics , The University of Chicago and London ;1965 p374, 384.

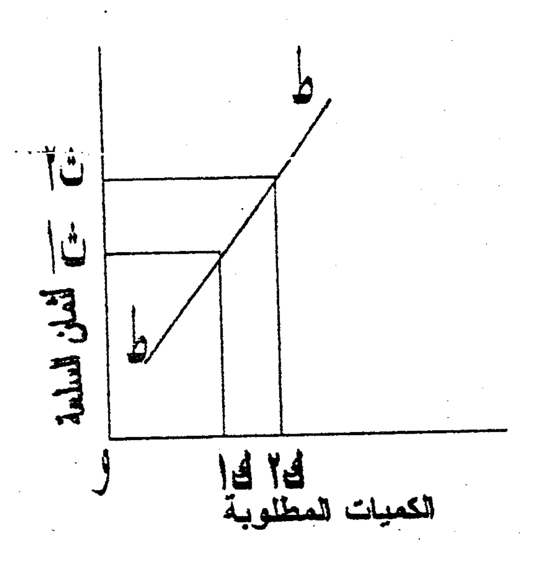
ارتفاع أثمان جميع السلع والخدمات ) يؤدي إلي تدهور الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل والتي تخصص جزءا كبيرا من ميزانيتها للحصول علي هذه السلع ، ويجبرها ذلك علي زيادة الكميات المستهلكة من هذه السلع ( منخفضة الثمن نسبيا ) وإنقاص الكميات من هذه السلع ( منخفضة الثمن نسبيا ) وإنقاص الكميات المطلوبة والمستهلكة من السلع الأخرى مرتفعة الثمن وذات القيمة الغذائية المرتفعة مثل اللحوم والأسماك ........

ويحدث العكس عندما تنخفض أثمان السلع الدنيا ٠(الخبز، السمن الصناعي ،الفول والأقمشة الشعبية ....) مع انخفاض عام في جميع الأثمان للسلع والخدمات حيث يؤدي ذلك إلي ارتفاع الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل ، ومن ثم تتجه هذه الفئات إلي إنقاص الكميات المطلوبة من السلع الدنيا رغم انخفاض أثمانها لأنها تقوم بإحلال سلع أرقي واعلي مستوى من القيمة الغذائية (اللحوم ،والأسماك ،الألبان ،الأقمشة ،الأعلى قيمة ....) محل ذلك النقص في الكمية المطلوبة من السلع الدنيا نتيجة زيادة دخولها الحقيقة (أثر إحلال وأثر الدخل).

وبذلك تصبح العلاقة الأساسية بالنسبة لهذا النوع من السلع بين الكمية المطلوبة منها وأثمانها علاقة طرديه موجبة تنخفض الكمية المطلوبة منها عندما تنخفض أثمانها في ظل انخفاض عام لأثمان جميع السلع وتزيد الكمية المطلوبة منها عندما ترتفع أثمانها في ظل ارتفاع عام لأثمان جميع السلع وتصبح دالة الطلب علي السلع متزايدة .

ويتجه منحني الطلب عليها من اسفل إلي أعلي ومن اليسار إلي اليمين ويكون الميل موجب خلافا للقاعدة العامة كما يلي في الشكل التالي:

شكل رقم (٣)




## ٢-"الحالة الاستثنائية الثانية " السلع التفاخرية أو المظهرية"

يتعلق الأمر هنا بنوع من السلع الخاصة والمتميزة والتي لا يقبل عليها إلا فئة محدودة جدا لديها دخول وثروات كبيرة وهائلة وتتميز بنمط للاستهلاك والسلوك والحياة تعمل فيه علي أن تكون متميزة ومنفردة عن مختلف فئات المجتمع فلا تطلب هذه السلع إلا إذا كانت مرتفعة الثمن وكلما أتجه الثمن إلي الارتفاع يزداد طلبها حبا في الظهور والتميز ومن أجل المباهاه والتفاخر

واعتقادا في إدخال نوع من النفوذ والهيبة الاجتماعية ومثال ذلك إقبال هذه الفئة علي زيادة طلبها من الأحجار الكريمة كلما ارتفعت أثمانها ، وزيادة الطلب علي السيارات الفاخرة والحديثة (مر سيدس) رغم الارتفاعات المتتالية في أثمانها وكذلك أدوات التجميل والزينة والملابس الراقية والتي يتم استيرادها من الخارج وكذلك إذا حدث انخفاض في أثمان هذه السلع فأن هذه الفئة قد تقلل من طلبها عليها ويمكن أن نضيف إلي ذلك زيادة طلب واقتناء هذه الفئة لبعض الأعمال الفنية الشهيرة إذا اتجهت أثمانها إلي الارتفاع وتقليل الطلب عليها إذا انخفضت أثمانها . وهنا تصبح العلاقة بين الكمية المطلوبة والثمن طردية موجبة خلافا لقانون الطلب .

**٣-الحالة الاستثنائية الثالثة :الاعتقادات الخاصة بالجودة وارتفاع الثمن :**

اعتقاد بعض الأفراد أن ارتفاع أثمان بعض السلع هو انعكاس أو ترجمة لزيادة جودة هذه السلع وعلي ذلك قد تزيد الكمية المطلوبة من السلعة التي يرتفع ثمنها وتنخفض الكمية المطلوبة إذا انخفض ثمنها اعتمادا علي أن ذلك دليل علي ارتفاع جودة السلعة أو انخفاض هذه الجودة وقد لا يكون صحيحا دائما ومن ثم فأن بعض المحلات التجارية (وخاصة المشهورة وفي الأحياء الراقية) تعمد إلي رفع أثمان السلع لكي تتمكن من تصريف المخزون المتراكم لديها بهدف استغلال الاعتقاد السائد بأن الثمن المرتفع للسلعة يعني زيادة جودتها لهذا تزيد الكمية التي يطلبها هؤلاء الأفراد من السلعة التي

يرتفع ثمنها -والعكس صحيح .. وتصبح العلاقة طردية ودالة الطلب متزايدة خلافا للقاعدة العامة .

٤- الحالة الاستثنائية الرابعة :توقعات ارتفاع وانخفاض الأثمان :

المتعلقة بتوقعات المستهلك لانخفاض أو ارتفاع الأثمان في هذه الحالة نجد أنة عندما يحدث انخفاض في ثمن سلعة ما فنجد أن الفرد لا يتجه إلي زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة طبقا للقاعدة العامة لقانون الطلب ولكنه علي العكس يتجه إلي تقليل الكمية المطلوبة وذلك لأنة يتوقع أن يكون هذا الانخفاض في الثمن مجرد مقدمة لانخفاضات أخرى ستتلوه ، ولهذا فأنه يفضل التقليل من مشترياته من السلعة حتي ينخفض ثمنها بدرجة أكبر وبالعكس فأنة عندما يحدث ارتفاع في ثمن سلعة ما وكان الفرد يتوقع أن يكون ذلك مجرد مقدمة لارتفاعات أخرى ستعقبه فأنة سيتجه إلي شراء كميات أكبر من السلعة قبل ان يحدث ارتفاع أكبر في الثمن وتصبح العلاقة بين الطلب والثمن علاقة طردية موجبة كاستثناء من القاعدة العامة لقانون الطلب .

❖ رابعا : الطلب وظروف الطلب

رأينا ان هناك مجموعة من المتغيرات أو العوامل المستقلة مثل ثمن السلعة ذاتها ودخل المستهلك وأثمان السلع البديلة وأثمان السلع المكملة والتغير في الدخل (عوامل كمية قابلة للقياس) وكذلك ذوق المستهلك نمط الاستهلاك والعادات والتقاليد وأثر المحاكاة والتقليد (عوامل كيفية) وهذه المتغيرات تؤثر في الكمية المطلوبة أو دالة الطلب وتكون العلاقة الدالية في

هذه الحالة علاقة مركبة معقدة حيث أن المتغير التابع فيها وهو الطلب لا يتوقف في تغيره علي ما يحدث من تغير في متغير مستقل واحد ، بل يتوقف علي تغيرها جميعا ، لذلك لجأنا إلي استخدام التجريد وبحث العلاقة الدالية بين الطلب وأحد هذه المتغيرات المستقلة فقط هو ثمن السلعة موضوع البحث وافتراض بقاء المتغيرات الأخرى علي حالها أى ثبات العوامل الأخرى . وتوصلنا عن طريق ذلك إلي قانون الطلب وجدول الطلب ومنحني الطلب الفردي (دالة الطلب البسيطة) .

ويتعين في مرحلة ثانية من التحليل أن نبحث أثر العوامل أو المتغيرات الأخرى التي افترضنا ثباتها من قبل علي الكمية المطلوبة ويطلق عليها اصطلاحا ظروف الطلب والجدير بالذكر أننا من أجل بحث العلاقة بين الكمية المطلوبة وهذه العوامل أو المتغيرات الأخرى بخلاف ثمن السلعة سوف نتبع نفس الافتراض او الحيلة المنهجية ، أي نبحث هذه العلاقة بين الطلب وكل من هذه المتغيرات كل علي حدة وافتراض ثبات المتغيرات الأخرى .

وبعد ذلك نعرض للتفرقة بين التحرك علي نفس منحني الطلب وانتقال منحني الطلب .

- **أولا : العلاقة بين الطلب والمتغيرات الأخرى بخلاف ثمن السلعة :**

كما ذكرنا من قبل فهناك متغيرات مستقلة عديدة كمية وكيفية تؤثر في الكمية المطلوبة ونطلق علي العلاقة الدالية من الطلب وهذه المتغيرات

(ظروف الطلب) وسوف نقتصر علي بحث العلاقة بين الطلب واهم المتغيرات وهي دخل المستهلك ، وأثمان السلع البديلة وأثمان السلع المكملة فضلا عن الإشارة إلي ذوق المستهلك وأثر التقليد المحاكاة والتغير في توزيع الدخل والتغير في توزيع السكان .

ونكرر مرة أخرى اننا سوف نفترض عند بحث العلاقة الدالية بين الطلب وأي متغير من هذه المتغيرات ، ثبات المتغيرات الأخرى بما فيها ثمن السلعة نفسها لكي نرى شكل ومحتوي العلاقة بين كل متغير علي حدة وبين الكمية المطلوبة.

**١- الطلب كدالة لدخل المستهلك :**

لاشك أن الدخل أي القوة الشرائية للمستهلك يعد أهم المتغيرات التي تؤثر في تحديد الكمية المطلوبة بواسطة مستهلك ما في فترة زمنية محدودة من سلعة ما مع افتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها ومن ثم فأن التغير في هذا الدخل يؤدي إلي تغير في الكمية المطلوبة أي توجد علاقة دالية بين الطلب ودخل المستهلك يتوقف فيها التغير في الطلب علي التغير في الدخل (الطلب هو المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل) ويكون الطلب دالة في الدخل .

وبالنسبة لشكل ونوع هذه العلاقة الدالية بين الطلب والدخل أى هل هي علاقة متزايدة ذات ميل موجب ، أم هي دالة متناقصة ذات ميل سالب ؟ وهل هذه العلاقة علاقة طردية أم عكسية ؟

للإجابة علي هذه ذلك نجد في الحالات الغالبة وكقاعدة عامة أن تغير دخل المستهلك في اتجاه معين يؤدي إلي تغير الكمية المطلوبة من السلعة المحددة (مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها) في نفس الاتجاه أي أن العلاقة الدالية بين الدخل والطلب علاقة طردية وتكون دالة الطلب في علاقته بالدخل دالة متزايدة ذات ميل موجب أي لو اتجه دخل المستهلك نحو الارتفاع فأن الكمية المطلوبة من السلعة ستتجه بدورها نحو الارتفاع ويحدث العكس في حالة الانخفاض في الدخل حيث سيترتب علي ذلك انخفاض الكمية المطلوبة .

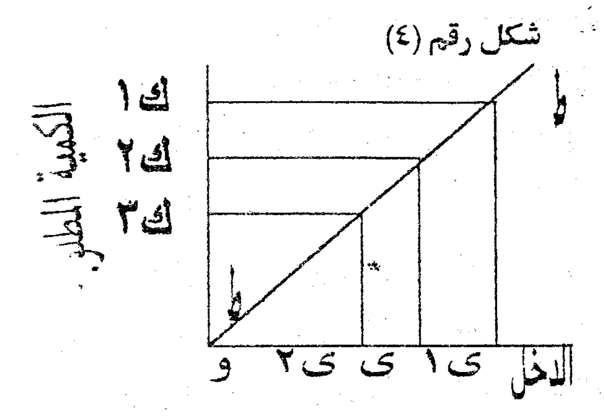
ويرى البعض(١) أن تغير دخل المستهلك يؤثر علي الكمية التي يقبل علي طلبها من سلعة ما عن طريق تأثيره علي المنفعة النهائية للنقود التي تحت تصرف المستهلك حيث أن زيادة الدخل يؤدي إلي انخفاض المنفعة النهائية للنقود مما يؤدي بدورة إلي الإقلال من طلب المستهلك من هذه السلعة . وعلي ذلك فأن القاعدة العامة أن تغير الدخل بارتفاعه يؤدي إلي زيادة الكمية المطلوبة وذلك خلال فترة زمنية محددة مع بقاء المتغيرات الأخرى علي حالها ويحدث ذلك التأثير وتلك العلاقة الطردية الموجبة بالنسبة لكل مستويات الدخل المختلفة في تدرجها تصاعديا حيث يترتب علي ذلك تغير

---

(١) د. عبد الهادي النجار - المرجع السابق ذكره صـ٢٥٦

الكميات المطلوبة المقابلة لهذه المستويات وتدرجها بالزيادة أيضا ويوضح ذلك الشكل البياني التالي (الشكل رقم ٤)

شكل رقم (٤)



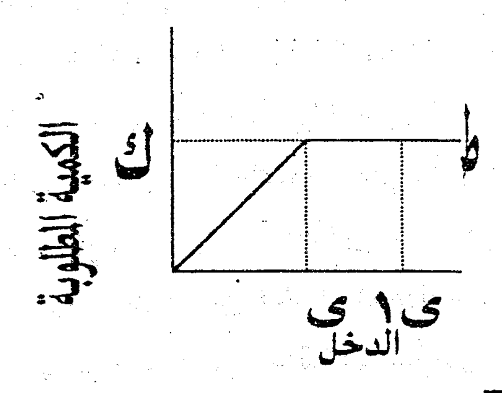
ونعبر عن الكمية المطلوبة في هذا الشكل علي المحور الرأسي(١) والدخل علي المحور الأفقي وهنا نجد عند كل مستوى من مستويات الدخل وجود كمية مناظرة وعند تغير مستوى الدخل بالزيادة من و ى ١ تتغير الكمية المطلوبة بالزيادة من و ك إلي و ك ١ وإذا تغير مستوى الدخل بالانخفاض من و ى إلي و ى ٢ تتغير الكمية المطلوبة أيضا بالانخفاض من و ك إلي وك٢ أي أن العلاقة هي علاقة طردية موجبة حيث تزيد الكمية المطلوبة من السلعة بارتفاع الدخل وتقل هذه الكمية بانخفاض هذا الدخل .

والتساؤل الآن هل العلاقة بين الطلب والدخل تأخذ هذا الشكل دائما أي توجد في جميع الأحوال علاقة طردية ؟ بعبارة أخرى هل توجد استثناءات لهذه القاعدة العامة ؟

وللإجابة أنة يوجد فعلا أستثناءات نحصرها في حالتين :

**الحالة الاستثنائية الأولي :السلع التي تشبع حاجة المستهلك منها كليا عند مستوى معين من الدخل :**

بالنسبة لهذا النوع من السلع فمن المتصور أن تزيد الكمية المطلوبة منها بزيادة الدخل ولكن عندما يصل المستهلك إلي حد الإشباع الكامل من هذه السلعة أي يتم إشباع حاجته كلية منها عند مستوى معين من الدخل (شكل رقم ٥) . فنجد أن أي زيادة في الكمية المطلوبة من هذه السلعة وينطبق ذلك علي طلب الفرد أو الأسرة علي سلعة الملح او الخبز إلي حد كبير .




---

(١) نضع الكمية المطلوبة هنا علي المحور الرأسي ويعد ذلك استثناء عن القاعدة العامة حيث يتعين وضع الكمية علي المحور الأفقي ، وذلك استثناء لأغراض التوضيح والتبسيط فقط ولا يغير ذلك من شكل ونوع العلاقة الدالية من الطلب والدخل .

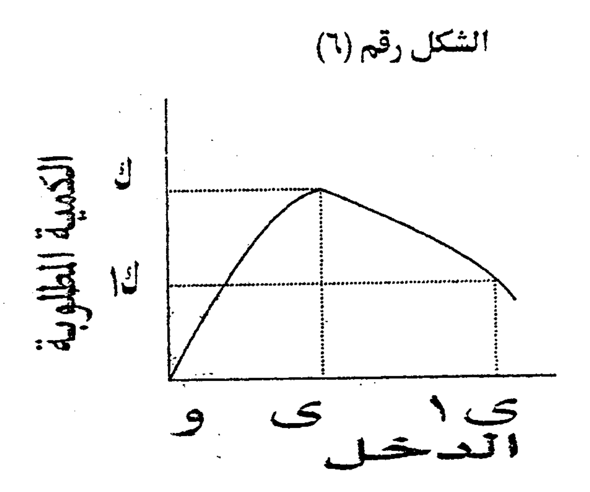
الحاله الاستثنائية الثانية "السلع الدنيا"

من الملاحظ في الواقع بالنسبة لفئة من السلع وهي التي يمكن وصفها بالسلع الدنيا أو منخفضة المستوي و القيمة الغذائية والتي تشمل كما رأينا الاستهلاك الأساسي للفئات ذات الدخل المحدود (الفقيرة) ومن أمثلتها: الخبز والفول والأقمشة الشعبية ...... فعندما يكون الدخل منخفضا تزيد الكمية المطلوبة أو المستهلكة من هذه السلع بواسطة هذه الفئات وذلك لعدم قدرتها الشرائية علي طلب سلع أخرى جيدة وأكثر قيمة ومستوي وعندما يرتفع الدخل تزيد الكميات المطلوبة منها ولكن عندما يحدث ارتفاعات اخرى للدخل ويصل إلي مستويات أعلي فأن هذه الفئات أو هذا المستهلك الذي لم يصبح ذا دخل محدود ولكنة صار من ذوى الدخل المرتفع سوف لا يزيد من الكمية المطلوبة من هذه السلعة طبقا للقاعدة العامة – ولكنة علي العكس منها سوف يقلل من هذه الكمية المطلوبة لأنة سيعمل علي إحلال سلع جيدة مرتفعة المستوى والقيمة الغذائية محل هذه السلع الدنيا – فسيقوم باستهلاك أكبر للكميات من اللحوم والألبان ...والأقمشة الجيدة حيث أصبح الآن ذا قوة شرائية تمكنة من طلبها أو زيادة الكمية المطلوبة منها – وعلي ذلك يترتب علي ارتفاع الدخل عن مستوى معين الاقلال من الكميات التي يتطلبها المستهلك من السلع الدنيا وذلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى .

وعلي ذلك تكون العلاقة الدالية بين الطلب والدخل بعد أن يصل إلي مستوى معين هي علاقة عكسية سالبة وذلك علي خلاف القاعدة العامة للعلاقة

بين الطلب والدخل ويمكن أن نعبر عن ذلك بيانيا في الشكل التالي (شكل رقم ٦).

الشكل رقم (٦)




وفي الشكل البياني السابق يتضح أن الكمية المطلوبة من السلع الدنيا تزيد مع زيادة الدخل حتي يصل الدخل إلي المستوي و ى أن زيادة الدخل عن المستوى

و ى إلي و ى ١ مثلا يترتب علية نقص الكمية المطلوبة مكن هذه السلع من و ك إلي و ك ١ وذلك خلافا للقاعدة العامة أي تصبح العلاقة الدالية من الطلب والدخل بعد هذا المستوى علاقة عكسية ، تقل فيها الكمية المطلوبة بزيادة الدخل وتزيد بانخفاضه .

## ٢- العلاقة بين الطلب وأثمان السلع الأخرى :

نهدف هنا إلي بحث العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة محددة في فترة زمنية محددة بواسطة مستهلك ما ، وأثمان السلع الأخرى التي توجد بينها وبين السلعة موضع البحث علاقة ارتباط وثيق ومباشر وهذه العلاقة قد تكون علاقة تبادل وإحلال وقد تكون علاقة تكامل . وعلاقات التبادل والإحلال بين السلع عندما تكون هذه السلع بديلة عن بعضها البعض أي يستطيع الفرد أن يحصل علي نفس القدر من الإشباع تقريبا عندما يستهلك أيا من هذه السلع ومثال ذلك اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء (الدجاج) والأسماك وسلعتي البن والشاي وخدمتي النقل بالقطارات والنقل بالسيارات والأتوبيسات .

وعلاقات التكامل بين السلع عندما يلزم علي الفرد أن يستخدم سلعتين معا وبشكل متكامل حتي يحصل علي الإشباع المعتاد الذي يسعي إلية ولن يتحقق له هذا الإشباع المعتاد إذا ما استخدم سلعة واحدة دون الأخرى المتكاملة معها ، ومثال ذلك سلعتي السيارة والبنزين ،و الحذاء والجورب ، وسلعتا الشاي والسكر ، وعلي ذلك نقتصر هنا علي دراسة العلاقة بين الطلب علي سلعة محددة وأثمان السلع الأخرى التي يطلق عليها مستقلة ) أي أثمان السلع البديلة وأثمان السلع المتكاملة وسنرى كل منهما علي حدة .

أ-العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وأثمان السلع البديلة لها :

توجد علاقة دالية مباشرة بين الكمية المطلوبة فعلا وبين التغير الذي يحدث في أثمان السلع البديلة لها وذلك في فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة حيث يترتب علي التغير في أثمان السلع البديلة حدوث تغير في الكمية المطلوبة من السلعة موضوع البحث ولكن ما شكل هذه العلاقة ، وفي أي إتجاه يتم التغير في الطلب نتيجة تغير أثمان السلع البديلة ؟

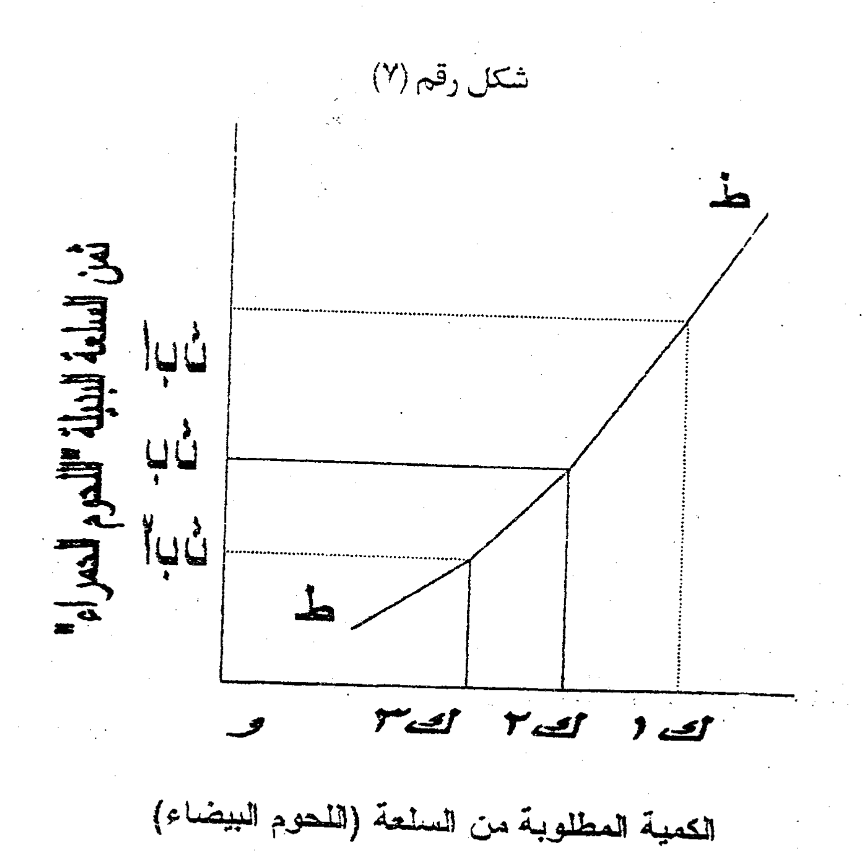
لبيان ذلك سنفترض وجود سلعتين بديلتين (اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء) وأن السلعة المراد بحث التغير في الكمية المطلوبة منها هي اللحوم البيضاء (الدجاج) وأن السلعة البديلة لها هي اللحوم الحمراء ونسعي إلي التعرف علي اثر تغير ثمن اللحوم الحمراء علي الكمية المطلوبة من اللحوم البيضاء(الدجاج) .

من الملاحظ أنة إذا ارتفع ثمن السلعة البديلة فأن الكمية التي سيطلبها المستهلك من السلعة موضوع البحث ستقل أيضا (مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها).

أي أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة وثمن السلعة البديلة لها علاقة طردية وتفسر ذلك هو ارتفاع السلعة البديلة يؤدي إلي خفض الكمية المطلوبة منها (قانون الطلب) مما يدفع المستهلك إلي زيادة الكمية التي يطلبها من السلعة موضوع البحث وإحلالها محل السلعة البديلة في إشباع حاجته والعكس يحدث تماما إذ أن انخفاض ثمن السلعة البديلة يؤدي إلي زيادة الكمية المطلوبة منها مما يدفع المستهلك إلى خفض الكمية التي يطلبها من السلعة موضوع البحث وإحلال السلعة

البديلة محلها في إشباع حاجته ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة الدائية.
في الشكل التالي (الشكل رقم ٧).

شكل رقم (٧)



حيث تتضح لنا من الرسم البياني سالف الذكر أن العلاقة بين الكميـة المطلوبة من السلعة المحددة وهي اللحوم البيضاء وثمن السلعة البديلة لها وهي اللحوم الحمراء علاقة طردية موجبة ، فإذا ارتفع ثمن السلعة البديلة من ث ب إلي ث ب ١ زادت الكمية المطلوبة من و ك إلي و ك ١ والعكس إذا انخفض ثمن السلعة البديلة من ث ب إلي ث ب ٢ نقصت الكمية المطلوبة من و ك إلي و ك ٢ .

**ب - العلاقة بين الكميه المطلوبة من سلعه ما وأثمان السلع المتكاملة لها :**

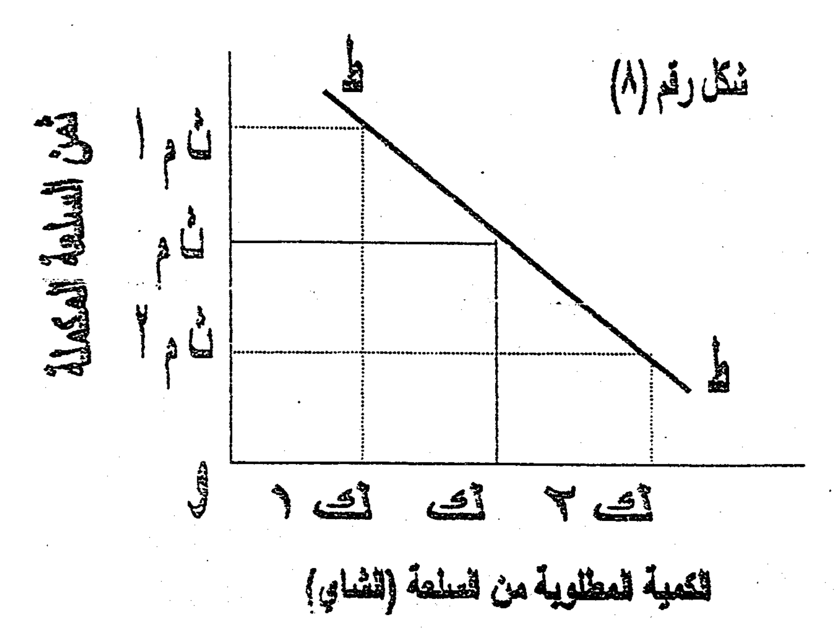
كما ذكرنا توجد علاقة داليه مباشرة بين الكميه المطلوبة فعلا من سلعه ما وبين التغير الذى يحدث فى أثمان السلع المتكاملة لها وذلك فى فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها أى ثباتها ، حيث يترتب على التغير فى أثمان السلع المتكاملة حدوث تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة موضوع البحث ، ولكن ما شكل هذه العلاقة ، وفى أى اتجاه يتم التغير فى الطلب نتيجة أثمان السع المتكاملة .

لبيان ذلك سنفترض وجود سلعتين متكاملتين وهما الشاى والسكر ، وأن السلعة المراد بحث التغير فى الكمية المطلوبة منها هى الشاى ، وأن السلعة المتكاملة معها هى السكر ، ونسعى الى التعرف على أثر تغير ثمن السكر كسلعة متكاملة على الكميه المطلوبة من السلعة موضوع البحث وهى الشاى .

من الملاحظ أنه لو أرتفع ثمن السلعة المتكاملة أو المكملة وهى السكر ، فان الكميه التى يطلبها المستهلك من السلعة موضوع البحث وهى الشاى ستقل ، وأذا ما انخفض ثمن السلعة المتكاملة فان الكميه التى يطلبها المستهلك من سلعه الشاى ستزيد ( مع ثبات العوامل الأخرى ) أى أن العلاقة بين الكميه المطلوبة من سلعة ما وثمن السلعة المتكاملة معها هى علاقة عكسية . وتفسير ذلك أن ارتفاع ثمن السلعة المتكاملة " السكر " يؤدى الى نقص الكميه المطلوبة منها ( قانون الطلب ) وبالتالي يخفض

المستهلك من طلبه على السلعة موضوع البحث " الشاى " حيث يتحتم عليه استخدامها مع السلعة المتكاملة لإشباع حاجته ، والعكس يحدث تماما اذا أن انخفاض ثمن السلعة المتكاملة " السكر " يؤدى الى زيادة الكميه المطلوبة منها ( قانون الطلب ) وبالتالى يزيد المستهلك من طلبه على السلعة موضوع البحث " الشاى " حيث يتحتم عليه استخدامها مع السلعة المتكاملة لإشباع حاجته ، أى أن العلاقة هى علاقة عكسية .

ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة الدالية فى الشكل التالى ( شكل رقم ٨ ) .



حيث يتضح من الشكل السابق بيان العلاقة بين الكميه المطلوبة من السلعة موضوع البحث وهى " الشاى " وثمن السلعة المتكاملة وهى " السكر " فانه عندما كان ثمن السلعة المتكاملة ( ث م) كانت الكميه المطلوبة ( ك ) ولكن عندما ارتفع ثمن السلعة المتكاملة الى ( ث م٢) انخفضت الكميه المطلوبة من سلعه الشاى الى ( ك ١) ، والعكس عندما انخفض ثمن السلعة المتكاملة الى ( ث م٢) زادت الكميه المطلوبة من سلعه الشاى الى ( ك ١) . أى أن العلاقة الدالية بين الكميه المطلوبة من سلعه وثمن السلعة المتكاملة معها هى علاقة عكسية سالبه .

٣- العلاقة بين الطلب على السلعة وذوق المستهلك وتفضيلة :

من الطبيعى أن توجد علاقة دالية بين الكميه المطلوبة من سلعه ما ( السلعة موضوع البحث ) فى فترة زمنية محددة وذوق المستهلك وتفضيلاته وميله وذلك مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها ، بحيث أنه اذا ما حدث تغير فى ذوق المستهلك ( متغير مستقل ) فسيؤدى ذلك الى احداث تغير فى الكميه المطلوبة ( متغير تابع ) وينطبق ذلك أيضا على تغير ذوق المستهلكين فى مجموعهم حيث يؤدى الى تغير مجموع طلبهم ، ويعكس ذوق المستهلك غالبا تفضيلاته وعاداته وميله وتأثرة باتجاهات " الموضة " وهى تتحدد أساسا بعوامل إجتماعية وتتأثر بالدعاية والإعلان والمحاكاه والتقليد . وعموما فانها تؤثر فى طلب المستهلك ، فاذا ما اتجه ذوق المستهلك وميله لسلعه ما ، فانه

مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يترتب على ذلك زيادة الكميه المطلوبة من هذه السلعة ، وبالعكس اذا ما تغير ذوق المستهلك فى غير صالح هذه السلعة ، أى عدم الإقبال عليها فانه مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يترتب على ذلك نقص الكميه المطلوبة من هذه السلعه .

وعلى ذلك توجد علاقة داليه طردية موجبه بين الكميه المطلوبة من سلعه ما وذوق المستهلك فى فترة زمنية محددة ، ويكون التعبير البيانى عن ذلك بانتقال منحنى الطلب بأكملة الى أعلى المنحنى الأصلى فى حالة الإقبال على السلعة ( اتجاه الذوق الى السلعة ) .

وانتقال منحنى الطلب بأكملة الى أسفل أى يسار المنحنى الأصلى فى حالة عدم الإقبال على السلعة ( انصراف ذوقة وميلة عن السلعة ) . وسنعبر عن ذلك بيانيا ى النقطة التالية .

يبقى لنا من المتغيرات المستقله التى تؤثر فى الطالب كمتغير تابع ، ذلك التغير الذى يحدث فى الكميه المطلوبة من سلعه ما ( فى فترة زمنية محددة مع ثبات العوامل الأخرى ) نتيجة عامل أثر التقليد والمحاكاة ، حيث يترتب على وجود هذا المتغير دفع المستهلك الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة موضوع البحث ، وفى حالة عدم وجودة أو عدم استعداد المستهلك للتأثر به أو ميله الى سلوك مخالف نقص الكميه المطلوبة من السلعة ، وعلى ذلك يمكن القول بوجود

علاقة دالية طردية بين الكميه المطلوبة من سلعه ما وأثر التقليد وذلك في أغلب الحالات .

وبالنسبة للآثار التى تحدثها كل من حجم السكان ، ونمط توزيع الدخل على الكميه المطلوبة فسوف نرى ذلك عند بحث داله الطلب الكلي .

## ثانيا : التحرك على منحنى الطلب وانتقال منحنى الطلب

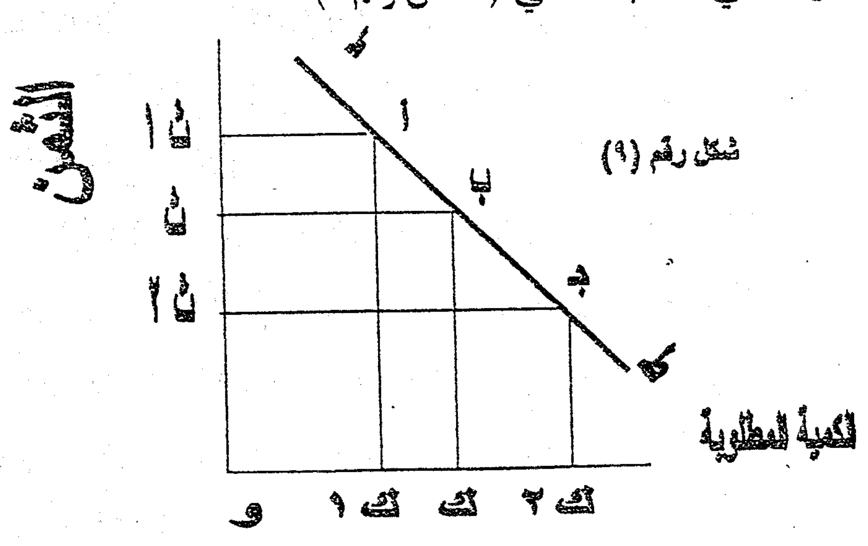
رأينا فيما سبق أن الكميه المطلوبة تتوقف على متغيرات مستقلة عديدة وبحثنا العلاقة بين الكميه المطلوبة من سلعة ما وثمن هذه السلعة وتوصلنا الى قانون الطلب ، ثم قمنا ببحث العلاقة الدالية بين الطلب والمتغيرات الأخرى مع أخذ كل متغير على حده ، وافتراض ثبات المتغيرات الأخرى ، ورأينا نوع وشكل العلاقة الدالية التى تربط الطلب ( الكميه المطلوبة ) بهذه المتغيرات وخصوصا الدخل ، وأثمان السلع البديلة ، وأثمان السلع المتكاملة ، وذوق المستهلك ، وأثر التقليد والمحاكاه ، ويطلق على هذه العلاقات مجتمعه ظروف الطلب أى المتغيرات الأخرى التى تؤثر فى الطلب بخلاف ثمن السلعة .

ويمكن التفرقة بين تأثير الثمن على الكميه المطلوبة ، وتأثير ظروف الطلب أي المتغيرات الأخرى على الكميه المطلوبة ، بشكل بيانى هندسى عن طريق التفرقة بين التحرك على منحنى الطلب من

نقطة الى أخرى ، وبين انتقال منحنى الطلب بأكمله الى أعلى والى اليمين ، أو الى أسفل والى اليسار [1]

<u>أ - التحرك على منحنى الطلب :</u>

اذا كان التغير فى الكميه المطلوبة من سلعه ما فى فترة زمنية محددة نتيجة تغير ثمن السلعه ذاتها مع ثبات المتغيرات الأخرى ، فاننا نعبر عن ذلك بقانون الطلب ، ويكون التعبير عن ذلك بالتحرك علي نفس منحني الطلب كما في (الشكل رقم ٩).




---

1- k. BOULDING :ECONOMIC ANALYSIS, VOLUME I: MICROECONOMICS , HARPER & ROW ,NEWYOURK 4TH EDITION ,1996, PP, 186-187

[1] د حازم الببلاوى ، المرجع السابق ذكره ، ص ٤١١

فاذا كان المستهلك عند النقطة أ على منحنى الطلب ط ط حيث تكون الكميه المطلوبة ك عند الثمن ث ، فاذا حدث تغير فى الثمن ارتفاع وأصبح ث ١ فان الكميه المطلوبة تنقص وتصبح ك١ ، وهنا نقول أن الطلب قد انكمش وتكون بصدد التحرك على نفس المنحنى حيث يتنقل المستهلك من النقطة أ الى النقطة ب ، والعكس اذا ما حدث تغير فى الثمن بالانخفاض وأصبح ث٢ فان الكميه النطلوبة تزيد وتصبح ك٢ ، وهنا نقول أن الطلب قد تمدد وتكون بصدد التحرك على نفس المنحنى حيث ينتقل المستهلك من النقطة أ الى النقطة ج .

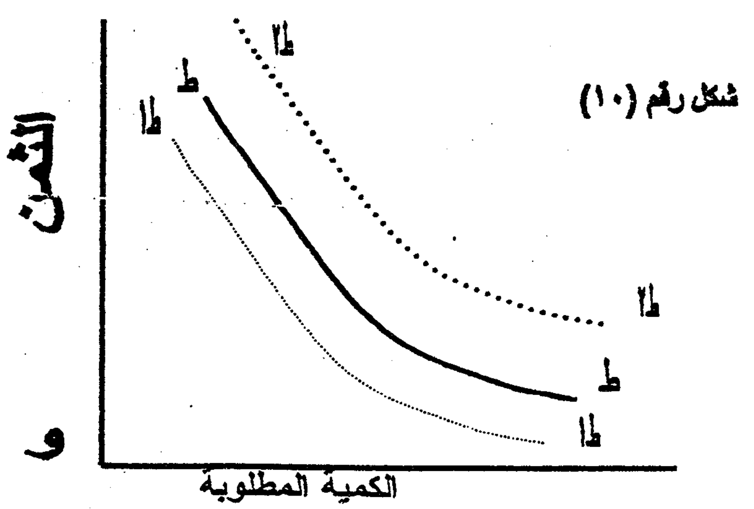
وبذلك يحدث انكماش فى الطلب اذا نقصت الكميه المطلوبة من سلعه ما نتيجة ارتفاع الثمن ويحدث تمدد فى الطلب اذا زادت الكميه المطلوبة من هذه السلعة نتيجة انخفاض الثمن ، ونكون بصدد التحرك على نفس منحنى الطلب وذلك مع ثبات المتغيرات الأخرى .

ب – انتقال منحنى الطلب :

أما اذا كان التغير فى الكميه المطلوبة من سلعه ما فى فترة زمنية محددة نتيجة تغير أحد المتغيرات أو العوامل الأخرى السابق

بيانها بخلاف ثمن السلعة ، فاننا نبحث ذلك ونعبر عنه بظروف الطلب وتغيرها ، ويؤدى ذلك الى انتقال منحنى الطلب بأكمله .

وعلى ذلك ففى حالة تغير ظروف الطلب ، فان قانون الطلب يتغير وتكون بصدد قانون اخر . ويتم التعبير عن ذلك بيانيا ( الشكل رقم ١٠ ) بانتقال منحنى الطلب كليه الى اليسار والى أسفل المنحنى الأصلى ويأخذ الشكل ط١ ط١ اذا ترتب على التغير فى ظروف الطلب نقص فى الكميات المطلوبة عند كل ثمن ، بإنتقال منحنى الطلب كليه الى اليمين والى أعلى المنحنى الأصلى ويأخذ الشكل ط٢ ط٢ اذا ترتب على التغير فى ظروف الطلب زيادة فى الكميات المطلوبة عند كل ثمن . شكل رقم (١٠).



وهنا نقول في الحالة الأولى التى يترتب عليها انتقال منحنى الطلب الى اليسار وأسفل المنحنى الأصلى أن التناب قد نقص ، وفى الحالة الثانية التى ترتب عليها انتقال منحنى الطلب الى اليمين وأعلى المنحنى الأصلى أن الطلب قد زاد .

وعلى ذلك يكون نقص الطلب هو ذلك الوضع الذى تكون فيه الكميه المطلوبة التى تم شرائها بثمن محدد أقل مما كانت تشترى به بذات الثمن فى فترة سابقة نتيجة عوامل أخرى بخلاف الثمن هى الدخل ، وأثمان السلع الأخرى المرتبطة بها ، الذوق وغيرها من العوامل التي ذكرناها .

ويكون زيادة الطلب هو ذلك الوضع الذى تكون فيه الكميه المطلوبة التى تم شرائها بثمن محدد اكبر مما كانت تشترى به بذات الثمن فى فترة سابقة نتيجة تغير عوامل أخرى بخلاف الثمن (الدخل ، الأثمان الأخرى ......وغيرها من العوامل ) .

## خامسا : الطلب الكلى أو طلب السوق :

بعد أن انتهينا من دراسة وتحليل الطلب الفردى ومعرفه العلاقات الدالية بين الطلب الفردى ومختلف المتغيرات المستقلة ، ورأينا أن الطلب الفردى هو الكميه التى يمكن ان يطلبها ويشتريها فعلا فردا ما من سلعة ما خلال فترة زمنية محددة عند الأثمان المختلفة الممكنه لهذه السلعة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

وحتى تكتمل لنا دراسة نظرية الطلب يتعين التعرف على الطلب الكلى أو طلب السوق ، بل أن هذا الأخير موضع الاهتمام الأكبر للتوصل الى تكون الأثمان فى الأسواق المختلفة . وترى النظرية الحدية أن الطلب الكلى هو مجموع طلب الأفراد ، وهو يعنى مجموع الكميات التى يطلبها ويشتريها فعلا مجموع الأفراد ( المستهلكين ) من سلعه ما خلال فترة زمنية محددة عند مختلف الأثمان الممكنه لها ، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى ، وعلى ذلك فان داله طلب السوق او داله الطلب الكلى ما هى الا مجموع دوال طلب الأفراد للسلعة موضوع البحث .

ومن الطبيعى ان كل ما ذكرناه من تحليل للجوانب المختلفة لداله الطلب الفردى ، والعلاقة الدالية بين الكميه

المطلوبة والثمن بالنسبة لفرد ما فى فترة زمنية محددة يكون صحيحا بالنسبة لداله الطلب الكلى أو داله طلب السوق .

أما بالنسبة لجدول الطلب الكلى على سلعه معينه ، وهو كذلك التعبير الرقمى " الحسابى " عن داله هذا الطلب فانه يتكون عن طريق جميع الكميات التى من الممكن أن يطلبها جميع المستهلكين من السلعة عند كل ثمن افتراضي .

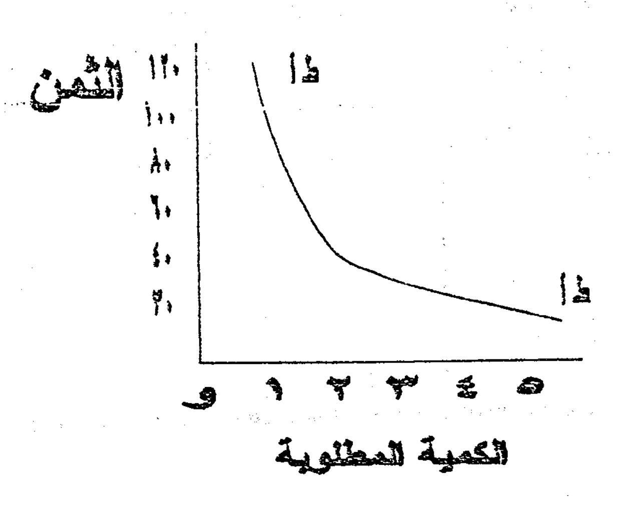
ولأغراض التبسيط نفترض أن مجموع الأفراد هم ثلاثة فقط أ ، ب ، ج وأن الطلب الكلى يتمثل فى مجموع الكميات التى يطلبها هؤلاء الأفراد عند كل ثمن معين مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، ويمكن بناء هذا الجدول كما يلى :-

جدول رقم ( ٢ ) " طلب السوق "

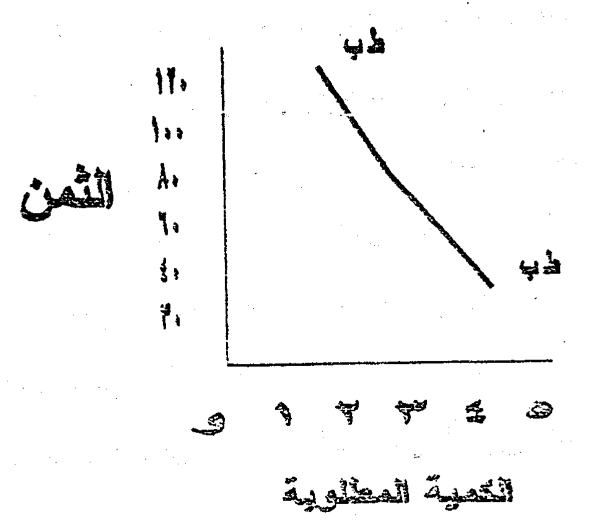
| ثمن السلعه للكيلو جرام البرتقال بالقروش | الكميه التى يطلبها المستهلك ( أ ) | الكميه التى يطلبها المستهلك ( ب ) | الكميه التى يطلبها المستهلك ( ج ) | الطلب الكلى وطلب السوق أ ، ب ، ج |
|---|---|---|---|---|
| ١٢٠ | ١ | - | - | ١ |
| ١٠٠ | ١ | ١ | - | ٢ |
| ٨٠ | ٢ | ١ | - | ٣ |
| ٦٠ | ٣ | ٢ | ١ | ٦ |
| ٤٠ | ٤ | ٣ | ٢ | ٨ |
| ٢٠ | ٥ | ٤ | ٣ | ١٢ |

ويمكن تكوين منحنى الطلب الكلى أو طلب السوق على سلعه معينه ، وهو كما ذكرنا من قبل التعبير البيانى والهندسى من داله الطلب عن طريق اشتقاقة من كافة منحنيات طلب الأفراد وهو بكل بساطة عبارة عن تجميع لكل منحنيات طلب المستهلكين الأفراد ، ولبيان ذلك يتم بناء منحنى طلب المستهلك أ ، والمستهلك ب ، والمستهلك ج وبتجميعهم نصل الى منحنى الطلب الكلى أو طلب السوق كما فى الشكلين التاليين رقم ( ١١ ، ١٢ ) .

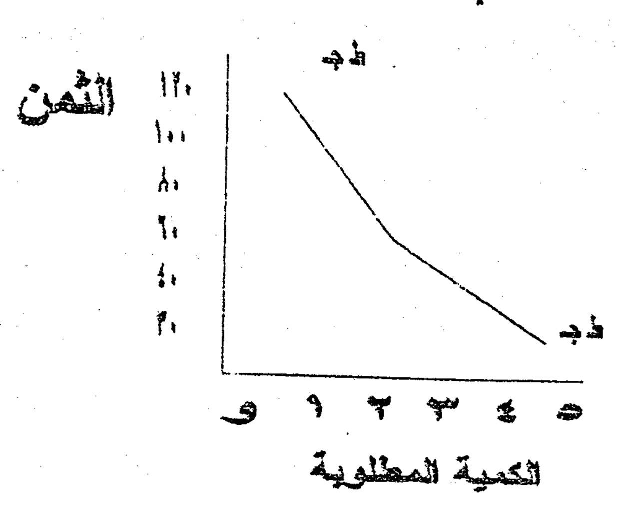
منحني الطلب للمستهلك أ




منحني الطلب للمستهلك ب

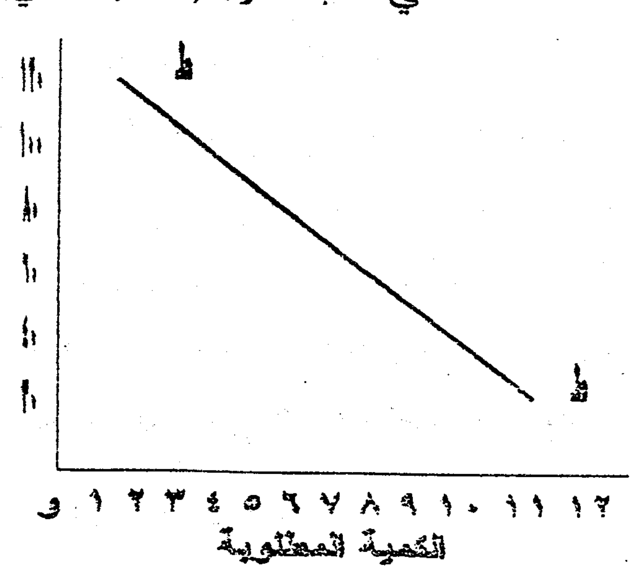


منحني طلب المستهلك ج




شكل رقم (١٢)

منحني طلب السوق (الطلب الكلي)



من الشكل الأخير رقم ( ١٢ ) يتضح أن منحنى طلب السوق ما هو الا تجميع لمنحنيات الطلب الفردية ، وهو يأخذ نفس شكل واتجاه منحنى الطلب الفردى ، أى ينحدر من اعلى الى أسفل ويتجه من اليسار الى اليمين ، دلاله على أن العلاقة بين الكميه والثمن هى علاقة عكسية وأن الدالة متناقصة والميل سالب .

ونشير اخيرا الى أنه اذا ما انتقلنا من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق يتعين أن نضيف متغيرين آخرين الى قائمة المتغيرات التى تحدد الطلب [1] وهما :

١- حجم السكان : اذ يتوقف الطلب الكلي على سلعة ما على حجم السكان ، فهو يزيد بزيادة السكان ، ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة فى القوة الشرائية ، لأن زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق أكثر اتساعا ، وعموما يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية ، ويمكن أن نضيف الى ذلك أن التركيب السكانى ، والوزن النسبى للفئات العمرية المختلفة يكون له هو الآخر تأثيرا على الكمية المطلوبة ، فالدول التى تزداد فيها عدد صغار السن يزيد الطلب فيها على السلع والخدمات الخاصة بهم ،

---

[1] د محمد دويدار ، المرجع السابق ذكره ، ص ٣٢٦ .

فى حين أن الدول التى يمثل فيها كبار السن نسبه كبيرة فان الطلب على السلع والخدمات المخصصة لهم يزيد .

٢- نمط توزيع الدخل : كما يتوقف الطلب الكلي على سلعة ما على نمط توزيع الدخل بين الفئات المختلفة ، حيث أن زيادة التفاوت وعدم العداله فى توزيع الدخل القومى يؤدى الى زيادة الطلب على السلع الكمالية ونقص الطلب على السلع الأساسية ، والعكس فان تحقيق نمط عادل لتوزيع الدخول بين الفئات الإجتماعية يؤدى الى زيادة الطلب على مختلف السلع وخاصة الأساسية .

تفسير داله الطلب ( قانون الطلب ) :

نشير فى نهاية تحليلنا لعلاقات الطلب الى تفسير داله الطلب ، أى تفسير قانون الطلب ، أى لماذا تكون العلاقة الدالية بين الكميه المطلوبة من سلعة ما وثمن هذه السلعة مع ثبات المتغيرات الأخرى هى علاقة عكسية ، أى عندما يتغير ثمن السلعة المحددة فى فترة زمنية محددة تتغير الكمية المطلوبة فى اتجاه مخالف أو عكسى ، ويترتب على ذلك كما رأينا أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى الى أسفل ويتجه من اليسار الى اليمين ، وأن داله الطلب

داله متناقصة وذات ميل سالب ؟ . أن ذلك يرجع الى سببين أو عاملين :[1]

ا – العامل أو السبب الأول وهو أثر الاحلال :

حيث عندما ينخفض ثمن سلعه محددة ، وتبقى أثمان السلع الإخرى التى يمكن ان تحل محلها ثابته أو تنخفض بنسبه أقل ، فان ثمن تلك السلعة يصبح أكثر انخفاضا بالنسبة لأثمان هذه السلع الأخرى ، وهذا يؤدى بالمستهلك الى احلال السلعة التى انخفض ثمنها محل السلع الأخرى التى ظلت أثمانها دون تغيير ، فتزيد بذلك الكميه المطلوبة من هذه السلعة ، وبالعكس فان ارتفاع ثمن هذه السلعة مع بقاء أثمان السلع الأخرى التى يمكن أن تحل محلها ثابته ( أو ارتفاعها بنسبه أقل ) فان ثمن هذه السلعة يصبح أكثر ارتفاعا بالنسبة لأثمان هذه السلع الأخرى ، وهذا يؤدى بالمستهلك الى أحلال تلك السلع التى ظلت أثمانها ثابته محل السلعة المحددة التى ارتفع ثمنها ومن ثم تنقص الكمية المطلوبة منها ، وعلى ذلك فان أثر الاحلال يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينخفض ثمنها ، والى نقص تلك الكميه المطلوبة عندما يرتفع هذا الثمن .

---

[1] د السيد عبد المولى / أصول الاقتصاد ، دار الفكر العربى / القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤١٤ .

ب - العامل أو السبب الثاني وهو أثر الدخل :

حيث أن انخفاض ثمن سلعة ما يعنـى مع ثبات الدخل النقدى للمستهلك حدوث تحسن أو زيادة فى الدخل الحقيقى . أى فى القوة الشرائية له تنتج عن انفاقه مبلغا أقل على شراء السلعة التى انخفض ثمنها ، وأصبح لدى هذا المستهلك ما نطلق عليه فائض من الدخل ، ويزيد هذا القدر من الفائض كلما كانت السلعة التى انخفض ثمنها هامة ، وتمثل نسبه كبيرة من دخل المستهلك ، ويترتب على هذه الزيادة فى الدخل الحقيقى زيادة القوة الشرائية ومن ثم زيادة الكميه التى يطلبها من هذه السلعة عند انخفاض ثمنها ، بالاضافة الى امكانية زيادة مقدرته على شراء السلع الأخرى . وعلى ذلك يمكن القول أن انخفاض ثمن السلعة يحدث أثرا يشابه من بعض النواحى أثر زيادة الدخل النقدى ، ويؤدى الى زيادة اقبالة على شراء مختلف السلع ، ومنها السلعة التى انخفض ثمنها ، وبالعكس فان ارتفاع ثمن سلعة ما يعنى انخفاض فى الدخل الحقيقى للمستهلك يترتب عليه نقص فى الكميه التى يطلبها ، بالاضافة الى امكانية نقص مقدرته على شراء السلع الأخرى .

ويضيف البعض [1] الى جانب هذين السببين سبب آخر يفسر داله الطلب الكلى وهو أن انخفاض ثمن السلعة يؤدى الى أن بعض الأفراد من ذوى الدخول المحدودة يصبحون قادرين الأن على طلب السلعة بعد أن كانوا عاجزين عن ذلك من قبل عندما كان ثمنها أكثر ارتفاعا ، وبالعكس فان ارتفاع ثمن السلعة يؤدى الى أن أصبح بعض الأفراد من ذوى الدخول المحدودة عاجزين عن شرائها بعد أن كانوا يشترونها من قبل عندما كان ثمنها أكثر انخفاضا ، وهكذا يؤدى هذا السبب بدورة الى زيادة الكميه المطلوبة من السلعة عندما ينخفض ثمنها والى نقص تلك الكميه عندما يرتفع هذا الثمن .

والخلاصة ان تفسير العلاقة الدالية العكسية بين الطلب والثمن يرجع الى كل من أثر الأحلال وأثر الدخل بالنسبة للمستهلك الفرد أى الطلب الفردى ، وحيث ان الطلب الكلى هو مجموع طلب الأفراد ، فانه يمكن كذلك تفسير العلاقة الدالية العكسية بين الطلب والثمن بالنسبة لمجموع الأفراد أى الطلب الكلى أو السوق بكل من أثرى الاحلال والدخل ، بالاضافة الى السبب الثالث الذى ذكرناه الأن .

---

[1] د. أحمد جامع ، المرجع السابق ذكره ، ص ٣٥١ .

## المطلب الثانى
## مرونة الطلب

رأينا فى المطلب الأول المتعلق بدراسة داله الطلب الفردى والكلى وجود علاقة دالية بين المتغيرات المستقلة كثمن السلعة ، والدخل ، وأثمان السلع البديلة ، أثمان السلع المتكاملة . ذوق المستهلك ، .. والكميه المطلوبة كمتغير تابع ، ولاحظنا أن هذه العلاقة تكون عكسية بين الكميه المطلوبة والثمن ، أى اذا ما حدث تغير فى ثمن سلعة ما يحدث تغير نتيجة لذلك فى الكميه المطلوبة ولكن فى الاتجاه المعاكس وذلك مع ثبات المتغيرات الأخرى .

لكن التساؤل الذى يفرض نفسه هو : ما درجة هذا التغير ؟ . وبعبارة أخرى ما هو رد الفعل ودرجة الاستجابة بالتغير فى الكميه المطلوبة نتيجة للتغير الذى يحدث فى الثمن ؟ فقد يكون التغير الذى يحدث فى الكميه المطلوبة كبيرا ، وقد يكون صغيرا محدودا ، وقد لا يحدث على الاطلاق ، لذلك يلزم معرفه درجة هذا التغير وقياس مدى استجابه الكميه المطلوبة بالتغير نتيجة تغير ما فى

الثمن ويطلق على هذا المقياس : مرونة الطلب بالنسبه للثمن ، أو المرونة الثمنية .

بالاضافة الى ذلك فان درجة استجابة الكميه المطلوبة لتغير ما يحدث فى الثمن ، يتوقف على نوع السلعة وما اذا كانت ضرورية أو كمالية .. ومن ثم فان مقياس المرونة يعتبر هاما وأساسيا للمقارنه بين السلع والخدمات المختلفة ( والتى تصل الى مئات الألاف ) كما أن التغيرات التى تحدث فى الكميه المطلوبة ( كمتغير تابع ) قد تتحقق نتيجة التغير الذى قد يحدث فى الدخل ، أو التغير الذى يحدث فى أثمان السلع الأخرى تكاملية أو تبادلية ، أو التغير الذى يحدث فى أذواق المستهلكين .. وهنا يلزم التعرف أيضا على درجة استجابة الكميه المطلوبة بالتغير نتيجة التغير الذى يحدث فى كل من هذه العوامل ، مع أخذ كل عامل على حده وثبات العوامل الأخرى ، ومن ثم تكون أمام انواع أخرى للمرونة " مرونة الطلب بالنسبه للدخل أو المرونة الدخلية ، المرونة التقاطعية .. كما سوف نرى .

سنحاول فى هذا المطلب أن نعرض بالتحليل لأهم النقاط المتعلقة بمرونة الطلب مع التركيز على مرونة الطلب بالنسبة للثمن أو المرونة الثمنية . وتتمثل فيما يلى :

١- مفهوم المرونة ومعامل المرونة .

٢- الحالات المختلفة للمرونه ( مرونه الطلب بالنسبة للثمن ) .

٣- قياس المرونه ( مرونه القوس ومرونه النقطة ) .

٤- الأنواع الأخرى لمرونـه الطلـب ( المرونة الدخلية . المرونة التقاطعية ) .

٥- العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب .

٦- أهمية مرونة الطلب .

أولا : مفهوم المرونة ومعامل المرونة :

مفهوم المرونة :

المرونة من اهم المقاييس والاصطلاحات التى تستخدم فـى علم الاقتصاد السياسى ، وهى أساسا مقياس يستخدم فـى علـوم الرياضيات والفيزياء ، وأدخـل فـى مجـال التحليـل الاقتصـادى والمالى بواسطة الفريد مارشال ، والذى قدم أيضا طريقة قيـاس المرونة ، وتستخدم المرونة فـى العلـوم الاقتصادية والماليـة لقيـاس التغيرات النسبية التى يمكـن أن تحدث نتيجة ارتبـاط ظاهرتين أو متغيرين بعلاقة معينة .

والمرونة مقياس يبين مدى استجابة أو درجة تأثر متغير ما ( المتغير التابع ) للتغيرات التى تحدث فى متغير آخر ( المتغير المستقل ) ، وتقاس المرونة رياضيا بميل الزاوية المقابلة لمنحنى الطلب ( أو معامل هذا المنحنى ) ظا = المقابل / المجاور

غير أن هذا القياس الرياضى لا يعبر لنا على وجه الدقة عن درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات التى تحدث فى العوامل المستقلة ( ثمن السلعة ، الدخل ، أثمان السلع الأخرى المرتبطة بها) ، وسوف نرى ذلك عند التعرف على معامل المرونة .

هذا وتكون المرونة حسابيا " عدديا " بين صفر ( عديم المرونة ؟) وما لا نهاية ( لا نهائى المرونة ) واذا كنا بصدد قياس درجة استجابة أو تأثر الكميه المطلوبة من سلعة ما للتغيرات التى تحدث فى ثمن هذه السلعة ( مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابته ) فاننا نعبر عن ذلك بمرونة الطلب بالنسبة للثمن أو المرونة الثمنية ، أما اذا كنا بصدد قياس درجة استجابة أو تأثر الكميه المطلوبة من هذه السلعة للتغيرات التى تحدث فى دخل المستهلك فاننا نعبر عن ذلك بمرونة الطلب بالنسبة للدخل أو المرونة الدخلية ، واذا كان الامر يتعلق بقياس درجة استجابة أو تأثر الكميه المطلوبة للتغيرات

التى تحدث فى أثمان السلع الأخرى ( تبادلية أو تكاملية ) فاننا نعبر عن ذلك بالمرونة التقاطعية .

**معامل المرونة :**

اذا كانت مرونة الطلب تعد مقياسا هاما ، كما أن مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات فى ثمن السلعة ، أو فى الدخل ، أو فى أثمان السلع الأخرى المرتبطة بها تختلف اختلافا واضحا ، لذلك يلزم قياس المرونة عدديا وبدقة ، حيث لا يكفى أن نذكر بشكل عام [1] أن الطلب على سلعة ما هو أكثر مرونه من الطلب على سلعه أخرى أو أقل منه ، بل يلزم ايجاد معيار كمى دقيق يمكن بواسطته قياس مقدار مرونة الطلب ، ويقصد بهذا المعامل : القيمة العددية التى تحدد درجة مرونة الطلب .

هذا وقد ذكرنا من قبل أن القياس الرياضى للمرونة يتحدد على أساس اتخاذ ميل منحنى الطلب كمقياس لمدى استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات فى الاثمان ، أو الدخول .. ولكن هذا المقياس الرياضى لا يمكن استخدامة فى الاقتصاد نتيجة اختلاف وحدات القياس وتأثير ذلك على مختلف السلع ، ويتضح ذلك مما يلى :

---

(1) د أحمد جامع " المرجع السابق ذكره " ص ١٨٦ .

١- أن ميل منحنـى الطلـب يتـأثر بـالوحدات التـى يقـاس بـها الكميه المطلوبة ، والأثمان ، والدخول حيث نجد آن تغير وحـدات القياس من جنيهات الى قروش أو العكس يؤدى الى تغيير كبير فـى ميل المنحنى ( ونفس الأمر اذا تم تغيير وحـدات قياس الكمية من الأطنـان الى الكيلـو جرامات ) وذلك رغـم أن منحنـى الطلـب لم يتغير .

٢- صعوبة استخدام ميل منحنى الطلب كمقياس دقيق للمقارنـة بين مرونات مجموعات أو أنواع مختلفة من السلع ، فاذا كان لدينا على سبيل المثال عده سلع هى : الخبز ، البطاطس ، المنسوجات ، جـهاز كـهربائى ( راديـو ) ، السـيارات ، ونرغـب فـى معرفـه درجـة استجابة الكميات المطلوبة من هذه السلع للتغيرات فـى أثمانها ... ( وليكن جنيه واحد أو عده قروش ) ، فسوف نجد أن ميـل منحنيات الطلـب الخاصة بها لا تفيد فـى اجـراء المقارنـة .. فضلا عـن مقدار التغير فـى الثمن (جنيه واحد أو عده قروش ) يؤثر علـى الكميـه المطلوبة من بعض السلع كالخبز والبطاطس ، ولكن لا تأثير لـه علـى سلع كالاجهزة الكهربائية والسيارات .

لذلك فان مقارنـه الحجم المطلق للتغير الذى يحدث فـى الكمية المطلوبة من السلعة بالحجم المطلق للتغير الذى يحدث في

ثمنها ، ويطلق عليها المرونة المطلقة لا يعطى أى معنى محدد ولا يمكن اعتباره مقياسا دقيقا للتعرف على مرونة الطلب ، وانما يلزم قياس وتحديد ما يطلق عليه المرونة النسبية [1] وهى التى تتعلق بالعلاقة بين التغييرات النسبية فى الأثمان ، وهى التى تقيس وتقدر مدى استجابة أو درجة رد الفعل فى الكميات المطلوبة نتيجة التغيرات فى الأثمان .

بعبارة أخرى يتم استخدام النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة نتيجة التغير بنسبه ما فى الثمن لقياس معامل مرونه الطلب بالنسبة للثمن ( وتتحدد النسبة المئوية للتغير فى الكميه المطلوبة بالثمن ، بنسبه هذا التغير لكل من الكمية والثمن الأصليين ) ، وفى هذه الحالة فان مرونه الطلب لن تتأثر بتغير وحدات قياس الكمية أو الثمن .

وعلى ذلك فان مرونة الطلب بالنسبة للثمن أو المرونة الثمنية هى : درجة أو مقدار أو نسبة التغيرات فى الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة التغيرات فى ثمنها .

---

(1) د مصطفى رشدى ـ علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى ـ دار المعرفه ـ الاسكندرية ـ ١٩٨٩ ، ص ١٥٣ .

ومن ثم فأن معامل المرونة = $\dfrac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في الثمن}}$

= $\dfrac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \dfrac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الأصلي}}$

= $\dfrac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الأصلية}} \times \dfrac{\text{الثمن الأصلي}}{\text{التغير في الثمن}}$

= $\dfrac{\text{التغير في الكمية}}{\text{التغير في الثمن}} \div \dfrac{}{\text{الكمية الأصلية}}$

وإذا رمزنا للكمية بـ ك والتغير في الكمية $\Delta$ ك والتغير في الثمن $\Delta$ ث

فأن معامل المرونة م ط = $\dfrac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \dfrac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}}$

= $\dfrac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \times \dfrac{\text{ث}}{\Delta \text{ث}}$

إذن ∴ م ط = $\dfrac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \dfrac{\text{ث}}{\text{ك}}$

واذا كانت العلاقة بين الكميه المطلوبة والثمن هى فى الغالب علاقة عكسية ، فان ذلك يعنى أن معامل مرونة الطلب بالنسبة للثمن يكون ذا قيمة سلبية ( أى يلزم أن يكون معامل المرونة مسبوقا باشارة سالب " – " ) .

ويمكن أن نعطى مثالا توضيحيا بسيطا لحساب معامل المرونة بأن نفترض بالنسبة لسلعة ما حيث كانت الكميه المطلوبة ( الأصلية ) ٥٠ وحده عند الثمن " الأصلى " ١٠ وحدات نقدية ، وترتب على تغير الثمن بالانخفاض حيث أصبح ٨ وحدات نقدية أن زادت الكمية المطلوبة الى ٥٥ وحده ، فما هو معامل المرونة ؟

$$= \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الأصلي}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

$$\text{وبالتطبيق م ط} = \frac{٥٥ - ٥٠}{٥٠} \div \frac{٨ - ١٠}{١٠} = \frac{٥}{٥٠} \div \frac{-٢}{١٠}$$

$$= \frac{٥}{٥٠} \times \frac{١٠}{-٢} = \frac{٥}{-٢} \times \frac{١٠}{٥٠} \left(\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}\right) = \frac{٥٠}{-١٠٠} = -\frac{١}{٢} = -٠٫٥$$

أى المرونة تساوي النصف وهي أقل من ١ صحيح (غير مرن)

ثانيا : الحالات المختلفة للمرونة ( مرونة الطلب بالنسبة للثمن ) ؟

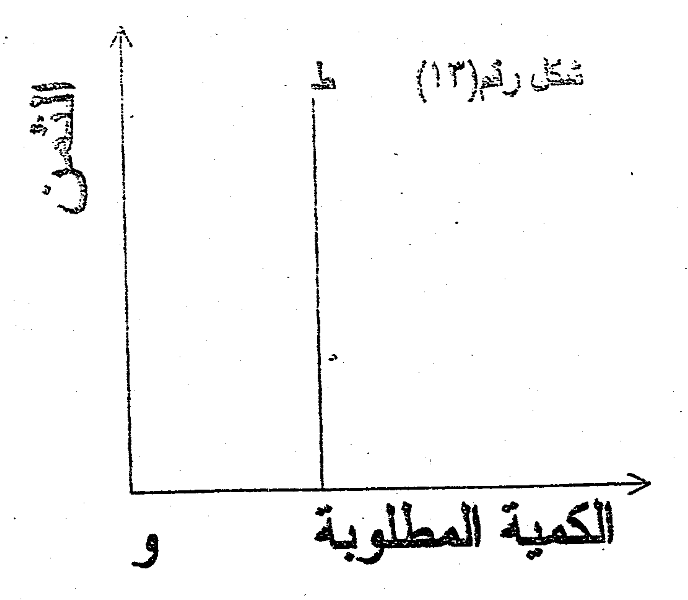
يأخذ معامل مرونة الطلب بالنسبة للثمن أى مرونة الطلب الثمنية أو المرونة الثمنية قيم عديدة متباينة ومختلفة ، وقد ذكرنا من قبل أن هذا المعامل يمكن أن يكون حسابيا أو عدديا بين صفر ( عديم المرونة ) وما لا نهاية ( لا نهائى المرونة ) وعلى هذا الأساس توجد خمس حالات مختلفة للمرونة تتدرج فيها ما بين الصفر ، وما لا نهاية ( ويمثلان الحدين الأدنى والأقصى ) وما بينهما قد تكون المرونة أقل من الواحد الصحيح ويكون الطلب قليل المرونة " غير مرن " وقد تكون المرونة مساويه [illegible] الواحد الصحيح ويكون الطلب متكافىء " المرونة " وأخيرا قد تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح ويكون الطلب كبير المرونة " طلب مرن " وسنرى كل حالة على حده .

١- الطلب عديم المرونة : حيث تكون مرونة الطلب الثمنية مساوية للصفر :

تكون قيمة المرونة أى مرونة الطلب بالنسبة للثمن " المرونة الثمنية " مساوية للصفر ، اذا ما كانت أى تغيرات فى الثمن لا يترتب عليها أى تغيير على الاطلاق فى الكمية المطلوبة من السلعة

موضوع البحث ، أى مهما تغير الثمن بنسبة معينة ( بالارتفاع أو الانخفاض ) تبقى الكمية المطلوبة ثابته ومحددة .

والتعبير البيانى فى هذه الحالة يتمثل فى أن منحنى الطلب يأخذ شكل خط عمودى على المحور الافقى ( محور الكمية ) وموازى للمحور الرأس ( محور الثمن ) كما يلى فى الشكل ( ١٣ )

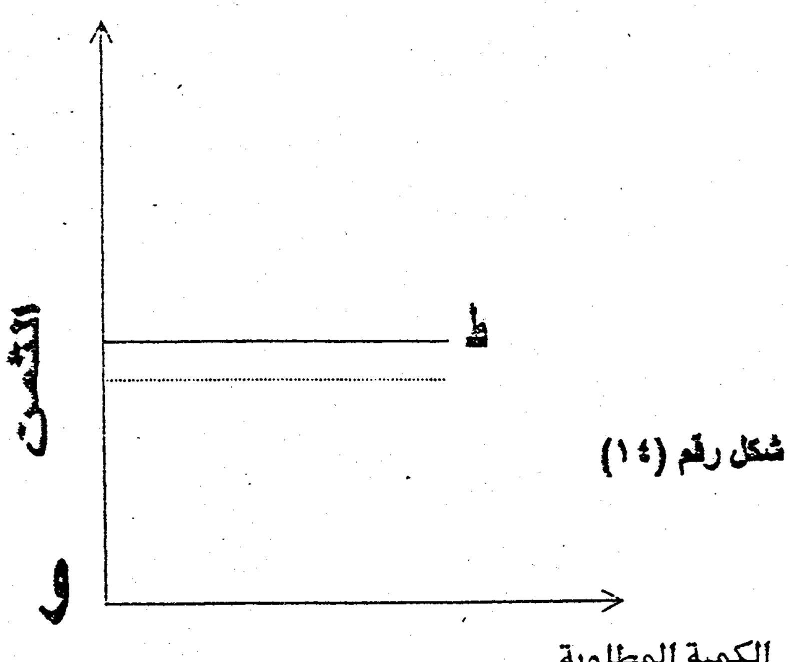


واذا كانت هذه الحالة تمثل الحد الأدنى لمرونة الطلب ، وتعتبر نادرة الوقوع فى الحياة العملية ، الا أننا نرى أنها تنطبق فى بعض الحالات ، والتى تتعلق على بعض الخدمات كعدادات المياه ، وعدادات الكهرباء ، فضلا عن ثمن المتر المكعب من المياه ، والكيلوات من الكهرباء ، هنا يكون الطلب عديم المرونة ، وأن مرونه الطلب بالنسبة للثمن المرونة الثمنية تكون مساوية للصفر أى أن م ط = صفر

٢- الطلب لا نهائي المرونة :

وتكون مرونة الطلب الثمنية مساوية ل: ما لا نهاية ∞ وتمثل هذه الحالة الحد الأقصى للقيمة العددية لمعامل مرونة الطلب بالنسبة للثمن ، وهى تعنى أن أى تغير طفيف ، أى بنسبه مئوية صغيرة فى الثمن سوف يترتب عليه تغير لا نهائى ( غير محدود ) فى الكمية المطلوبة .

والتعبير البياني عن هذه الحالة يتمثل في أن منحنى الطلب يأخذ شكل خط افقي موازي للمحور الأفقي ، كما في الشكل رقم ( ١٤ ) .




شكل رقم (١٤)

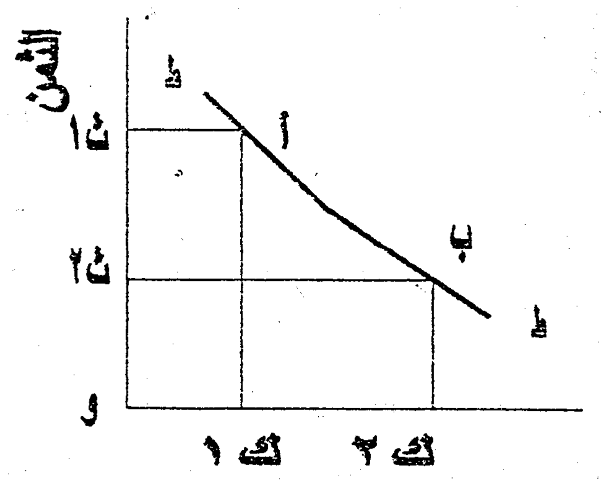
وهذه الحالة نادرة الوقوع في الحياة العملية أن لم تكن مستحيلة ، ويكون الطلب لا نهائي المرونة والمرونة – ما لا نهاية أي أن م ط = ∞ لانهاية

٣- الطلب المرن :

وفيه تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح وأقل من ما لا نهاية . وفى هذه الحالة يترتب على تغير محدد النسبة مئوية معينة فى الثمن حدوث تغير مقابل فى الكمية المطلوبة ولكن بنسبة مئوية أكبر من نسبة تغير الثمن ، أى تتغير الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من التغير الذى حدث فى الثمن .

ونعبر عن هذه الحالة بيانيا فى الشكل رقم ( ١٥ ) .

شكل رقم (١٥)

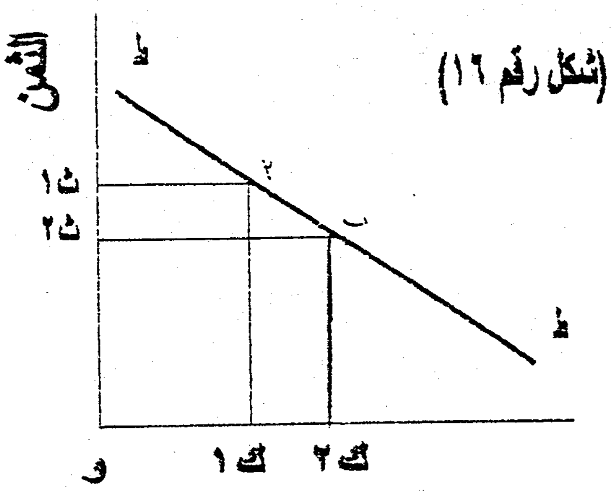


حيث منحنى الطلب ط ط . ويكون الطلب مرنا ، إذ ترتب علي تغير الثمن من وث١ إلي وث٢ وذلك بالانخفاض بمقدار ث١ث٢ ، أن يحدث تغير في الكمية المطلوبة وذلك بالزيادة بمقدار ك١ ك٢ ، وذلك بنسبة أكبر من تغير الثمن ، أى أن ك١ ك٢ أكبر من ث١ ث٢ ( التغير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من التغير النسبي في الثمن ) وتكون المرونة أكبرمن واحد صحيح وأقل من ما لا نهاية م ط =>١.<ـــ ما لا نهاية .

٤- <u>الطلب متكافئ المرونة :</u>

**وتكون مرونة الطلب الثمنيه مساوية للواحد الصحيح أى م ط=١، وفي هذه الحالة يترتب علي تغير محدد بنسبة مئوية معينة في الثمن حدوث تغير مقابل في الكمية المطلوبة بنفس النسبة المئوية تماما لذلك التغير الذي حدث في الثمن ، أى النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة تعادل تمام (وتتناسب تماما) النسبة المئوية للتغير الذي حدث في الثمن .**

**ونعبر عن هذه الحالة بيانيا في الشكل رقم (١٦)**




(شكل رقم ١٦)

من الرسم السابق نجد أن منحني الطلب ط ط يعبر عن المرونة المتكافئة (المساوية للواحد الصحيح)ويكون الطلب متكافئ المرونة وتسمي المرونة هنا بالمرونة المتناسبة ، إذ أن التغير الذي حدث في الكمية المطلوبة نتيجة تغير الثمن يكون متساوي ومتناسب تماما ، أى أن التغير في الكمية المطلوبة ك١ ك٢ يتساوى ويتعادل ويتناسب تماما مع التغير الذي حدث في الثمن ث١ ث٢ ومن ثم فإن ك١ ك٢ =ث١ ث٢ وتكون م ط =١

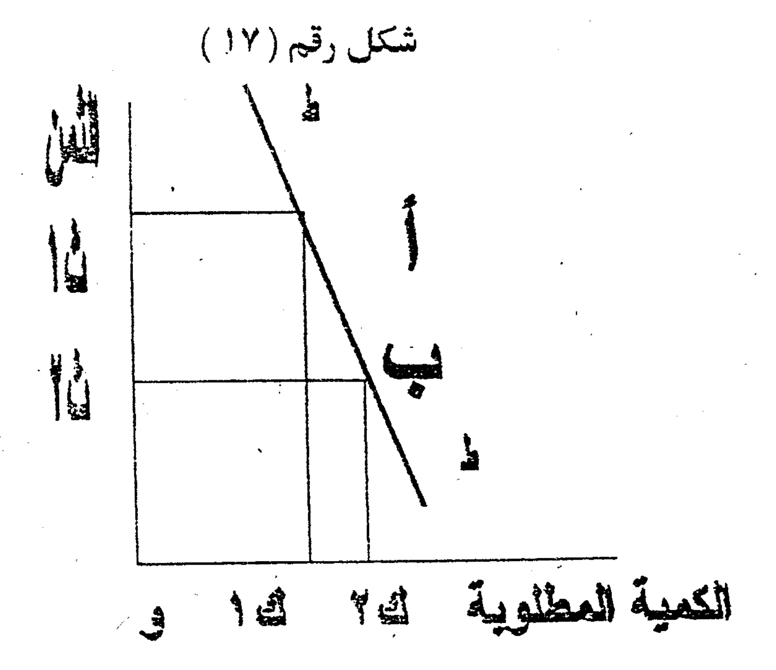
٥- الطلب غير المرن أو قليل المرونة :

وفيه تكون مرونة الطلب الثمينة أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح .ويطلق علي الطلب بأنة غير مرن ، أو قليل المرونة .

وفى هذه الحالة يترتب على تغير محدد بنسبة مئوية معينه فى الثمن حدوث تغير مقابل فى الكمية المطلوبة ولكن بنسبة مئوية أقل من نسبة تغير الثمن ، أى تتغير الكمية المطلوبة بنسبة أقل من التغير الذى يحدث فى الثمن . ، أى أن ك١ ك٢ أقل من ث١ ث٢ أو العكس يحدث تغير في الكمية المطلوبة بأقل من ذلك التغير في الثمن ، أى أن ث١ ث٢ أكبر من ك١ ك٢

ونعبر عن هذه الحالة بيانيا فى الشكل رقم ( ١٧ ) .

شكل رقم ( ١٧ )



حيث منحنى الطلب ط ط ، ويكون الطلب غير مرن أو قليل المرونة ، اذ ترتب على تغير الثمن من ث١ الى ث٢ أن يحدث تغير فى الكمية المطلوبة من ك١ الى ك٢ وأن التغير فى الكمية المطلوبة ك١ ك٢ حدث بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن ث١ ث٢ ومن ثم تكون المرونة قليلة والطلب غير مرن ، وتكون م ط = >صفر ،<١ .

ثالثا : قياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن ( مرونة القوس ومرونة النقطة ) :

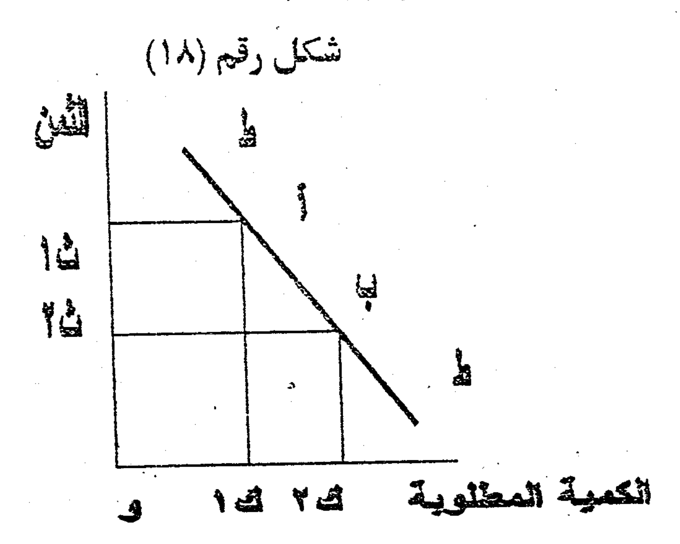
رأينا أن المرونة مقياس يستخدم لتحديد درجة استجابة الكمية المطلوبة بالتغير النسبى الذى يترتب على تغير نسبى محدد فى الثمن ، ولذلك فان المرونة تعتبر مقياس نسبى ، ومن ثم فان معامل المرونة لن يتغير بين النقط المختلفة على منحنى الطلب مهما تباينت وحدات قياس الكمية والثمن .

وعند قياس المرونة يتم التفرقة بين قياسها بين نقط مختلفة على منحنى الطلب ، أى لجزء صغير على منحنى الطلب ، ويطلق عليها مرونة القوس ، وبين قياسها عند نقطة محددة على منحنى الطلب ومع افتراض تغير طفيف جدا فى الثمن ويطلق عليها مرونة النقطة .

أ- مرونة القوس :

لقياس مرونة القوس ، أي المرونة بين نقطتين على منحنى الطلب ، نفترض وجود منحنى الطلب ط ط ويتم قياس المرونة بين نقطتين عليه ، وللتبسيط سنفترض أن المنحنى خط مستقيم وذلك كما فى الشكل التالى رقم ( ١٨ ) .

شكل رقم (١٨)




لحساب المرونة بين نقطتين أ ، ب أى مرونة القوس أ ب على منحني الطلب في الشكل السابق ( مع افتراض أنه خط مستقيم ) فنجد أن قيمه هذه المرونة تختلف باختلاف نقطة البدء أ أو ب حيث أن الثمن الأصلى والكمية الأصلية يختلفان عند كل نقطة

رغم أن كل من التغير فى الكمية والتغير فى الثمن يظل كما هو عند النقطتين .

وعلى ذلك فان المرونة تختلف فى حالة التحرك من النقطة آ الى النقطة ب وتكون النقطة " أ " هى نقطة البدء عنها فى حالة التحرك من النقطة ب ———— الى النقطة أ وتكون النقطة ب هى نقطة البدء .

فإذا كانت مرونة الطلب بالنسبة للثمن = $\frac{\text{ـ ك}}{\Delta\ -} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$

فان مرونة الطلب عند النقطة أ ( التحرك من أ الى ب ) .

أى أن م ط أ = $\frac{\text{ك١ ك٢}}{\text{ث١ ث٢}} \times \frac{\text{و ث ١}}{\text{و ك ١}}$ (١)

وأن مرونة الطلب عند النقطة ب ( التحرك من ب الى أ ) .

أى أن م ط ب = $\frac{\text{ك١ ك٢}}{\text{ث١ ث٢}} \times \frac{\text{و ث ٢}}{\text{و ك ٢}}$ (٢)

وتكون مرونة الطلب بين النقطتين أ ، ب أى مرونة القوس أ ب هى متوسط قيمه المرونة عند كل منهما أى أن م ط أ ب . تكون مساوية لمتوسط قيمة كل من (١)،(٢) .

أى أن م ط أ ب = $\frac{\text{م ط أ + م ط ب}}{\text{٢}}$

ويمكن التوصل الى ذلك عن طريق الأخذ فى الاعتبار مجموع الثمنين ومجموع الكميتين ، أى عند النقة أ ،والنقطة ب معا ومن ثم فان :

$$\text{مرونة القوس} = \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{التغير في الثمن}} \times \frac{\text{مجموع الثمنين}}{\text{مجموع الكميتين}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك(ك١ ك٢)}}{\Delta \text{ ث(ث١ ث٢)}} \times \frac{\text{وث١ + وث٢}}{\text{وك١ + وك٢}}$$

ويمكن أن نعبر عما سبق رقميا حيث نفترض بالنسبة للشكل السابق رقم ( ١٨ ) عند النقطة أ كان الثمن ث١ ( و ث١ ) = ٤٠ وحده نقدية ، وكانت الكمية المطلوبة ك١ ( و ك ١ ) = ١٥٠ وحده فاذا افترضنا حدوث تغير فى الثمن ( مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)حيث أصبح ٣٠ وحده نقدية أى انخفض الثمن : ث٢ ( و ث٢) . فان الكميه المطلوبة سوف تتغير فى اتجاه عكسى فتصبح ١٨٠ وحدة أى زادت الكميه : ك٢ ( و ك٢ ) .

وهنا نجد أن حساب المرونة يختلف عند النقطتين أ ، ب كما يلى :

$$\text{مرونة الطلب عند النقطة أ} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ ث}} \times \frac{\text{وث١}}{\text{وك١}} = \frac{٣٠}{١٠-} \times \frac{٤٠}{١٥٠}$$

= -٠٫٨

مرونة الطلب عند النقطة ب = Δك / Δث X وث٢ / وك٢ = -٣٠ / ١٠ X ٣٠ / ١٨٠ = -٥,٠

وعليه تكون مرونة المرونة بين النقتطين أ ، ب أى مرونة القوس

أ ب = (م ط أ + م ط ب) / ٢

م ط ا ب = -(٨,٠ + ٥,٠) / ٢ = ١,٣ / ٢ = -٦٥,٠

ويمكن تطبيق ما سبق أن ذكرناه بالأخذ فى الاعتبار مجموع الثمنين ومجموع الكميتين ، ويتم حساب مرونة القوس أ ب مباشرة ونصل الى نفس النتيجة تقريبا . .

حيث أن م ط أ ب = Δك / Δث X (و ث أ + و ث ٢) / (و ك ١ + و ك ٢)

= -٣٠ / ١٠ X (٣٠ + ٤٠) / (١٥٠ + ١٨٠) = -٣٠ / ١٠ X ٧٠ / ٣٣٠

= -٢١ / ٣٣ = -٧ / ١١ = -٦٤,٠

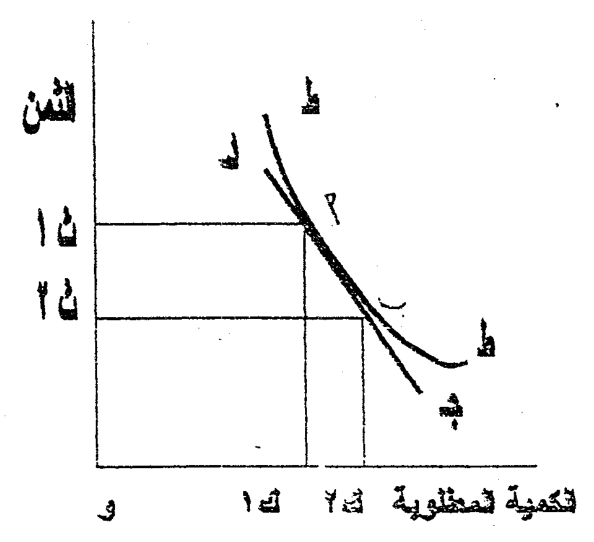
يتضح مما سبق أنه لا توجد قيمه واحده لمرونة القوس ، أى بين نقطتين بل توجد قيمتان ، وكلما بعدت هاتين النقطتين كلما ازداد الفرق بين القيمتين المحتسبتين للمرونة ، لذلك يتعين أن تحسب مرونة القوس بين نقطتين قريبتين جدا على منحنى الطلب ، حتى يقل الفرق الى أدني حد ، لذلك لا يتم حساب مرونة القوس الا فى حالة التغيرات الصغيرة جدا فى الثمن .

ب- مرونة النقطة :

يتعلق الأمر هنا بقياس المرونة عند نقطة واحدة على منحنى الطلب ( أى نقطة ) وليس بين نقطتين كما رأينا فى مرونة القوس، ومن ثم يكون من الطبيعى أن قياس مرونة النقطة تكون أكثر تحديدا ، وسوف نرى القياس الهندسى لمرونة النقطة ( وذلك فيما يتعلق بمرونة الطلب بالنسبة للثمن وذلك كما يلى :

فاذا كان لدينا منحنى الطلب ط ط و النطلوب تحديد مرونة الطلب عند النقطة أ كما فى الشكل ( ١٩ ) .

شكل رقم (١٩)



فنقوم برسم مماس لمنحنى الطلب عند هذه النقطة وهو المماس ج د ، وكما هو معلوم رياضيا أن ميل المنحنى عند نقطة معينة يساوى ميل مماس المنحنى عند هذه النقطة ، ويمكن قياس مرونة الطلب عند النقطة أ على منحنى الطلب ط ط وذلك بافتراض حدوث تغير طفيف فى الثمن بالانخفاض من ث١ الى ث٢ ترتب عليه تغير فى الكميه بالزيادة من ك١ الى ك٢ وترتب على ذلك الإنتقال من النقطة أ الى النقطة ب على نفس المنحنى ط ط ، وسوف نعتبر للتبسيط أن النقطة ب تقع أيضا على المماس ج د ، ويمكن بذلك قياس المرونة هندسيا بتطبيق ما سبق فى شأن تحديد معامل المرونة .

يمثل نسبة كبيرة من دخولهم المحدودة .٠بل قد يودي ارتفاع ثمن السلعة إلي البحث عن بديل لها ٠

**٥ - السلع الضرورية والسلع الكمالية :**

يم الاعتماد أيضا علي فكرة البديل للتمييز بين السلع الضرورية ومرونتها والسلع الكمالية ومرونتها ، فالطلب علي السلع الضرورية أو الأساسية والتي يلزم توافرها لبقاء الإنسان واستمراره ( اللازمه لإشباع الحاجات الاجتماعية ) يكون غير مرن . أما الطلب علي السلع الكمالية ( والتي تنشا بعد إشباع الحاجات الأساسية بواسطة السلع الضرورية ) والموجهة بالدرجة الأولى لإشباع الحاجات الفردية والتي تتحدد طبقا لمجموعة من الظروف والعرف السائد يكون مرنا ، هذا ويري البعض ( ١ ) إن السلعة تكون ضرورية إذا لم يتوافر لها البديل بسهولة ، وعلي العكس من ذلك تكون السلع غير ضرورية إذا أمكن وجود البديل لها بسهولة وان درجة كماله مرتفعة ٠ بينما يروي البعض الأخر (٢) إن فكرة المرونة نسبية وتختلف باختلاف

(١) د. حازم البيبلاوى ،المرجع السابق ذكره صـ٣٠٤.
(٢) د. عبد الهادي النجار ، المرجع السابق ذكره صـ٣٢٢

الزمان والمكان ، ولان صفة السلع كضرورية أو كمالية مسالة نسبية كذلك ، فأنه لا يمكن قبول القول المطلق بـان الطلب علي السلع الضرورية غير مرن والطلب علي السلع الكمالية مرن ، ذلك انه كلما اعتاد الإنسان علي استخدام سلعة معينة وصعب عليه آن يستغني عنها كان لذلك أثره في مرونة علي السلعة ٠

ونحن نري انـه إذا كـان لفكـرة البديـل ودرجـة كمالـه دور في تحديد ما إذا كانت السلع ضرورية أو كمالية ، فان المعيار الأكثر أهمية هو الحاجات التي تستخدم السلع في إشباعها ، وطبيعة الفئات الاجتماعية التي يعتمد عليها ونمط وحجم دخولها ، فلا شـك أن السلع الضروريـة هـي تلـك الـتي توجـه أساسا لإشـباع الحاجـات الأساسية ومن اجل الحفاظ علي حياة الإنسان ، ويستخدمها بدرجة كبيرة الفئات محدودة الدخل وكل ذلك يجعل الطلب عليها قليل المرونة من وجهة نظر الغالبية ، و تمثل السلع الكمالية تلك التي توجه لإشباع الحاجات غير الأساسية وتستلزم توافر مقدرة دخلية ومن ثم يكون الطلب عليها كبير المرونة من وجهة نظر الغالبيه ، وان لم يكن كذلك من وجهة نظـر الفئـات ذات الدخـل المرتفـع (الأقلية ) ٠

والخلاصة بالنسبة للعوامل السابقة أن مرونة الطلب تتوقف علي وجود البديل ومدي كمال هذا البديل وان العوامل الأخرى يمكن إرجاعها لنفس فكرة البديل ، ومع ذلك تظل لهذه العوامل الأخرى أهمية في تفسير معني البديل وتأثره بظروف الدخل وطبيعة السلعة وطول المدة وحجم دخلة ، كلما كانت هذه النسبة صغيرة ، وكلما كانت المرونة تقليلة ... وإذا كنا نعتبر البديل هو العامل الأساسي لبيان مدي مرونة الطلب ، فينبغي أن يفهم هذا المعني بمفهوم واسع يتوقف علي نظرة المستهلك وظروفه . (١)

٦ – اثر الفترة الزمنية علي مرونة الطلب :

ليس المتوقع أن تغيرات الأثمان سواء بالانخفاض أو الارتفاع سوف يترتب في الحال أي فورا ومباشرة الآثار المتوقعة في الكمية المطلوبة ، فلا شك أن الأمر سوف يتطلب فترة زمنية يتحقق في خلالها رد فعل المستهلك . وعموما يمكن القول أن مرونة الطلب تكون كبيرة أو تزيد كلما زادت الفترة الزمنية التي تستمر خلالها التغيرات في الثمن ، أي أن مرونة الطلب تكون اكبر في المدة الطويلة ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أو أسباب تتمثل في :( ٢ )

---

(١) د . حازم الببلاوي ، المرجع السابق ذكره ، ص٤٣٦ .
( ٢ ) د . محمد دويدار ، المرجع السابق ذكره ، ص٣٥٦ .

- **أ-العامل الأول ذو طابع تكنولوجي يتعلق بالسلع المعمرة:**

حيث إذا ما تغير الثمن لا يستطيع المستهلك أن يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لأسباب فنية ، فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السلعة التي انخفض ثمنها أن يحصل علي سلعة مكملة ( قد تكون معمرة ) لا يستطيع شرائها الآن فإذا انخفض ثمن التيار الكهربائي ولم يكن لدي المستهلك بعض الأجهزة الكهربائية المعمرة ( غسالة كهربائية ، جهاز تكييف ٠٠٠٠٠٠ ) فلن يزيد استهلاكه للتيار الكهربائي ، ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم ، هنا يترتب علي التغيير في الثمن تغيرا كبيرا في الكمية المطلوبة ، ولكنة تغير استلزم لحدوثه فترة زمنية ٠

- **ب- العامل الثاني : مرور فترة زمنية حتى يصل إلى علم كافة المستهلكين ما حدث من تغير في ثمن السلعة**

فإذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذي طرأ علي الثمن مثلا فان اثر هذا الانخفاض لن يتحقق تدريجيا إلا مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجيا إلى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير في الثمن.

، وهذا العامل يظهر في الحالات التي تغيب فيها شروط الكمال عن السوق ، أي في الحالات التي يوجد فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة .

جـ- العامل الثالث ويتمثل في عادات المستهلك

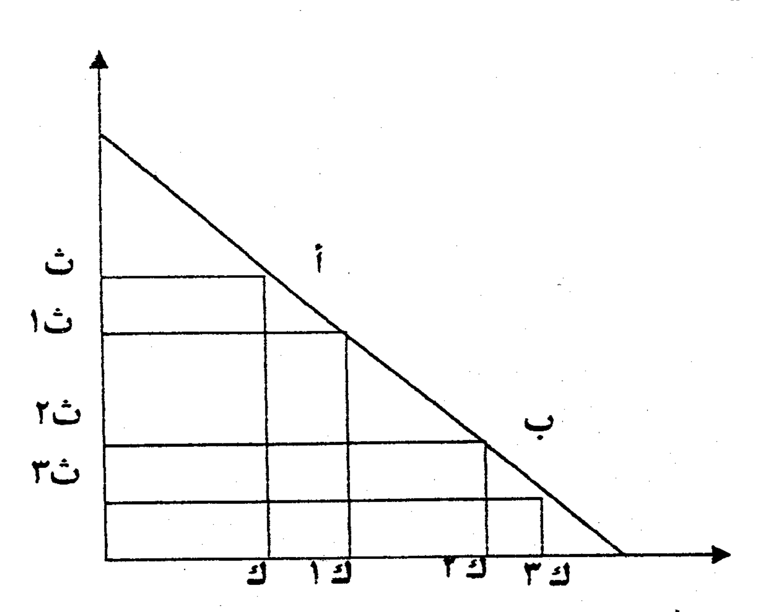
وهي تستلزم في الظروف العادية مرور فترة زمنية لتغييرها حتى يمكن الاستفادة من التغير الذي حدث في الثمن ، ومن ثم يحقق أثره . وهكذا تؤدي هذه العوامل الثلاثة إلى اتجاه مرونة الطلب نحو التزايد كلما طالت الفترة الزمنية التي نبحث في خلالها مرونة الطلب علي هذه السلعة .

٧ – موقع المستهلك علي منحني الطلب :

يضيف البعض ( ١ ) عاملا أخر يحدد مرونة الطلب ويتمثل في موقع المستهلك علي منحني الطلب ويتمثل في ما إذا كان الثمن السائد للسلعة في السوق يقع بالقرب من النهاية العليا لمنحني الطلب الخاص بالسلعة أي قريبا من نقطة التقاء المنحني بالمحور الرأسي فيكون الطلب مرنا في هذه الحالة ، أو يقع علي العكس بالقرب من النهاية السفلي لهذا المنحني ، أي قريبا من نقطة التقاء المنحني بالمحور الأفقي ويكون الطلب ، غير مرن في هذه الحالة الثانية ،

( ١ ) د . أحمد جامع ، المرجع السابق ذكره ، ص٢٢٣ .

ففي الشكل رقم ( ٢٣ ) يكون الطلب مرن عند النقطة أ . وغير مرن عند النقطة ب ، ويقتصر ذلك علي الدالات الخطية دون الدالات غير الخطية ، وبذلك يمكن القول بان مرونة الطلب تزداد كلما اتجهنا نحو الطرف العلوي لمنحني الطلب الذي يأخذ شكل الخط المستقيم ، والعكس صحيح ٠ ويمكن بيان ذلك علي الشكل البياني التالي (رقم ٢٣)



## سادسا – أهمية مرونة الطلب

كما رأينا فان مرونة الطلب مقياس نسبي ، وأحد أهم الاصطلاحات الاقتصادية الفنية ، وتشغل مكانة هامة في النظرية الاقتصادية ، فهي تعد ضرورية بالنسبة للمشروعات الاقتصادية لكي تتخذ قراراتها وأساس دراسات التنبؤ وتوقعات المستهلكين وردود أفعالهم لتغيرات الأثمان ، كما أنها تعد أساسية بالنسبة لدراسات الدخل وتوزيعه بين الفئات المختلفة فضلا عن أهميتها في مجالات التخطيط وإعداد الموازنة وتحديد الإعانات والدعم ، ومعرفة الآثار الاقتصادية للقرارات المختلفة ، بالإضافة إلى دورها الأساسي في تحديد عبء الضريبة ، ومن يتحمل هذا العبء وخاصة بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، وكذا تأثيرها في تقلبات الأثمان ، وسنري أهمية الضريبة في النقاط الآتية : (١)

---

(١) د . رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، القيمة والتوزيع ، دار النهضة العربية ، ص١١٦-١٢١ .
د . عبد الهادي النجار ، المرجع السابق ذكره ص٣٢٥-٣٢٧ .

❖ ١- أثر مرونة الطلب في سلطة المنتج في تحديد الثمن :

إذا كان الطلب مرنا ، بمعنى أن أي تغيير ولو يسير في الثمن يؤدي إلى تغيير كبير في الكمية المطلوبة ، وبالتالي في الإيراد الكلي ، فان سلطة المنتج في تحديد الثمن تكون محدودة ، وتفسير ذلك أن رفع الثمن بمعرفة المنتجين في حالة الطلب المرن سوف يترتب عليه إنخفاض الإيراد الكلي ويكون من صالحهم على عكس ذلك أن يخفضوا الثمن ، لان انخفاض الثمن ولو بنسبة يسيرة يؤدي إلى زيادة الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع الإيراد الكلي ،بالتالي ، وليس من صالح المنتج بالطبع أن يقوم بخفض الثمن إلى ما لا نهاية ، إذ أن الطلب عند المستويات الدنيا من الثمن يصبح قليل المرونة ، بحيث أن أي انخفاض في الثمن ولو بنسبة كبيرة لا يؤدي إلى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة وبالتالي في الإيراد الكلي . أما إذا كان الطلب غير مرن ، فانهلايكون من صالح المنتج خفض الثمن ، لان انخفاض الثمن ، ولو بنسبة كبيرة لن يؤدي إلا إلى ارتفاع يسير في الكمية المطلوبة ، وبالتالي إلى انخفاض الإيراد الكلي ، وعلى العكس من ذلك يكون من صالح المنتج في حالة الطلب غير المرن رفع الثمن ، لان ارتفاع الثمن ولو بنسبة كبيرة لن يؤدي إلا إلى

انخفاض يسير في الكمية المطلوبة ، مما يؤدي إلى ارتفاع الإيراد الكلي ، ومن الطبيعي أن يأخذ المنتج في اعتباره انه لا يمكن رفع الثمن إلى ما لا نهاية خاصة وان درجة مرونة الطلب ترتفع عموما عند المستويات العليا من الثمن .

❖ ٢- اثر المرونة في تحديد من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها :

إذا فرضت ضريبة معينة علي سلعة ما ، فان المنتج ( البائع ) يحاول أن يلقي بعبئها علي المستهلك وذلك عن طريق تضمينها الثمن ، ولكن سلطة المنتج في ذلك هي نفس سلطته في رفع الثمن ، لان تحميل الضريبة علي السلعة لا يعدو أن يكون رفعا للثمن بمقدار الضريبة ، ولذلك تتحدد سلطة المنتج أو البائع في ذلك بدرجة مرونة الطلب (الأمر يتعلق بالضريبة غير المباشرة علي وجه الخصوص)

أ- فإذا فرضت الضريبة علي سلعة ذات طلب مرن مرونة لا نهائية:

فان المنتج لا يستطيع أن يرفع الثمن بأي قدر من الضريبة ذلك لان أي ارتفاع ولو يسير يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضا كبيرا ، وبالتالي انخفاض الإيراد الكلي وهو ما يحرص

المنتج علي تجنبه لذلك فإن المنتج في هذه الحالة يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة (إن لم يكن كلها).

ب-أما في حالة الطلب عديم المرونة :

فان المنتج أو البائع يستطيع أن يرفع الثمن بمقدار الضريبة بالكامل ، ومن ثم يستطيع أن ينقل العبء الضريبي إلى المستهلك بالكامل ، ويعني ذلك أن ارتفاع الثمن بمقدار الضريبة لن يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة وبالتالي لا يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي للمنتج أو البائع ٠ والواقع أن حالة الطلب المرن مرونة لا نهائية ، والطلب عديم المرونة تعتبران حالتان استثنائيتان ، والغالب أن يكون الطلب مرنا أو غير مرن ، وهنا يقسم عبء الضريبة بين كل من المنتج والمستهلك تبعا لدرجة مرونة الطلب ، بمعني أن المنتج أو البائع لن يستطيع أن يرفع الثمن إلا بمقدار جزء فقط من الضريبة

جـ - في حالة الطلب المرن :

فان المنتج أو البائع سوف يتحمل الجزء الأكبر من عبء الضريبة ويتحمل المستهلك الجزء الأقل أي لا يرفع ثمن السلعة إلا بمقدار صغير من الضريبة ٠

د - أما في حالة الطلب غير المرن :

فان المنتج أو البائع يستطيع أن ينقل الجزء الأكبر من مقدار الضريبة إلى المستهلك ، أي يرفع ثمن السلعة بمقدار كبير من الضريبة .

وتتدخل كذلك مرونة العرض في هذا المجال ، بمعني أن تقسيم عبء الضريبة يتوقف علي مدي مرونة الطلب ، وعلي مدي مرونة العرض ( كما سوف نري فيما بعد ) .

وهكذا تلعب المرونة دورا هاما في رسم السياسة الضريبية وسياسة الأثمان ، ذلك انه إذا كانت الدولة تريد أن تلقي بعبء الضريبة علي المستهلك ، فأنها تفرض الضريبة ( غير المباشرة )علي السلع ذات الطلب قليل المرونة ، وإذا أرادت أن يتحملها المنتج أو البائع ، كان من المتعين أن تفرض الضريبة علي سلع ذات طلب مرن ومن ناحية أخرى فان مرونة الطلب تؤثر في حصيلة الضريبة ، فكلما ارتفعت درجة المرونة بمعني انخفاض الكمية المطلوبة علي اثر ارتفاع الثمن ، انخفضت الحصيلة الضريبية والعكس صحيح أي أن حصيلة الضريبة تتناسب تناسبا عكسيا مع درجة المرونة ، فهي تنخفض بارتفاعها ، وترتفع بانخفاضها ، وعليه يتعين علي الدولة أن

تتخير وعاء الضريبة على السلع ذات الطلب غير المرن إذا كان غرضها ماليا بحتا٠

❖ **٣ – مرونة الطلب وتقلبات الأثمان :**

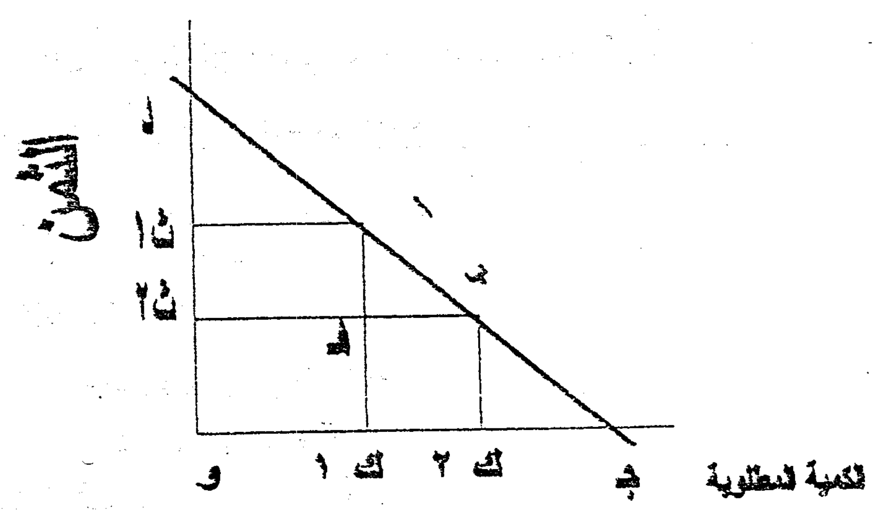
تؤثر مرونة الطلب علي تقلبات الأثمان ، فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة ، كانت تقلبات الأثمان محدودة ويعني ذلك أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة انخفاضا كبيرا مما يؤدي إلى تحديد الارتفاع في ثمنها ٠وكلما كانت مرونة الطلب قليلة ( الطلب غير مرن ) كلما كانت تقلبات أثمانها كبيرة ، ويعني ذلك أيضا أن ارتفاع الثمن في هذه الحالة لا يؤدي إلى انخفاض يسير في الكمية المطلوبة ، وعلي ذلك لا يوجد ما يمنع من ارتفاع الثمن ارتفاعا كبيرا ٠

❖ **٤ – لمرونة الطلب تأثير كبير فيما يتعلق بسياسة أثمان خدمات (١) بعض المرافق العامة:**

**فالطلب علي خدمة المياه ، والغاز ، والطاقة الكهربائية مثلا يتميز بأنه غير مرن بالنسبة للمنازل ( أن لم يكن عديم المرونة ) لصعوبة**

(١) د ٠ أحمد جامع ، المرجع السابق ذكره ، ص٢٢٥ ٠

وحتى يتسنى لنا تحديد القياس الهندسى لمرونة النقطة بدرجة أكثر تبسيطا وتوضيحا سوف نفترض أن منحنى الطلب هـو خـط مستقيم ويأخذ الشكل التالى رقم ( ٢٠ ) .




أى الخط ج د ، فاذا ما تغير الثمن ( بدرجة متناهية فى الصغر ) من و ث١ الى و ث٢ ( أى بالانخفاض ) ترتب على ذلك تغير فى الكمية المطلوبة بالزيادة من و ك١ الى و ك٢ .

ونرغب الأن فى قياس مرونة الطلب عند ثمن معين وهو الثمن و ث١ ، ومن ثم على نقطة معينه محددة على منحنى الطلب هي النقطة أ .

ويمكن القول أن مرونة الطلب عند النقطة أ ، أى

م ط أ = (جـ أ) / (أ د)

وأن الإثبات الهندسي لقياس هذه المرونة يمكن تقديمه

كما يلي :حيث أن مرونة الطلب = (التغير في الكمية) / (الكمية الأصلية) ÷ (التغير في الثمن) / (الثمن)

= (Δك) / (ك) ÷ (Δث) / (ث) = (Δك) / (ك) × (ث) / (Δث) = (Δك) / (Δث) × (ث) / (ك)

ومن الشكل رقم (٢٠) :

فإن م ط أ = (ك١ ك٢) / (ث١ ث٢) × (و ث١) / (و ك١) =

= (هـ ب) / (أ هـ) × (ث١ أ) / (و ك١) (١)

وحيث أن المثلثين أ هـ ب ، أ ك١ جـ متشابهين (تساوى الزوايا)

فإن (هـ ب) / (أ هـ) = (ك١ جـ) / (أ ك١) (٢) ، وبالتعويض في ١

فإن م ط ١ = (ك١ جـ) / (أ ك١) × (ك١ أ) / (و ك١)

إذن م ط أ = (ك١ جـ) / (و ك١) = (جـ ك١) / (ك١ و) (٣)

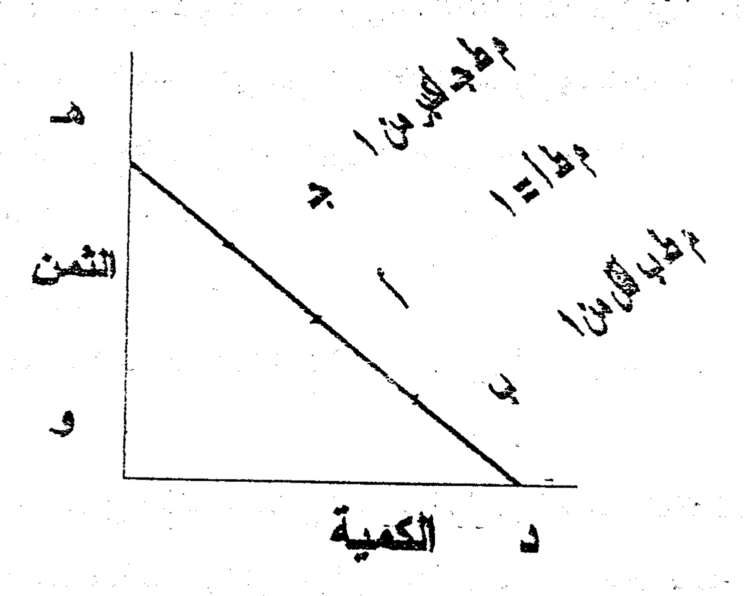
زحيث أن المثلث د و ج قائم الزاوية والخط أ ك ١ موازى للخط د و على أساس القاعدة التى تقرر أن الخط الموازى لأحد أضلاع المثلث القائم الزاوية يقطع الضلعين الآخرين بنسبه واحدة .

$$\text{فإن} = \frac{\text{جـ ك ١}}{\text{ك ١ و}} = \frac{\text{جـ أ}}{\text{أ د}} \qquad (٤)$$

$$\text{إذن مرونة الطلب عند النقطة أ (م ط أ)} = \frac{\text{جـ أ}}{\text{أ د}}$$ وهو المطلوب إثباته

وطبقا لما سبق يمكن قياس المرونة على النقاط المختلفة لمنحنى الطلب وذلك مع افتراض أن منحنى الطلب خط مستقيم (للتبسيط والتوضيح ) كما فى الشكل ( ٢١ ) .

الشكل رقم (٢١)




فان المرونة عند النقطة ب = د ب / ب هـ = ٢ / ٨ = ١ / ٤ = ٢٥ر

وهى أقل من الواحد الصحيح ( الطلب غير مرن ) ويكون الطلب غير مرن أو قليل المرونة .

وتساوى المرونة عند النقطة أ = د أ / أ هـ = ٤ / ٤ = ١ أى واحد صحيح .

وتكون المرونة مساوية للواحد الصحيح ويكون الطلب متكافئ المرونة .

وعند النقطة ج فان المرونة = $\frac{\text{د جـ}}{\text{جـ هـ}} = \frac{٦}{٢} = ٣$ أى أكبر من واحد صحيح

وتكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح ويكون الطلب مرن .

❖ العلاقة بين مرونة الطلب بالنسبة للثمن و الإنفاق الكلى :

يترتب على تغير قيمه معامل المرونة الثمنيه من نقطة الى أخرى على منحنى الطلب فى حالة افتراض أن هذا المنحنى يمثله أو يكون خطا مستقيما ، نتيجه هامة تتعلق بالعلاقة بين حجم الأنفاق الكلى ( الثمن × الكميه المطلوبة أو المستهلكة ) عند كل نقطة على منحنى الطلب وبين معامل المرونة [١]

١- فانخفاض الأثمان سوف يؤدى فى نفس الوقت الى زيادة الإنفاق الكلى ، لكن ذلك يتحقق فقط عندما يكون معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح ، كما أن ارتفاع الأثمان سوف يؤدى الى انخفاض الانفاق الكلى وذلك فى حالة الطلب المرن أى عندما تكون م ط > ١ ( العلاقة بين تغير الثمن وتغير الانفاق الكلى عكسية.

٢- عندما يكون معامل المرونة مساويا للواحد الصحيح ، أى م ط = ١ ، فان الانفاق الكلى يكون ثابتا أى لا يتغير بالزيادة أو النقصان وذلك فى حالة الطلب متكافىء " المرونة ( العلاقة ثابتة ) "

---

(١) د مصطفى رشدى المرجع السابق ذكره ص ٢١

٣- عندما يكون معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح ( الطلب غير المرن ، م ط < ١ فان الانفاق الكلى يتناقص مع انخفاض الثمن ، كما أن ارتفاع الأثمان يؤدى الى زيادة الأنفاق الكلى ( أى أن العلاقة بين تغير الثمن وتغير الأنفاق الكلى تكون طردية ) .

ويمكن تقديم الحالات المختلفة لمرونة الطلب ، وكذلك التغيرات التى تحدث لمجموع ما ينفقة المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها فى الجدول التالى [1]

---

[1] د محمد دويدار " المرجع السابق ذكره " ص ٣٥٤ .

# جدول رقم (٣)

| القيمة العددية لمعامل المرونة | التعبير اللفظي | الاصطلاح الفني | ما يحدث لمجموع إنفاق المستهلك علي السلعة | |
|---|---|---|---|---|
| | | | في حالة أنخفاض الثمن | في حالة ارتفاع الثمن |
| صفر | الكمية لا تتغير | عديم المرونة | ينقص الإنفاق الكلي | يزيد الإنفاق الكلي |
| ١<المرونة>صفر أكبر من صفر وأقل من ١ | نسبة التغير في الكمية أكبر من نسبة التغير في الثمن | غير مرن (قليل المرونة ) | ينقص الإيراد الكلي | يزيد الإيراد الكلي |
| ما لا نهاية <المرونة >١ أكبر من الواحد الصحيح وأقل من مالا نهاية | نسبة التغير في الكمية أكبر من نسبة التغير في الثمن | مرن (كبير المرونة ) | يزيد الإنفاق | ينقص الإنفاق |
| ما لانهاية | التغير في الكمية لا نهائي | لانهائي المرونة | يزيد الإيراد | ينقص الإيراد |
| ١ الواحد صحيح | نسبة التغير في الكمية تساوي نسبة التغير في الثمن | متكافئ المرونة | لا يتغير الإنفاق لايتغير الإيراد | لا يتغير الإنفاق لايتغير الإيراد |

هذا ويمكن النظر للانفاق الكلى للمستهلكين المشترين لهذه السلعة على أنه يمثل الايراد الكلى للمشروعات البائعة لها وتكون العلاقة السابقة صحيحة تماما بالنسبة للايراد الكلى أيضا – أى أن الايراد الكلى يتغير فى اتجاه عكسى لاتجاه التغير فى الثمن فهو يزيد نتيجة لانخفاض الثمن وينقص نتيجه لارتفاعه فى حالة الطلب المرن ، ويتغير الايراد الكلى فى اتجاه طردى لاتجاه التغير فى الثمن فينقص فى حالة انخفاض الثمن ويزيد فى حالة ارتفاع الثمن وذلك فى حالة الطلب غير المرن ، أما فى حالة الطلب متكافىء المرونة فان الايراد الكلى يكون ثابتا ، أى لا يتغير بالزيادة أو النقصان .

## رابعا : الأنواع الأخرى لمرونة الطلب :

كان التركيز فى تحليلنا على مرونة الطلب بالنسبة للثمن ، أى المرونة الثمنية ، غير أن هناك أنواع أخرى لمرونة الطلب ، حيث يتعلق الأمر بقياس درجة استجابة الكمية المطلوبة بالتغير نتيجة تغير عوامل أخرى بخلاف ثمن السلعة وهى الدخل ، وأثمان السلع الأخرى وغيرهما ، وستقتصر هنا على مرونة الطلب بالنسبة للدخل ، ومرونة الطلب بالنسبة للأثمان الأخرى ( أى المرونة التقاطعية ) .

أ – مرونة الطلب بالنسبة للدخل ( المرونة الدخلية ) :

لا تختلف من حيث تعريفها وطريقة قياسها عن تعريف وقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن ، حيث يمكن تعريف مرونة الطلب بالنسبة للدخل أو المرونة الدخلية بأنها درجة استجابة أو تأثر الكمية المطلوبة بالتغير الذى يحدث فى الدخل .

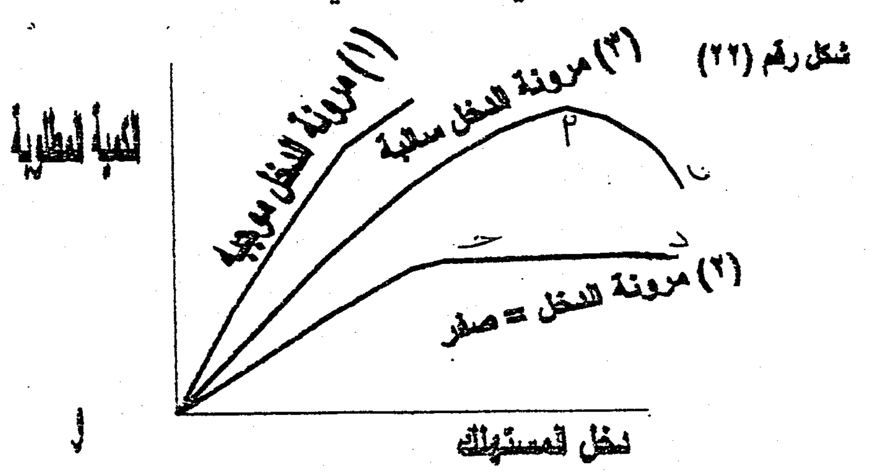
ويمكن قياسها : مرونة الطلب بالنسبة

$$\text{للدخل} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في الدخل}}$$

فإذا رمزنا للدخل بـ ى ، والتغير فى الدخل Δى فان :

$$م\ ى = \frac{Δك}{ك} \div \frac{Δى}{ى} = \frac{Δك}{ك} \times \frac{ى}{Δى} = \frac{Δك}{Δى} \times \frac{ى}{ك}$$

وكما رأينا من قبل فان العلاقة بين الكمية المطلوبة والدخل هى علاقة طردية موجبة في أغلب الحالات ، أى أن الكمية المطلوبة تتغير فى نفس اتجاه تغير الدخل ، ومن ثم فان مرونة الدخل ( مرونة الطلب بالنسبة للدخل ) تكون أساسا موجبة ، ولكنها أحيانا تكون مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير فى مستوى الدخل وتكون سالبة بالنسبة للسلع الدنيا حيث تنقص الكمية المطلوبة منها مع زيادة الدخل بعد مستوى معين ويمكن التعبير البيانى عن ذلك في الشكل التالي ( شكل رقم ( ٢٢ ) .



يتضح لنا من الرسم البياني السابق (الشكل رقم ٢٢) أن مرونة الطلب بالنسبة للدخل أى المرونة الدخلية وإن كانت في الغالب موجبة حيث أن العلاقة بين الطلب والدخل طردية ، إلا أنها يمكن أن تكون مساوية للصفر ، كما يمكن أن تكون سالبة ، وعموما فإنها تأخذ الحالات التالية :-

١-مرونة الطلب بالنسبة للدخل (المرونة الدخلية) تكون موجبة طالما كان المنحني صاعد (يرتفع من أسفل إلي أعلي ومن اليسار إلي اليمين)،ويمثل ذلك الأجزاء الصاعدة من المنحنيات ٣،٢.

٢-تكون مرونة الطلب الدخلية مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير في مستوى الدخل ، كما يبين ذلك الجزء الأخير من المنحني رقم (٢)، أى عندما يصبح أفقيا وهو الجزء جـ د .

٣- تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل ، أي مرونة الطلب الدخلية سالبة أى الدالة متناقصة والعلاقة عكسية أي تنقص الكمية المطلوبة إذا ما زاد الدخل (السلع الدنيا و جيفن السابق الإشارة إليها في الحالات الاستثنائية للعلاقة الطردية بين الطلب و الدخل )،ويمكن أن نبين ذلك بيانيا بالجزء الهابط من المنحني رقم (٣) وهو الجزء أ ب.

وعلي ذلك فإن درجات المرونة الدخلية ( مرونات الطلب بالنسبة للدخل) علي سلعة معينة تختلف باختلاف مستويات الدخول ، كما تختلف أيضا مع اختلاف نوعيات السلع .

وبالنسبة لأهمية مرونة الطلب بالنسبة للدخل :

فأنها تشغل مكانا هاما في التحليل الاقتصادي لسببين أساسيين :

- السبب الأول :

إن اختلاف درجات المرونة الدخلية مع اختلاف نوعيات السلع ومستويات الدخول تؤثر في عملية توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة حيث ستتجه هذه الموارد نحو الفروع التي ترتفع فيها درجة المرونة وتبتعد عن الفروع التي تقل فيها درجة المرونة مع ارتفاع الدخول ، فالتأثير هنا علي مستوى الاقتصاد في مجموعه .

- السبب الثاني:

تؤثر مرونة الطلب الدخلية علي سياسة المشروع بالتوسع أو الانكماش حيث إذا كانت مرونة الطلب بالنسبة للدخل منخفضة فأن زيادة الطلب علي السلعة تكون بطيئة وتعاني الصناعة المنتجة لها من الانكماش أما إذا كانت مرونة الطلب علي سلعة بالنسبة للدخل كبيرة فأن زيادة الطلب علي السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لها في توسع . والتأثير هنا علي مستوى المشروع .

ويتضح من ذلك مدى أهمية مرونة الطلب بالنسبة للدخل في تخصيص الموارد وتوسع المشروعات وإجراء دراسات التنبؤ لتغيرات الدخول ، والمرونات الخاصة بذلك .

ب - مرونة الطلب لأثمان السلع الأخرى (المرونة التقاطعية)

رأينا أن هناك علاقات ارتباط بين السلعة موضوع البحث وأنواع مختلفة من السلع الأخرى وهي أما علاقات إحلال وتبادل أو علاقات تكامل غير أن درجة هذا الارتباط تتباين باختلاف السلع وعلي ذلك فأن درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات في أثمان السلع البديلة لها أو المتكاملة معها تختلف باختلاف درجة الإحلال أو التكامل ومن ثم يلزم قياس درجة أو معاملْ هذه المرونة والتي يطلق عليها المرونة التقاطعية .

ويمكن تعريف المرونة التقاطعية :

بأنها درجة استجابة أو تأثر الكمية المطلوبة من السلعة (موضوع البحث) لما يحدث من تغير في أثمان السلع المرتبطة بها سواء كانت سلع تبادلية أو سلع متكاملة .

ويتم قياس المرونة التقاطعية طبقا لأساس قياس معامل المرونة أي أن :

$$\text{المرونة التقاطعية} = \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{التغير في ثمن السلعة المرتبطة}}{\text{ثمن السلعة المرتبطة الأصلي}}$$

$$= \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في أثمان السلع الأخرى المرتبطة}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ث(ب أو م)}}{\text{ث(ب أو م)}} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث ب،م}} \times \frac{\text{ث ب،م}}{\text{ك}}$$

هذا وقد رمزنا لثمن السلعة المرتبطة بـ ث ب،م أي ثمن السلعة الأخرى التي قد تكون بديلة للسلعة الأصلية أو متكاملة معها .

ويترتب علي قياس المرونة التقاطعية نتيجتين رئيستين :

<u>١- بالنسبة للسلع المتبادلة :</u>

حيث أن علاقة الارتباط بين السلع الأساسية (موضوع البحث) والسلع المتبادلة هي علاقة إحلال ومن ثم فأن العلاقة بينهما تكون

علاقة طردية موجبة أي أن ارتفاع السلع البديلة أو المتبادلة يـؤدي إلي زيادة الكمية المطلوبة من السلعة الأساسية ويعني هـذا أن المرونـة التقاطعيـة في حالـة السلع البديلـة تكـون دائمـا موجبـة وتتوقف درجة هذه المرونة أى القيمة العددية لمعـامل المرونـة التقاطعية علي درجة ومدى هذا الإحلال .

٢- بالنسبة للسلع المتكاملة :-

حيث أن علاقة الارتباط بين السلعة الأساسية (موضوع البحث) والسلع المتكاملة هـي علاقة تكامل (يكـون الطلب علـي السلعة الأساسية متصل بالطلب علي الأخرى) ومن ثم فأن العلاقة بينهما تكـون علاقة عكسية سالبة أى أن ارتفاع أثمان السلع المكملـة أو المتكاملة يؤدي إلي نقص الكمية المطلوبة من السلعة الأساسية كما أن انخفاض أثمان السلع المتكاملة سوف يؤدي إلي زيادة الكمية المطلوبة من السلعة الأساسية ويعني هذا أن المرونة التقاطعية في حالة السلع المتكاملة تكون دائمـا سالبة ، وتتوقـف درجـة هـذه المرونة ، أى القيمة العددية لمعامل المرونة التقاطعية علي درجة ومدي هذا التكامل .

وعموما يمكن القول أنه كلما كانت درجة الارتباط كبيرة ، أي كلما كانت علاقة الإحلال أو التكامل كبيرة ووثيقة كلما كانت استجابة الكمية المطلوبة من السلعة الأساسية نتيجة تغير في ثمن السلعة المرتبطة كبيرة ، ومن ثم تكون القيمة التددية للمرونة التقاطعية أكبر ، وبالعكس إذا كانت علاقة الإحلال أو التكامل صغيرة وضعيفة كانت المرونة التقاطعية أصغر وأقرب إلي الصفر .

## خامسا : العوامل في مرونة الطلب :

رأينا كيف أن المرونة تعتبر مقياس نسبي وهذا يعني أنها تختلف من سلعة إلي أخرى طبقا لمدى ما تمثله هذه السلعة بالنسبة للفرد ، كما تختلف فرد إلي أخر نتيجة تباين القوة الشرائية والدخل المتاح لكل فرد ، كما تختلف باختلاف الزمان والمكان وطبيعة التركيب الاجتماعي السائد ونمط توزيع الدخل والمستوى العام للأثمان............ ويثور التساؤل عن العوامل التي تحدد أو تؤثر في المرونة ؟ والكيفية التي يتحقق من خلالها هذا التأثير ؟

ويمكن أن نستعرض أهم العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب فيما يلي :-

١- مدى وجود بديل للسلعة ودرجة كمال هذا البديل :

أهم محددات المرونة أى أن أهم العوامل التي تتوقف عليها مرونة الطلب هي مدى وجود بديل عن السلعة ، فأذا وجدت سلعة بديلة قادرة علي إشباع نفس الحاجة بنفس الكفاءة كانت مرونة الطلب كبيرة ، وعلي العكس إذا لم تتوافر بدائل عن السلعة كانت مرونة الطلب صغيرة ، كذلك تتوقف المرونة علي درجة كمال البديل ، فكلما ارتفعت هذه الدرجة كلما ارتفعت مرونة الطلب والعكس صحيح وهناك بعض الملاحظات هي :

أ- أن فكرة البديل ومدى كماله ليست فكرة مطلقة وانما هي مسألة نسبية فإذا تعود شخص علي استهلاك سلعة معينة ثم ارتفع ثمنها بدرجة صغيرة فقد لايرى داعيا للتحول عنها لاستهلاك سلعة أخرى بديلة أما إذا ارتفع ثمن السلعة بدرجة كبيرة فأنة سيتحول إلي استهلاك سلعة أخرى بديلة ، لذلك فأن فكرة البديل ترتبط بالظروف الخاصة بالمستهلك وخصوصا بمدى التغير في ثمنها .

ب- أن فكرة البديل ودرجة كماله تتوقف علي مدى تعريف السلعة فكلما كان التعريف ضيقا كلما كان وجود

البديل أسهل وعلي العكس كلما فكلما كان التعريف واسعا فأن وجود البديل يكون أكثر صعوبة ، فإذا تحدثنا عن الغذاء كمثال بصفة عامة فمن الواضح أنة لا يوجد بديل عنه ولكن لو تحدثنا عن الطلب علي اللحوم الحمراء فأن البديل يكون اسهل حيث يمكن أن يتمثل ذلك في اللحوم البيضاء "لحوم الدواجن" أو "لحوم الأسماك".

جـ- أن وجود البديل يتوقف علي الفترة الزمنية التي نأخذها في الاعتبار ، فكلما كانت الفترة الزمنية طويلة كان وجود البديل أسهل ، فالأفراد يكتسبون عادات جديدة مع الزمن ويغيرون من نمط استهلاكهم ومعيشتهم وفق الظروف الجديدة .

د- قد يكون للسلعة بدائل كاملة ، أى تتفق معها تماما في الخواص الطبيعية وفي درجة الإشباع ، لكن المنتج يسعى من خلال حملات الدعاية والإعلان المركزة إلي إيهام المشترين أن سلعته لا بديل لها أو ليسلها بديل قريب ، والغرض هو تقليل مرونة الطلب علي السلعة حتي يستطيع أن يرفع ثمنها فوق مستوى الثمن العادي الذي تحققه المنافسة .

**٢ – الاستخدامات المختلفة للسلعة ومدي تكاملها مع السلعة الأخرى:**

يرتبط هذا العامل إلى درجة كبيرة بالعامل الأول الذي يعد كما رأينا أهم أساس العوامل الأخرى فتعدد إمكانيات استخدام السلعة أو الخدمة يعني قابليتها للإحلال محل عدد كبير من السلع والخدمات الأخرى في الإشباع ، ومن ثم فكلما تعددت إمكانيات هذه الاستخدام كلما كانت درجة مرونة الطلب علي السلعة كبيرة ( كالطلب علي الطاقة الكهربائية ) ، وكلما كان للسلعة استخدام واحد ومحدد كملح الطعام أو الخبز يكون الطلب عليها قليل المرونة ٠

أما إذا كانت السلعة تتكامل في استخدامها مع السلع الأخرى ، فان التغير في ثمنها لن يؤثر كثيرا علي الكميات المستخدمة منها بمعني أن يكون الطلب عليها غير مرن ، فارتفاع ثمن البنزين لا يؤثر في مجموعة ( وبدرجة مؤثرة ) علي الكميات المطلوبة من السيارات ٠( ١ )

**٣ – نسبة ما ينفقه المستخدم علي السلعة:**

تتوقف مرونة الطلب كذلك علي نسبة ما ينفقه المستهلك علي

---

( ١ ) د ٠ عبد الهادي النجار ، المرجع السابق ذكره ، ص ٣٢٤ ٠

السلعة من دخله ، وكلما كانت هذه النسبة صغيرة ، كلما كانت مرونة الطلب قليلة ، فارتفاع أثمان الملح والكبريت أو حتى الخبز بنسبة كبيرة (٥٠٪ مثلا ) لن يؤدي إلى نقص الكميات المطلوبة منها إلا بنسبة قليلة جدا ، أو قد لا تنقص ، أما إذا كانت نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله علي السلعة كبيرة ، كالمنسوجات ، فان ارتفاع أثمانها بنسبة معينة يؤدي إلى نقص كبير في الكمية المطلوبة ( أي بنسبة اكبر ) ؛ وذلك بسبب ارتفاع نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله علي المنسوجات ، وذلك بعكس النسبة التي يخصصها المستهلك من دخله للإنفاق علي الكبريت أو الملح أو الخبز ٠

٤ – حجم دخل المستهلك :

يتصل هذا العامل بالعامل الثالث ، حيث تختلف درجة مرونة الطلب باختلاف حجم دخل المستهلك ، ومن هنا يمكن القول أن طلب ذوي الدخل المرتفع أو الأغنياء هو اقل مرونة من طلب ذوي الدخل المنخفض أو المحدود " الفقراء " ، فالفئات ذات الدخل المرتفع لا تتأثر كثيرا بارتفاع أثمان السلع ومن ثم لا تنقص الكمية التي يطلبونها ، لان ذلك لا يمثل إلا نسبة صغيرة من دخولهم الكبيرة ، أما الفئات ذات الدخل المنخفض فإنها تتأثر كثيرا بأي ارتفاع في ثمن السلعة ومن ثم تنقص الكمية التي يطلبونها لان ذلك

وجود بديل عنها ، في حين أن هذا الطلب نفسه مرن بالنسبة للمشروعات الإنتاجية الكبيرة التي تستطيع إلى حد كبير استخدام مصادر أخرى للطاقة ، ولهذا تجد الجهة المختصة بوضع أثمان الغاز والطاقة الكهربائية أن من مصلحتها المالية فرض ثمن للوحدة من الطاقة التي تستخدمها المشروعات الإنتاجية اقل من ذلك الذي تفرضه للوحدة التي تستخدمها المنازل · ويتصل بذلك أيضا ما لمرونة الطلب من أهمية كبري فيما يتعلق بسياسة التمييز التي يمارسها المحتكر ، والتي يقرر فيها اكثر من ثمن واحد لنفس السلعة التي يبيعها ·

❖ ٥ – أهمية مرونة الطلب في مجال العلاقات العامة الاقتصادية الدولية :

حيث يكون لمرونة الطلب ودرجة هذه المرونة أهمية كبيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويتعين أخذها في الاعتبار عند معالجة مشكلات هذه العلاقات والسياسة الواجبة الاتباع في مجالات الصادرات والواردات ومعدلات التبادل الدولية ، والرسوم الجمركية ، وتوازن ميزان المدفوعات ·

فضلا عن أهمية مرونة الطلب في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية وخصوصا العملات الصعبة .

# المبحث الثاني

# علاقات العرض

بعد أن رأينا علاقات الطلب ( دالة الطلب الفردي الكلي ومرونة الطلب ) ، يتعين رؤية وتحليل علاقات العرض باعتبار أن دالة العرض هي الجانب المقابل والثاني الذي يلزم التعرف عليه بغرض التوصل إلى أثمان السوق طبقا لمنطق النظرية الحدية ومن الطبيعي أن يتعلق مفهوم العرض بالموارد الاقتصادية الموجودة ، والتكنولوجيا المطبقة أي بكل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية من كافة النواحي وخاصة الفنية وهذا ما يخرج عن إطار اهتمامات النظرية الاقتصادية في بعض الأحيان التي يمكن أن نعتبرها من قبيل المعطيات ٠

وفي دراسة علاقات العرض سوف نحاول اتباع نفس طريقة التحليل التي سبق لنا أن درسنا من خلالها علاقات الطلب ( وذلك حرصا علي إبراز مدي التقابل بين علاقات الطلب وعلاقات العرض ) من حيث التقسيم ، والاصطلاحات الفنية المستخدمة ، والعوامل المحددة والمؤثرة ٠٠٠٠٠٠٠٠

وعلي ذلك فان التعرف علي علاقات العرض يقتضي رؤية وتحليل العرض الفردي ثم عرض السوق أو العرض الكلي . وبعد ذلك مرونة العرض ، لذلك سنبحث علاقات العرض في مطلبين :

المطلب الأول : العرض الفردي والعرض الكلي ( دالة العرض ) .

المطلب الثاني : مرونة العرض .

وإذا ما انتهينا من دراسة وتحليل علاقات العرض ، سوف يتم الجمع بين علاقات الطلب وعلاقات العرض معا وذلك لتحليل ودراسة تكون الثمن في السوق .

## المطلب الأول

## العرض الفردي والعرض الكلي ( دالة العرض )

لكي يتسنى لنا التعرف على دالة العرض والعوامل التي تحددها نعرض للنقاط التالية ( مع محاولة التعبير عنها رقميا وبيانيا ) ٠أى باستخدام الجداول الرقمية والأشكال والرسوم البيانية .

١- تعريف العرض الفردي وعلاقته بالفترة الزمنية ، والعوامل التي تحدده ٠

٢- العرض والثمن ( قانون العرض ، جدول العرض ، منحني العرض ) ٠

٣- العرض وظروف العرض ٠

٤- العرض الكلي أو عرض السوق ٠

## ❁ أولا تعريف العرض الفردي وعلاقته بالفترة الزمنية والعوامل التي تحدده :

### ❁ تعريف العرض الفردي :

هو الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما ، والتي يرغب ويستطيع المنتج أو المنظم أو المشروع عرضها للبيع ، أي يكون علي استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة زمنية محددة •

من الواضح أن العرض يبين العلاقة بين كل ثمن وبين كل الكمية التي يستعد المنتجون لبيعها عند هذا الثمن ، فالعرض هو نوع من العلاقة الدالية بين الثمن والكمية الممكن بيعها ( أي الكمية المعروضة ) ، فالعرض عند ثمن معين (وفي وقت ما) يختلف عن العرض في وقت أخر (وعند ثمن آخر) ، ولا شك في أهمية عنصر الزمن في تحديد العرض . وذلك أن العرض يتوقف علي الإنتاج ، والإنتاج يحتاج إلى فترة قد تقصر وقد تطول ، ولذا فان قدرة المنتجين علي زيادة العرض تتوقف علي طول المدة ( ١ ) ( الفترة الزمنية ) •

---

( ١ ) د • السيد عبده المولي ، المرجع السابق ذكره ، ص١٤٤ •

* علاقات العرض بالفترة الزمنية:

يعتبر الزمن من أهم العوامل التي تؤثر في العرض ، وتنقسم الفترة الزمنية من حيث تأثيرها علي العرض إلى الفترة القصيرة جدا ، والفترة القصيرة ، والفترة الطويلة ٠

الفترة القصيرة جدا : هي التي لا تسمح بإجراء أي تغيير في الإنتاج ، ومن ثم فان التغير في الكمية المعروضة يتوقف علي التغيير في المخزون سواء بالزيادة أو النقص عن طريق السحب من المخزون عند الزيادة أو الإضافة للمخزون عند النقص .

والفترة القصيرة : هي التي لا تسمح بإجراء تعديلات في الإنتاج عن طريق تغيير العناصر المتغيرة للإنتاج ( وعدم إمكانية تغيير العناصر الثابتة ) ، أي زيادة الإنتاج أو إنقاصه دون تغيير في الطاقة الإنتاجية وما يحدث يكون عن طريق زيادة أو نقص استخدام عناصر الإنتاج المتغيرة ٠

الفترة الطويلة : فهي التي تسمح بإجراء كافة التغيرات ( تغير عناصر الإنتاج المتغيرة ، والثابتة بما في ذلك التغيير في الطاقة الإنتاجية ، وانتقال عناصر الإنتاج بين الفروع الإنتاجية المختلفة وهنا تكون للمشروع حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج سواء

بالزيادة أو بالنقص في استخدام كل عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة وتوسيع طاقة المشروع أو العكس ........الخ ٠

والفترة الزمنية لاتعني تحديد زمني بالمعني المعروف ( سنة أو عدة شهور ٠٠٠٠٠ أسابيع ٠٠٠٠ ) وإنما تعني مجموعة من الاعتبارات والظروف التي تبين مدي قدرة المنتج أو المشروع علي اجراء التعديلات المطلوبة ، فإذا كانت قدرة المشروع محدودة مما يجعل إمكانية التغيير محدودا جدا ، نقول إننا في الفترة القصيرة جدا حتى لو استمرت هذه الاعتبارات والظروف سنوات٠ أما إذا كانت قدرة المنتج كبيرة وغير محدودة مما يجعل إمكانية التغيير يسيرة نقول أننا في الفترة الطويلة حتى لو تم ذلك في أسابيع .

فالفترة الزمنية تعني هنا إطار وأداة للتحليل ، اكثر منها واقعة زمنية .

**ـ العوامل التي تحدد العرض الفردي :**

يتحدد العرض الفردي ( أي الكمية المعروضة من سلعة ما في فترة زمنية محددة ) بمجموعة من العوامل تؤثر عليه مجتمعة ( وان كان كل عامل يؤثر علي العرض بطريقة ما وفي اتجاه معين وسوف نري ذلك ) وتتمثل هذه العوامل المحددة للعرض في ثمن السلعة المعروضة ( موضوع البحث ) وأثمان السلع الاخرى ، وأثمان عناصر

الإنتاج ، وهدف المشروع( أو أهداف المنتجين ) وحالة الفن الإنتاجي أو التكنولوجيا ٠

وهكذا تكون الكمية المعروضة أو العرض هو المتغير التابع ، وتكون العوامل السابق تحديدها هي المتغيرات المستقلة ، ويمكن أن نعبر عن ذلك في شكل علاقة دالية كما يلي :

فإذا كانت السلعة موضوع البحث هي : أو عبرنا عن عرض هذه السلعة ب:ع أ ، وثمن هذه السلعة ث أ وأثمان السلع الأخرى غير السلعة أ هي : ث١ ، ٠٠٠ث أ-١ ، وأثمان عناصر الإنتاج ث ع ١،ث ع ٢..ث ع ن

والفن الإنتاجي أو التكنولوجيا : ف،وأهداف المنتجين :هـ ٠ وتكون دالة العرض للسلعة أ هي :

ع أ = د (ث أ ، ث١ ،٠٠٠ث أ-١ ، ث ع١ ،ث ع٢ ٠٠٠ث ع ن. ، هـ ، ف .........) وهذه الدالة مركبة ٠

أما الدالة البسيطة فتعبر عن العلاقة بين الكمية المعروضة ومتغير واحد فقط هو ثمن السلعة ونعبر عنها :

ع أ = د ( ث أ )

## ثانيا-العرض و الثمن ،(قانون العرض ، جدول العرض ، منحني العرض)

راينا د الة العرض الفردي ،وكيف أنها د الة مركبة، اي تعبر عن علاقة دالية مركبة بين العرض أو الكمية المعروضة كمتغير تابع ،ومجموعة من المتغيرات المستقلة التي تعمل جميعها لتحديد هذا العرض ،و من ثم يتعين اخذها جميعا فى الاعتبار فى نفس الوقت .

غير أننا بغرض التوصل إلي قانون مبسط للعرض وطبقا لما سبق ان طبقناه بالنسبة لقانون الطلب سنلجأ إلى عزل المتغيرات المستقلة عن بعضها باستخدام أسلوب التجريد فى التحليل . الاقتصادي ودراسة العرض ( الكمية المعروضة ) كد الة لكل متغير منها علي حده ، وافتراض أن كافة المتغيرات المستقلة الأخرى تظل ثابتة أى بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، و إذا كنا نبحث العلاقة بين العرض وثمن السلعة فقط نكون بصد د دراسة قانون ا لعرض ( العرض والثمن ) كما سنرى : -

❖ **أ – قانون العرض:**

إن العرض (كالطلب) عبارة عن بناء نظري لعلاقات ممكنة وليس تعبيرا عن واقعة متحققة بالفعل فالعرض مجموعة من الفروض لأثمان وما يقابلها من الكميات التي تعرض عند هذه الأثمان أما الكمية المعروضة فهي تمثل كمية حقيقية عرضت في ظل ظروف معينة (١) وإذا كان العرض يمثل علاقة بين أثمان افتراضيه والكميات المقابلة لها فإن شكل هذه العلاقة يتضمن مضمونا علميا محددا وموضوعيا، ومن ثم فعندما نتكلم عن العرض نقصد دراسة مدى التأثير الذي يباشره الثمن كمتغير مستقل علي الكمية المعروضة ونعبر عن ذلك بقانون العرض أو جدول العرض أو منحني العرض.

وعلي ذلك عندما يفترض الباحث أن ثمن السلعة المعروضة تمثل العامل الأساسي المستقل في تحديد الكمية المعروضة (قد يفترض باحث آخر أن نفقة الإنتاج هي العامل المستقل الأساسي) وذلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى في فترة

زمنية محددة بالنسبة لمنتج أو مشروع ما ، فنجد أن علاقة أرتباط دالية بين الكمية المعروضة وثمن هذه السلعة المعروضة ونتوصل من ذلك إلي قانون أساسي يحكم هذه العلاقة يسمي قانون العرض .

فقانون العرض يمثل أذن علاقة توضح الكميات المختلفة من السلعة المحددة التي يكون المنتج أو المشروع علي استعداد لعرضها وبيعها عند الأثمان المختلفة لهذه السلعة وذلك في خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى بخلاف الثمن ثابتة . ونجد أن مؤدي هذه العلاقة "القانون" أن تغير ثمن السلعة في أتجاه معين يؤدي إلي تغير الكمية المعروضة بواسطة المنتج في نفس الاتجاه أى كلما ارتفع ثمن السلعة المعروضة أزدادت الكمية المعروضة منها ، والعكس كلما انخفض ثمن هذه السلعة قلت الكمية المعروضة منها (مع ثبات العوامل الأخرى). وعلي ذلك تكون العلاقة الدالية بين الكمية المعروضة من هذه السلعة وثمنها هي علاقة طردية .

❖ **ب- جدول العرض :**

يمكن التعبير رقميا عن قانون العرض والسابق تقديمة في شكل جدول العرض وهو يمثل قائمة توضح الكميات المختلفة التي يكون المنتجون أو البائعون علي استعداد لعرضها أو بيعها عند مختلف الأثمان التي نفترضها في فترة زمنية محددة وهو كما الشأن بالنسبة لجدول الطلب يعتبر جدول ذو طابع افتراضي مِنْ أجل دراسة التغيرات المحتملة في الكمية المعروضة من السلعة التي تحدث في مقابل تغييرات ممكنة في ثمن هذه السلعة أى بعبارة أخرى دراسة العرض كدالة للثمن وحده .

ويمكن تكوين جدول العرض الذي يوضح الكميات التي يكون المنتج علي استعداد لعرضها لبيعها عند الأثمان المختلفة المفترضة لهذه السلعة كما يلي :

## جدول رقم (٤)

## جدول العرض

| | الثمن (ث) بوحدات النقود(بالجنيه) للطن الواحد | الكمية المعروضة (ك) بالطن |
|---|---|---|
| أ | ٥٠ | ٥ |
| ب | ١٠٠ | ١٠ |
| جـ | ١٥٠ | ٢٠ |
| د | ٢٠٠ | ٢٥ |
| هـ | ٢٥٠ | ٣٠ |
| و | ٣٠٠ | ٣٥ |
| ل | ٤٠٠ | ٤٠ |

وطبقا لهذا الجدول فأنة إذا افترضنا أن ثمن الطن من السلعة المحددة ٥٠جنيها ،فأن المنتج يكون علي استعداد لعرض كميه قليله هي "٥" طن فقط ،وإذا افترضنا أن الثمن ارتفع إلي ١٠٠جنيه فسيكون المنتج علي استعداد لعرض وبيع كمية أكبر أى " ١٠"طن....

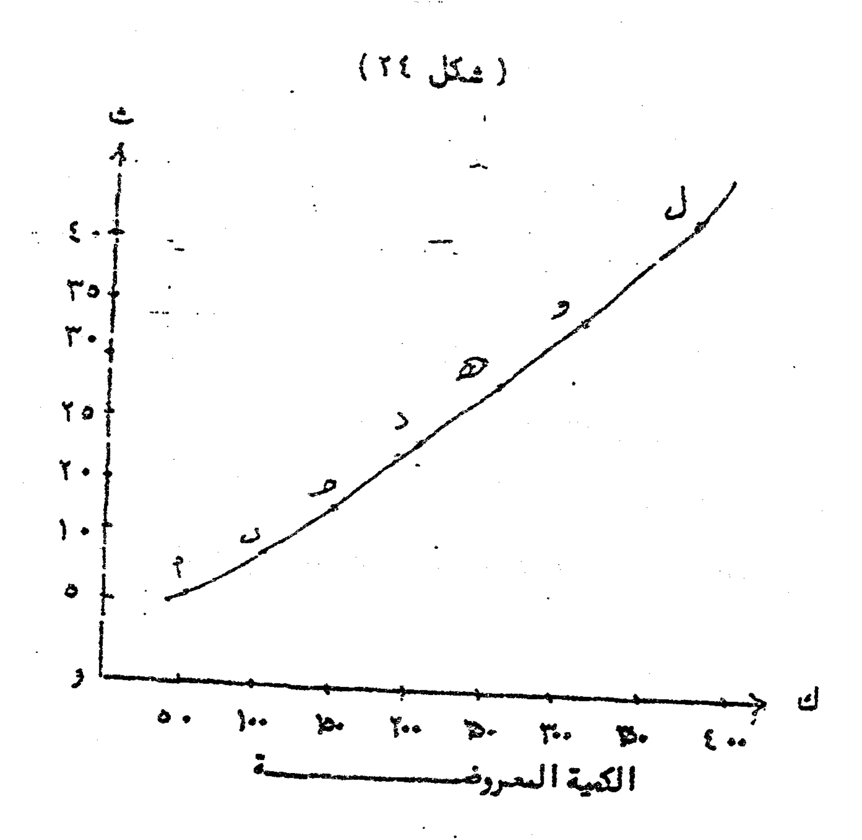
وهكذا كلما اتجهت الأثمان المفترضة إلي الارتفاع كلما كان المنتج علي استعداد لزيادة الكميات المعروضة للبيع فعندما يصل الثمن إلي ٤٠٠جنيه للطن من السلعة يكون المنتج علي استعداد لعرض ٤٠طن ، أى أن العلاقة طردية موجبة بين الثمن والكمية المعروضة .

وهكذا يتضح أن جدول العرض ما هو إلا تعبير حسابي رقمي عن قانون العرض ، ويوضح أيضا وجود علاقة دالية طردية بين الكمية المعروضة وثمن السلعة ، حيث كلما ارتفع ثمن هذه السلعة كلما زادت الكمية المعروضة ، والعكس كلما انخفض الثمن نقصت الكمية المعروضة . وذلك مع افتراض ثبات العوامل الأخرى .

❖ جـ- منحني العرض :

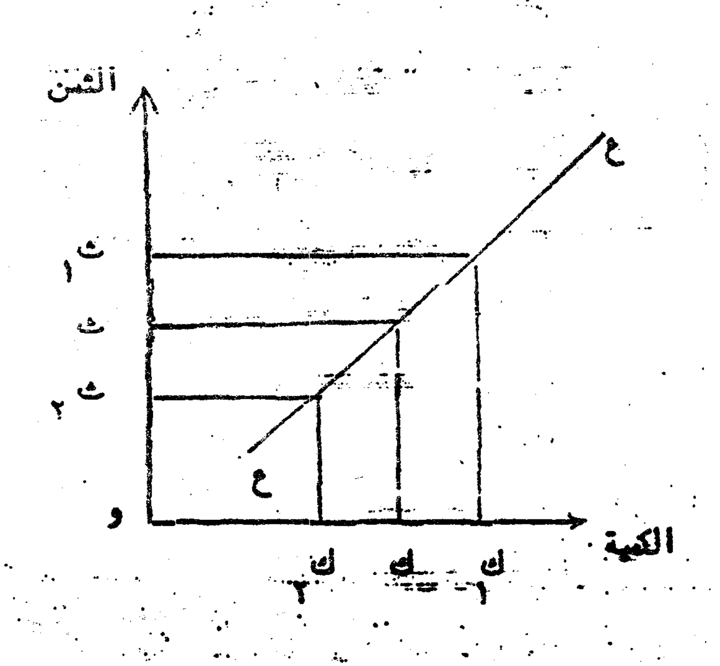
يمكن كذلك التعبير عن قانون العرض ودالة العرض الفردي في شكل بياني ، وذلك عن طريق التعبير البياني عن جدول العرض السابق بيانه ، بأن نضع الأثمان علي المحور الرأسي ونضع الكميات المختلفة علي المحور الأفقي ، ونتوصل إلي النقط الموضحة بالجدول وهي أ،ب،جـ،د،هـ،و،ل،وان كل نقطة كما رأينا تمثل الكمية التي يكون المنتج علي استعداد لعرضها وبيعها عند الثمن الافتراضي المحدد لها كما في الشكل (٢٤) .

( شكل ٢٤ )




وباتصال هذه النقط بعضها البعض يمكن التعبير عن جدول العرض في شكل منحني متصل هو ع ع . وهو يتجه من أسفل إلي أعلي ومن اليسار إلي اليمين ، ولأغراض التسهيل والتبسيط عادة ما نعتبر أن منحني العرض يأخذ شكل الخط المستقيم ، كما في الشكل (٢٥)

شكل رقم (٢٥)




ومن الواضح أن الكمية المعروضة تتغير في نفس اتجاه تغير الثمن ، بحيث تزيد إلي ك١ إذا ارتفع الثمن إلي ث١ والعكس تقل هذه الكمية إلي ك٢ إذا انخفض الثمن إلي ث٢.

ومن ثم فإن منحني العرض ع ع يعبر عن الكميات المختلفة التي يكون المنتج أو المشروع علي استعداد لعرضها وبيعها عند

الأثمان الافتراضية المختلفة من السلعة المحددة وذلك في فترة زمنية محددة ومع بقاء العوامل أى المتغيرات الأخرى علي حالها (أى ثباتها) . ويتضح من شكل منحني أن العلاقة الدالية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمن هذه السلعة هي علاقة طردية وأن منحني العرض ما هو إلا تعبير في شكل هندسي بياني عن قانون العرض.

❖ د- خصائص منحني العرض:

تتمثل فيما يلي :

١- يتجه منحني العرض من أسفل إلي أعلي ومن اليسار إلي اليمين وتفسير ذلك ينتج عن العلاقة الدالية الطردية بين التغير في الثمن والتغير في الكمية المعروضة حيث أن ارتفاع الثمن يؤدي إلي زيادة (تمدد) الكمية المعروضة وانخفاض الثمن يؤدي إلي نقص (انكماش) الكمية المعروضة فالعلاقة طردية وموجبة والدالة متزايدة ذات ميل موجب (مع ثبات العوامل الأخرى).

٢- لا يمكن التعبير عن منحني العرض بنقطة أو نقطتين علي هذا المنحني وإنما منحني العرض بأكمله هو التعبير الهندسي عن دالة العرض ومن ثم يتعين أن يشمل أو يتم التعبير عنه بمجموع النقاط علي المنحني وهذا يؤكد ما سبق ذكره من أن العرض يمثل

علاقة بين أثمان افتراضية وكميات مقابلة لها ولا يمثل كمية واحدة عند ثمن معين فالعرض ومنحني العرض يمثل كل الكميات المعروضة عند كل الأثمان الممكنة .

٣- أن منحني العرض يكون بمثابة خط فاصل بين الكميات التي يمكن عرضها والكميات التي لا يمكن عرضها فهو يبين الحد الأدنى لما يقبل المنتجون عرضة عند ثمن معين أي أن كافة الكميات التي تقع تحت المنحني تكون كميات لا يقبل المنتجون عرضها وعلي العكس فإن الكميات المعروضة الواقعة فوق المنحني يمكن عرضها عند أثمانها .

٤- منحني العرض (في أشكال ٢٤،٢٥) لا يمكن أن يعبر عن أكثر من متغيرين هما ثمن السلعة المحددة والكمية التي يكون المنتج علي استعداد لعرضها عند الثمن المقابل ولكن كما رأينا فإن الكمية المعروضة لا تتوقف علي الثمن فقط وإنما تتوقف علي عوامل أخرى وهي أثمان عناصر الإنتاج (نفقة الإنتاج) ، أثمان السلع الأخرى ،الفن الإنتاجي ، هدف المنتجين ............ وهذه جميعا نفترض ثباتها ونركز فقط علي العلاقة بين تغيرات الأثمان وتغيرات الكميات المعروضة (وسوف نرى هذه العوامل فيما بعد) .

### ❖ هـ - الحالات الاستثنائية لقانون العرض :

رأينا ان العلاقة بين ثمن السلعة والكميات المعروضة هي علاقة دالية طردية موجبة وذلك يمثل القاعدة العامة والحالات الغالبة ومع ذلك ( كما رأينا بالنسبة لقانون الطلب )توجد استثناءات لهذه القاعدة العامة لشكل منحني العرض (السابق بيانه) يمكن بيانها فيم يلي (١)

١- حالة العرض الثابت : وهي تلك الحالة التي لا يمكن فيها زيادة الكمية المعروضة رغم ارتفاع الثمن ويمكن أن نجد ذلك بالنسبة لعناصر الإنتاج إذا نظرنا إليها في مجموعها ، فحجم العمل ، أو مساحة الأراضي الزراعية ، أو أراضي البناء في داخل مدينة أو قرية محددة لا يمكن زيادتها بعد حد معين رغم ارتفاع أثمانها ، ولكن ذلك لا يكون صحيحا إذا نظرنا إلي عرض نوع معين منها لاستخدام معين كعمال الزراعة ، أو عمال البناء....... إذ يمكن أن يزيد عدد القوة العاملة المعروضة منهم مع ارتفاع أجورهم ويمكن بيان العرض الثابت في الشكل البياني رقم (٢٦) حيث يأخذ منحني العرض الشكل العادي حتى النقطة أ ، وبعد هذا الحد لا يمكن زيادة الكمية رغم ارتفاع الثمن ويأخذ منحني العرض من

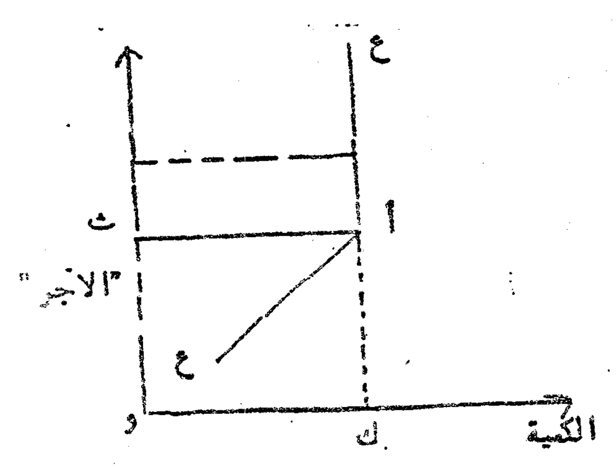
---

١ - د. حازم الببلاوي ،المرجع السابق ذكره ،ص١٥٤-٥٤

النقطة أ شكل الخط المستقيم ، ولا ينطبق ذلك إلا في الفترة القصيرة جدا حيث لا يمكن تغير الإنتاج



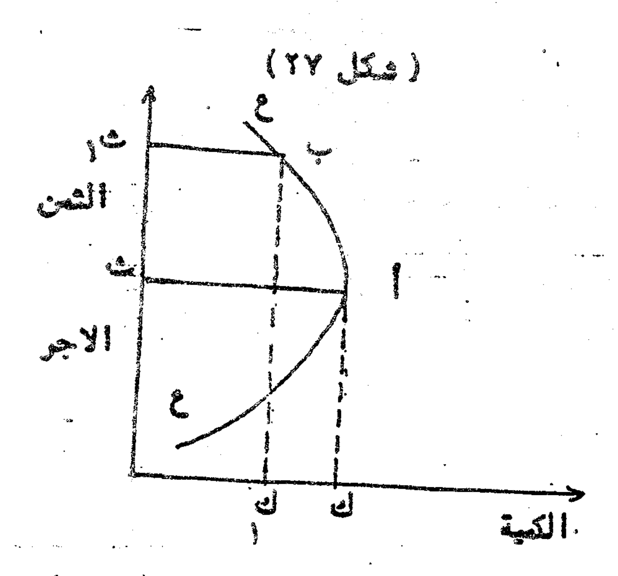
شكل رقم (٢٦)




• ٢-حالة منحنى العرض الملتوي:

وهي تلك الحالة التي نجد فيها أن الكمية المعروضة تنقص بعد حد معين مع ارتفاع الثمن ويكون منحني العرض في هذه الحالة متراجع أو ملتوي كما في الشكل (٢٧)

## شكل رقم (٢٧)




وكمثال علي ذلك العامل الذي يكون علي استعداد لزيادة عرضة من ساعات العمل حتي يحصل علي القدر من الدخل الذي يكفيه وذلك حتى يصل إلي النقطة أ ، وعندما يكون ثمن قوة العمل (الأجر) ، ث ولكنة بعد ذلك يعمل علي انقاص عرضة من ساعات العمل إذا ما ارتفع أجرة . فإذا ما وصل إلي

ث ا يكون علي استعداد لانقاص الكمية المعروضة من عملة إلي كـا ، لأنة يكون قد حصل علي المقدار من الدخل الذي يكفيه ، وأصبح يوازن بين زيادة الأجر وما قد يترتب علي ذلك من تعب نتيجة زيادة ساعات العمل ، ويفضل زيادة ساعات الراحة ، أى يعمل أقل مع ارتفاع الأجر ويتعلق هذا الاستثناء بحالات فردية (العرض الفردي) ، ولا يصدق علي مجموع العارضين أو المنتجين (العرض الكلي) .

وبالنسبة للسلع والخدمات فمن المتصور كاستثناء في بعض الحالات أن يتم عرض كميات متزايدة من السلعة أو الخدمة عند نفس الثمن أو حتي ثمن أقل ، أى تكون العلاقة عكسية بين الكمية المعروضة والثمن ، ويتحقق ذلك عندما يرغب المنتج أو البائع أن يحصل علي دخل معين نتيجة لبيعه سلعة في السوق ، فإذا كان ثمنها منخفض عما كان يتوقعه فأنة يزيد الكمية المعروضة بالقدر الذي يحقق له الدخل الذي يريده وهكذا تكون العلاقة بين الكمية المعروضة وثمن هذه السلعة هي علاقة عكسية خلافا للقاعدة العامة الذي تكون فيه طردية .

• **٣- حالة التوقعات :**

حيث قد يؤدي ارتفاع الأثمان إلي توقع المزيد من الارتفاع في الأثمان ومن ثم تنقص الكمية المعروضة ، وعلي العكس قد يؤدي انخفاض الأثمان إلي توقع المزيد من الانخفاض ومن ثم تزيد الكمية المعروضة ، وهذ هي أحوال المضاربة

والتي قد تكون لها أهمية خاصة في بعض الظروف غير الطبيعية (الحروب والأزمات)، غير أنها لا تعتبر استثناء حقيقي حيث أن الأثمان المؤثرة في سلوك العارضين ليست الأثمان الجارية وانما الأثمان المتوقعة ويأخذ بالنسبة لها منحني العرض شكله العادي ، كذلك ينبغي ملاحظة أنة لا يمكن الاستمرار إلي ما لا نهاية في هذا السلوك فالمضاربة بطبيعتها مؤقتة .

## رابعا : العرض وظروف العرض

رأينا أن الكمية المعروضة من سلعة محددة في فترة زمنية محددة لا تتوقف علي ثمن السلعة فقط وإنما تتوقف أيضا علي عديد من المتغيرات الأخرى المستقلة : كأثمان عناصر الإنتاج أو ما يطلق علية نفقة الإنتاج ، وأثمان السلع الأخرى ، وحالة التكنولوجيا أو الفن الإنتاجي وأهداف المنتجين ورغباتهم ، وقمنا برؤية وتحليل قانون العرض وبحث العلاقة الدالية بين الكمية المعروضة وثمن السلعة مع افتراض ثبات المتغيرات والعوامل الأخرى .

ونهدف هنا إلي دراسة أثر هذه العوامل الأخرى علي الكمية المعروضة والتي اصطلح علي ان نطلق عليها اسم ظروف العرض ، ثم نري التفرقة بين التحرك علي منحني العرض وانتقال منحني العرض بأكمله .

## ❖ أ- أثر العوامل الأخرى (بخلاف ثمن السلعة) على الكمية المعروضة:

لا شك ان الكمية المعروضة ترتبط بالكمية المنتجة(١) ومن ثم فإن العرض يرتبط بالإنتاج ويتوقف بالتالى على قرارات المنتجين والتى تعتمد على المقارنة بين النفقات والأثمان من ناحية، وعلى المقارنة بين الإنتاج فى هذا الفرع أو فى غيره من ناحية أخرى ولذلك فإن كافة الأمور التى تؤثر فى قرارات المنتجين تؤثر بالضرورة فى العرض

---

١- ليس من الضرورى أن تتطابق الكمية المعروضة مع الكمية المنتجة ويرجع ذلك إلي ما يأتي :

أولاً : قد تقل الكمية المعروضة من السلعة عن الكمية المنتجة منها خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لإضافة جزء من المنتج إلي المخزون من السلعة ، وقد تتم هذه الإضافة بإرادة المنتجين أنفسهم ، أو تنفيذا لسياسة حكومية معينة سواء تعلق الأمر بالمحافظة علي مستوى أثمان السلعة أو تكوين أحتياطي من سلع تعتبر استراتيجية .

ثانيا : قد تقل الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة عن الكمية المنتجة منها نتيجة العطب أو التلف الذي يلحق بالسلعة بعد أو أثناء إنتاجها كبعض الفواكه أو الخضروات .

ثالثا : قد تقل الكمية المعروضة كذلك من السلعة أو الخدمة عن الكمية المنتجة منها خلال فترة إنتاجية معينة نتيجة للاستهلاك الذاتي داخل الوحدة الإنتاجية . ويظهر ذلك علي وجه الخصوص في الكثير من المنتجات الزراعية .

د.عبد الهادي النجار ، المرجع السابق ذكره صـ ٢٩٤ .

- Benham F., Economics, Six ed , Pitmand & sons LTD, LONDON . 1960,pp. 192-193.

،وسنبحث أثر العوامل الآتية: نفقة الإنتاج،مدى التقدم الفني،أثمان السلع المنافسة،عرض السلع المتكاملة،أهداف ورغبات المنتجين،وسنأخذ كل عامل على حدة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى (بما فيها ثمن السلعة نفسها) وذلك كما يلي:

١- هدف المشروع ورغبة المنتجين:

إذا كان من المسلم به أن الهدف الأساسي للمشروع في إطار التحليل الوحدي (الاقتصاد الرأسمالي) هو تحقيق أقصى ربح نقدي علية ويكون من المنطقي أن يتوقف العرض على العوامل التي تحدد الربح ، أي الفرق بين إجمالي إيرادات المشروع وإجمالي نفقات المشروع ، ومن ثم فإن كل العوامل المتعلقة بالإيرادات ، وكذلك تلك المتعلقة بالنفقات تؤثر في الكمية المعروضة من سلعة ما ، كما أن رغبة المنتجين والعادات السائدة يكون لها دور في التأثير على الكمية المعروضة ، فإذا اتجهت رغبة المنتجين في الاحتفاظ بسلعة سواء لأغراض الاستهلاك الذاتي وذلك فيما

يتعلق بالسلع الزراعية كالحبوب والخضراوات ،أو لأغراض التخزين فيترتب علي ذلك نقص الكمية المعروضة من السلعة ، وعلي العكس إذا لم تتوافر أية رغبة للمنتجين في الاحتفاظ بالسلعة فإن ذلك يؤدي إلي زيادة الكمية المعروضة من السلعة .

٢- نفقة الإنتاج :

أهم العوامل (١) التي تؤثر في الغرض هي نفقة الإنتاج ، حيث أن استعداد المنتجين أو البائعين (المشروعات ) لعرض كميات معينة عند أثمان معينة يتوقف علي نفقة الإنتاج التي يتحملونها ، فكلما نقصت نفقة الإنتاج زادت الكمية التي يقبلون علي غرضها عند هذا الثمن ، وكلما زادت هذه النفقة نقصت الكمية التي يقبلون عرضها عند هذا الثمن . وتتأثر نفقات الإنتاج بأثمان عناصر الإنتاج المكونة لها ، فتزيد هذه النفقات مع ارتفاع أثمان عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (عمل،أرض،رأس مال ) وبفرض ضرائب ورسوم جديدة علي الإنتاج ، أو زيادة قيمة الضرائب

---

١

المفروضة ، كما تقل نفقات الإنتاج بانخفاض أثمان عناصر الإنتاج وبتخفيف عبء الضرائب او منح إعانات للمنتجين .

٣- مدى التقدم الفني وحالة التكنولوجيا :

تؤثر الفنون الإنتاجية والتكنولوجيا المطبقة بدرجة كبيرة علي نفقة الإنتاج، ومن ثم علي الربح المتحقق ، وتتغير بالتالي الكميات المعروضة من السلع المختلفة ، فإذا حدث تقدم ني ترتب علية زيادة كفاءة عناصر الإنتاج المستخدمة كان معني ذلك انخفاض نفقات الإنتاج ومن ثم يكون المنتجون علي استعداد لزيادة الكميات المعروضة من السلعة عند كل ثمن والعكس يحدث في حالة استخدام فنون إنتاجية يترتب عليها زيادة نفقات الإنتاج .

٤- أثمان السلع المتنافسة :

لا يقتصر قرار المنتج أو المشروع علي المقارنة بين نفقة إنتاج السلعة وثمن البيع (النفقات والإيرادات ) بل أنة يأخذ في الاعتبار أيضا أثمان السلع التي يستطيع إنتاجها بنفس القدر من وسائل ومستلزمات الإنتاج المتوافرة لدية ويطلق

عليها السلع المتنافسة والبديلة ، فالأرض الزراعية يمكن زراعتها بالمحاصيل التقليدية (قمح ، قطن ،أرز ،برسيم ) أو زراعتها بالخضراوات أو الفواكه ،فإذا افترضنا أن نفقات الإنتاج واحدة أو متقاربة بالنسبة للمحاصيل التقليدية من جهة والخضراوات والفواكه من جهة أخرى ، فأن الفلاح سيتجه إلي إنتاج المحصول ذا الثمن الأكثر ارتفاعا في كل مجموعة ، لذلك فأن ارتفاع السلع المتنافسة يؤدي إلي نقص الكميات المعروضة من السلعة المحددة والعكس صحيح وذلك مع ثبات العوامل الأخرى .

٥- عرض السلع المتكاملة :

ويعني ذلك السلع التي تنتج بالضرورة في نفس العملية الإنتاجية (الإنتاج المتصل أو المرتبط) كإنتاج القطن وبذرة القطن ولحوم الأغنام والصوف ،القمح ، والتبن ، ونقول أن هذه السلع متكاملة لذلك فإن زيادة الكمية المعروضة من أحدى هذه السلع يؤدي الي زيادة عرض السلع المتكاملة او المرتبطة بها ، والعكس صحيح . فعلي سبيل المثال فإن

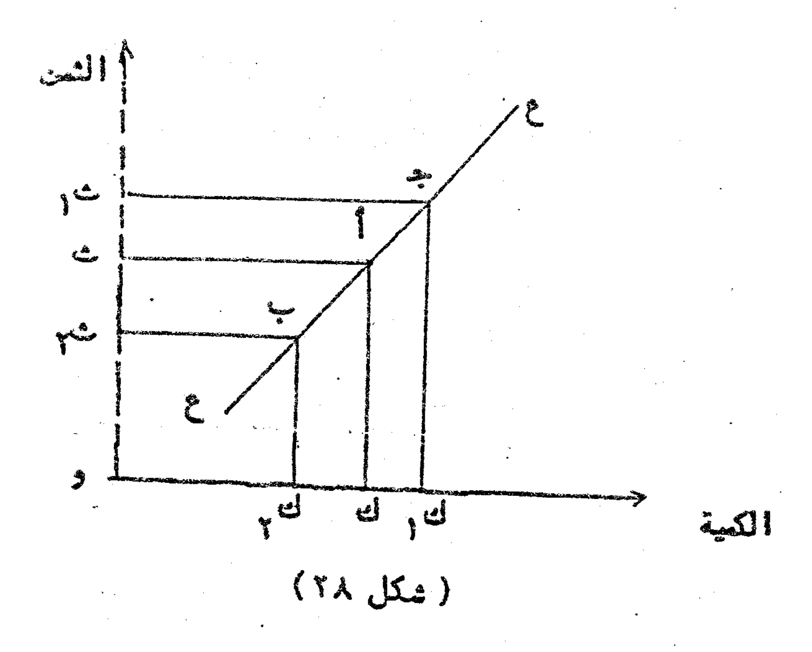
انخفاض الكميات المنتجة أو المعروضة من القطن في محصول ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ (بنسبة ٥٠٪ تقريبا) ترتب عليها انخفاض في الكميات المنتجة و المعروضة من بذرة القطن وتأثير ذلك علي صناعة الزيوت.

❖ **ب- التحرك علي منحني العرض وإنتقال منحني العرض**

رأينا كيف أن الكمية المعروضة كمتغير تابع تتوقف علي عديد من العوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة وهي ثمن السلعة نفسها ، ونفقة الإنتاج ، وأثمان السلع الأخرى ،وأثمان عناصر الإنتاج ، وهدف وإرادة المنتجين ، ودرسنا أثر كل عامل علي حدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، وقلنا إذا كنا بصدد دراسة علاقة الدالية بين الكمية المعروضة وثمن السلعة فقط نكون بصدد قانون العرض ، وإذا كنا بصدد دراسة العلاقة الدالية بين الكمية المعروضة والعوامل الأخرى بخلاف ثمن السلعة المعروضة . كنا بصدد ظروف العرض .

هذا ويمكن القول أنة في حالة دراسة العلاقة بين الكمية المعروضة وثمن السلعة فقط وثبات العوامل الأخرى (قانون العرض) فأنة يمكن التعبير عن ذلك بالتحرك علي منحني العرض كما في الشكل رقم(٢٨)

شكل رقم (٢٨)




( شكل ٢٨ )

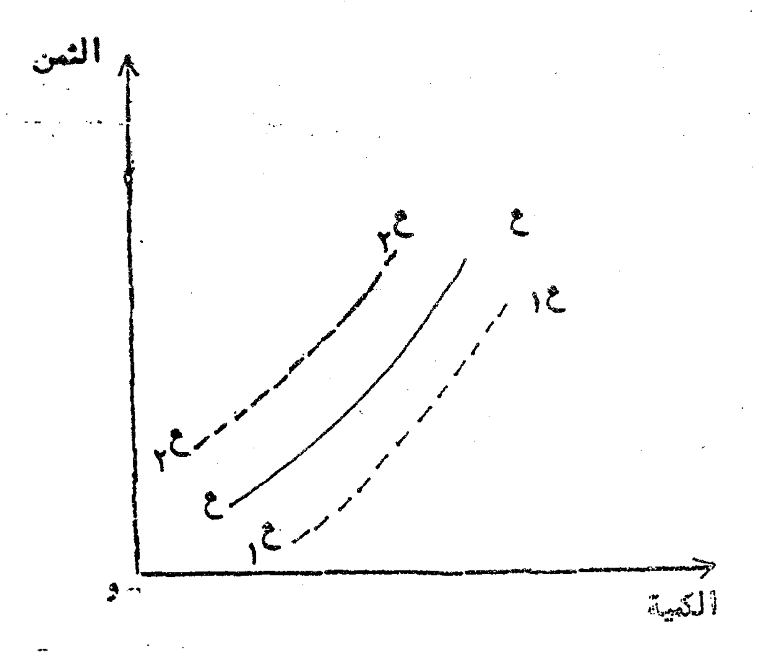
فالانتقال من النقطة أ إلي النقطة جـ نتيجة ارتفاع الثمن إلي ث١ والذي ترتب علية تمدد الكمية المعروضة إلي ك١

والانتقال إلي النقطة ب نتيجة انخفاض الثمن إلي ث٢ ترتب علية تقليص وإنكماش الكمية المعروضة إلي ك٢ ، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى .

وفي حالة دراسة العلاقة بين الكمية المعروضة والعوامل الخرى المؤثرة بخلاف ثمن السلعة (ظروف العرض) فانة يمكن العبير عن ذلك بأنتقال منحني العرض بأكمله (كما في الشكل ٢٩)

شكل رقم (٢٩)

شكل (٢٩٠)



إلي اليمين ع١ع١ إذا ترتب علي ظروف العرض زيادة في الكميات المعروضة عند كل ثمن ، وبأنتقال منحني العرض باكملة إلي اليسار ع٢ع٢ إذا ترتب ذلك ظروف العرض نقص في الكميات المعروضة عند كل ثمن .

## خامسا : العرض الكلي أو عرض السوق :

يتم التوصل إلي العرض الكلي أو عرض السوق بنفس الطريقة التي يتم بها التوصل من الطلب الفردي إلي الطلب الكلي أو طلب السوق .(كما سبق وأن رأينا في المبحث السابق)

فالعرض الكلي أو عرض السوق ما هو إلا مجموع عرض المنتجين الأفراد الذين يعرضون السلعة في السوق ، ويمكن تعريفه أذن بأنة مجموع الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما يرغب والتي يرغب ويستطيع هؤلاء المنتجين (أو البائعين) ، أى يكونوا علي استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة زمنية محددة مع ثبات العوامل الأخرى.

هذا ويمكن التوصل إلي العرض الكلي عن طريق بناء جدول العرض الكلي من جداول عرض المنتجين الأفراد ، ثم يتم التعبير البياني عن هذا الجدول للتوصل إلي منحني

العرض الكلي والذي هو عبارة عن تجميع أفقي لمنحنيات عرض المنتجين الأفراد .

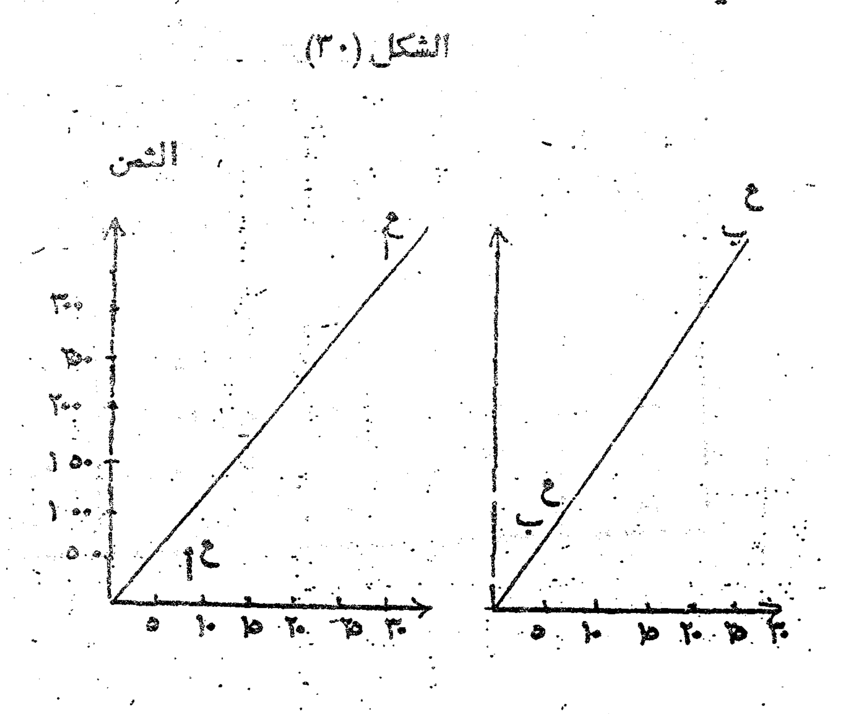
و[]افتراض أن مجموع المنتجين أو البائعين هو ثلاثة فقط ، ومن ثم يكون العرض الكلي أو عرض السوق هو مجموع عرض هؤلاء المنتجين في فترة زمنية محددة وعند الأثمان المختلفة ، ومن ثم يمكن بناء جدول العرض الكلي كما يلي:

## جدول رقم (٥)

| الثمن بالجنيه الواحد | الكمية التي يعرضها المنتج أ | الكمية التي يعرضها المنتج ب | الكمية التي يعرضها المنتج جـ | الكمية المعروضة في السوق العرض الكلي |
|---|---|---|---|---|
| ٥٠ | ٥ | – | – | ٥ |
| ١٠٠ | ١٠ | ٥ | ٣ | ١٨ |
| ١٥٠ | ١٥ | ١٠ | ٥ | ٣٠ |
| ٢٠٠ | ٢٠ | ١٥ | ١٠ | ٤٥ |
| ٢٥٠ | ٢٥ | ٢٠ | ١٥ | ٦٠ |
| ٣٠٠ | ٣٠ | ٢٥ | ٢٠ | ٧٥ |

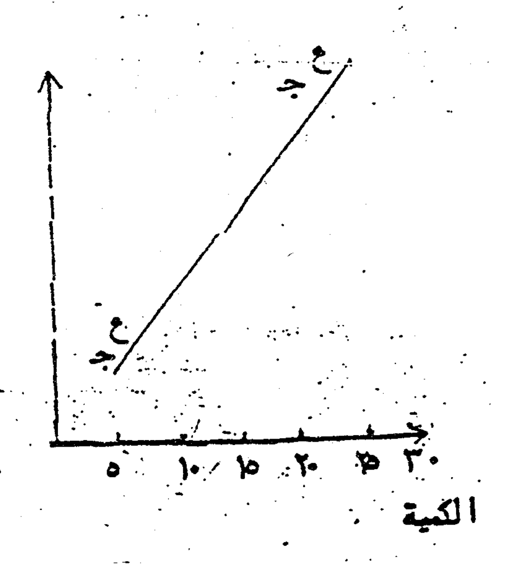
ويمكن بناء محنيات العرض للمنتجين أ،ب،جـ ثم التوصل إلي منحني العرض الكلي أو منحني عرض السوق كما يلي .

الشكل (٣٠)




ويمكن بناء منحني العرض الكلي أو عرض السوق طبقا للجدول السابق ، كما أنة عبارة عن تجميع منحنيات عرض المنتجين الأفراد كما ذكرنا كما في الشكل التالي .

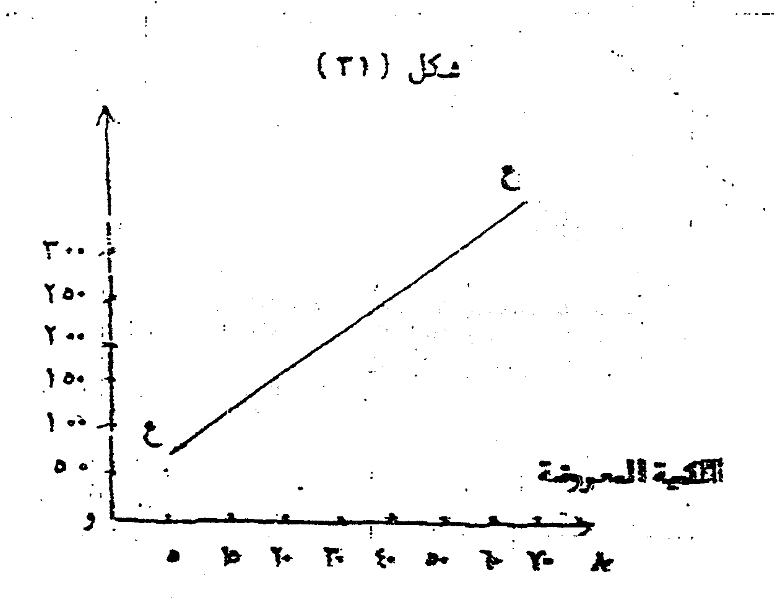
ت شكل رقم ( ٣٠)




ونجد أن منحني العرض الكلي أو عرض السوق يأخذ نفس شكل منحني العرض الفردي أى يتجه من أسفل إلي أعلي ومن اليسار إلي اليمين وهذا يعني أن الكميات التي يكون المنتجين علي استعداد لعرضها في السوق تزيد مع ارتفاع ثمن السلعة والعكس تقل إذا انخفض ثمن السلعة

وذلك مع ثبات العوامل الأخرى ، أي أن العلاقة بين العرض الكلي وثمن السلعة علاقة طردية موجبة ، ويتم التعبير البياني عن ذلك في الشكل رقم (٣١)

شكل (٣١)



# المطلب الثاني

# مرونة العرض

سوف نقوم بتقديم ودراسة مرونة العرض بنفس الطريقة التي تم تقديم مرونة الطلب بها مع ملاحظة أساسية هي التقديم المختصر لمرونة العرض اعتمادا علي الدراسة التفصيلية لمرونة الطلب ، وعلي ذلك سوف نقدم مرونة العرض في النقاط التالية :

١- تعريف مرونة العرض ومعامل مرونة العرض .

٢- الحالات المختلفة لمرونة العرض .

٣- مرونة القوس ومرونة النقطة .

٤- العوامل المحددة لمرونة العرض .

٥- أهمية مرونة العرض .

## أولا : تعريف مرونة العرض ومعامل مرونة العرض :

**مرونة العرض هي:**

درجة استجابة الكمية المعروضة من سلعة ما بالتغير نتيجة لتغيرات ثمن هذه السلعة وذلك في فترة زمنية محددة (مع ثبات العوامل الأخرى). أو هي تأثر الكمية المعروضة بالتغير كنتيجة لتغير الثمن .

ومن ثم تعد مرونة العرض أحد المؤشرات التي توضح إمكانيات زيادة إنتاج سلعة وعرضها كنتيجة لزيادة في الثمن أو العكس إنقاص هذا الإنتاج والعرض كنتيجة لانخفاض الثمن .

**معامل مرونة العرض:**

وهو يعني القيمة الحسابية أو العددية لمرونة العرض ، كما رأينا عند تحديد وقياس معامل المرونة بالنسبة لمرونة الطلب فأنة يتبين لقياس مرونة العرض أن نستخدم التغير النسبي وليس التغير المطلق ومن ثم تكون مرونة العرض هي درجة التغير النسبي (أو نسبة التغير المنوية ) الذي يحدث في الكمية المعروضة ، والمترتب علي التغير النسبي في الثمن وعلية يكون :

**معامل مرونة العرض =**

$$\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في ثمن السلعة}}$$

$$\frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الأصلي}}$$

$$\frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{الكمية الأصلية}} \times \frac{\text{الثمن الأصلي}}{\text{التغير في الثمن}}$$

$$\frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{التغير في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}$$

**ويمكن التعبير عن ذلك بالرموز ، فإذا رمزنا إلي معامل العرض م ع ، ونفس الرموز السابقة فإن :-**

م ع =

$$\frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \times \frac{\text{ث}}{\Delta \text{ث}}$$

$$\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

وكمثال عددي فإذا كانت الكمية المعروضة ١٠٠ وحدة عندما كان الثمن ٢٠ جنيه (ك = ١٠٠، ث = ٢٠)، ومع التغيرات عندما تغير الثمن بالارتفاع فأصبح ٢٥ جنية ترتب علي ذلك أن زادت الكمية المعروضة وأصبحت ١٢٠ وحدة فما هو معامل مرونة العرض في هذه الحالة ؟

حيث أن ك = ١٠٠ ، ث = ٢٠، Δك = ٢٠، Δث = ٥

وأن م ع =

$$\frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

$$\frac{٢٠}{٥} \times \frac{٢٠}{١٠٠} = \frac{٤}{٥}$$

= ٨ر٠

وحيث أن العلاقة أساسا بين الكمية المعروضة وثمن السلعة هي علاقة طردية موجبة ومن ثم فأنة من الطبيعي أن تكون مرونة العرض موجبة (أي معامل مرونة العرض تكون موجبة ).

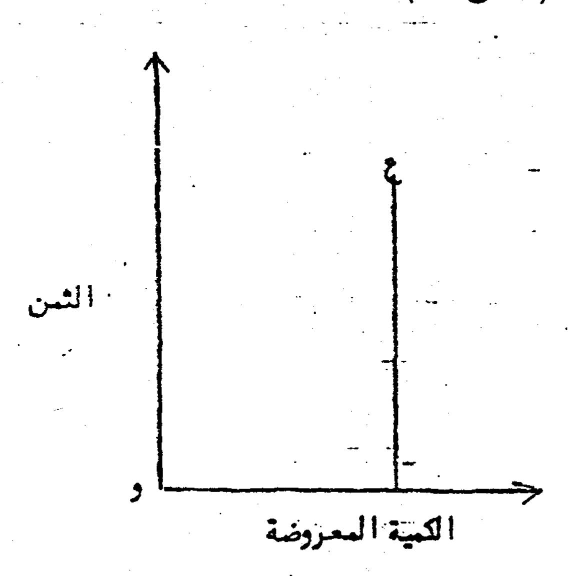
## ثانيا : الحالات المختلفة لمرونة العرض :-

كما رأينا في الحالات المختلفة لمرونة الطلب كذلك فهناك حالات خمس لمرونة العرض هي : حالة عديم المرونة وحالة العرض لا نهائى المرونة ، وحالة العرض المتكافئ المرونة ، وحالة العرض غير المرن واخيرا حالة العرض المرن وسترى كل حالة على حدة والتعبير البيانى لها .

❖ العرض عديم المرونة :

حيث تكون مرونة العرض مساوية للصفر وفى هذه الحالة فانه لا يترتب على اى تغير فى الثمن مهما كانت نسبته إحداث أى تغيير فى الكمية المعروضة من السلعة ، اى أن التغير فى الثمن لا يؤدى إلى أى تغيير على الإطلاق فى الكمية المعروضة ، ويأخذ منحنى العرض شكل الخط العمودى على المحور الأفقى والموازى للمحور الرأسى كما فى الشكل (٣٢) وتكون م ع = صفر ، أي العرض عديم المرونة .

(شكل ٣٢)



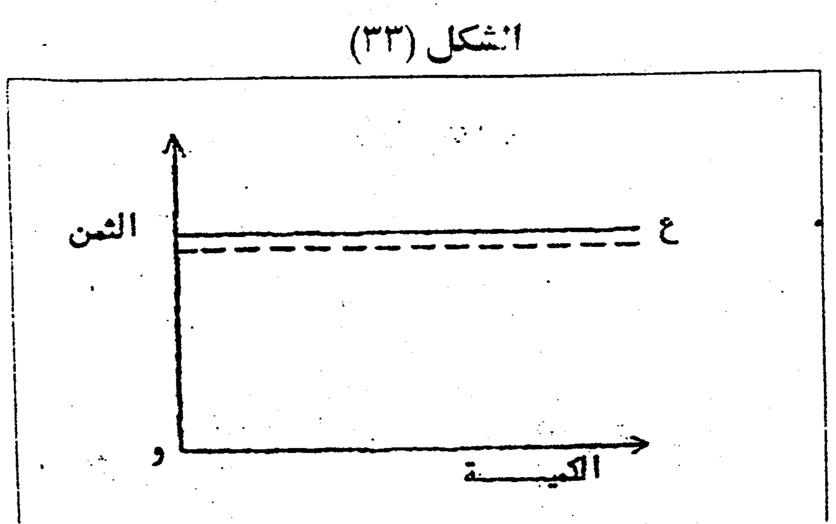

❖ **ب- العرض لا نهائي المرونة :**

**حيث تكون مرونة العرض مساوية لما لا نهاية أى أن**

**م ع = ∞ وفـى هـذه الحالـة فان تغيير ما طفيف جدا فـى الثمن سوف يـؤدى إلى تغيرغير محدود ولا نـهائى فى الكميـة المعروضة ، ويعنى الترض لا نهائى المرونة استعداد المنتجين**

او البائعين لبيع كل ما يطلبه السوق من السلعة عند ثمن معين وعدم استعدادهم لبيع أي كمية من السلعة عندما ينخفض ثمن السلعة ولو بنسبة صغيرة ، ويأخذ منحنى العرض فى هذه الحالة شكل الخط المستقيم الموازى للمحور الافقى كما فى الشكل (٣٣) هنا يكون العرض لانهائي المرونة وتكون م ع = ∞

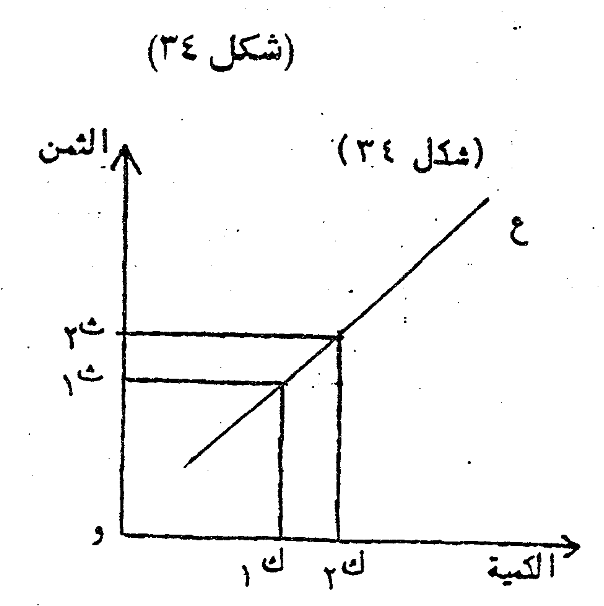
الشكل (٣٣)



### ❖ جـ- العرض متكافئ المرونة :

حيث تكون مرونة العرض مساوية للواحد الصحيح أى ان م ع = ١ وفى هذه الحالة فان تغير الثمن بنسبة محددة يؤدى إلى تغيير فى الكمية المعروضة بنفس النسبة تماما ، أى تغير متناسب فى الكمية ومساو تماما فى الثمن ، ويمكن التعبير البيانى عن ذلك كما فى الشكل (٣٤) وهنا يكون العرض متكافئ المرونة ، وتكون المرونة مساوية للواحد الصحيح ، أي م ع = ١

(شكل ٣٤)



❖ د - العرض غير المرن :

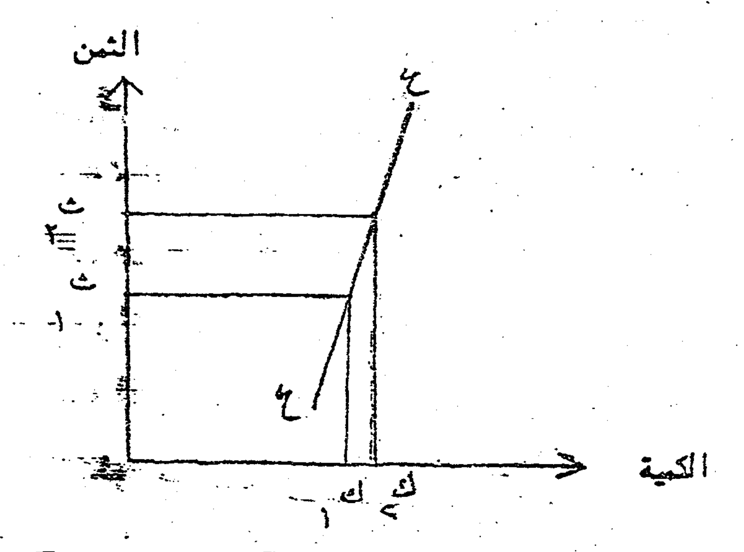
حيث تكون مرونة العرض أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح ، أي أن ١ > م ع > صفر وفي هذه الحالة فإن تغير الثمن بنسبة محددة يؤدى إلى تغير مقابل في الكمية المعروضة بنسبة أقل من نسبة الثمن .

أي إذا ما تغير الثمن بالمقدار ث١ث٢ فإن الكمية المعروضة تتغير بنسبة أقل وهي ك١ك٢ ، ويكون العرض غير مرن أو قليل المرونة ، ويكون م ع أكبر من الصفر وأقل من واحد صحيح ويمكن التعبير البياني عن ذلك في الشكل رقم (٣٥) .

وذلك في الصفحة التالية (٤٠٤)



( شكل ٣٥ )



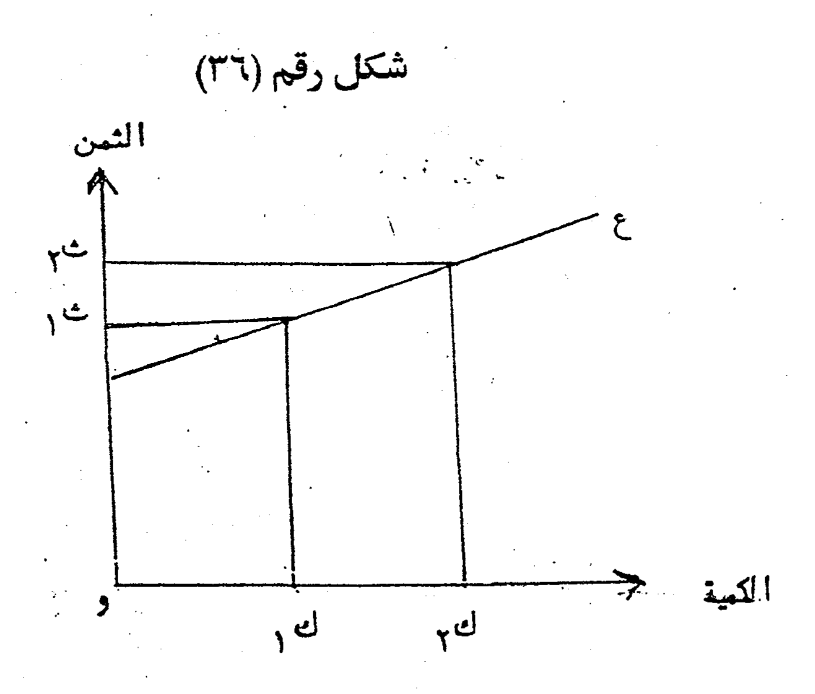

❖ **هـ - العرض المرن :**

حيث تكون مرونة العرض أكبر من الواحد الصحيح وأقل من مالا نهاية ، أى أن ∞ < م ع > ١ وفى هذه الحالة فان تغير الثمن بنسبة محدودة يؤدى إلى تغير مقابل فى الكمية المعروضة بنسبة اكبر من نسبة تغير الثمن أي أن ث١ث٢ أقل من ك١ك٢ أو العكس ك١ك٢ أكبر من ث١ث٢ هنا نقول أن

العرض مرن أو كبير المرونة ، م ع أكبر من واحد صحيح وأقل من مالانهاية : ١ < م ع < ∞

ويمكن التعبير البيانى عن ذلك كما فى الشكل (٣٦)

شكل رقم (٣٦)




وكما ذكرنا بالنسبة لمرونة الطلب ، فان الحالتين الاولى والثانية (م ع = صفر ، م ع = ∞) تعدان حالتين استثنائيتين ، أما

الحالة الأخرى أى الثالثة والرابعة والخامسة (متكافئ المرونة ، غير المرن ، المرن) فتمثل الحالات الأساسية والغالبية فى مجال الواقع العملى لمرونة العرض .

<u>ثانيا : مرونة القوس ومرونة النقطة :</u>

يقصد بمرونة القوس : المرونة بين نقطتين على منحنى العرض او المرونة لجزء صغير جدا من منحنى العرض ، ونتو لمرونة القوس بالنسبة للعرض بنفس الطريقة تماما والتى اتبعت فى مرونة الطلب لذلك سنكتفى بذكر ما تساويه مرونة القوس فقط .

إذن مرونة القوس بالنسبة للعرض =

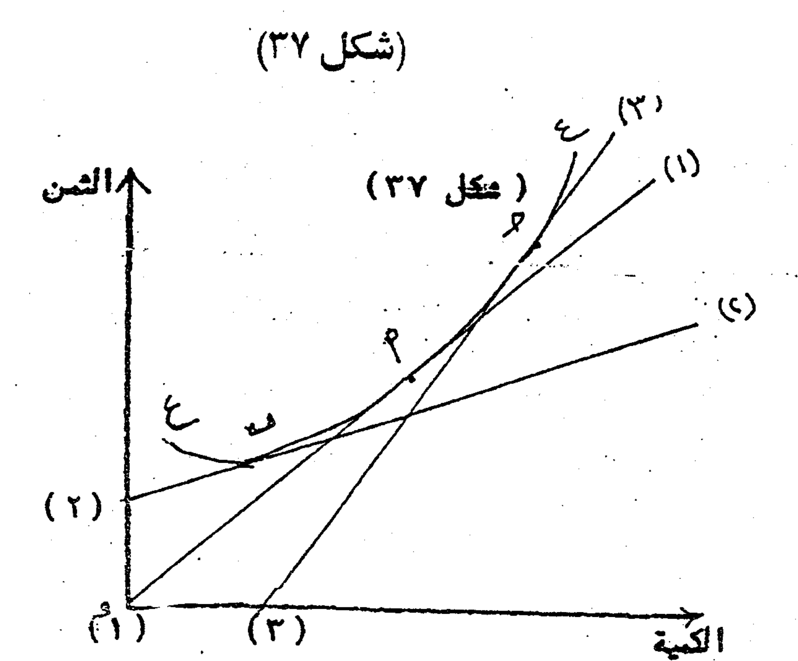
$$\frac{\text{التغير فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير فى الثمن}} \times \frac{\text{مجموع الثمنين}}{\text{مجموع الكميتين}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{ث}_1 + \text{ث}_2}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2}$$

❖ **مرونة النقطة :**

أن مرونة العرض بالنسبة لنقطة محددة على منحنى العرض هي الأكثر دقة وأهمية من مرونة القوس ، وذلك كما رأينا بالنسبة لمرونة الطلب ، ويمكن عن طريق هندسي بسيط التعرف على حالة مرونة العرض عند أي نقطة من النقط على منحنى العرض وهل هو عرض متكافئ المرونة أو غير مرن ، أو مرن ، وهو أن نقوم برسم مماس لمنحنى العرض عند النقطة التي نرغب في معرفة حالة المرونة عندها ، فإذا مر المماس (١،١) بنقطة الأصل فإن ذلك يعني أن العرض عند نقطة المماس وهي أ في الشكل (٣٧) يكون متكافئ المرونة

(شكل ٣٧)



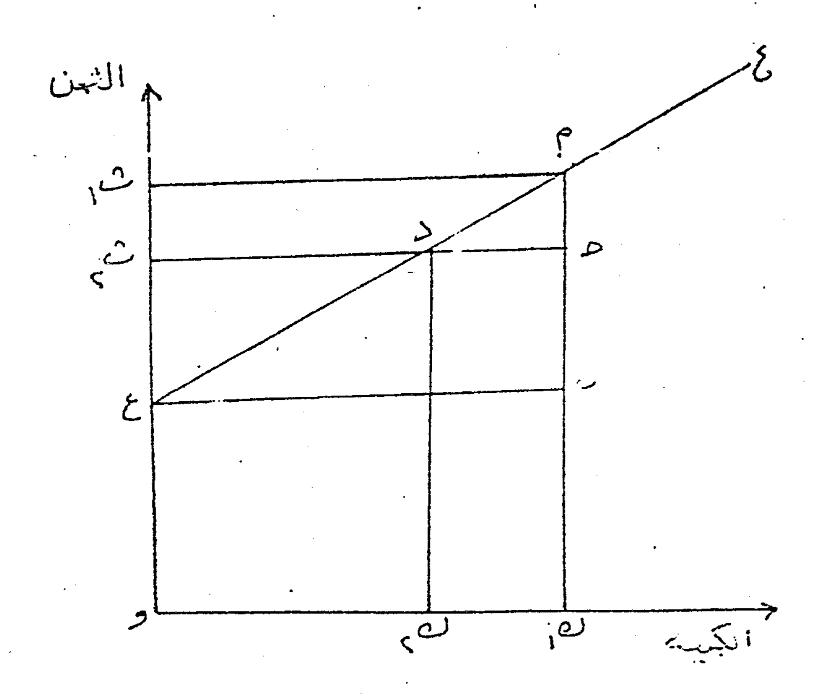

وإذا قطع المماس (٢،٢) المحور الرأسي ، فإن ذلك يعنى أن العرض عند نقطة الماس وهى "ب" فى الشكل (٣٧) يكون عرض مرن وإذا قطع المماس (٣،٣) المحور الأفقى ، فإن ذلك يعنى أن العرض عند نقطة المماس وهى (جـ) فى الشكل (٣٧) يكون عرض غير مرن . وإذا كان منحنى العرض خط مستقيم فإذا مر بنقطة الأصل كانت المرونة = ١ وإذا قطع المحور

الرأسى كان العرض مرن وإذا كان قطع المحور الافقى كان العرض غير مرن .

الإثبات الهندسي لمرونة النقطة :

سنفترض للتبسيط أن منحنى العرض يأخذ الخط المستقيم ع ع ، وأنه يقطع المحور الرأسي ، ومن ثم كما ذكرنا من قبل فإن العرض عند النقطة سيكون مرن ، فكيف نثبت ذلك هندسيا (شكل ٣٨)

(شكل رقم ٣٨)



نقول أن المرونة عند النقطة أى م ع أ =

$$\boxed{\frac{ك_1 أ}{م ن}}$$

والاثبات الهندسى لذلك هو كما يلى :

$$م ع = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

$$\therefore م ع = \frac{ك_1 ك_2}{ث_1 ث_2} \times \frac{و ث_1}{و ك_2} \qquad (1)$$

وحيث أن $ك_1 ك_2$ = جـ د ، $ث_1 ث_2$ = أ جـ ، $و ث_1$ = $ك_1$ أ ،

و $ك_1$ = ب ع

والتعويض فى (١) ينتج أن :

$$م ع = \frac{جـ د}{أ جـ} \times \frac{ك_1 أ}{ب ع} \qquad (2)$$

وحيث أن أ جـ د ، أ ب ع متشابهين فينتج عن ذلك أن :

$$\frac{\text{جـ د}}{\text{أ جـ}} = \frac{\text{ب ع}}{\text{أ ب}} \qquad (٣)$$

وبالتعويض فى (٢) ينتج أن :

م ع ا أى مرونة العرض عند النقطة ا = $\frac{\text{ب ع}}{\text{أ ب}} \times \frac{\text{ك١ أ}}{\text{ب ع}}$

م ع أ = $\frac{\text{ك١ أ}}{\text{أ ب}}$ هـ . ط . ث وهو المطلوب إثباته .

### ثالثا :- العوامل المحددة لمرونة العرض

ما هى العوامل المؤثرة والمحددة لمرونة العرض ، ومن ثم تجعل مرونة العرض لبعض السلع كبيرة ، وللبعض الآخر قليلة ، وما هو تأثير الفترة الزمنية على عملية الانتاج والعرض ، وقد رأينا من قبل التقسيمات المختلفة لهذه الفترة الزمنية وتأثيرها على الكميات المعروضة والفرق بين هذه الأخيرة والكميات المنتجة طبقا لطبيعة السلع المنتجة والتغيرات فى المخزون ، والتساؤل الآن هو مدى تأثير ذلك كله على مرونة العرض ويمكن تحديد اهم العوامل المحددة لهذه المرونة فيما يلى : [1]

١- أن عامل الفترة الزمنية يلعب دورا هاما فى تحديد مرونة العرض ، فهذه المرونة تزيد باستمرار مع طول الفترة الزمنية ، وقد يصل الأمر إلى أن تكون مرونة العرض فى الغالب منعدمة أى مساوية للصفر فى الفترة القصيرة جدا

---

(١) حازم الببلاوى ، المرجع السابق ذكره ص ٤٦٥ -٤٦٦

، وتصبح هذه المرونة أكبر فـى الفـترة القصـيرة وبطبيعـة الحال مرونة العرض أكبر كثيرا فى الفترة الطويلة عنها فـى الفترة القصيرة ،ويرجع ذلك إلى امكانيات ادخال تعديلات فى الانتـاج ومن ثـم فـى الكميات المعروضة لطـول الفترة الزمنية .

٢- يمكن القول بصفة عامة أن مرونـة العـرض تتوقـف بصفة عامة من ناحية على مدى السـهولة التـى يستطيع بـها كل مشروع ان يزيد من عرضه الفردى ، ومن ناحية أخـرى على مدى السهولة التى تتمكـن بـها عنـاصر الانتـاج مـن الانتقال بين الفروع الانتاجية المختلفـة ، وهـذا بـدوره يتوقف على مدى مرونة عرض عناصر الانتاج ، وهذه الامور تختلف بحسب الفترة الزمنية المأخوذة فى الاعتبار :

❖ أ- فى الفترة القصيرة جدا : حيث لا يمكن زيـادة الانتـاج فـان التغير فـى عرض السلعة يتوقـف علـى تغـيرات المخـزون ن ولذلـك تتوقـف مرونـة العـرض فـى هـذه الفـترة علـى مدى أمكـان تخزيـن السـلعة فلاشـك ان هـذه المرونـة

تكون اكبر بالنسبة للسلع القابلة للتخزين ، عنها بالنسبة للسلع غير القابلة للتخزين حيث يمكن زيادة الكميات المعروضة من الأولى ، عند ارتفاع الاثمان والعكس عند الانخفاض ، أما بالنسبة للثانية فلا يمكن تغيير الكميات المعروضة منها ومن ثم تكون مرونة عرضها قليلة أو منعدمة ، كما يتوقف الأمر على حجم المخزون من السلعة ، ومن الطبيعي أن امكانية التخزين ترتبط بخصائص السلعة من ناحية ونفقات التخزين من ناحية أخرى .

❖ ب – في الفترة القصيرة والطويلة :

حيث يمكن تغيير الكميات المعروضة عن طريق تغيير حجم الانتاج من ناحية ، وحجم الطاقة الانتاجية ذاتها ( عناصر ثابتة وعناصر متغيرة) في الفترة الطويلة من ناحية أخرى وذلك عن طريق انتقال عناصر الانتاج بين الفروع الانتاجية المختلفة ، ولا شك أنه كلما طالت الفترة الزمنية كلما امكن التحكم أكثر في الكميات المعروضة من السلعة ولذلك تزيد مرونة العرض مع

طول الفترة الزمنية ، حيث يمكن تعديل الطاقة الانتاجية وتوفير عناصر الانتاج اللازمة .

ومن الطبيعى أن هناك حدود [1]على مرونة العرض وهى ترجع فى نهاية الأمر إلى القيود المتعلقة بحجم الموارد المتاحة من ناحية ، والفن الانتاجى والتكنولوجيا من ناحية أخرى ، ونلاحظ أن انتقال عناصر الانتاج بين الفروع الانتاجية المختلفة يعنى من زاوية العرض بالنسبة لهذه العناصر ، أن هذه العناصر يمكن ان تستخدم فى انتاج هذه السلعة او تلك ، وهذا يعنى أن مرونة العرض تتوقف فى نهاية الأمر على مدى توافر بدائل لعناصر الانتاج (المتغير والثابتة) بحيث تنتقل بينها (أى بين الفروع الانتاجية) بسهولة . وفى هذه الحدود يمكن أن نرى وجها للتشابه بين العوامل المحددة لمرونة الطلب ولمرونة العرض .

---

[1] د . رفعت المحجوب ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٧٧ .

**خامسا :- اهمية مرونة العرض [٢]**

لمرونة العرض كما لمرونة الطلب أهمية اقتصادية ، إذا أنها تحدد سلطة البائعين فـى تحديد الثمن كما أنها تحـدد مدى تقلبات الأثمان ، وكذلك من يتحمل عبء الضريبة وحصيلتها. -

**أ - مرونة العرض وتحديد الثمن :**

إذا كان عرض السلعة مرنا أمكن للبائعين التحكم في الثمن عن طريق التحكم في الكميات المعروضة من السلعة فيستطيعون التقليل من الكميات المعروضة فـي حالة العرض المرن فيرتفع الثمن ، ولذا ففي حالة العرض المرن تكون سلطة البائعين كبيرة في تحديد الثمن ، أما إذا كان العرض غير مرن فان سلطتهم في التحكم في الكميات المعروضة وبالتالي في تحديد الثمن تكون محدودة .

---

[٢] د . رفعت المحجوب ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .
د. عبد الهادي النجار ، المرجع السابق ذكره ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

**ب - مرونة العرض وتقلبات الأثمان :**

تلعب مرونة العرض دوراً مماثلاً لمرونة الطلب في تحديد مدى تقلبات الأثمان ، وذلك أن هذه التقلبات تكون محدودة في حالة العرض المرن ، وتكون كبيرة في حالة العرض غير المرن ، فإذا كان العرض مرناً فان المنتج أو البائع يستطيع التحكم بقدر أكبر في الكمية المعروضة وبالتالي يعمل على الحد من انخفاض او ارتفاع الاثمان كما يتفق ومصلحته اما اذا كان العرض غير مرن فان التغير في الثمن ولو كان كبيرا لا يقابله إلا تغير يسير في الكمية المعروضة ومن ثم لا يوجد من جانب العرض ما يحد من ارتفاع او انخفاض الثمن ولهذا تكون تقلبات الأثمان كبيرة في هذه الحالة .

**جـ - مرونة العرض عبء الضريبة :**

يتوقف تحديد من يتحمل عبء الضريبة على مدى مرونة عرض السلعة ، فإذا فرضت الضريبة على سلعة عرضها مرن مرونة لا نهائية ، فإن البائعين يستطيعون أن ينقلوا عبء الضريبة كله على المشترى ، إذ يلجأون إلى تخفيض الكميات المعروضة

وبالتالى رفع الثمن بما يتضمن عبء الضريبة كله ، أما إذا كان عرض السلعة عديم المرونة ، فإن البائعين او المنتجين يكونوا غير قادرين علي التحكم في العرض ومن ثم لا يستطيعون أن ينقلوا جزء من الضريبة إلى المشترى ، وقد رأينا ان هاتين الحالتين تعتبران استثنائيتين بالنسبة لمرونة الطلب وكذلك بالنسبة لمرونة العرض فالغالب أن تكون العرض مرنا أو غير مرنا ، فإذا كان العرض مرن قل نصيب المنتج او البائع من عبء الضريبة وزاد نصيب المشترى ، أما إذا كان العرض غير مرن أو قليل المرونة ارتفع نصيب البائع من عبء الضريبة وقل نصيب المشترى منها .

.ويمكن القول بصفة عامة أن عرض السلع الزراعية يتميز بقلة المرونة عن عرض السلع الصناعية ، وعلية فان قدرة المنتج الصناعى على نقل الضريبة إلى المستهلك (المشترى) أكبر من قدرة المنتج الزراعى على ذلك ، كذلك لما كانت درجة مرونة العرض تتجه إلى التزايد فى الفترة الطويلة ، فان قدرة

المنتجين على نقل عبء الضريبة إلى المستهلكين تزيد فى الفترة الطويلة .

على أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن مسألة توزيع عبء الضريبة بين المنتج والمستهلك او البائع والمشترى تتوقف بالاضافة إلى درجة مرونة العرض - على درجة مرونة الطلب ايضاً. ومن ثم فان تقسيم الضريبة بين البائع أو المنتج والمشترى أو المستهلك يتوقف على مدى مرونة كل من العرض والطلب ، فإذا كانت مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب تحمل المشترى قدرا أكبر مما يتحمله البائع ، وإذا كانت مرونة الطلب أكبر من مرونة العرض تحمل المشترى قدرا اقل يتحمله البائع .

# المبحث الثالث
## تكون ثمن التوازن وتغيره

يقصد بثمن التوازن أو ثمن السوق ذلك الثمن الذى تتساوى عنده الكمية ( المطلوبة ) التى يكون المستهلكين أو الطالبين " المشترين " على استعداد لشرائها من السلعة أو الخدمة مع الكمية (المعروضه ) التى يكون المنتجين أو العارضين " البائعين " على استعداد فعلى لبيعها ، وتسمى الكمية التى يتحقق عندها التساوى بكمية التوازن وبطبيعة الحال فإن ثمن التوازن الذى يسود السوق يختلف عن الأثمان الافتراضية التى رأيناها أثناء دراسة كل من الطلب والعرض على حده ، حيث كان الأمر يتعلق بالتعرف على الكمية المطلوبة عند كل ثمن افتراضى دون الأخذ فى الاعتبار الكمية المعروضة ، وكذلك بالنسبة للكمية المعروضة عند كل ثمن افتراضى دون الأخذ فى الاعتبار الكمية المطلوبة .

ولكن ثمن التوازن أو ثمن السوق يأخذ فى الاعتبار التقابل بين العرض والطلب على السلعة فى الوقت نفسه والذى يتحقق فعلاً فى

السوق ، وفى هذا المطلب سوف نرى تكون ثمن التوازن ، ثم التغيرات التى يمكن أن تطرأ عليه ، مع الاقتصار فقط فى المرحلة الأولى على سوق المنافسة الكاملة .

## أولا – تكون ثمن التوازن : –

رأينا أن ثمن التوازن أو ثمن السوق هو الثمن الذى تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة التى يكون المشترين أو الطالبين على استعداد لشرائها أو يتم شرائها فعلا مع الكمية المعروضة التى يكون البائعين أو العارضين على استعداد لبيعها أو بيعها فعلا ، ويتم التوصل إلى هذا الثمن بالأخذ فى الاعتبار وفى نفس الوقت دالة الطلب وقوى الطلب من جهة ، ودالة العرض وقوى العرض من جهة أخرى ، كما أن الأمر يتعلق بتكون الثمن فى الفترة الزمنية الطويلة .

ويكون التوصل إلى ثمن التوازن وكمية التوازن رقميا عن طريق جدول السوق ، وهو ينتج عن تقابل كل من جدولى الطلب والعرض السابق بيانهما ، وكما نعلم فإن العلاقة تكون عكسية بين الكمية

المطلوبة والثمن ، وطردية بين الكمية المعروضة والثمن ، لذلك يترتب على تقابل الجدولين وجود ثمن واحد فقط للتوازن تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة وذلك مع افتراض ثبات كل من ظروف الطلب وظروف العرض كما في الجدول التالي :

جدول ر[illegible]

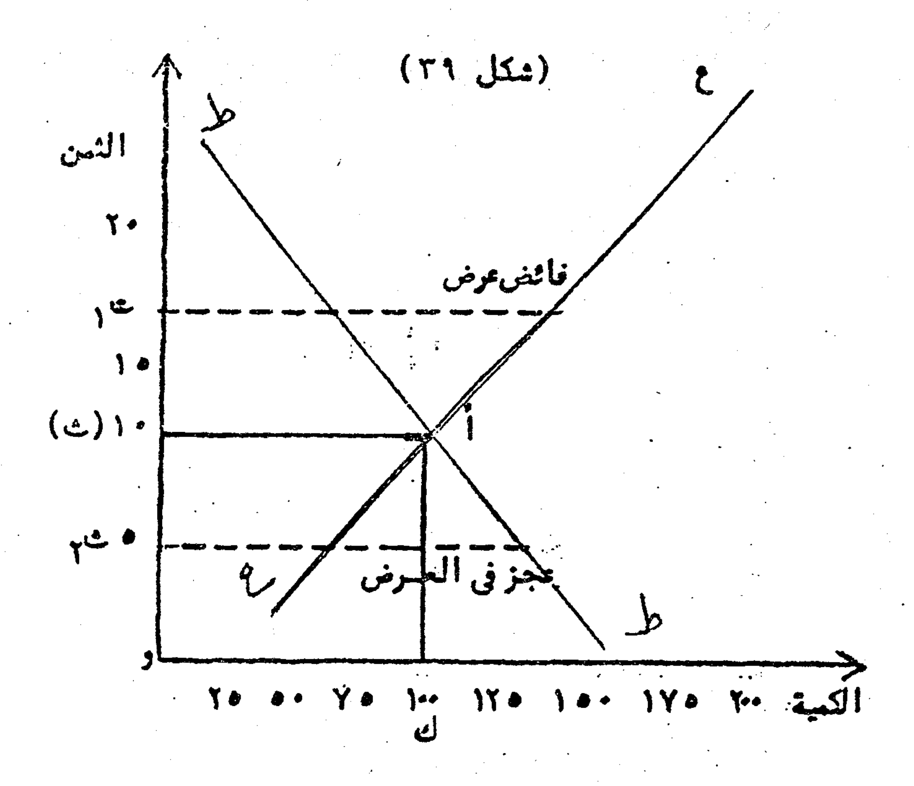
[illegible]

| ثمن السلعة بالوحدات النقدية ( الجنيه ) | الكمية المطلوبة من السلعة ( بالوحدات ) | الكمية المعروضة من السلعة ( بالوحدات ) |
|---|---|---|
| ٢٠ | ٢٥ | ٢٠٠ |
| ١٥ | ٥٠ | ١٥٠ |
| ١٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ٧ | ١٢٥ | ٧٥ |
| ٥ | ١٥٠ | ٥٠ |
| ٣ | ٢٠٠ | ٢٥ |

ويتضح من الجدول السابق أنه عندما أصبح الثمن ١٠ جنيه فقط تحقق التساوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة وهى ١٠٠ وحدة ، وعند أى ثمن أعلى فإن الكمية المعروضة تزيد عن الكمية المطلوبة ويتحقق فائض فى الكمية المعروضة ( العرض ) ، وعلى العكس عند أى ثمن أقل فإن

المطلوبة ويتحقق عجز فى الكمية المعروضة ، وعلى ذلك يكون الثمن ١٠ جنيه هو ثمن التوازن ، ... ١٠٠ هى كمية التوازن .

ويمكن أن نعبر عن ذلك بيانيا أو هندسيا بالجمع بين منحنى الطلب ومنحنى العرض ، أى التعبير البيانى عن الجدول السابق كما فى الشكل التالى ( ٣٩ ) .




فى هذا الشكل يلتقى منحنى الطلب ط ط مع منحنى العرض ع ع عند النقطة أ ، ويتحقق عند هذه النقطة فقط تساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، ونكون بصدد ثمن التوازن وكمية التوازن ( ١٠ ، ١٠٠ أو و ث ، و ك ) ، وعند ثمن أعلى منه ( ث١ ) يوجد فائض عرض أو عجز فى الطلب ، وعند ثمن أقل منه( ث٢ ) يوجد عجز فى العرض أو فائض طلب .

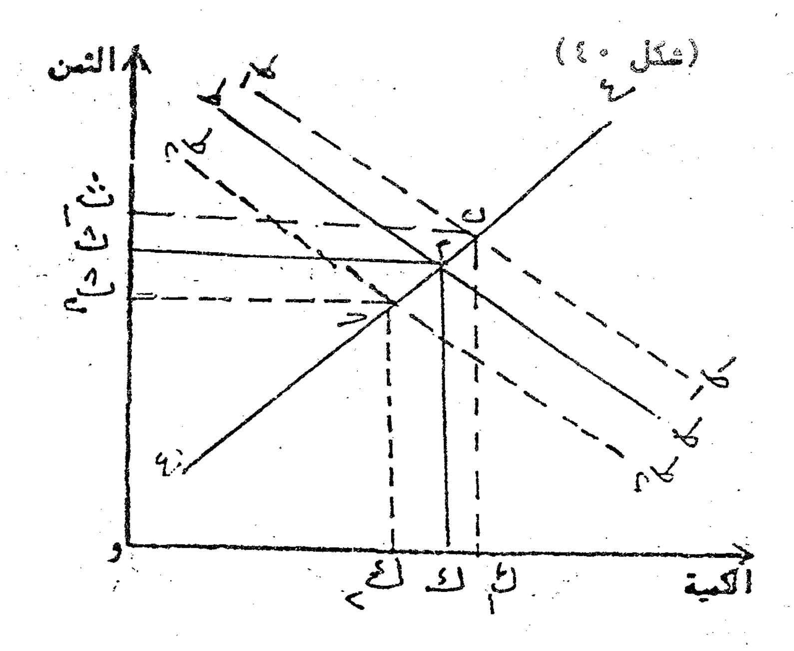
وطبقاً للشروط الواجب توافرها فى سوق المنافسة الكاملة فإن أى تغيير فى ثمن التوازن ويترتب علية عدم توافر وعدم تحقق ثمن التوازن ومن ثم سوف ينشأ عن ذلك عدم التساوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة ويترتب على ذلك وجود فائض أو عجز ، ولكن تنشأ قوى تؤدى إلى العودة إلى التوازن أى ثمن التوازن وهو وحده الذى يتحقق فعلاً فى السوق ويستمر فى التواجد طالما لم يحدث تغير فى كل من دالة الطلب ودالة العرض . (قوى و علاقات الطلب وقوى وعلاقات العرض) .

**ثانياً – التغيرات فى ثمن التوازن :-**

قد يتغير ثمن التوازن نتيجة تغير الأوضاع التى تكون فى ظلها ، وبهذا نصل إلى ثمن توازن جديد نتيجة تلاقى منحنى طلب ومنحنى عرض جديد فى السوق ، وبصفة عامة فإن تغير ثمن التوازن يتم نتيجة تغير ظروف الطلب أو ظروف العرض ، أو تغيرهما معاً ، وسنرى هذه الحالات باختصار ( بالنسبة للفترة الطويلة ) .

***أولاً : تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض : (١)***

أن تغير ظروف الطلب ( دخل المستهلكين ، أثمان السلع الأخرى ... ذوق المستهلك .... ) مع ثبات ظروف العرض ، يعني تغيير دالة الطلب على السلعة ، وبتغير جدول الطلب على السلعة وينتقل منحنى الطلب إلى موقع جديد خلاف موقعه الأصلي ويترتب على ذلك أنه إذا حدث تغير في ظروف الطلب في اتجاه معين فإن ثمن التوازن وكمية التوازن يتغيران في نفس الاتجاه ، فلو تغيرت ظروف الطلب بالزيادة (زيادة الدخل مثلاً ) فإن منحنى الطلب ينتقل إلى موقع جديد هو ط١ ط١ أعلى المنحنى الأصلي ط ط وإلي يمينه ، وستزيد الكمية المشتراة المباعة وتصبح و ك١ ، ويرتفع الثمن و يصبح و ث١ ، أما إذا تغيرت ظروف الطلب بالنقص ( انخفاض الدخل مثلاً ) فإن منحنى الطلب سيأخذ الشكل ط٢ ط٢ ( أسفل المنحنى الأصلي ط ط وإلى يساره ) وسينخفض الثمن ويصبح و ث٢ ، وتنقص الكمية وتصبح و ك٢ ( مع ثبات ظروف العرض ) وذلك كما في الشكل ( ٤٠ )

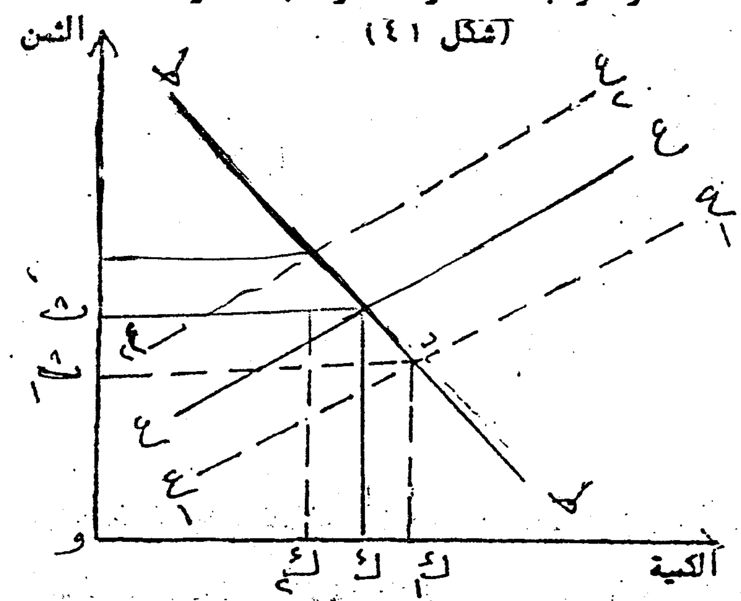



***ثانياً : تغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب :***

أن تغيير ظروف العرض ( أثمان عناصر الانتاج ونفقة الانتاج ، والتكنولوجيا ، وأثمان السلع الأخرى .... ) مع ثبات ظروف الطلب يعنى تغيير دالة العرض للسلعة ، ويتغير جدول العرض وينتقل منحنى العرض إلى موقع جديد خلاف موقعه الأصلى ، ويترتب على تغير ظروف العرض فى اتجاه معين إلى أن يحدث تغير في ثمن التوازن فى اتجاه عكسي لهذا الاتجاه ، وتغير كمية التوازن فى نفس هذا

الاتجاه فإذا ما تغيرت ظروف العرض بالزيادة فإن منحنى العرض سينتقل إلى موقع جديد هو المنحنى ع١ ع١ ( أسفل المنحنى الأصلى ع ع وإلى يمينه ) ونجد أن الثمن انخفض وأصبح و ث١ ، ولكن الكمية المشتراة والباعة قد زادت وأصبحت و ك١ .

(شكل ٤١)




أما إذا تغيرت ظروف العرض بالنقص فغن منحنى العرض سينتقل إلى موقع جديد هو المنحنى ع٢ ع٢ أعلى المنحنى الأصلى ع ع وإلى يساره ) ، ونجد أن الثمن ارتفع وأصبح و ث٢ . ولكن الكمية المشتراة والمباعة قد نقصت وأصبحت و ك٢ .

ثالثاً : تغير ظروف العرض وظروف الطلب معاً :

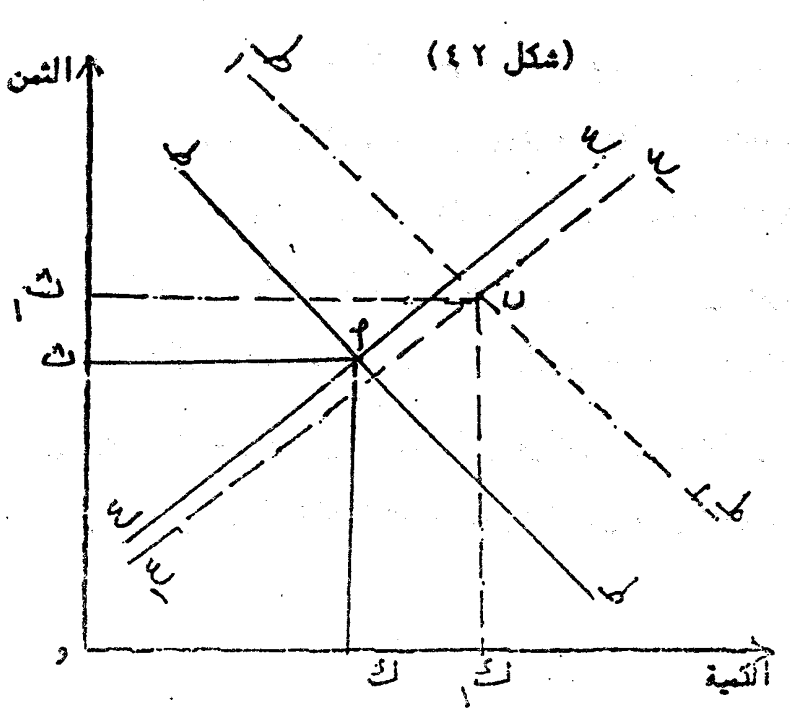
يختلف تأثير تغير ظروف العرض وظروف الطلب معاً وفى نفس الوقت على ثمن التوازن طبقاً لما إذا كان تغيرهما في اتجاه واحد ، أى يتغيرا معاً بالزيادة أو النقصان ، أو فى اتجاهين متعاكسين كأن يتغير الطلب بالزيادة والعرض بالنقص ، أو بتغير الطلب بالنقص والعرض بالزيادة ، وعلى ذلك سوف نرى أربعة حالات ( افتراضات ) لتغير ظروف الطلب وظروف الطلب وظروف العرض معاً ( فى اتجاه واحد ، ثم فى اتجاه متعاكس أي زيادة الطلب ونقص العرض معا ، وكذلك نقص الطلب وزيادة العرض معا في نفس الوقت)

١- زيادة الطلب وزيادة العرض معاً ( فى نفس الوقت ) :

أن تغير الطلب ( ظروف الطلب ) بالزيادة سيؤدى إلى زيادة الكمية المشتراة والمباعة ، وكذلك فإن تغير العرض بالزيادة سيؤدى أيضاً إلى زيادة الكمية ، أما بالنسبة للثمن فإن زيادة الطلب يؤدى إلى ارتفاع الثمن ولكن زيادة العرض تؤدى بالعكس إلى انخفاض الثمن . على أن اتجاه التغير فى الثمن فى النهاية ( ارتفاع أو

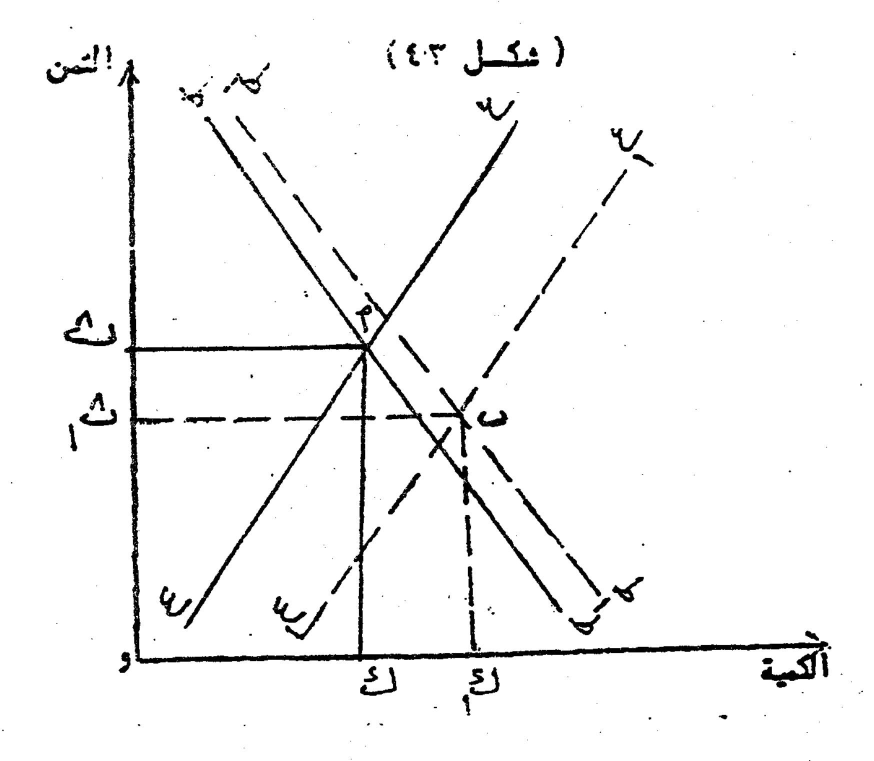
انخفاض ) يتوقف على درجة ونسبة التغير الذى حدث فى الطلب والتغير فى العرض ، فلو كان تغير الطلب بالزيادة بدرجة ونسبة أكبر من تغير العرض بالزيادة فسيتغير الثمن بالارتفاع ( الشكل ٤٢،وث١،وك١ نتيجة تقابل المنحنيين بعد الفيرط ط١ط١، ع١ع١ ) ، ولو كان تغير العرض بالزيادة بدرجة ونسبة أكبر من تغير الطلب بالزيادة فسيتغير الثمن بالانخفاض ( الشكل ٤٣، وث١ وك١ ونتيجة تقابل المنحنيين بعد التغير (ط١ط١، ع١ع١ ) .

شكل رقم (٤٢)




(زيادة الطلب بدرجة أكبر من زيادة العرض)

( شكل ٤٠٣ )

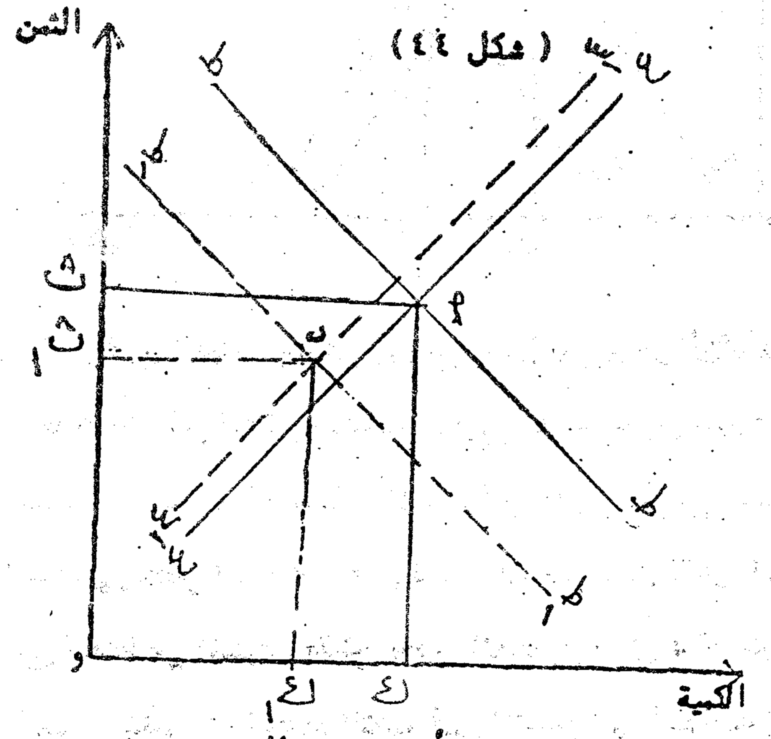


## ٢- نقص الطلب ونقص العرض معا ( في نفس الوقت ) :

نجد أن تغير الطلب بالنقص ( ظروف الطلب ) سيؤدى الى نقص الكمية المشتراة والمباعة . كذلك فان تغير العرض بالنقص سيؤدى أيضا الى نقص الكمية . أما بالنسبة للثمن فأن نقص الطلب يؤدى الى انخفاض الثمن ، ولكن نقص العرض يؤدى بالعكس الى ارتفاع الثمن ، على أن اتجاه التغير في الثمن في النهاية ( انخفاض أو ارتفاع ) يتوقف على درجة ونسبة التغير الذى حدث في الطلب والتغير الذى حدث في العرض . فلو كان تغير الطلب بالنقص بدرجة

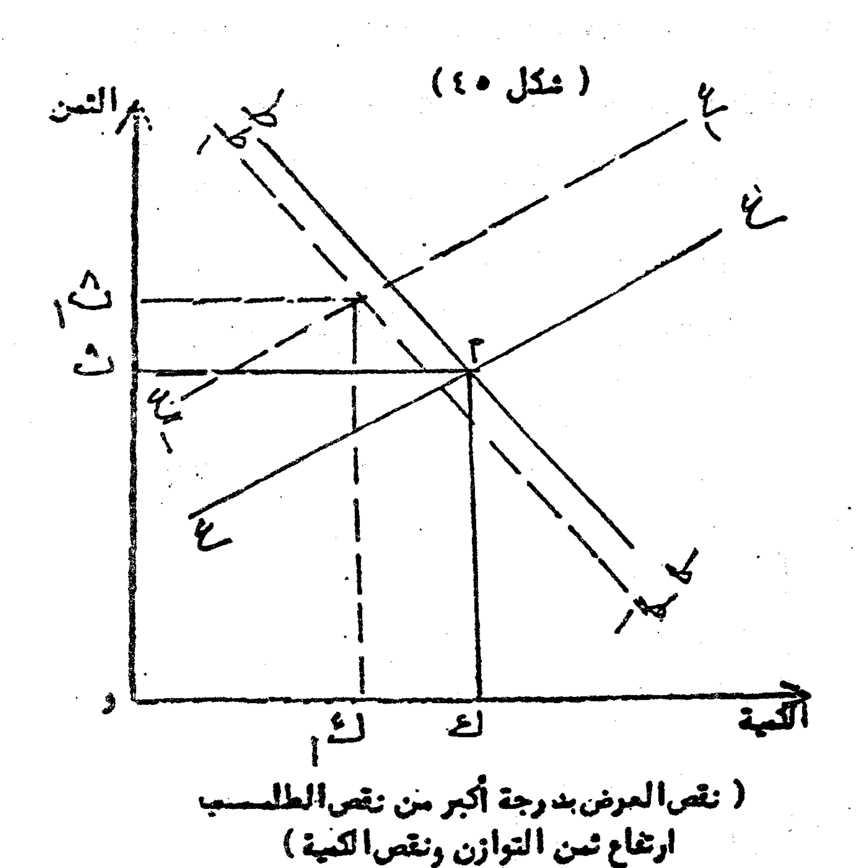
ونسبة أكبر من تغير العرض بالنقص فسيتغير الثمن بالانخفاض (الشكل ٤٤، وث١، وك١ نتيجة تقابل المنحنيين بعد التغير ط١ط١،ع١ع١) . ولو كان تغير العرض بالنقص بدرجة ونسبة أكبر من تغير الطلب بالنقص فسيتغير الثمن بالارتفاع ( الشكل ٤٥، وث١ وك١ نتيجة تقابل المنحنيين بعد التغير ط١ط١، ع١ع١ )

**شكل رقم (٤٤)**




( نقص الطلب بدرجة أكبر من نقص العرض
انخفاض ثمن التوازن ونقص الكمية )

( شكل ٤٥ )



( نقص العرض بدرجة أكبر من نقص الطلب
ارتفاع ثمن التوازن ونقص الكمية )

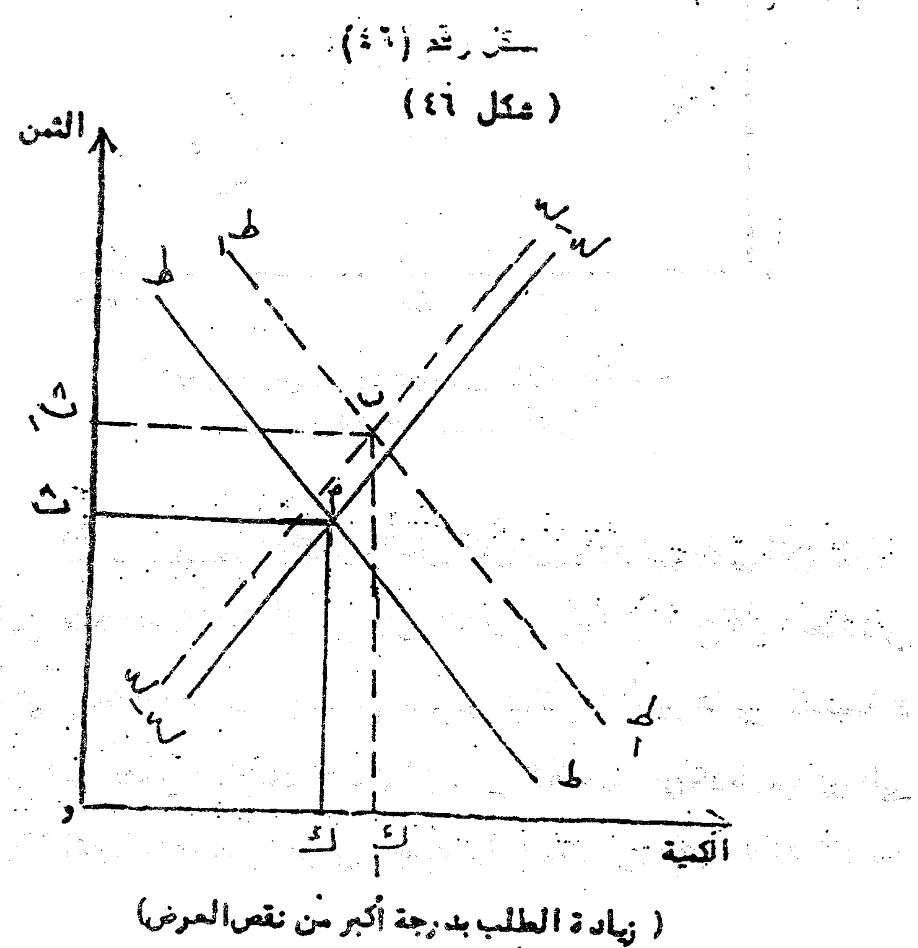
**٣ – زيادة الطلب ونقص العرض معا ( فى نفس الوقت )**

فى هذه الحالة فان التأثير على الثمن هو الارتفاع في الحالتين أي في زيادة الطلب ، ونقص العرض ولكن التأثير على الكمية لا يكون فى نفس الاتجاه حيث أن تغير الطلب بالزيادة يؤدى الى زيادة الكمية ، أما تغير العرض بالنقص فيؤدى الى نقص هذه الكمية

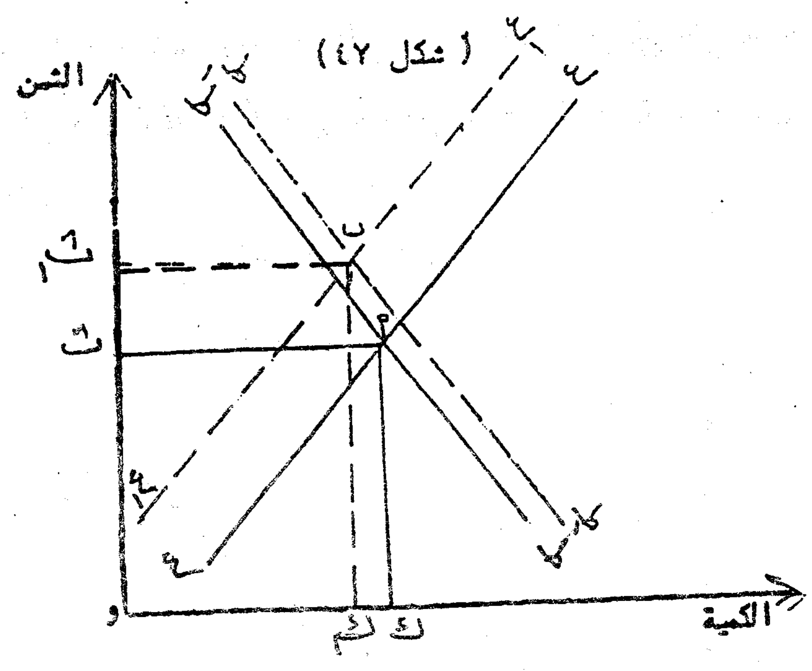
ويتوقف اتجاه التغير في الكمية على درجة ونسبة التغير الذي
حدث في الطلب والتغير الذي حدث في العرض . فلو كان تغير
الطلب بالزيادة بدرجة أكبر من تغير العرض بالنقص فستتغير الكمية
بالزيادة ( الشكل ٤٦، ولذا، وث١ ) . ولو كان تغير العرض بالنقص
بدرجة أكبر من تغير الطلب بالزيادة فستتغير الكمية بالنقص ( الشكل
ولذا ، وث١ ) .

شكل رقم (٤٦)

( شكل ٤٦ )




( زيادة الطلب بدرجة أكبر من نقص العرض )




( نقص العرض بدرجة أكبر من زيادة الطلب )
نقص الكمية وارتفاع الثمن

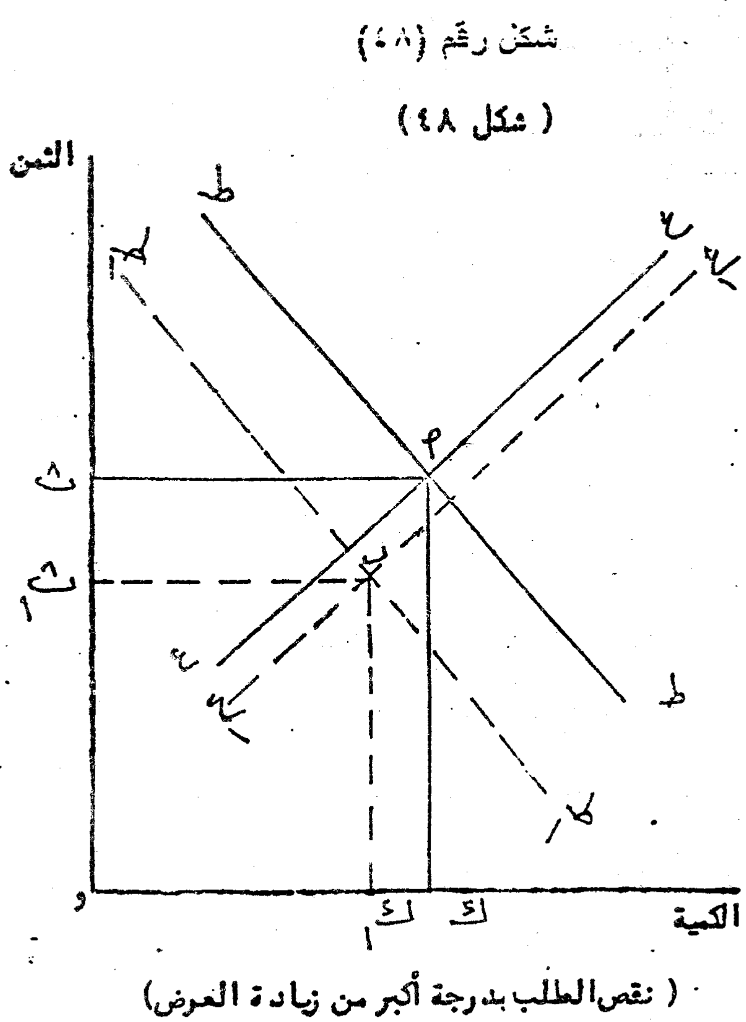
٤ – نقص الطلب وزيادة العرض معا ( في نفس الوقت )

في هذه الحالة فان التأثير على الثمن هو الانخفاض في الحالتين أى في حالة نقص الطلب وحالة زيادة العرض . ولكن التأثير على الكمية لا يكون في نفس الاتجاه حيث أن تغير الطلب بالنقص يؤدى الى نقص الكمية . أما تغير العرض بالزيادة فيؤدى الى زيادة الكمية . ويتوقف اتجاه التغير في الكمية على درجة ونسبة التغير الذى حدث في الطلب . والتغير الذى حدث في العرض . فلو نمى

الطلب بالنقص بدرجة أكبر من تغير العرض بالزيادة فستتغير الكمية بالنقص ( الشكل ٤٨، وك١، وث١) . ولو كان تغير العرض بالزيادة بدرجة أكبر من تغير الطلب بالنقص فستتغير الكمية بالزيادة ( الشكل ٤٩، وك١، وث١ )

شكل رقم (٤٨)

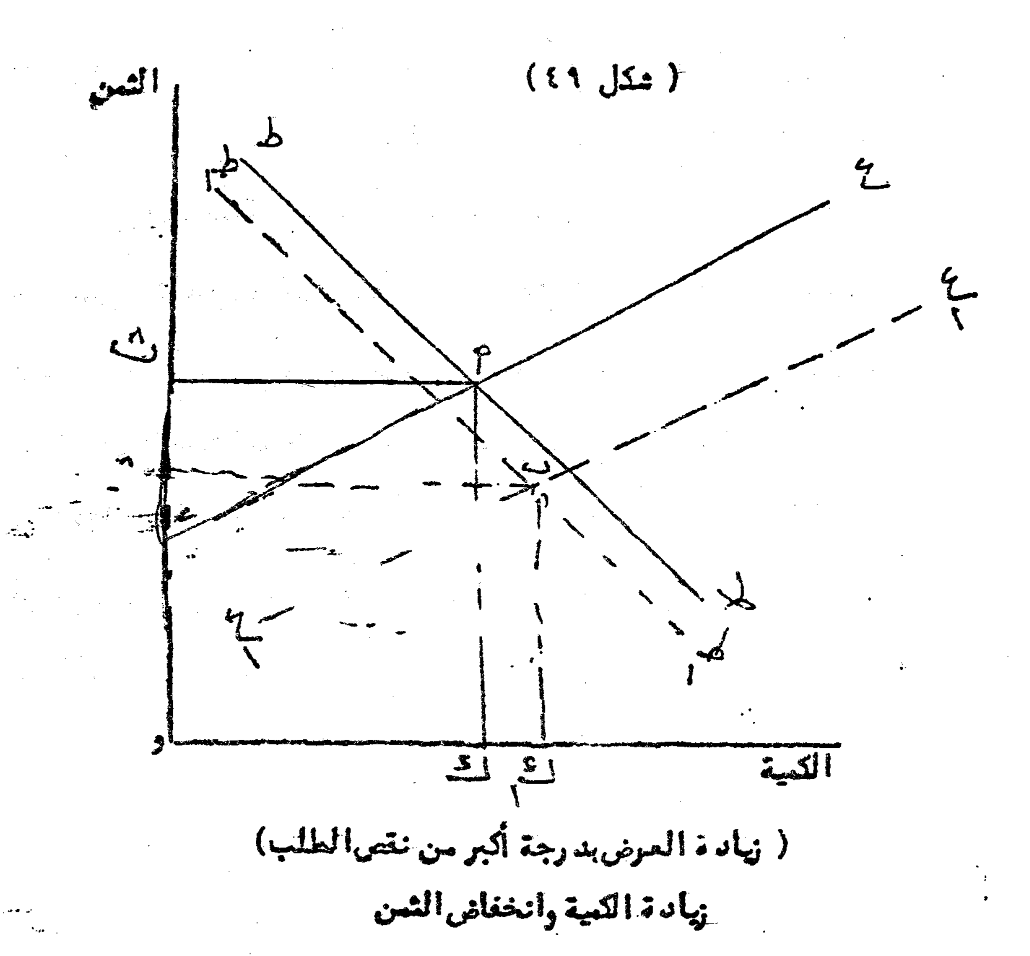
**( شكل ٤٨ )**




**( نقص الطلب بدرجة أكبر من زيادة العرض)**

نقص الكمية وانخفاض الثمـــــن

( شكل ٤٩ )




( زيادة العرض بدرجة أكبر من نقص الطلب )

زيادة الكمية وانخفاض الثمن

نكون بذلك قد انتهينا من دراسة تكوين الثمن ، ولكن في سوق المنافسة الكاملة فقط . وحتى يكتمل التحليل الخاص بالأثمان في اطار النظرية الحديثة . يلزم رؤية تكوين الثمن في الاسواق الأخرى وخاصة في ظل الاحتكار ، والمنافسة الاحتكارية . ومنافسة

القلة أو احتكار القلة . وذلك لأهميتها البالغة حيث هي فعلا الاشكال السائدة والغالبة في الاقتصاد الرأسمالي ولاوجود على الإطلاق لسوق المنافسة الكاملة ، كذلك يلزم تحليل بعض التطبيقات العملية لتكون الأثمان والتي تنشأ عن التدخل الحكومي في تحديد الأثمان " التسعير الجبري " وسياسة التسير في تحديد الأثمان ، وتحديد أثمان المنتجات الزراعية ، وأثمان الخدمات العامة ( الثمن العام ) . وتحديد الأثمان المدعمة " في حالات منح دعم أو اعانة " . وآثار فرض الضرائب غير المباشرة على تحديد الأثمان ، وسوف نترك ذلك لدراسات أكثر عمقا وتفصيلا . (١)

## الأسواق وتكون الأثمان

بعد أن راينا علاقات الطلب وعلاقات العرض ، نرى فى هذا المبحث تكون الأثمان أو ثمن السوق ، ويطلق [عليه] ثمن التوازن وهو كما نعلم يتكون فى النظرية الحديثة نتيجة تلاقى قوى الطلب وقوى العرض فى السوق بالنسبة للسلعة موضوع البحث ، وأن ذلك يستلزم التعرف على سلوك المستهلك فى السوق ، وسلوك المنظم أو المنتج ، وعلاقات الانتاج والمنفعة وهذا ما سنراه فى الفصول القادمة .

بعبارة أخرى راينا أثر كل من الطلب وعلاقات الطلب على الثمن ، وكذلك اثر العرض وعلاقات العرض على الثمن ، وتم دراسة كل قوى على حده ، وحيث أن الواقع العملى يشهد تفاعلهما معا أى تفاعل قوى الطلب وقوى العرض فى السوق من أجل تكون الأثمان وحيث أن العوامل التى تؤثر فيهما تختلف من حالة إلى أخرى ومن ثم يترتب على اختلاف

القوى التى تتحكم فى الطلب وفى العرض أن نفرق بين الانواع المختلفة من الأسواق وكيفية تكون الأثمان فيها ، بأخذ قوى الطلب وقوى العرض معا (من خلال السوق) .

وفى هذا المبحث سنرى باختصار الموضوعات التالية ، وتتعين الإشارة إلي أننا سوف نحرص علي التناول المختصر رغم أنة يخصص لهذه الموضوعات في الغالب أبوابا وفصولا تشمل دراسة وتحليل نظريات الأسواق ونظريات الثمن رغم ذلك سوف نعمل علي تناول كل ما يتعلق بها وتشمل :

أولا : السوق واشكاله .

ثانيا : تكون ثمن التوازن وتغيره .

ثالثا : تدخل الدولة في الأثمان وتحقيق توازن العرض والطلب .

## المطلب الأول

### السوق وأشكاله[1]

أن بحث طريقة أداء الاقتصاد الرأسمالى او المختلط لوظائفه الأساسية من خلال التحليل الوحدى الجزئى يتطلب اقامة نموذج نحاول من خلاله أن نرى كيف تتكون الأثمان، وكيف يتم تخصيص وتوزيع الموارد بين مختلف الاستعمالات الانتاجية والاستهلاكية ، وكيف يتحقق التبادل والتداول...... وإذا كان من المسلم به أن هناك ارتباط وتفاعل بين تلك العمليات وأن السوق هو الذى يقوم بعملية الربط بينهما جميعا ، فان التساؤل الذى يفرض نفسه هو عن معنى السوق وموضوعه ، والأطراف المتعاملة فى السوق ووظائف السوق ، وأشكال السوق ، وسنرى ذلك باختصار .

(١) [illegible] المرجع السابق ذكره ص [illegible] .

**أولا: معنى السوق وموضوعه :**

يعنى السوق تقليديا : المكان الذي يلتقى فيه كل من البائعين والمشترين لتبادل السلع والخدمات من خلال عمليات البيع والشراء ولكن هذه النظرية تغيرت حديثا بعد تقدم وسائل الاتصال فالحدود المكانية لم تصبح لها تلك الأهمية المميزة ، حيث يمكن لكل من المشترين والبائعين إتمام صفقاتهم ومبادلاتهم دون شرط التواجد معا فى نفس المكان .

ولذلك فان السوق اصبح فى المفهوم الحديث ينصرف إلى مفهوم التنظيم أكثر منه إلى مفهوم الحيز المكانى ، فهو تنظيم لشبكة من المبادلات ، أو شبكة تبادلية من العلاقات ، تحدث من خلاله توافق وتعارض الرغبات (العرض والطلب – التوازن والاختلال ) ، ووجود زمان ومكان لوقوع الحدث ، وسلعة أو سلع موضوعا للتبادل وثمن أو أثمان لقياس قيم المبادلة ، وتتم العمليات فى السوق فى شكل تدفقات أو تيارات للمتغيرات الاقتصادية موضوع العلاقة ، سواء ما تعلق منها بكمية السلع المباعة أو المشتراه ، والأثمان المقابلة ، وعلى اساس أن

عمليات البيع والشراء هى عمليات مستمرة خلال فترات زمنية معينة ، ولا تتحول تلك التدفقات إلى رصيد إلا عند تحديد مركز التوازن أو الثمن النهائى الذى يسود السوق .

اما موضوع السوق : فهو السلع والخدمات وهنا يلزم التفرقة بين السوق العينى أو الحقيقى والسوق النقدية ، فهذه الأخيرة تتعلق بطلب وعرض النقود أما موضوع السوق هنا فهى السلع والخدمات ، ويقصد بذلك سوق المنتجات أو المواد والتى تحولت من صورة غير قابلة للاشباع إلى صورة قابلة للاشباع المباشر فى شكل سلع وخدمات قابلة للمبادلة والتداول .

١ - ويتعين التفرقة بين السلع والخدمات الخاصة (الملابس ، المواد الغذائية ، الأجهزة الكهربية ، الآلات ) والسلع والخدمات الاجتماعية (مثل الصحة فى المستشفيات العامة والتعليم العام وخدمات الأمن والعدالة ) .

فموضوع السوق أساسا هو السلع والخدمات الخاصة : فهذه السلع هى التى تخضع للتداول والتبادل وتعمل علي

إشباع الحاجات الفردية وتحدد أثمانها طبقا لقوى العرض والطلب ، والتفرقة ، بين السلع الخاصة والسلع الاجتماعية لا تؤسس فقط على مجرد طبيعة ونوعية الحاجة التى تشبعها أو الشعور بها فليس كافيا أن ننظر إلى السلع الاجتماعية باعتبارها تلك السلع التى تكون الحاجة إليها أو الشعور بها جماعيا وأن نعتبر السلع الخاصة هى تلك التى يكون الشعور بها والحاجة إليها فرديا فكل من السلع الخاصة والسلع الاجتماعية تدخل فى نطاق احتياجات الافراد وخريطتهم التفضيلية . كما أن احتياجات الأفراد تتأثر أيضا بالبيئة الاجتماعية ، ولكن التفرقة بينهما تؤسس على النتيجة أو كيفية الاستفادة من العائد والمنافع المتحققة من استخدام السلعة ، ومن ثم يكون المعيار أساسه عدم المزاحمة والاستئثار ، فالسلع الاجتماعية استخدامها ومنافعها متاحة للجميع مثل الطرق ، والمدارس ، أما السلع الخاصة فإن تخصيصها لمستهلك ما بعد دفع الثمن من خلال السوق يمنع الآخرين من الاستفادة منها فى اقتصاد

المبادلة النقدية حيث يحصل المستهلك على السلعة ويحصل المنتج على الثمن (بالنقود) .

٢ – وفى اطار السلع الخاصة نفرق بين السلع المادية والخدمات فالسلع المادية هى التى لها حيز أو نطاق مادى من حيث الشكل أو الوزن او الحجم و غيرها (الملابس ، المواد الغذائية ، الآلات ...) أما الخدمات فهى تعتمد على عمل الانسان اصلا وتحقق اشباعا معينا (الطبيب ، المحامى ، الميكانيكى ...) وفى الحالتين فالسلع الاقتصادية الخاصة التى لها ثمن تشتمل على كافة الاشياء المتاحة والتى يتصور الانسان قدرتها على اشباع حاجاته مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وهذا يعنى توافر عدة شروط : وجود رغبة انسانية ، الادراك بأهمية ذلك وأخيرا وجود ثمن يتيح لنا الحصول على السلع وتحقيق الاشباع .

٣ – كما يمكن أخيرا أن نفرق بين السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية : وهذه التفرقة تؤسس على معيار مدى الانجاز فى اشباع الحاجات ، فالسلع الاستهلاكية هى تلك التى تحقق

الاشباع المباشر للحاجات الانسانية حيث تستهلك بمجرد استخدامها وإن كانت فترة الاستهلاك قد تطول أو تقصر، ولذلك فهى تنقسم إلى سلع معمرة أى يتم استهلاكها خلال فترات زمنية طويلة ( الثلاجة ، السيارة) وسلع فورية أى يتم استهلاكها بمجرد استخدامها (المواد الغذائية ) .

وعلى ذلك فالسلع الاستهلاكية هى التى تكون قادرة بطريقة مباشرة على اشباع احتياجات الانسان . أما السلع الانتاجية فهى تلك التى تستخدم فى انتاج السلع الاستهلاكية او السلع الانتاجية الاخرى ( الماكينات والعدد والآلات ) وهى تساعد على تحقيق الاشباع بطريقة غير مباشرة ، ورغم ذلك فهى أكثر أهمية فى التنمية من السلع الاستهلاكية ، ويتوقف حجم انتاج السلع الاستهلاكية على الطاقة الانتاجية للاقتصاد (أى حجم ما يحوزه من سلع انتاجية فى لحظة معينة ) . فالسلع الانتاجية تنصرف إلى أى عنصر انتاجى اقتصادى يقوم بوظائف متجددة ويحقق دخلا أو عملا دوريا خلال فترات زمنية متتالية . وهى بذلك تنقسم الى الاجهزة والآلات (سلع

رأسمالية ) ومكونات الانتاج ( سلع بسيطة) وموارد تندمج في الناتج وتتحول إلى شكل آخر (مواد انتاج - مواد خام) .

ثانيا - الأطراف المتعاملة في السوق

كما راينا من قبل فإن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعات رئيسية ثلاث وهي القطاع الاولى (الزراعة -الرعي - الرعي - والنشاط الاستخراجي) والقطاع الثانوي وهو قطاع الصناعة ، والقطاع الثالث (التجارة والخدمات......) وكل قطاع يتكون من مجموعة من الفروع وهذه الاخيرة تتكون من عديد من الهيئات والمؤسسات والمشروعات والوحدات الانتاجية ، وقد أطلقنا على ذلك الهيكل الاقتصادى .[1]

غير أنه من وجهة نظر التعامل في السوق والاطراف المتعاملة في السوق يمكن القول أن الاقتصاد القومي يتكون من عدة قطاعات أو وحدات اجتماعية تتمثل في المنتجين والبائعين وأصحاب المشروعات والمستهلكين ، والحكومة ، وكل

وحدة لها وظائفها ومهامها وذلك من خلال عملية التبادل فى السوق ومن خلال تلك العملية أيضا تتفاعل وتتشابك القرارات التى تتخذ على اساس اثمان السوق ، والتى على اساسها تتحدد العلاقات بين هذه الوحدات أى ان السوق هو ملتقى العلاقات بين القطاعات والوحدات المختلفة وأساس لاتخاذ القرارات وذلك فى اقتصاد رأسمالى ، ونرى هذه الاطراف بالتفصيل :-

١ - الطرف الاول :- المنتجين أو اصحاب المشروعات والبائعين (خاص أو عام أو مشترك) :-

يقوم هذا الطرف (مع افتراض ان المنتجين بائعين ايضا) . بمعرفة اتجاهات الطلب وحجمه من السوق ، ثم يحدد حجم الانتاج بناء على ذلك ، وهذا يستلزم بالطبع حصوله على عناصر الانتاج اللازمة من حيث الكم والكيف ، وبذلك يتحدد موقفه فى السوق كطالب لعناصر الانتاج ، ثم يقوم بعملية التجميع والتوفيق بين عناصر الانتاج من الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والمعرفة الفنية والآلات . بهدف انتاج

السلع والخدمات وتقديمها للمستهلكين ، وهو بذلك يعمل كعارض للمنتجات ، ومن ثم فان المنتج أو صاحب المشروع يطلب ويشترى اولا عناصر الانتاج من السوق ثم بعد عملية الانتاج يطرح المنتجات (السلع) للتداول او تقديمها للاطراف المقابلة فى السوق فى مقابل الحصول على أثمان أو دخول نتيجة هذا التقديم .

٢ - الطرف الثاني : المستهلكين

ونقصد بالمستهلك هنا : وحدة اجتماعية قد تتمثل فى الفرد أو العائلة او مجموعة من الافراد يجمعها (مشروع أو هيئة مستهلكة للسلع ) ، وهذه الوحدة لا تهدف إلى تحقيق الربح كالمشروع المنتج ، إنما الهدف هو تحقيق أقصى اشباع لحاجتها بواسطة السلع والخدمات التى تحصل عليها من السوق مقابل انفاق دخلها أو جزء منه ، وهى تحصل على هذا الدخل عن طريق السوق أيضا عندما تعرض خدماتها للمشروعات المختلفة سواء تمثلت هذه الخدمات في تقديم قوى العمل أو المواد الاولية أو راس المال ، أو المعرفة ، فهى التى تحوز على

الموارد الانتاجية اللازمة لعملية الانتاج ، وفى هذه المرحلة تعمل تلك الوحدات (جميع أفراد المجتمع العاملين تقريبا ) كعارض فى مقابل عوائد هى دخول عناصر الانتاج والتى تتمثل فى :

الاجور كدخل القوة العاملة ، والفائدة كدخل لرأس المال ، والربح كدخل للتنظيم وصاحب المشروع والريع كعائد للموارد الطبيعية ، فضلا عن ثمن المواد الاولية ، ويستخدم أصحاب هذه الدخول تلك الدخول فى الحصول على السلع والخدمات التى تنتجها المشروعات ( الطرف الأول ) وبذلك تتحول هذه الوحدات فى مرحلة ثانية كطالب .

٣- الطرف الثالث فى السوق : الحكومة أو الدولة :

وقد أصبحت الدولة شخصية اقتصادية كاملة ومزدوجة ، فهى تقوم فى بعض الحالات بدور المنتج ، فتنتج وتقدم السلع والخدمات للأفراد والمشروعات ، كما تقوم بدور المستهلك فتحصل على السلع والخدمات من المنتجين ، وقد أضيفت وظيفة جديدة لها حيث يرتبط دورها الأساسى بإقامة التوازن .

وتصحيح أثار السوق فيما يتعلق بالعلاقات بين المنتجين والمستهلكين مثل التسعير الجبري ، ونظام الدعم ، والحصص والاعانات فضلاً عن الوظائف الاقتصادية الأخرى في الداخل أو مع الخارج ، وهي تتصل بدرجة أو أخرى بالسوق الداخلي أو السوق الخارجي .

وهكذا تصبح كل وحدة اجتماعية ، أيا كانت مسمياتها ، مرة عارضة ، ومرة أخرى طالبة حسب موقعها من السوق والمبادلة ، وهذا يعني أن تدخل هذه الوحدات في علاقات ، وتتبادل فيما بينها السلع والخدمات التي تشبع احتياجاتهم وذلك من خلال السوق ، فكل وحدة اجتماعية تنتج أو تستهلك ، ففي نفس الوقت هي منتج للسلع والخدمات ، ومستهلك للسلع والخدمات ، وكلما تقدم المجتمع وزاد التخصص وتقسيم العمل ، كلما اتسعت وتعددت القرارات في المجتمع وتحددت وظائف كل عنصر ، وأصبح هناك احتياج واعتماد متبادل وبالطبع فإن استخدام النقود في المبادلة

يسهل وييسر من أداء الاقتصاد لوظائفه التبادلية والتى يلعب السوق دوراً رئيسياً فيها .

## ثالثاً – وظائف السوق :

يعد السوق الأداة الرئيسية فى التحليل الاقتصادى الرأسمالى بصفة عامة ، حيث كما رأينا يتم سير وأداء وادارة هذا الاقتصاد بواسطة جهاز السوق ، أى من خلال ميكانزم السوق ، كما يتم الاعتماد عليه فى بلورة وصياغة العديد من النظريات الاقتصادية بالنسبة للنظرية الحدية ، وذلك كما رأينا فى أساسها الفلسفى ، والمبادئ العامة التى تحكمها ، ويمكن أن نذكر وظائف السوق بإختصار فيما يلى :-

### الوظيفة الأولى : تحديد أثمان السوق :

كما رأينا فإن الأثمان هى أساس اتخاذ القرارات من جانب العناصر المتقابلة فى السوق صحيح أن المبادلة بين المنتجين تتم فى السوق من خلال تقديم سلع وخدمات مقابل نقود ، ولكن النقود هنا هى التعبير النقدى " الخارجى " لقياس قيم المبادلة ، أى أن النقود أو الدخل يقدر على أساس

الأثمان وتقاس كفاءة السوق بمدى التعادل بين الأثمان أو القيم النسبية ، أى قيم مبادلة عناصر الانتاج

( وخاصة العمل ) وقيم السلع والخدمات وخاصة السلع الاستهلاكية والتى يقدمها المنتجون مقابل حصولهم على خدمات عناصر الانتاج ، ويترتب على عدم التعادل : الاختلال فى الأثمان النسبية ، ومن ثم عدم تناسب القدرات أو الدخول الفردية مع أثمان السلع الاستهلاكية التى يحتاجها الفرد ، فإذا كان عدم التعادل يعود لصالح المنتج على حساب المستهلك فسوف ترتفع أثمان السلع والخدمات المنتجة دون أن ترتفع بنفس النسبة أثمان أو دخول عناصر الانتاج وخاصة العمل .

**الوظيفة الثانية :- تخصيص وتوزيع الموارد :**

يعني ذلك توزيع الموارد الاقتصادية على الفروع الانتاجية المختلفة من خلال ميكانزم السوق كذلك كيفية استخدام الموارد بطريقة تحقق أحسن نتيجة ممكنة بواسطة جهاز السوق أيضاً ، ويترتب على هذه الوظيفة وطبقاً للتصور النظرى (والذى

قد لا يتحقق عملاً إلا مع سيادة المنافسة الكاملة ) عدة خطوات:

- أ- الخطوة الأولي : تتعلق بتحديد حجم الانتاج كما ونوعاً ، وهو يتحدد من خلال السوق وعلى أساس دراسة الاحتياجات والطلب الحالى والتوقع لرغبات المستهلكين ( مبدأ سيادة المستهلك !! ) .

- ب- الخطوة الثانية :- تتعلق بتقدير وتوفير الموارد وعناصر الانتاج اللازمة لهذا الانتاج ، وهذا يتحقق أيضاً من خلال السوق والعلاقة بين المنتجين وأصحاب عناصر الانتاج .

- جـ- الخطوة الثالثة :- تتعلق بالاختيار الفني واختيار طريقة الانتاج المثلى التى تحقق الحصول على أحسن نتيجة ممكنة بأقل جهد ونفقة ممكنة ، وهذا يتحقق أيضاً من خلال السوق بالمقارنة بين النفقات النسبية . اى المقارنة بين أثمان عناصر الانتاج وكمياتها المستحقة في كل طريقة لانتاج حجم معين من الناتج .

❖ د- الخطوة الرابعة :- تتعلق بطرح المنتجات في التداول وتحديد أثمانها ، وهذا يتحدد أيضاً من خلال السوق وفي جميع الحالات فإن زاوية المعالجة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخصيص في كافة المراحل تتم بصورة جزئية ووحدية ( على مستوى المشروع الفردي وليس على مستوى الاقتصاد القومي ) من خلال الوحدات الفردية الممارسة للنشاط الانتاجي وطبقاً لمصالحها الذاتية ، والذي تحكمه الربحية التجارية وتعظيم الأرباح ، والذي يقوم بعملية التنسيق بين تلك القرارات هو السوق .

**الوظيفة الثالثة : للسوق وهي التوزيع :-**

يتعلق ذلك بتوزيع الناتج أو المنتجات التي أصبحت سلعاً وخدمات بين المستهلكين ، فالانتاج الرأسمالي إذا كان يتحدد على أساس رغبات المستهلكين ، فلا بد أن يتوجه عند اتمامه إلى هؤلاء المستهلكين ، فالتوزيع يتم هنا من خلال السوق ويرتبط بأثمان السلع وبقدرات المستهلكين أي قوتهم الشرائية ، وبمدى العلاقة بين الاستهلاك والادخار ، ومدى قدرة السلع

**الوظيفة الرابعة : تحقيق التوازن بين قوى العرض وقوى الطلب :-**

وما يترتب على ذلك من تحديد الأثمان التى يجب أن تسود السوق ( أثمان السلع والخدمات ، وأثمان عناصر الانتاج ) ، وكذلك الكميات التى يمكن انتاجها واستهلاكها ، وترتبط هذه الوظيفة للسوق بكفاءة أدائه للوظائف الثلاث السابقة .

**الوظيفة الخامسة :- التبؤ المستقبلى :**

وهى تتعلق بقدرة السوق على مواجهة المستقبل ، ففى السوق يتحدد الاستهلاك ، كما يتحدد الاستثمار والفائض ، أى احتياجات التجديد والتوسع فى الطاقة الانتاجية لمواجهة زيادة الطلب المتوقعة ، أى أن وظيفة السوق هى هنا التوفيق بين الطلب والعرض بالرغم من اختلاف المراحل الزمنية بينهما ( وان كان من المشكوك قيام السوق بوظيفة التبؤ المستقبلى بدقة حيث أنه يعكس الوضع كما هو عليه ، لا كما يجب أن يكون ) .

على اشباع احتياجاتهم . وإذا كانت قدرة المنتج على تصريف منتجاته تتوقف على القدرات الشرائية للمستهلكين ، فإن هذه الأخيرة تتحدد على أساس ما تلقوه مسبقاً من المنتج من دخول مقابل مساهمتهم أو مشاركتهم في العملية الانتاجية ، وهنا ننتقل إلى الوجه الثاني والهام من المشكلة وهي مشكلة توزيع الدخل بين العناصر المشاركة في الانتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهذا يتوقف على أثمان عناصر الانتاج ، وتلك الأثمان تتحدد أيضاً في السوق من حيث الكم والقيمة ( طبقاً لقوى العرض وقوى الطلب ) ، وفي بعض الأحيان لا يحقق هذا التوزيع دخولاً كافية لاشباع احتياجات الأفراد ، أو يؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخول مما يؤدي إلى الاختلال بين العرض والطلب ( ارتفاع في الأثمان مثلاً ، أو وجود فائض في المعروض ، أو غيرها ....) وعندئذ نقول أن السوق قد فقد كفاءته فيما يتعلق بوظيفته التوزيعية .

## رابعاً – أشكال السوق :

رأينا أن السوق يتكون من عديد من الأطراف ولكن هذه الأطراف تتخذ فى الواقع موقعين رئيسيين : أما كطالبين ( أو مشترين ، مستهلكين ) أو كعارضين ( أو بائعين ، منتجين ) ، وكما رأينا فأن العلاقات بين هذه الأطراف سوف تتوقف على قدرة كل طرف فى التأثير فى الطرف الآخر ( من المتصور تبادل المواقع بين الطرفين ، فقد يكون الطالب " المشترى " عارضاً فى ظروف أخرى عندما يقدم عمله والعكس ) ، اذ بناء على هذا التأثير سوف تتحدد كمية المنتجات وعناصر الانتاج المقدمة فى السوق من جهة وأثمانها من جهة أخرى ، وترتبط تلك القدرة على عدد كل طرف من أطراف العلاقة فى السوق وهذه التعددية هى التى تحدد فى النهاية شكل السوق والآثار التى سوف تترتب على هذا الشكل فيما بعد ، ويمكن أن نتوصل إلى الأشكال التالية للسوق كما فى الجدول رقم ( ٦ ) .

## جدول رقم ( ٦ )

| عدد المنتجين " العارضين " الطالبين | نوع وحدات السلعة | شكل السوق |
|---|---|---|
| كبير | متجانسة ( كل منها بديل كامل للوحدات الأخرى ) . | المنافسة الكاملة |
| كبير | غير متجانسة ( كل منها بديل غير كامل للوحدات الأخرى ) | المنافسة الاحتكارية ( أو غير الكاملة ) |
| محدد ( قليل ) | متجانسة | منافسة القلة دون تمييز ( احتكار القلة ) |
| | غير متجانسة | منافسة القلة مع التمييز ( احتكار القلة ) |
| اثنان | | الاحتكار الثنائي |
| واحد | | الاحتكار |

ونحاول أن نرى بإختصار الأشكال المختلفة للسوق والموضحة فى الجدول كما يلى :

١- المنافسة الكاملة : *Perfect Competition*

٢- عندما يتعلق الأمر بوجود عدد كبير من المنتجين أو البائعين وكذلك عدد كبير من المشترين ، والتجانس التام بين وحدات السلعة .... ( عرضنا من قبل لشروط المنافسة الكاملة ص ١٩٦ ) ، ولا يستطيع منتج بمفرده أو مستهلك بمفرده أن يؤثر في السوق بل يكون الثمن السائد في السوق كمعطى ، أى كطرف محدد في السوق تحديداً لا إدارة للمشروع فيه ، ويمثل هذا الشكل للسوق النموذج المثالي للرأسمالية كما تصورها التقليديون ، كما أنها أساس تطبيق غالبية التحليل الاقتصادى الوحدى ، ومن ثم فتوافرها هو الشرط الأساسى لصحة هذا التحليل ، غير أن الواقع العملى لم يشهد تطبيق ووجود المنافسة الكاملة على الاطلاق ، أو وجودها في اطار تاريخى محدود جداً .

### ٣-المنافسة غير الكاملة (أو الاحتكارية) :- monopolistic competition

تأتي نهاية العشرينات وبداية الثلاثينيات من القرن (ال٢٠) ، وتبين الجهود التحليلية لبيروسرافا ، وجوان روبنسون ، وادوارد تشمبرلين ؛ أنه لم يعد من المستساغ ازاء التغييرات التى تمت في واقع الاقتصاد الرأسمالي واتجاهه نحو سيطرة الشكل الاحتكاري على الأسواق ، أن نفترض أن الشكل العام للمشروع يتمثل في المشروع الذى ينتج في ظل المنافسة الكاملة ، وأن الاحتكار لا يمثل إلا حالة استثنائية ، وانما يتجه الشكل العام نحو مشروع ينتج في سوق يوجد فيه عدد من المشروعات من الكبر بحيث يمكن القول بوجود المنافسة ، ولكنه ينتج وحدات من السلعة غير متجانسة مع وحدات السلعة التى تنتجها المشروعات الأخرى الموجودة في هذا الفرع من فروع الانتاج ، وهذا ما يعبر عنه بالقول بأن المشروع يبدأ في تمييز وحدات سلعته تمييز يعطيه نوعاً من الاحتكار بالنسبة للوحدات التى ينتجها ، هنا يتعلق الأمر بشكل من أشكال

السوق يسمى بسوق المنافسة الاحتكارية [1] ، أو سوق المنافسة غير الكاملة بصفة عامة ، هذا وقد تكون المنافسة الاحتكارية من جانب العرض كما رأينا ، أى تعدد المشروعات أو المنتجين ، ولكن العدد هنا وسط بين القلة وبين الكثرة فى مواجهة الكثرة من الطالبين ، وقد تكون المنافسة الاحتكارية من جانب الطلب حيث عدد الطالبين هنا ليس كثيراً وليس قليلاً ، ولكن يقابلهم عدد كبير من العارضين .

**٣- منافسة القلة أو احتكار القلة :** ***oligopoly***

فى نهاية الثلاثينيات يتركز الاهتمام فى مجال دراسة سلوك المشروع ، على المشروع الذى يعمل فى ظل شكل آخر من أشكال السوق ، ويتم ذلك بفضل الدراسات التى قام بها بول سويزى ، وهتش وهول ، ويتعلق الأمر بالمشروع الذى يعمل فى ظل منافسة القلة أو ما يطلق عليها احتكار القلة ، وذلك عندما توجد مجموعة قليلة العدد من المشروعات أو المنتجين تنتج كل أو الجزء الأكبر من الكمية المنتجة فى فرع

من فروع الانتاج ، وقد يتم الانتاج دون تمييز في السلعة أو الانتاج . وقد يلجأ البعض إلى تمييز انتاجهم[1]

( العلامة التجارية ، العلامة المميزة ...... نوع محدد ......)

وهذا هو الغالب في هذا الشكل من السوق ، والذي أصبح له وجود كبير في كثير من المجالات . ويسود غالبية الاقتصاديات الرأسمالية الآن ، وخصوصا في مجال الشركات متعددة الجنسيات وتنشأ في هذا الشكل علاقات وروابط متبادلة بين المشروعات بشأن السياسات المتبعة خصوصاً فيما يتعلق بالسيطرة على الأسواق وتقسيمها ، واستراتيجية تحديد الأثمان والتسويق والمبيعات ، فضلاً عن أن كل مشروع يراقب جيداً المشروعات الأخرى المنافسة له . وغالباً ما يكون صعباً الدخول في مجالات انتاج احتكار القلة بسبب سيطرة الموجود فعلاً ، وضرورة توافر استثمارات كبيرة جداً ، والحاجة إلي تكنولوجيا متقدمة وأحيانا سيطرة علامات تجارية محددة (شركات الأدوية العالمية ، شركات أدوات التجميل)

---

*1- Jodn, Robinson, The Economics Of Imperfrct Competition, Macmillan,Co., London ,1933*

*– Edward Chamberlin , The Theory Of Monopolistics Competition Harvard University Press , Cambridge , mass , 1933.*

**٤- الاحتكار *Monopoly* ، الاحتكار الثنائى *Duopoly* :**

يقوم مارشال بتحليل سلوك المحتكر وانما كحالة استثنائية ، الأمر يتعلق هنا بسلوك وحدة تسيطر على انتاج سلعة معينة ، وتستطيع ابتداء من الطلب على هذه السلعة أن تحدد ثمن السوق فهى صانعة للثمن ، ويأخذ الاحتكار صور عديدة سوف نشير الى أهمها :

- **أ - الاحتكار الكامل :** اذا كان هناك منتج واحد للسلعة ، ولهذه السلعة بديل قريب يمكن أن يحل محلها ، وكما ذكرنا يستطيع المحتكر فى ثمن هذه السلعة ، والتحكم فى السوق وهذه الحالة افتراضية نادرة الوقوع فى الحياة العملية .

- **ب - الاحتكار البسيط ( احتكار المنتج أو البائع ) :**

اذا كان هناك منتج أو مشروع واحد يقوم بانتاج السلعة ، ولكن يوجد لهذه السلعة بديل غير كامل ( غير جيد) ،مما يترتب عليه امكانيه منافسه ومزاحمة المشروع من بعض المشروعات الأخرى التى تنتج هذه السلعة البديلة غير الكاملة ، وهذه الحالة أكثر وجودا فى الحياة العملية ، ومن الطبيعي أن تكون سلطته أقل ولكن تظل

كبيرة في تحديد الثمن ، كما قد يلجأ الى التمييز في الثمن للحفاظ على وضعه الاحتكاري ، فقد يكون التميز على أساس اختلاف الأسواق ، وقد يكون على أساس اختلاف فئات المستهلكين .

❖ جـ - احتكار المشترى :

اذا كان السوق يتكون من عديد من المنتجين ( أو المشروعات ) الذين ينتجون السلعة ولكنهم عند عرض وبيع السلعة يواجهون بمشترى وحيد فقط ، وتنطبق هذه الحالة كثيرا بالنسبة للسلع الزراعية ، فعندما تحتكر الدولة شراء سلعة أو محصول معين ، كالقطن مثلا فانها تستطيع تحديد ثمن الشراء من الوحدات الزراعية (المزارعين ) ، ومن الأمثلة أيضا احتكار شركة أو مشروع وحيد لشراء بعض المواد الخام الزراعية كالجوت والكتان ، والدخان ، وقصب السكر ويستطيع هذا المشروع الوحيد اما تحديد الثمن ، أو التأثير على هذا الثمن عن طريق تحديد الكمية المطلوبة .

❖ **د- الاحتكار الثنائي أو الاحتكار المشترك :**

يتعلق الأمر باحتكار من ناحية المنتج أو البائع ، ويقابله أيضاً جانب المشترى أو الطالب ( مشروع واحد فى مواجهة مشترى واحد ) وهو ما قد يحدث عملاً على سبيل المثال فى تفاوض نقابة العمال مع نقابة رجال الأعمال أو الحكومة بشأن تحديد الأجور (أثمان قوة العمل ) كما يمكن أن تحدث فى مفاوضات التجارة الدولية ( مواد خام مقابل منتجات صناعية ) ، ويمكن القول أن الثمن يتحدد على اساس التفاوض ، والقوة التفاوضية لكل طرف ، وغالباً ما يكون وسطاً بين حد أدنى ، وحد أقصى (تحديد الأجر ) .

## المبحث الثانى

### تدخل الدولة وتحقيق توازن العرض والطلب

### ( تغير التوازن نتيجة تغير ظروف أخرى بعيدة عن العرض والطلب )

رأينا أن توازن السوق فى لحظة أوفترة زمنية معينة ، يتحقق من خلال التقاء قوى العرض والطلب حول ثمن معين وكمية محددة ، هما ثمن التوازن وكمية التوازن . وقد عبرنا عن هذا التوازن بنقطة تقاطع كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض . ولكن هذه النقطة ليست ثابتة ، فيمكن أن تتغير نتيجة تغير الظروف المحيطة بالعرض أو بالطلب أو بكليهما معا ، أو نتيجة لظروف أخرى لا علاقة لها بالعرض والطلب تنجم عن تدخل الدولة .

وهذا التوازن يمكن أن يكون جزئيا خاصا بسلعة معينة ، أو عاما يتعلق بكل السلع المتداولة فى هذه السوق . ولأجل هذا يقال بأن توازن السوق مسألة نسبية تتوقف على نوع السوق والقواعد أو القوانين التى تحكم حركته . وإلى جانب هذه القواعد التى تحكم توازن كل نوع من أنواع الأسواق، التى سنراها فى الجزء الثانى ،هناك القواعد العامة لتوازن السوق التى تسرى على كل أنواع الأسواق .

وفى إطار هذه القواعد العامة التى تحكم توازن السوق أيا كان نوعه،رأينا أن توازنه لا يحدث فجأة ، بل نتيجة تحركات للعرض والطلب ، للبائعين والمشترين ، حول ثمن معين يرتفع وينخفض إلى أن يستقر عند مستوى معين يطلق عليه مستوى التوازن وثمن التوازن ، تتساوى عنده

الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، نسميها بكمية التوازن . وقد لاحظنا أن حركة الثمن صعودا وهبوطا تمثل حركة على منحنى العرض ومنحنى الطلب حول نقطة التوازن التى تبقى ثابتة فى مكانها دون تأثر بتغير الثمن وحركته . وقد رأينا كل ذلك عند دراسة تكوين ثمن التوازن وكيف تدور حركته حول نقطة التوازن ، ولاحظنا أن هذه النقطة ليست ثابتة بل يمكن أن تنتقل من مكان إلى آخر تحت تأثير بعض الظروف الاقتصادية التى تتعلق بالعرض أو بالطلب أو بكليهما معا ، ويترتب على تغيرها وجود ثمن جديد وكمية جديدة للتوازن . وقد سبق دراسة مختلف هذه الظروف وانعكاساتها على كل من العرض والطلب وبالتالى على ثمن التوازن ، وكان ذلك تحت عنوان " تغير ثمن التوازن ".

لكن ، هناك مجموعة أخرى من الظروف أو العوامل بعيدة عن قوى العرض والطلب وتؤثر على توازن السوق بحيث يكون من الصعب جدا أن يعود التوازن تلقائيا إلى هذه السوق ، بل لابد من تدخل الدولة . وتفسير ذلك أنه لا يوجد فى الحياة الاقتصادية المعاصرة ما يؤكد أن ثمن التوازن سيكون دائما ومستمرا . ففى زمن العولمة تتسم الحياة بالتطورات والتقلبات السريعة ، وعلى النحو الذى يقلب ظروف العرض والطلب رأسا على عقب . ويترتب على ذلك أن يكون هناك تغيرات واضطرابات فى العوامل والظروف المحيطة بأوضاع التوازن ، تجعل من تحقيق توازن السوق وتوازن الاقتصاد القومى فى مجموعه مهمة الدولة وسلطاتها أولا وأخيرا .

إن تدخل الدولة فى هذه الحالة لمعالجة الخلل فى الأسواق وفى الاقتصاد القومى ، يكون من خلال سياسات معينة يتعلق بعضها بالكميات

المطلوبة والمعروضة من مختلف السلع والخدمات ، ويتعلق بعضها الآخر بالتأثير فى الأثمان . بل قد تصل تلك السياسات إلى حد التحديد المباشر للثمن السائد فى السوق وفرضه على المتعاملين فيها . ونتناول فى هذا المبحث تلك السياسات فى بعض جوانبها ، وذلك لإلقاء الضوء على أهمية هذا الدور الذى تقوم به الدولة، حتى فى إطار الاقتصاد الحر ويكون ذلك فى فرعين على التوالى :

**الفرع الأول : أهداف الدولة من التدخل فى الأسواق .**

**الفرع الثانى : وسائل الدولة وسياساتها للتدخل فى الأسواق .**

## *الفرع الأول*

## *أهداف الدولة من التدخل فى الأسواق*

كان بعض أنصار المذهب الفردى والليبرالية يرفضون رفضا تاما أى تدخل للدولة فى مجالات إنتاج واستهلاك الثروة فى المجتمع ، وذلك على أساس أن جهاز السوق والثمن كفيل ، بما ينطوى عليه من تلقائية وفعالية ، بتحقيق التوافق بين المنتجين والمستهلكين ، بين العرض والطلب ، دون حاجة إلى أى تدخل من جانب الدولة . لكن مع التطور أصبح هذا التدخل مسألة مسلما بها لضمان تحقيق توازن السوق والاقتصاد القومى فى مجموعه ، كما سبق أن أوضحنا . ويعتبر تدخل الدولة فى مجال الأسواق

والأثمـان من أهم مظاهر هذا التـدخل . فـمـا هى الأهداف التى تبغى الدولة تحقيقها من وراء ذلك ؟

يمكن أن نبرر تدخل الدولة فى هذا المجال الحيوى والهام من خلال استعراض أسبابه الرئيسية وهى حماية المستهلكين ، وحماية بعض المنتجين ، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، والحد من سلطة المحتكر واستغلاله للمجتمع ، وأخيرا الحد من هبوط الأسعار وتدهورها فى أوقات الكساد . وفيما يلى نعرض لكل سبب منها على حدة بالتفصيل :

**اولا - تدخل الدولة لحماية المستهلكين :**

قد يكون الثمن الذى تحدده قوى العرض والطلب بحرية بالنسبة لبعض السلع مرتفعا جدا ، مما يؤدى إلى إرهاق المستهلكين ، خاصة من محدودى الدخل ، ويتحقق ذلك فى حالتين :

- فى أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية الحادة حيث تكون الأولوية للصناعات الحربية ، وحيث تكون هناك زيادة فى دخول الأفراد لا تقابلها زيادة فيما هو معروض من سلع وخدمات . وكل ذلك يؤدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب فى السوق .

- وفى بداية عملية التنمية الاقتصادية ، حيث يقل عرض سلع الاستهلاك لانخفاض حجم الاستيراد منها لحساب السلع الإنتاجية ، مما يؤدى إلى ارتفاع الأثمان نتيجة زيادة حجم الدخول النقدية الموزعة دون زيادة مقابلة فى عرض السلع والخدمات .

ولأجل هذا تتدخل الدولة فى كلتا الحالتين ، حماية للفئات الاجتماعية محدودة الدخل ، لتحديد الأثمان وفرضها من خلال نظام " التسعيرة الجبرية". لكن قد يؤدى ذلك ، أمام محدودية العرض وتزايد الطلب ، إلى خلق ما يسمى " بالسوق السوداء ". ولهذا يمكن أن تلجأ الدولة فى نفس الوقت إلى " نظام البطاقات " الذى يعتمد على تحديد حصة لكل فرد من هذه السلع الضرورية بالأثمان المحددة والتى تتناسب مع مستوى الدخل .

وفى غير الحالتين السابقتين ، قد تتدخل الدولة فى الظروف العادية لمواجهة غلاء المعيشة ، ويمتد تدخلها فى هذه الحالة ليشمل كل أنواع السلع والخدمات . ومن الأمثلة على ذلك تدخل الدولة المصرية لحماية المستهلكين سنة ١٩٥٣ بتحديدها لأثمان الكثيرمن السلع الضرورية والكمالية .

**ثانيا : تدخل الدولة لحماية بعض المنتجين:**

قد يحدث فى أوقات الكساد زيادة فى المعروض من بعض السلع عن المطلوب منها ، مما يهدد منتجى هذه السلع بالإفلاس . ونظرا لأهميتها بالنسبة للاقتصاد القومى تجد الدولة أنه لا مفر من التدخل لنجدتها. لقد حدث ذلك قبل الثورة فى مرات عديدة عند هبوط أسعار القطن ، كما حدث أيضا فى البرازيل بالنسبة لمحصول البن.

إن تدخل الدولة هنا يعتبر دفاعا عن الصالح العام ، وليس مجرد دفاع عن هؤلاء المنتجين . لأن من شأن إفلاس هذه المشروعات إلحاق ضرر بالغ بالاقتصاد القومى . وكثيرا ما يحدث ذلك ، خاصة بالنسبة للسلع الزراعية

لظروفها الخاصة ، مثلما حدث إبان الأزمة العالمية ١٩٣٠. ولكنه يحدث أيضا بالنسبة للمشروعات التجارية والصناعية ، والخطورة هنا أكبر، نظرا لهيمنة التجارة والصناعة ، وكثرة ما تتعرض له من كساد .

إن تدخل الدولة فى مثل تلك الحالات يكون عادة بوضع حد أدنى للأثمان . وقد تساعد الدولة هؤلاء المنتجين بوضع حد أقصى لأثمان عوامل الإنتاج التى يستخدمونها ،أو بتحديد سعر الفائدة على القروض التى تقدمها لهم . كما قد تعينهم فى مرحلة التسويق بالدعاية لمنتجاتهم ، وإعفائهم من بعض الرسوم والضرائب ، مثل الرسوم الجمركية ،تشجيعا للتصدير . وقد يصل الأمر إلى حد تقديم " الإعانات " ...إلى غير ذلك من الوسائل التى تلجأ إليها الدولة لحماية المنتجين والمشروعات المنتجة. وإن كان تدخل الدولة بتحديد أثمان السلع التى تنتجها تلك المشروعات ، دون تقيد فى ذلك بقواعد العرض والطلب التى يحددها السوق ، هو أهم تلك الوسائل على الإطلاق .

*ثالثا - تدخل الدولة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب :*

قد تتدخل الدولة عندما لا يكون هناك أى توازن أو تناسب بين العرض والطلب على سلعة معينة ، خاصة فى أوقات الحروب وفى المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية . وعادة ما تكون هذه السلع ضرورية أو شبه ضرورية ولذلك يكون الطلب عليها قليل المرونة .

ويكون تدخل الدولة بفرض الضرائب على الإنتاج أو على التداول والاستهلاك ، أو على تصدير السلعة أو استيرادها ... إلخ . وكل ذلك بقصد

التأثير فى عرض وطلب هذه السلع فى آن واحد ، لكى يعود التوازن إلى السوق . لكن مدى نجاح السياسة الضريبية فى هذا الشأن مرتبط بمدى مرونة عرض وطلب السلعة موضوع الضريبة .

وقد تتدخل الدولة للتأثير فقط فى جانب الطلب ، وذلك للحد من استهلاك بعض السلع ، وذلك برفع أثمانها محافظة على الصحة العامة والمستوى الخلقى العام ، كما هو الحال بالنسبة للخمور والسجائر وغيرها من السلع المماثلة . كما قد يكون هدف الدولة من تحديد الاستهلاك ـ خاصة بالنسبة للسلع الكمالية ـ هو تحقيق قدر من الادخار وتوفير النقد الأجنبى وتحاشى حدوث عجز فى الميزان التجارى ... مما يسمح مستقبلا بتمويل التنمية واستيراد السلع الإنتاجية التى يترتب عليها زيادة الإنتاج القومى .

وعلى العكس قد يكون تدخل الدولة للتأثير فى جانب الطلب ، من خلال تشجيع استهلاك بعض السلع ، بمنح القروض والتسهيلات المشجعة على استهلاك بعض السلع محافظة على الصحة العامة ، أو لرفع مستوى الثقافة والرفاهية العامة . والأمثلة على ذلك عديدة فمنها تخفيض أثمان الكثير من السلع التى كانت تعتبر كمالية فى الماضى ، وإعطاء إعانة لنشر الكتب الثقافية بأثمان زهيدة ، وتخفيض أثمان الأدوية ، تيسير الحصول على وسائل تنظيم الأسرة مجانا لمواجهة التضخم السكانى ... إلخ ؟

وكما هو واضح فإن تدخل الدولة من خلال كافة الوسائل المشار إليها ، وغيرها كثير ، يكون بقصد التأثير فى جانب الطلب أو جانب العرض أو فى

كليهما معا ، بهدف نهائى هو تحقيق التوازن بينهما ، لكى يتحقق توازن الاقتصاد القومى فى مجموعه.

**رابعا - تدخل الدولة فى السوق للحد من سلطة المحتكر :**

إن تنظيم السوق على أساس احتكارى له الكثير من المساوئ ، كما سنرى فى الجزء الثانى ، حيث أن المحتكر يستطيع أن يتحكم فى الثمن والكمية على النحو الذى يسمح له باستغلال المستهلكين . ومع ذلك فقد تضطر الدولة إلى السماح بوجود مثل هذه السوق . ولكن ليس معنى ذلك أنها تقف مكتوفة اليدين أمام تلك المساوىء . فهناك العديد من الوسائل والإجراءات التى يمكن أن تستعين بها الدولة للحد من مساوىء هذه السوق.

فالدولة تستطيع من خلال المشروعات العامة المملوكة لها أن تقوم بعملية ضغط على المشروع المحتكر ، بتأثيرها فى عرض وطلب ما يقدمه هذا المشروع من سلع وخدمات . كما تستطيع الدولة أن تلجأ إلى النظام الضريبى والسياسة الضريبية فى محاولة للحد من سلطة المحتكر وتشجيع المشروعات الصغيرة المنافسة على مواجهة هذا المحتكر . وأخيرا فإن إتباع سياسة ائتمانية فعالة تقوم على أساس تمييز الاستثمارات الصغيرة العاملة فى مجال المشروع الاحتكارى يمكن أن يمثل أحد الوسائل الهامة فى هذا الصدد . فإذا لم تجد الوسائل المشار اليها وغيرها فى مواجهة مساوىء الاحتكار ، فإن الدولة لا تجد أمامها إلا اللجوء إلى أحد أسلوبين :

**الأول :** التحديد المباشر للأسعار التى يبيع بها المشروع المحتكر منتجاته من سلع وخدمات . وتلجأ الدولة عادة إلى مثل هذا الأسلوب إذا كان

الاحتكار قد نشأ بموجب عقد امتياز بين الدولة والمشروع المحتكر، وهو ما كان يحدث عادة في إدارة بعض المرافق العامة . ففي هذه الحالة ينص عقد الامتياز على ثمن محدد ، ولا يمكن مخالفته إلا بإتفاق جديد مع الدولة . إما إذا لم يكن الاحتكار قانونيا ، كما هو الحال في الصورة السابقة ، وإنما كان واقعيا أدت إليه الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في السوق ، فإن الدولة تستطيع أن تتدخل وتفرض الثمن مباشرة لاعتبارات الصالح العام ، إذا انحرف المشروع المحتكر وأضر بالاقتصاد القومي .

**الثاني:** لكن الدولة قد تلجأ إلى أسلوب أكثر صعوبة ، خاصة في هذه الحالة الأخيرة ، وتتملك المشروع الاحتكاري كليا أو جزئيا ، لكي تحد من سلطة المحتكر وتتمكن من تحديد الثمن عند المستوى الذي يحقق صالح الاقتصاد القومي .

والدولة هي التي تقوم بالمفاضلة بين الأسلوبين وتقرر ملكيتها للمشروع المحتكر ، أو نكتفي بمجرد الإشراف على الإدارة مع تحديدها للثمن الذي يبيع به ما ينتجه من سلع وخدمات .

ويتعين أن نشير أخيرا ، إلى أن كثيرا من دول العالم أصدرت قوانين تمنع من قيام الاحتكار في أسواقها ، وهو مافعلته مصر أيضا في الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧ ، حيث تم إعداد مشروع قانون يمنع الاحتكار وجاري عرضه على مجلس الشعب .

**خامسا : تدخل الدولة فى أوقات الأزمات للحد من هبوط أو ارتفاع الأثمان حماية للاقتصاد القومى :**

قد يتعرض الاقتصاد القومى لأزمة ينخفض فيها حجم الطلب على السلع والخدمات ، وتنخفض الأسعار كثيرا . وتعمل المضاربات ( خاصة فى سوق الأوراق المالية أو البورصة ) على جعل الانخفاض أكبر بكثير من الهبوط الذى حدث فى حجم الطلب ، ويقال هنا إن السوق يمر بحالة كساد . وهذا الوضع من شأنه أن يضر بالمنتجين وبالاقتصاد القومى فى مجموعه . ولأجل هذا تتدخل الدولة فى الأسواق ، وذلك فى محاولة لإنعاش الطلب الكلى ، وتحديد أو ضمان الثمن المعقول للسلع والخدمات فى كافة الأسواق. وتلجأ الدولة فى تحقيق هذا الهدف إلى العديد من الوسائل منها ، تشجيع المشروعات على التخزين ومنح التسهيلات اللازمة لذلك ، أو أن تقوم بشراء جانب من السلع والخدمات أو جانب من الأوراق المالية من البورصة ، أو تقوم بتقديم إعانات ... إلخ إلى أن تتحسن ظروف السوق وتميل الأثمان إلى الارتفاع تدريجيا .

وعلى العكس فى حالة التضخم ، حيث تشهد الأسواق ارتفاعًا حاداً فى الأثمان ، يرجع إلى تهافت المستهلكين على شراء السلع وتخزينها ، إما خشية حدوث عجز فى عرضها أو توقعا لحدوث مزيد من الارتفاع فى الأثمان . كما قد يتعمد بعض المنتجين أو التجار إخفاء السلع وحجزها عن السوق ، حتى ترتفع أثمانها مستقبلا .

وفى كلتا الحالتين ، أى سواء كان ارتفاع الأثمان ناتج عن أسباب

حقيقية ، كارتفاع أسعار المواد الأولية ، أو كان نتيجة أسباب صورية كالمضاربة أوإخفاء التجار للسلع ، فإن الدولة تتدخل ، ولكن الوسائل التى تلجأ إليها تكون مختلفة : ففى الحالة الأولى ، تقوم بإعانة المنتجين حتى يتمكنوا من مواجهة الزيادة فى نفقات الإنتاج، وبالتالى يمكنهم بيع منتجاتهم بأثمان معقولة تحقق لهم ربحا مناسبا، وتضمن حصول محدودى الدخل من المستهلكين على حاجاتهم دون إرهاق . أما فى الحالة الثانية ، التى يكون ارتفاع الأثمان فيها مرجعه أسباب غير حقيقية ، هنا تتدخل الدولة بفرض التسعيرة الجبرية، وتوقيع الجزاء الجنائى على من يخالفها .

والخلاصة ، أن تدخل الدولة فى الأسواق فى الأحوال التى يتم فيها ، وفى إطار نظام الاقتصاد الحر ، يكون بقصد تحقيق كل أو بعض الأهداف المشار إليها ، ولكن ما هى وسائلها فى هذا التدخل ؟

## الفرع الثانى

## وسائل الدولة للتدخل فى الأسواق

رأينا أن الدولة قد تجد نفسها مضطرة إلى عدم ترك الحرية كاملة لقوى العرض والطلب فى تحديد الأثمان . فنجدها تتدخل لضمان تحقيق توازن السوق ، إما مباشرة بتحديد الثمن الذى لا يجوز التعامل بأعلى أو بأقل منه حسب الأحوال ، وقد يكون تدخل الدولة غير مباشر من خلال التأثير فى العرض والطلب .كما قد تلجأ الدولة إلى اتباع السياستين فى آن واحد .

وعند تناولنا للأغـراض التى تـهدف الدولة إلى تحقـيـقـهـا من وراء تدخلهـا، أشـرنا بسـرعـة إلى بعض الوسـائل التى يمكن أن تلجـأ إليـهـا . فالحقيقة أن هذه الوسائل تختلف باختلاف الهدف الذى تبغى الدولة تحقيقه من وراء هذا التدخل :

فإذا كان هدفها حماية المستهلكين مما يتعرضون له من استغلال يرفع بعض المشروعات أثمان منتجاتها ، فإنها تلجأ إلى فرض التسعيرة الجبرية التى لا يجوز البيع بأكثر منها ،أو تلجأ الى زيادة عرض السلع أو تخفيض حجم الطلب عليها . أما إذا كان هدف الدولة من وراء تدخلها هو الحد من استهلاك بعض السلع أو الاستهلاك العام ، فإن الوسيلة المناسبة قد تكون هى فرض الضرائب المرتفعة على استهلاك تلك السلع ، أو على مجموع السلع الاستهلاكية . وقد يكون هدف الدولة هو منع الاستغلال الذى تمارسه المشروعات الاحتكارية من خلال رفعها لأثمان ما تقدمه من سلع وخدمات ، ويكون ذلك بالنص فى عقود الامتياز على تحديد الثمن ، أو فرضه مباشرة إذا كان الاحتكار واقعيا . وإذا كان الهدف من تدخل الدولة هو حماية الاقتصاد القومى فى أوقات الأزمات بمنع انهيار الأثمان فى أوقات الكساد ، فإن الوسيلة تكون من خلال تنشيط الطلب أو بقيام الدولة بشراء جانب من السلعة المعروضة ، وهكذا .

لكنه مهما اختلفت وتعددت وسائل تدخل الدولة فى الأسواق ، فإنه يمكن ردها جميعا إلى ثلاث مجموعات نتناولها فى النقاط التالية على التوالى :

**أولا** – وسائل مباشرة للتأثير فى ثمن السوق ( التسعيرة الجبرية – دعم الأسعار – أسعار الظل ).

**ثانيا** – وسائل غير مباشرة للتأثير فى ثمن السوق ، من خلال التأثير فى الكميات ( التأثير فى العرض والطلب ) .

**ثالثا**– وسائل أخرى غير مباشرة لتدخل الدولة فى السوق ( بالبيع والشراء ، بالضرائب ، بالإعانات ، بفرض العقوبات الجنائية ) .

## أولا : وسائل مباشرة للتأثير فى ثمن السوق

## (التسعيرة الجبرية - دعم الأسعار - أسعار الظل )

قد تتدخل الدولة فى الأسواق ، من خلال تأثيرها المباشر فى الأثمان السائدة فيها . ويتخذ هذا التدخل عدة مظاهر : فهو يمكن أن يكون من خلال ما تفرضه من تسعيرة جبرية ، أو بدعمها للأسعار السائدة فعلا فى السوق ، كما يمكن أن يكون أخيرا من خلال ما يسميه البعض بأسعار الظل ، أو الأسعار التى تبيع بها منتجات المشروعات التى تملكها .

فالأثمان هنا لا تتحدد بطريقة تلقائية فى السوق ، وإنما بناء على تدخل من جانب الدولة . ولذلك يطلق عليها بعض الاقتصاديين " الأثمان العمدية " ويسميها البعض "بالأثمان الإدارية " لأنها تتحدد لتلك الأثمان تحت تأثير تدخل الدولة بصورة أو بأخرى . والدولة عند تحديدها ينبغى أن تضع فى الحسبان ثمن التوازن الناتج عن التقاء منحنى العرض والطلب ، لكنها قد تجعل الثمن المفروض أعلى أوأقل من ثمن التوازن ، وذلك حسب الهدف الذى تبغى تحقيقه من وراء تدخلها . وهكذا فإننا نتناول تلك الوسائل المباشرة للتأثير فى ثمن السوق فى النقاط التالية :

- التسعيرة الجبرية .

- دعم الأسعار السائدة فى السوق .

- أسعار الظل .

★ **تأثير الدولة فى الثمن من خلال التسعير الجبرى:**

قد تقوم الدولة بتحديد الأثمان السائدة فى السوق ،وذلك من خلال وضعها لما يسمى بالتسعيرة الجبرية . فتحدد الثمن الذى تراه مناسبا وتفرضه على المتعاملين فى السوق من بائعين ومشترين .ولكى تنجح سياسة التسعير الجبرى فى تحقيق أهدافها ، فإنه يتعين على الدولة أن تراعى ثمن التوازن الذى تحدده قوى السوق ، لكنها قد تحدد الثمن عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك ، وذلك لتحقيق بعض المقاصد التى توليها أولوية على غيرها . فقد تفرض ثمنا أعلى من ثمن التوازن بغية تحقيق أهداف اقتصادية أو مالية أو اجتماعية تتعلق بالصالح العام . وقد تجعل الثمن أقل من ثمن التوازن ، لمواجهة ظروف استثنائية كحالة حرب مثلا ،أو لمواجهة المغالاة فى الأرباح واستغلال التجار للمستهلكين ،أو للتخفيف من نفقات المعيشة خاصة بالنسبة لمحدودى الدخل ... إلخ .

وعلى ذلك ، ما هى الحالات التى تلجأ فيها الدولة إلى إتباع سياسة التسعير الجبرى ؟ وما هى أساليبها ووسائلها فى تنفيذ تلك السياسة ؟ .....هذه هى النقاط التى نعرض لها فيما يلى :

**أ - الحالات التى تلجأ فيها الدولة إلى التسعير الجبرى :**

التسعير الجبرى هو سياسة تتدخل الدولة بموجبها فى الأسواق وذلك لتحديد حد أقصى للثمن لا يجوز للبائعين أن يبيعوا بأكثر منه ، أو حد أدنى لا يجوز لهم أن ينزلوا إلى أقل منه ، ويكون ذلك فى ظروف خاصة ولتحقيق كل أو بعض الأهداف السابق الإشارة إليها.

**ففى الظروف العادية** ، قد تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب لمواجهة مغالاة بعض المنتجين والتجار فى تقدير أرباحهم واستغلالهم للمستهلكين برفع أثمان السلع التى يتعاملون فيها . كما قد تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب فى محاولة للتخفيف من عبء نفقات المعيشة ، وذلك بوضع تسعيرة جبرية للسلع الأساسية ، بحيث تكون فى متناول يد الفئات الاجتماعية محدودة الدخل . كما تلجأ الدولة إلى ذلك أيضا فى حالة احتكار بعض المشروعات تقديم خدمات المرافق العامة بموجب عقد امتياز تمنحه لها الدولة ، وتحدد فيه ثمن الخدمة التى تقدمها تلك المرافق لجموع المستهلكين.

**أما فى الظروف غير العادية** وأوقات الطوارىء ، كالحروب مثلا ، فإن الالتجاء إلى التسعير الجبرى بالنسبة لعدد كبير من السلع يمثل إجراء عاديا، بل هو الأصل فى تحديد الأثمان . ففى هذه الظروف تسود ظاهرة التضخم وتتدهور القيمة الحقيقية للنقود نتيجة التزايد المستمر لأثمان جميع السلع مما يهدد الاقتصاد القومى بأزمة حادة والحياة الاجتماعية بعدم الاستقرار ، فتتدخل الدولة لتسعير جميع السلع ووضع حدود قصوى لتلك الأسعار .

ومن الناحية التاريخية ،كان الالتجاء الى التسعير الجبرى مرتبطا بتلك الظروف الاستثنائية الناجمة عن الحروب . لكنه الآن فى أواخر القرن العشرين يلعب دورا هاما ، خاصة فى الدول النامية . ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى إنفاق كبير خاصة فى المجالات الاستثمارية وقطاع الخدمات والبنية الاساسية . وهذا الإنفاق سواء كان عاما أم خاصا يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن ووسائل النقل ... إلخ . والجهاز الإنتاجى الذى تملكه الدول النامية ( خاصة فى الأجل القصير ) عاجز عن مواجهة تلك الزيادة الكبيرة والمستمرة فى حجم الطلب ... مما يؤدى إلى ارتفاع هائل فى الأسعار وتدهور القوة الشرائية للطبقات محدودة الدخل مما يهدد بكارثة اجتماعية واقتصادية. ولأجل هذا ، تتدخل الدولة لمواجهة هذا التضخم بكافة الطرق ومن بينها التسعير الجبرى . ونفس الشيء يقال فى حالة هيمنة الكساد على الأسواق ، حيث يخشى من التدهور المستمر لأثمان السلع نتيجة تهافت المنتجين على تصريف السلع والمنتجات فى الوقت الذى يكون الطلب فيه محدود جدا . فهنا تتدخل الدولة بوضع حد أدنى للثمن لا يجوز النزول عنه عند تحديد ثمن البيع.

ولقد كان هناك نقاش حول تحديد نطاق التسعير الجبرى ، وبعبارة أخرى حول تحديد السلع التى سيتم تسعيرها وهل هى جميع السلع والمنتجات المتداولة فى السوق ، أم أن عددا معينا منها هو الذى يخضع للتسعير الجبرى ؟

كان هناك اتجاه يقصر التسعير على السلع الأساسية والهامة ، وهى

تشمل المواد الغذائية ، المواد الأولية أو المواد الخام اللازمة للصناعة ...، ، الخ.

وهناك اتجاه آخر يرى ضرورة إخضاع جميع أنواع السلع للتسعير الجبرى ، وذلك بحجة أن التسعير الجزئى سيؤدى إلى الكثير من الآثار السيئة على الاقتصاد القومى ، نظرا لارتباط جميع الأسعار ببعضها فى السوق وارتباطها جميعا بدخول المستهلكين وبالسلع الأخرى ، فضلا عن صعوبة المفاضلة بين السلع لتحديد أيها يخضع للتسعير وأيها لا يخضع له.

والرأى الصحيح يقرر ضرورة ترك تطبيق سياسة التسعير الجبرى للظروف والأحوال التى يمر بها الاقتصاد القومى . فقد يكون التضخم أو الكساد محدودا قاصرا على بعض السلع ، كما أن بعض الأسواق لا يمكن أن تطبق فيها سياسة التسعير الجبرى بسهولة ، كأسواق الموبيليا والأثاث والنجف ، والتحف الفنية ... إلخ .

**ب - أساليب التسعير الجبرى :**

رأينا أن الدولة تقوم فى التسعير الجبرى بتحديد ثمن يجبر كل من المشترى والبائع على احترامه ، وهذا الثمن يمثل عادة حدا أقصى لا يمكن تجاوزه ، لكنه يمكن أن يمثل حدا أدنى للثمن لا يجوز النزول عنه عند إجراء عملية البيع والشراء . وقد رأينا أن الفرض الأول يتحقق فى الحالات التى يكون هناك فيها تضخم يهدد بارتفاع مستمرفى الأثمان ، بينما يتحقق الفرض الثانى حينما تكون هناك حالة كساد فى الأسواق ، يتهافت فيها

المنتجون والتجار على عرض السلع للبيع ، فى حين يكون الطلب محدوداً جدا .

وتتدخل الدولة بفرض التسعيرة الجبرية فى كلتا الحالتين ، إما لتحقيق صالح المستهلكين ، وإما لتحقيق صالح المنتجين . وبدون شك فإن تحقيق صالح الإثنين وصالح الاقتصاد القومى فى مجموعة، يكون عند ثمن التوازن الذى يتحدد عند نقطة التقاء منحنى العرض مع منحنى الطلب . ولأجل هذا قيل بحق أن نجاح التسعيرة الجبرية مرتبط بمدى مطابقة الأثمان الإجبارية المحددة بالتسعيرة لثمن التوازن .

ولذلك فإن نجاح نظام التسعير الجبرى لا يكون إلا فى الحالات التى يكون فيها ارتفاع الأسعار ( التضخم ) أوانخفاضها ( الكساد ) راجعا إلى عوامل غير طبيعية أو غير اقتصادية ، كالجشع والاستغلال وانتهاز الظروف والفرص ، مثل انتهاز التجار قيام الحرب أو نشر الإشاعات لرفع الأثمان دون مبرر حقيقى .

وهنا يكون تدخل الدولة لرد تلك الأثمان إلى مستواها الطبيعى ، مستوى التوازن . ومن ثم فإن الدولة لا يمكن تحدد الأثمان عند مستوى أقل من ثمن التوازن ، لأنها إن فعلت ستلحق الضرر بالمستهلكين التى يفترض حمايتها لهم . فهذا الثمن سيؤدى إلى نقص الكميات المعروضة واختفاء السلعة من الاسواق . كما لا تستطيع الدولة تحديد الأثمان عند مستوى أعلى من ثمن التوازن وإلا أضرت بصالح المنتجين . لأن ذلك سيؤدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة عن المعروضة وبالتالى لن يتمكنوا من

بيع كل ما يعرضونه عند هذا الثمن .

ورغم كل هذا ، فإن الدولة قد تجد نفسها أمام ظروف تضطرها إلى أن تفرض بالتسعيرة الجبرية أثمان تزيد أوتقل عن ثمن التوازن ، بهدف مكافحة غلاء المعيشة ومساعدة محدودى الدخل ، أو للحد من الإستهلاك بصفة عامة أو استهلاك سلع معينة لأنها مضرة بالصحة العامة ، أو لتشجيع استهلاك سلع معينة لضرورتها ومستوى ثمن التوازن مرتفع ولا يسمح للافراد بالحصول على حاجتهم منها ، ... إلخ . فالدولة فى مثل تلك الحالات تعمل فى اتجاه مضاد لقوى العرض والطلب ، أى على خلاف ما تقتضيه الاعتبارات الاقتصادية البحتة ... وهذا من شأنه أن يؤدى إلى خلق مايسمى " بالسوق السوداء ".

ولأجل هذا نجد أن الدولة تدعم نظام التسعير الجبرى دائما بإجراءات أخرى تتفادى بها تلك الآثار السيئة وتضمن تحقيق أهدافها من هذا النظام . ومن هذه الاجراءات ، اتباع " نظام البطاقات " فى توزيع السلع ، وذلك عند محدودية الكميات المعروضة أمام طلب هائل ، كما قد تفرض الدولة حصص إنتاج معينة على مختلف المشروعات المنتجة .

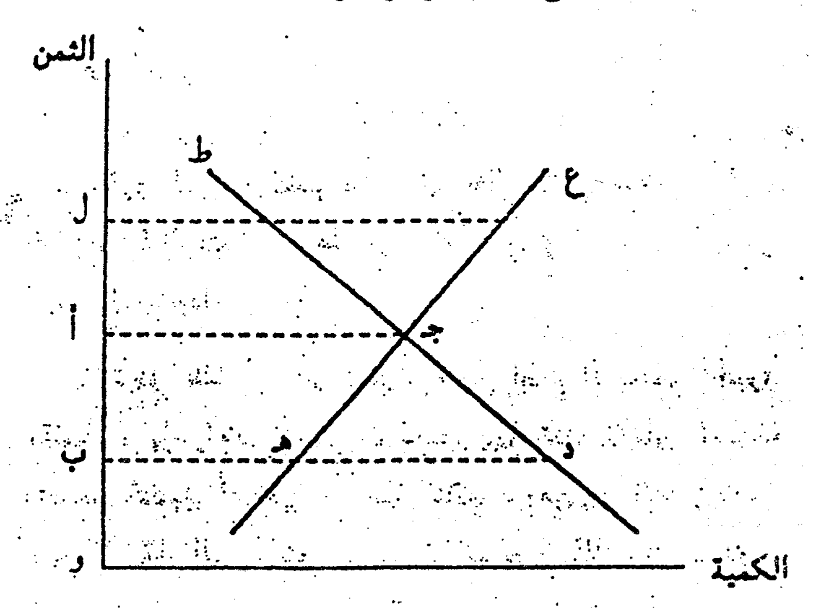
ومعنى كل هذا ،أنه فى جميع الحالات التى تضطر فيها الدولة إلى فرض ثمن أعلى أوأقل من ثمن التوازن ، فإنه لابد وأن يقترن نظام التسعيرة الجبرية ببعض التدابير التكميلية الأخرى لضمان تساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند فرض هذا الثمن الإجبارى .

**وفيما يلى نعرض لهذين الفرضين والإجراءات التكميلية المصاحبة لهما :**

**- تحديد حد أقصى للثمن أقل من ثمن التوازن .**

**- تحديد حد أدنى للثمن أكبر من ثمن التوازن .**

**١- تحديد حد أقصى للسعر أقل من ثمن التوازن:**




إذا كانت السوق حرة ، ففى الوضع العادى نجد أن الثمن السائد هو ثمن التوازن ( وأ) وتحدده نقطة التقاء منحنى العرض والطلب ( جـ) . فإذا رأت الدولة ضرورة التدخل فى السوق وفرض التسعير الجبرى ، فهنا قد تضع سعرا أقل من ثمن التوازن ولكن ( وب)كما هو موضح على الرسم ، وذلك

لأنها رأت الحد من أرباح التجار المغالى فيها ، أو لأن السلعة من الضروريات خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة .

وهكذا يصبح الثمن السائد فى السوق أو الثمن الفعلى هو ( و ب) ، لأن التسعيرة الجبرية تمنع التعامل بيعا وشراء بأكثر من هذا الثمن ، وإلا كانت هناك مخالفة للتسعيرة توجب توقيع جزاء جنائى .

وعند هذا الثمن الفعلى الذى فرضته التسعيرة الجبرية تكون الكميات المطلوبة هى ( ب د ) وهى أكبر من الكميات المعروضة ( ب هـ) بالمقدار (هـ د) . وفى هذه الحالة لا يمكن التعامل إلا فى حدود الكميات المعروضة عند الثمن المحدد .

وبذلك يكون هناك فائض فى الطلب ، أى جزء من الطلب لم يتم إشباعه هو ( هـ د) ، وهذا من شأنه أن يؤثر على أحوال السوق التى تظهر فى صورة من ثلاث :

- فقد تختفى السلعة نهائيا من السوق ، لأن الطلب يستوعب كافة الكميات المعروضة بسرعة ، وبالتالى تختفى السلعة.ومن الثمن الفعلى الذى حددته التسعيرة الجبرية ، وهذه السوق توصف بأنها سوداء ، لأن التعامل يتم فيها خفية فى الظلام ، خشية الرقوع تحت طائلة القانون ، وهذه السوق السوداء يكون مصدر العرض فيها هم ، الأفراد الذين حصلوا على السلعة بالسعر المحدد ويفضلون بيعها بالثمن الأعلى للاستفادة بفارق الثمن . وقد يكون مصدر العرض فى هذه السوق متمثلا فى وسائل

أخرى كالتهريب أو مصادر محلية خفية لا ترغب فى طرح إنتاجها بالسعر الرسمى الذى فرضته التسعيرة الجبرية .

– وقد يؤدى انخفاض حجم ما هو معروض من السلعة عما هو مطلوب منها ، نتيجة التسعير الجبرى ، أن يتم توزيعها من خلال الوساطات والمعارف الشخصية ودفع الرشاوى ... إلخ.

وهكذا يؤدى تدخل عن الدولة طريق التسعير الجبرى ، بتحديد السعر عند مستوى أقل من ثمن التوازن ، إلى اختفاء السلعة كلية من السوق نتيجة زيادة الطلب على العرض ، أو الى توزيعها من خلال " سوق سوداء " ، أو عن طريق المعارف والوساطات والرشاوى .

لأجل هذا يقال بحق إن " التسعير الجبرى " ينبغى أن يلحق به إجراء أو تدبير تكميلى من شأنه أن يوفق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة التى تقل عنها بكثير . ويتمثل هذا الإجراء فى أحد أمرين :

– **" نظام البطاقات "** ، وذلك لضمان حصول كل فرد على نصيبه مما هو معروض من السلع . ويمكن القول بإن هذا الإجراء يكون فعالا إذا كان الهدف من التسعير الجبرى هو مجرد الحد من الارتفاع المستمر فى الأسعار ، أو مواجهة نقص طارىء ووقتى فى العرض . هنا يكون على الدولة أن تقوم بتوزيع الكمية المعروضة من السلعة بهذا الأسلوب ، الذى يكفل حصول كل فرد على نسبة معينة من الكمية التى يطلبها عادة عند هذا الثمن المنخفض ، وبالتالى تتحقق العدالة فى التوزيع .

لكن لجوء الدولة إلى هذا النظام فى التوزيع لا يمكن أن يؤدى دوره

بنجاح إلا إذا كان هناك وعى عام وتعاون من جانب المستهلكين مع الدولة ، وذلك بالامتناع عن الشراء إلا بالسعر المحدد . لكن كثيرا ما يحدث أن المستهلك تحت ضغط الحاجة يكون مستعدا لدفع ثمن أعلى ، وهو ما يبحث عنه التجار عادة ، فيفضلان الالتقاء فى السوق السوداء . وهذا الوضع من شأنه أن يؤدى إلى اتساع نطاقها تدريجيا ، وتنقشع عنها الظلمة السوداء ، ويصبح التعامل فيها فى وضح النهار . وقد يصل الأمر إلى حد أن تعترف الدولة بمشروعيتها ، أوأن تتجاهل عدم مشروعيتها ، ولنا فى مصر تاريخ طويل قريب فى كل ذلك .

- "إعانات الإنتاج" ، إذا كان هدف الدولة من التسعير الجبرى هو تشجيع استهلاك سلعة معينة لضرورتها أولأهميتها للصحة العامة مما اقتضى بيعها بسعر يقل عن الثمن العادى للسوق حتى تكون فى متناول الجميع كالخبز واللحوم والخضروات والأدوية ... إلخ . فى هذه الحالة يجب على الدولة أن تقوم بمنح إعانات للمنتجين تمكنهم من زيادة عرضهم للسلعة لتلبية حاجات الطلب عند هذا السعر المنخفض ، وقد تحدد لهم " حصص " إنتاج معينة وتلزمهم بها .

ويعتبر هذا الإجراء أكثر فعالية من سابقه فى مواجهة المشكلة ففى الشكل السابق ، نلاحظ أنه عند الثمن المنخفض ( و ب ) ، كانت الكمية المطلوبة كبيرة جدا ( ب د ) فى حين أن الكمية المعروضة أقل بكثير وهى ( ب هـ ) . ولذلك فإن الفارق بين الكميتين ( هـ د ) لن يقبل المنتجون إنتاجه إلا اذا ارتفع الثمن من ( و ب ) إلى ( و ل ) . والفارق بينهما ( ب ل ) يمثل مقدار الإعانات التى يتعين على الدولة تقديمها

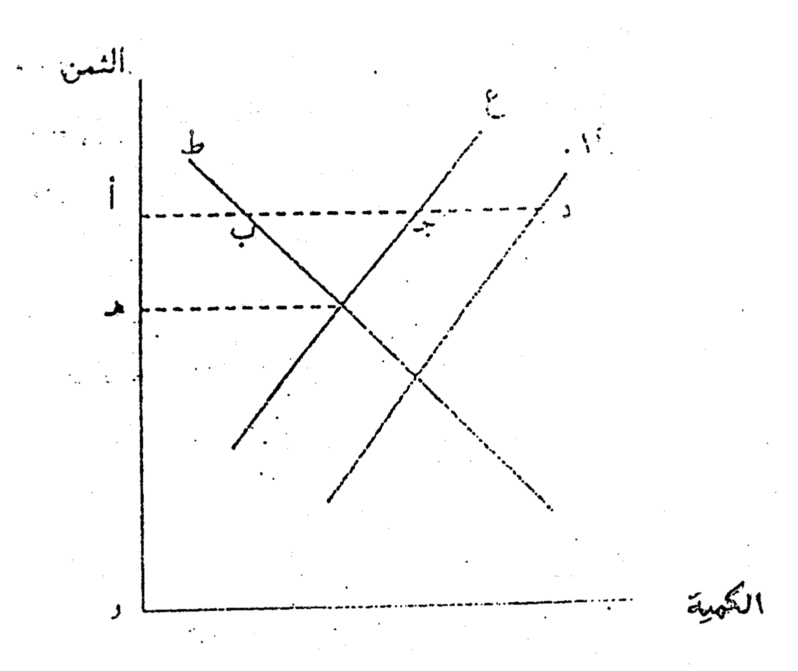
لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج بالقدر الذى يلبى حاجة الطلب عند هذا الثمن المنخفض ( و ب) الذى تفرضه بالتسعير الجبرى .

**٢ - تحديد حد أدنى للسعر ، أكبر من ثمن التوازن :**

قد يكون تدخل الدولة فى السوق بتحديد حد أدنى للسعر يكون محظورا بيع السلعة أو شرائها عند سعر أقل منه ، ويكون السعر المحدد فى مستوى أعلى من الثمن الذى تحدده قوى السوق ، أى ثمن التوازن . ويتحقق ذلك عادة فى أسواق العمل حيث يتجاوز العرض حجم الطلب بفارق كبير ، مما يؤدي إلى أن تتحدد الأجور ( ثمن التوازن ) عند مستوى منخفض جدا . لذلك تضطر الدولة إلى التدخل لفرض حد أدنى للأجور لا يجوز النزول بمستوى الأجر عنه ، يكون أعلى بكثير عن الأجر( ثمن التوازن ) الذى تحدده قوى السوق . وينبغى التأكيد على أن تدخل الدولة هنا يكون لأسباب اقتصادية واجتماعية وليس لمجرد أسباب إنسانية وأخلاقية .

ويمكن أن يحدث نفس الشيء فى بعض أسواق السلع والمنتجات الزراعية ،حيث يكون المعروض أكبر بكثير مما هو مطلوب ومما يجعل ثمن السوق يتحدد عند مستوى منخفض جدا . لأجل هذا تتدخل الدولة بالتسعيرة الجبرية لفرض سعر أعلى من ثمن السوق ( ثمن التوازن ) .

ولكن ، قد يؤدى ضمان الحكومة لسعر أكبر من ثمن التوازن فى مثل تلك الحالات إلى إغراء المنتجين على زيادة الكمية المعروضة . ومعنى هذا أن منحنى العرض ينتقل من مكانه إلى موقع جديد على يمين الموقع الأصلى. والشكل التالى يوضح لنا ما يترتب على ذلك من آثار :




كما هو واضح ، ترتب على زيادة العرض انتقال منحنى العرض ( ع) إلى موقع جديد هو( ع١) ، وكان ذلك بسبب تدخل الدولة وتحديدها لسعر يزيد عن ثمن السوق أغرى المنتجين على زيادة العرض .

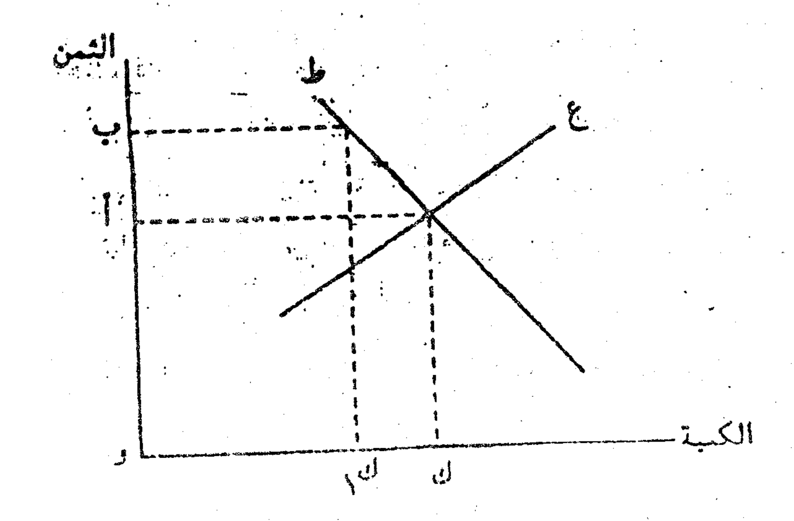
هذا السعر المحدد ( و أ )أكبر من ثمن التوازن ( و هـ ) ، وعنده كانت الكمية المطلوبة ( أ ب ) أقل من الكمية المعروضة ( أ جـ ) . ومع ذلك فإن ضمان الدولة وتحديدها لهذا السعر المرتفع دفع بالمنتجين إلى زيادة إنتاجهم وزيادة المعروض ، فترتب على ذلك انتقال منحنى العرض (ع) إلى نوقع جديد وأصبح ( ع١) وزادت الكمية المعروضة من ( أ جـ ) الى أ د ) وذلك بزيادة مقدارها ( جـ د).

ولأجل هذا ، فإنه يتعين على الدولة لكى تضمن فعالية تدخلها فى

هذه الحالة ، أن تلجأ إلى اجراء تكميلى ، تتمثل فى اجبار المنتجين والزامهم بإنتاج كميات معينة ( نظام حصص الإنتاج ) ، وتبرير ذلك أنه لا يعقل أن تتدخل الدولة لحماية هؤلاء المنتجين بفرضها سعرا يزيد على الثمن السائد فى السوق ( ثمن التوازن ) ، ثم يحاولون هم من جانبهم استغلال هذه الوضع لزيادة أرباحهم بزيادة عرضهم للسلعة التى تعانى أصلا من وجودفائض فى العرض .

فإذا لم تلجأ الدولة إلى مثل هذا الإجراء ، فقد تجد نفسها مضطرة إلى شراء السلع الزائدة عما هو مطلوب ، وتخزينها مما يحملها بنفقات كبيرة ، أو إعدامها وإتلافها مما يؤدى إلى إلحاق الضرر بها أيضا .

ويمثل لنا الشكل التالى مقدار حصص الإنتاج التى يتعين على الدولة أن تلزم المنتجين باحترامها ،كإجراء تكميلى لسياسة التسعيرة الجبرية بتحديدها سعر السلعة عند مستوى أكبر من ثمن التوازن :



إن تدخل الدولة وتحديدها حدا أدنى لثمن البيع مقداره ( و ب) ، أعلى من ثمن التوازن (و أ ) ، فإنه يتعين عليها فى نفس الوقت ان تفرض على المنتجين حصص إنتاج بحيث لا يتجاوز العرض الكمية ( و ك ١ ) التى تقل ، كما هو واضح ، عن كمية التوازن ( و ك ) ، بما مقداره ( ك ك ١ )، ويتعين على الدولة متابعة تحديد العرض على هذا النحو، إلى أن يتحقق الهدف الذى تنشده من وراء اتباعها لسياسة التسعير الجبرى .

**٣ - تثبيت وتجميد الأسعار عند مستوى ، أكبر أو أقل ، من ثمن التوازن :**

يشير الاقتصاديون إلى مجموعة أخرى من أساليب التسعير الجبرى ، يتحدد فيها السعر بحيث يزيد على ثمن التوازن أو ينخفض عنه ، ونفس ما قيل بالنسبة للأساليب السابق عرضها يصدق هنا أيضا ، ونكتفى هنا بالتعريف بأسلوبين فقط هما :

- تجميد الأسعار .
- تثبيت الأسعار .

**أسلوب تجميد الأسعار:**

ومقتضى هذا الأسلوب أن تفرض الدولة استمرارية التعامل فى الأسواق بذات السعر الذى كان معمولا به فى وقت أو تاريخ سابق ،مع حظر تغييره بالزيادة أو النقص فى أى عمليات مستقبلية . وهذا الأسلوب شائع الاستعمال فى أوقات الحروب والأزمات ، لكنه لا يصلح كسياسة دائمة ثابتة مستقرة لمواجهة ارتفاع الأسعار وتزايدها .

ويمكن القول بأن هذا الاسلوب يمكن اللجوء إليه بنجاح بالنسبة لإيجارات العقارات المبنية أو الأراضى الزراعية ، حيث يسهل تجميد ما يدفعه المستأجرون للملاك . أما بالنسبة للسلع أو الخدمات الأخرى ، فمن الصعب جدا تجميد الأثمان بالنسبة لها رغم تغير الظروف والأحوال الاقتصادية . يضاف إلى ذلك أن المنتج يمكنه أن يقوم بإجراء بعض التغييرات فيما ينتجه من سلع وخدمات ، ثم يدعى بعد ذلك أنه سلعة جديدة ويفرض على إثر ذلك ما يشاء من أثمان .

**اسلوب تثبيت الاسعار**

هذا الأسلوب يمثل سياسة تحاول الدولة من خلالها تنظيم حركة الأثمان وتغيراتها ، على النحو الذى يلائم ظروف الاقتصاد القومى والمرحلة التى يمر بها ، ويقصد منع ظهور ما يسمى بالسوق السوداء . وهكذا ، فإن تثبيت الأسعار ، لا يعنى تجميدها عند مستوى معين ، بل يعنى تغييرها بطريقة منظمة تحقق صالح الاقتصاد القومى وتلائم الظروف التى يمر بها .

ولهذا الأسلوب صور متعددة نذكر منها : أن الدولة قد تحدد الثمن بدقة وتفرض على البائع احترامه ، كما تلزمه بالإعلان عنه بأى طريقة كانت ، وعلى النحو الذى يسهل على المشترى معرفته . لكن هذه الطريقة يعيبها ، أن البائع قد يتحايل ويتلاعب فى درجة جودة السلعة، لذلك فمن الضرورى تحديد أوصافها تحديدا دقيقا .

كما يمكن أن تحدد الدولة الثمن وفق هذا الأسلوب ، عن طريق تحديد عناصر الثمن وهى عادة نفقات الإنتاج مضاف إليها هامش ربح معقول ،

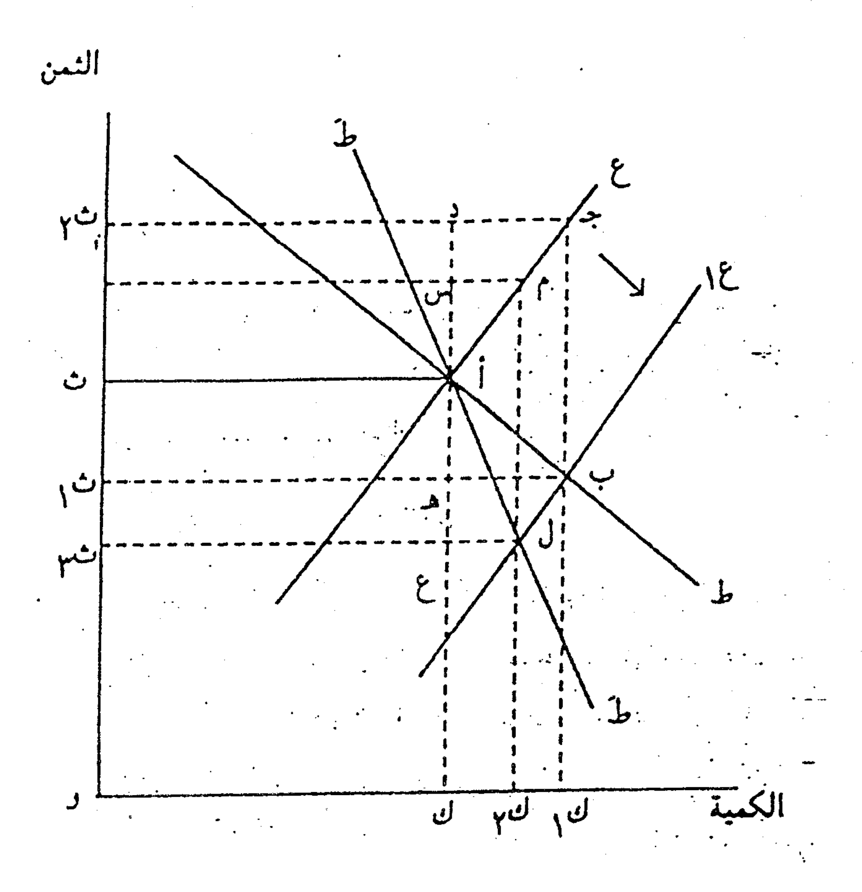
،وميزة هذه الطريقة أنها تتسم بالمرونة، فهى تتيح فرصة لارتفاع الثمن فى كل مرة تزيد فيها نفقات الإنتاج ، وبالتالى يمكن تجنب شكاوى المنتجين ، ويعيب هذه الطريقة ، صعوبة تحديد تكاليف الإنتاج بدقة ، مما قد يفتح مجالا للتلاعب والغش عند تحديد نفقات الثمن .

اما الطريقة الاخيرة للتسعير وفق هذا الأسلوب ، فتكون على اساس اعتماد الثمن الذى كان سائدا خلال فترة سابقة مع السماح بزيادته تدريجيا ووفق نسب معينة أو خلال فترات زمنية محددة .

### ٢- دعم الدولة لثمن السوق

قد تجد الدولة أن ثمن السوق الخاص ببعض السلع الضرورية ، يتجاوز إمكانيات الفئات المحدودة الدخل ، ولذلك تتدخل لدعم أثمان تلك السلع حتى تحصل عليها تلك الفئات الاجتماعية دون عنت أو إرهاق . فما هى حقيقة هذا الدعم وهل يصل فعلا إلى مستحقيه ؟ أم أن جميع المستهلكين يستفيدون منه، وهل يستفيد المنتجون أيضا ؟ وما مقدار تلك الاستفادة ؟

ليس هنا مجال تناول هذا الموضوع بالتفصيل ، ويكفى أن نعرض له باعتباره يمثل سياسة تتدخل من خلالها الدولة فى الأسواق ، لكى تؤثر فى الأثمان السائدة فيها ، فما مدى التأثير على القواعد السابق إيضاحها ؟ إن الشكل التالى يوضح لنا توازن سوق سلعة ما عند النقطة ( أ) حيث يلتقى منحنى الطلب ( ط) مع منحنى العرض ( ع) وتتحدد كمية التوازن عند ( ك) ، وثمن التوازن عند ( وث ) .




**بافتراض أن الدولة تدعم هذه السلعة بمبلغ ثابت عن كل وحدة يتم إنتاجها . فماذا يحدث ؟**

- ينتقل منحنى العرض ( ع) من موقعه الاصلى إلى جهة اليمين ليصبح ( ع ١) .

- المسافة الرأسية بين المنحنيين ع ، ع١ تمثل عند كل كمية مقدار الدعم الذى تقدمه الدولة لكل وحدة من السلعة .

- إن نقطة التوازن الجديدة بعد الدعم وانتقال منحنى العرض هى ( ب) وتزيد كمية التوازن فتصبح ( وك ١) ، وينخفض ثمن التوازن فيصبح ( و ث ١) . ويترتب على ذلك :

- أن المساحة ( ث١ ب جـ ث ٢ ) تمثل مقدار الدعم الذى تتحمله الدولة .

- أن المستهلك ليس هو المستفيد الوحيد بهذا الدعم ، فالمنتج بدوره لكى ينتج الكمية( و ك ١ ) لا يمكن أن يقبل الثمن ( وث ١ ) ، بل يأخذ تشجيعا له ثمنا مقداره ( و ث ٢ = ك ١ جـ ) ، عن تلك الكمية ( و ك ١). وبمقارنة هذا الثمن الجديد بالثمن الأصلى الذى كان يحصل عليه وهو (وث ) ، نجد أنه حقق كسبا مقداره ( ث ث ٢ = أ د) عن كل وحدة إضافية أنتجها .

-أن المستهلك الذى كان يدفع الثمن ( و ث ) قبل دعم الدولة للأثمان أصبح يدفع ثمنا أقل هو ( و ث ١ ) ، أى أنه استفاد بمقدار ( ث ث ١ = هـ أ ) من هذا الدعم .

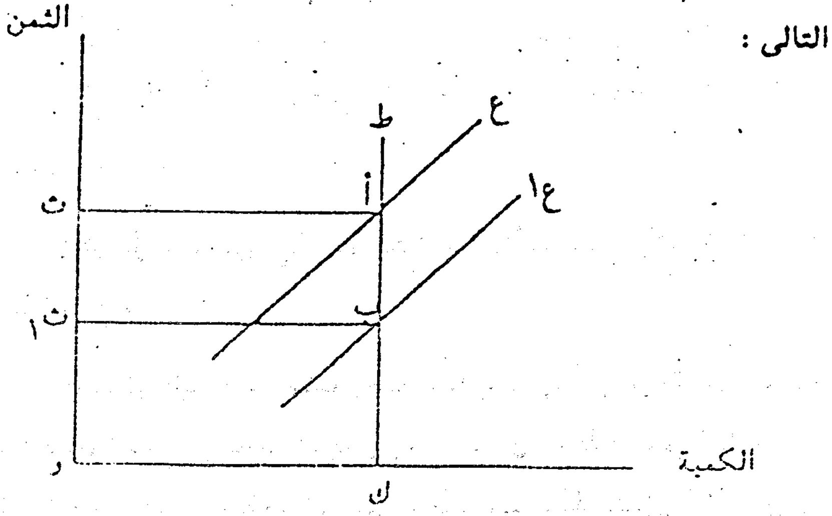
**لكن هل يبقى توزيع الدعم بين المنتج والمستهلك كما هو بالنسبة لكل السلع ؟**

لنفترض أننا بصدد سلعة يعتبر الطلب عليها أقل مرونة من سابقتها ، فإن تقديم الدعم من جانب الدولة يترتب عليه أن يتخذ منحنى الطلب الشكل ( طَ) ، وهو أقل مرونة من المنحنى ( ط) عند نقطة التوازن ( أ) ، ويترتب على هذا الوضع الجديد أن :

- هناك نقطة توازن جديدة هى (ل ) ، وكميـة التوازن أصبحـت هى ( وك ٢ ) ، وثمن التوازن الجديد هو ( و ث ٣ ) .

- ويلاحظ أن مقدار الدعم هو (ل م ) ، وهو يساوى المقدار السابق (ب جـ ) . لكن مقدار ما استفاده المستهلك وتعبر عنه المسافة( ع أ ) أكبر من المرة السابقة حيث كان ( هـ أ) فقط ، بينما ما استفاده المنتج من الدعم هو ( أ س ) وهو أقل مما حققه فى المرة السابقة وهو ( أ د ) .

وهكذا يتضح لنا أنه كلما كانت مرونة الطلب على السلعة أقل كلما كانت درجة استفادة المستهلك من الدعم أكبر . ولذلك فإن نجاح سياسة دعم الدولة لأثمان بعض السلع الأساسية يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه السلع . ولذلك تكون استفادة المستهلك من الدعم كاملة إذا كان طلبه على السلعة يتسم بأنه عديم المرونة، وذلك على النحو الذى يوضحه لنا الشكل التالى :




فى هذا الشكل يمثل منحنى الطلب خط مستقيم رأسى دلالة على أنه

**عديم المرونة ، فالكمية المطلوبة لاتتأثرعلى الإطلاق بأى تغير يحدث فى الثمن . أما العرض فيعبرعنه منحنى العرض العادى بشكله المعتاد .**

**ومن هذا الشكل نلاحظ أن نقطة التوازن هى (أ) ، وثمن التوازن هو (وث) وكمية التوازن هى ( وك) ، فماذا يحدث إذا قررت الدولة دعم هذه السلعة ؟**

**نلاحظ انتقال منحنى العرض على يمين موقعه الأصلى ليصبح ( ع١)، وتصبح نقطة التوازن (ب) وثمن التوازن الجديد هو ( وث ١) .** لكن المنتج لا يمكنه الاستمرار فى إنتاج الكمية (وك) إلا إذا حصل على الثمن المجزى لها وهو ما كان يأخذه من قبل الدعم وهو(وث) ، وبالتالى فإن الدولة تكفل له الحصول على المقدار ( ث ث ١) ، أو (أ ب)عن كل وحدة ينتجها حتى تصل إلى المستهلك بالثمن المنخفض ( وث ١) والذى يقل عن الثمن الأصلى بالمقدار الكامل للدعم وهو(أ ب) .

**★★★ تأثير الدولة فى ثمن السوق من خلال " اسعار الظل " :**

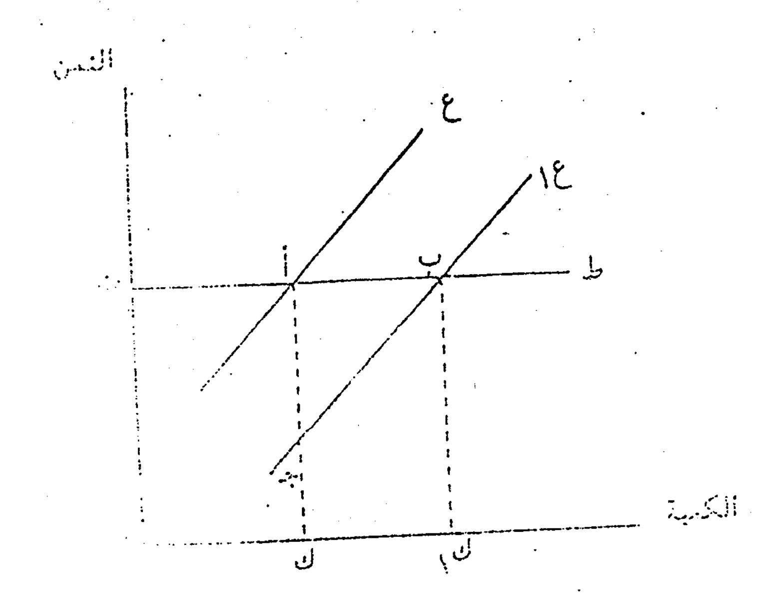
فى ظل نظام الاقتصاد الحر ليس هناك ما يمنع الدولة من تملك بعض المشروعات الإنتاجية ، بل قد يعتبر ذلك ضروريا كما سبق أن رأينا . ولذلك فإن الأثمان التى تبيع بها الدولة السلع والخدمات التى تنتجها تلك المشروعات يسميها البعض "بأسعار الظل ".

وهكذا تستطيع الدولة من خلال المشروعات العامة وأسعار الظل أن تؤثر على الثمن السائد فى السوق برفعه أو خفضه أو تثبيته عند مستوى

معين حسبما يقتضيه الصالح العام وصالح الاقتصاد القومى . فتستطيع الدولة أن تؤثر فى الثمن السائد فى السوق من خلال المشروعات المملوكة لها وتحديدها لمستوى أسعار الظل عند مستوى منافس . كما تستطيع الدولة أيضا أن تضيف إنتاج تلك المشروعات إلى السوق مما يؤدى إلى زيادة العرض الكلى فتمنع من أى اختناق يسببه نقص الإنتاج ، أو تمنع من ارتفاع الأسعار بشكل يؤدى إلى حرمان الطبقات محدودة الدخل من استهلاك هذه السلعة .

وكما هو واضح من الشكل التالى فإنه ترتب على زيادة العرض انتقال منحنى العرض من(ع) إلى ( ع ١) على يمين موقعه الأصلى ، وقد ترتب على ذلك:

أنه رغم بقاء الثمن كما هوعند ( وث) فإن الكمية المطلوبة قد زادت من( وك ) إلى (وك ١).



## ثانيا - وسائل غير مباشرة للتأثير فى ثمن السوق - تأثير فى الكميات (التأثير فى العرض والطلب لتوجيه الثمن)

رأينا أن تدخل الدولة لتحقيق توازن السوق ، قد يكون بطريقة مباشرة من خلال تحديد الثمن الذى لا يجوز التعامل بأعلى أو أقل منه ، وفى غالب الأحوال يكون هذا الثمن مساويا لثمن التوازن الذى تتساوى عنده الكميات المطلوبة والمعروضة . لكن تدخل الدولة يمكن أن يكون بطريقة غير مباشرة ،فهى لاتؤثر فى الثمن مباشرة و إنما من خلال تأثيرها فى محددات الثمن ، أى فى العرض والطلب .

ولقد سبق أن رأينا أن الثمن لا يرتفع إلا إذا زاد الطلب أو نقص العرض أو حدث كلا الأمرين معا ، وكذلك فإن الثمن لا ينخفض إلا إذا نقص الطلب أو زاد العرض أو حدث هذا وذاك فى نفس الوقت . وبناء على ذلك ،فقد ترى الدولة أن هناك ظروفا تقتضى زيادة أو رفع ثمن السوق ، فتلجأ إلى تدابير أو وسائل من شأنها التأثير فى الطلب بالزيادة والعرض بالنقصان. ومن أمثلة تلك الإجراءات أو الوسائل تشجيع التصدير أو التدخل بشراء سلع من السوق وتخزينها أو وضع حصص للإنتاج أو تحديد المساحات التى تزرع ، أو فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات أو ضريبة مرتفعة على الإنتاج المحلى ، بل قد تلجأ الدولة إلى إتلاف بعض السلع محافظة على مستويات الأسعار ... إلخ . وقد ترى الدولة على العكس أن الظروف تقتضى خفض مستوى ثمن السوق ، فتلجأ إلى وسائل أخرى من شأنها أن تنقص من حجم الطلب وتزيد من حجم العرض . ومن

أمثلة تلك الوسائل فرض نظام البطاقات ، تشجيع الاستيراد من الخارج بتقرير إعفاءات جمركية ، أو تشجيع الإنتاج المحلى بتقديم الإعانات للمنتجين ،،، إلخ .

وفيما يلى نعرض لبعض الوسائل أو الإجراءات أو التدابير التى يمكن أن تلجأ اليها الدولة للتأثير فى الثمن بطريقة غير مباشرة ، أي من خلال التأثير فى العرض والطلب ، ونحددها فى الآتى :

- تأثير الدولة فى الطلب بقصد رفع أو خفض ثمن السوق.

- تأثير الدولة فى العرض بقصد رفع أو خفض ثمن السوق .

- التأثير غير المباشر للدولة فى العرض والطلب من خلال السياسة الضريبية .

- التأثير غير المباشر للدولة فى العرض والطلب من خلال إعانات الإنتاج .

**١- تأثير الدولة فى الطلب بقصد رفع أو خفض ثمن السوق**

إذا كان هدف الدولة من التدخل فى السوق هو رفع ثمن سلعة معينة أوإيقاف انخفاض ثمن هذه السلعة ، لأنها من السلع الضرورية أو الأساسية بالنسبة للاقتصاد القومى ،فإنها تستطيع أن تقوم بشراء كميات كبيرة منها ، مما يؤدى إلى تخفيض الكمية المعروضة ، وزيادة الطلب ،فيرتفع ثمنها . ولكن نجاح الدولة فى هذا الإجراء يتوقف على نسبة ما تشتريه بالمقارنة بحجم ما هو معروض من السلعة ، فكلما زادت هذه النسبة كلما كان التأثير أكبر، والعكس صحيح . لكن مثل هذا الإجراء محفوف بالمخاطر لأنه مكلف

للدولة ثم إنه قد يضطرها إلى تخزين السلعة التى تشتريها . ويضاف إلى ذلك أن لجوء الدولة إلى هذا الإجراء قد يدفع مستهلكى السلعة إلى تأجيل مشترياتهم منها انتظارا لقيام الدولة بعرض الكميات التى سبق أن قامت بشرائها ، مما يسبب الكثيرمن المشاكل .

وقد تلجأ الدولة أيضا من أجل زيادة ثمن سلعة ما إلى تدابير أخرى تؤدى إلى زيادة الطلب عليها ، ومنها مثلا تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض لمستهلكى هذه السلعة حتى يتمكنوا من شرائها ، كما قد تعمل الدولة على تشجيع الصادرات منها بكافة الطرق التى من بينها تقديم المنح والإعانات .

أما إذا كانت الدولة تهدف إلى تخفيض ثمن السوق بالنسبة لسلعة ما أو بعض السلع تحقيقا لبعض الأغراض التى تراها ،فإن ذلك يتم عن طريق تخفيض حجم الطلب على هذه السلعة أوعلى مجموعة هذه السلع ، ويكون ذلك مثلا بإتباع نظام البطاقات المحددة للكميات التى يمكن للفرد أن يشتريها من كل سلعة ، ويحدث ذلك عادة فى أوقات الأزمات والحروب والظروف الاستثنائية . كما يتم ذلك أيضا من خلال خفض حجم الصادرات أو منعها نهائيا بالنسبة للسلعة محل البحث ، كما يمكن للدولة أيضا أن ترغم المنتجين والتجار على عرض ما لديهم من مخزون سلعى ليزيد العرض وتنخفض الأثمان ... إلخ .

٢- تأثير الدولة فى العرض بقصد رفع او خفض ثمن السوق

كثيرا ما تتدخل الدولة للتأثير فى الثمن بالزيادة أو النقص من خلال

تأثيرها فى العرض ، ومعروف أن زيادة العرض تؤدى إلي انخفاض الثمن ونقص العرض يؤدى على العكس إلى ارتفاع الثمن . ويحدث التأثير فى الثمن من خلال التأثير فى العرض باستخدام عدة وسائل يتوقف تحديد ماهيتها على تحديد قصد الدولة وهدفها من التدخل :

فإذا كانت الدولة تهدف إلى رفع ثمن السلعة أو بعض السلع فى السوق ،فإن ذلك يكون عن طريق تدخل الدولة وإلزامها المنتجين بخفض حجم ما هو معروض منها ، وبمنع الاستيراد أو بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات ، أو بشراء الدولة لجانب مما هو معروض من تلك السلع ، وذلك مثلما كان يحدث كثيرا فى مصر قبل قيام ثورة ١٩٥٢ بالنسبة لمحصول القطن . وقد تقوم الدولة بتحديد المساحة التى تزرع من كل سلعة أو بتحديد حصة معينة من الإنتاج لمختلف المشروعات ، بل قد يصل الأمر حد إعدام أو إتلاف المحصولات حتى ينخفض العرض وترتفع أثمانها .

ولكن مثل هذه الطريقة تنطوى على الكثير من المخاطر بالنسبة لمالية الدولة ، فضلا عن أنها قد تؤدى إلى عكس ما هو مقصود منها ، فقد تدفع بالمنتجين إلى زيادة إنتاجها أكثر وأكثر ، مما يؤدى إلى زيادة العرض فى السنوات التالية ، وبالتالى تنخفض الأثمان.

وأخيرا ، فإن المنتجين قد يصيبهم الرعب من تدخل الدولة لإجبارهم على عرض السلعة بالأسواق فيمتنعون عن إنتاجها نهائيا فى السنوات التالية ، وقد يدفع ذلك الدولة إلى اتخاذ تدابير أشد قسوة ، أو إلى قيامها بعملية الإنتاج بنفسها .

أما إذا كان هدف الدولة من تدخلها فى السوق هو خفض الثمن من خلال تأثيرها فى العرض ، فإنه يتعين عليها اتخاذ تدابير واللجوء إلى وسائل من شأنها أن تؤدى إلى زيادة عرض السلعة أو السلع المراد خفض ثمنها ، ويمكن أن تحقق الدولة هذا الهدف من خلال قيامها بمنح منتجى هذه السلع إعانات لمساعدتهم على التوسع فى الإنتاج ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالسلع الضرورية كالخبز . كما قد تمنح الدولة الإعانات بقصد حماية ومساعدة الصناعات الوطنية الناشئة على مواجهة المنافسة الأجنبية . وقد تلجأ الدولة إلى فرض الرسوم على الصادرات أو تحريم التصدير نهائيا بالنسبة لبعض السلع وذلك حتى لا يقل حجم المعروض منها فى السوق الداخلى فيرتفع ثمنها ، وعلى العكس تعمل على خفض الرسوم الجمركية على الواردات من بعض السلع فيزيد عرضها وتنخفض أثمانها ، وأخيرا قد تلجأ الدولة إلى الاستيلاء على بعض السلع إذا تعمد المنتجون والتجار إخفائها عن الأسواق بقصد زيادة أسعارها ،ويعقب ذلك قيام الدولة بتخزينها وبيعها فى محال خاصة بها وبأسعار معتدلة أو تسليمها للتجار مرة أخرى لبيعها بالأسعار التى تحددها الدولة .

لكن مدى نجاح الدولة فى التأثير على الثمن من خلال توجيهها للعرض والطلب ليس مؤكدا فى جميع الأحوال وبالنسبة لجميع السلع . فهناك مثلا سلع يتوقف عرضها وطلبها على عوامل دولية تتعلق بالأسواق العالمية ، وهذا من شأنه أن يجعل تدخل الدولة محدود الأثر إلى حد كبير . كما يتوقف نجاح الدولة من ناحية أخرى على مدى مرونة كل عرض وطلب السلعة

أو السلع محل البحث ، وعلى النحو الذى سبق أن رأيناه عند دراسة المرونة.

### ٣- تأثير الدولة فى العرض والطلب من خلال السياسة الضريبية

قد تتدخل الدولة بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة أو ضرائب نوعية ( ضرائب على الإنتاج ، أو الاستهلاك ، أو رقم الاعمال ، أو العقارات ، ... إلخ ) ، على بعض السلع والخدمات ، بقصد التأثير فى إنتاجها وخفض ما هو معروض منها ، لأنها مضرة بالصحة العامة كالسجائر والخمور مثلا . وقد يكون هدف الدولة من فرض تلك الضرائب هو مجرد توفير موارد ، أو تحقيق العدالة الاجتماعية بفرضها فقط على السلع الكمالية ، وهنا تعتبر الضريبة فى التحليل الأخير بمثابة رفع للثمن بطريقة غير مباشرة ، لأن مقدار هذه الضريبة سيدخل ضمن نفقات الإنتاج وبالتالى سيؤثر على العرض والثمن .

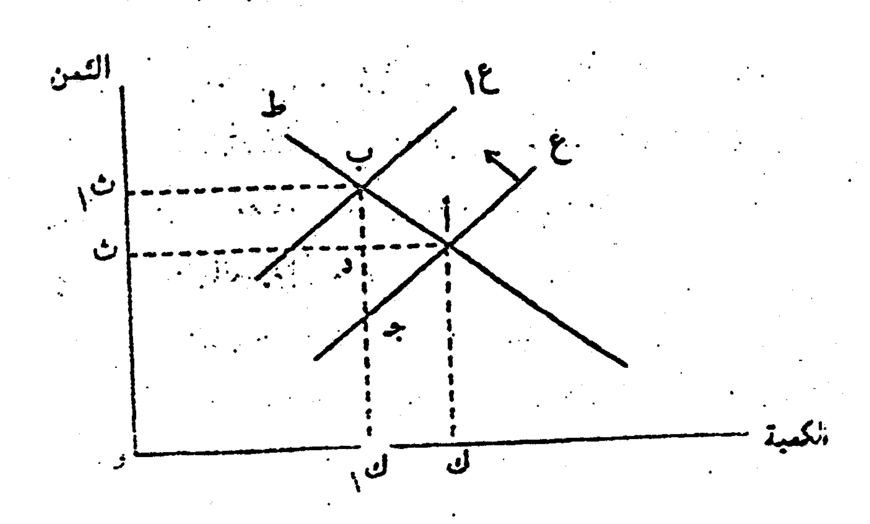
وعلى العكس ، قد يكون تدخل الدولة باستخدام الضرائب والسياسة الضريبية ، بقصد التشجيع على إنتاج واستهلاك سلعة معينة ، فتخفض من سعر الضريبة أو تلغيها نهائيا . ويعتبر ذلك بمثابة إعانة غير مباشرة تؤثر على العرض والطلب ، وعلى النحو الذى يؤدى إلى انخفاض الثمن .

وفى كلتا الحالتين ، وأيا كان هدف الدولة من التدخل ، فإن الضريبة تؤدى إلي رفع الأثمان و تخفيضها نتيجة عوامل أخرى غير العرض والطلب ، وإن كان التأثير يتم من خلالهما .

و يتوقف مدى نجاح الدولة فى التأثير على عرض وطلب وثمن السلعة باستخدام مختلف أدوات السياسة الضريبية ، على مدى مرونة العرض والطلب عليها ، وعلى المقدار الإجمالى لهذه الضرائب ، وعلى كيفية توزيع عبئها بين المنتج والمستهلك . وهل ينجح المنتج فى نقل هذا العبء إلى المستهلك وبأى قدر ؟

وبعبارة أخرى.، لو فرضنا أن الدولة تدخلت بفرض ضريبة على سلعة ما ، وذلك فى أى مرحلة من مراحل إنتاجها أو استهلاكها أو تداولها تحقيقها للأغراض المشار إليها ، فماذا يحدث فى سوق هذه السلعة ؟

لنفرض أن الشكل التالى يوضح حالة السوق قبل فرض الضريبة، حيث يلتقى منحنى الطلب ( ط) مع منحنى العرض ( ع) عند نقطة التوازن (أ) ، ويكون ثمن التوازن هو( وث) ،وكمية التوازن هى ( و ك).



فإذا قام المنتج بدفع الضريبة للدولة ، فمعنى ذلك زيادة نفقات الإنتاج ، مما يؤدى إلى انخفاض حجم الإنتاج ، وبالتالى ينخفض العرض، ويؤدى ذلك كما نعلم إلى انتقال منحنى العرض إلى ( ع١) على اليسار من موقعه الأصلى بمسافة مساوية لمقدار الضريبة ، ويمثلها أى خط رأسى يقع بين المنحنيان ( ع،ع١) مثل ( ب جـ ) .فما هى حالة السوق بعد هذا التغير وما تفسيرها ؟

بعد دفع المنتجين للضريبة سيقومون بنقل عبئها ( أوتحميلها ) للمستهلك وذلك من خلال تخفيضهم للكمية المعروضة حتى يرتفع الثمن بمقدار هذه الضريبة ، وبالفعل تقل الكمية المعروضة بمقدار ( ك ك ١) . وينعكس ذلك فى ارتفاع الثمن بمقدار الضريبة (ث ث١) ويصبح ثمن التوازن الجديد ( وث١ ) أعلى من الثمن السابق ( وث ) ، وكمية التوازن ( و ك ١)أقل من كمية التوازن السابقة ( و ك ) .

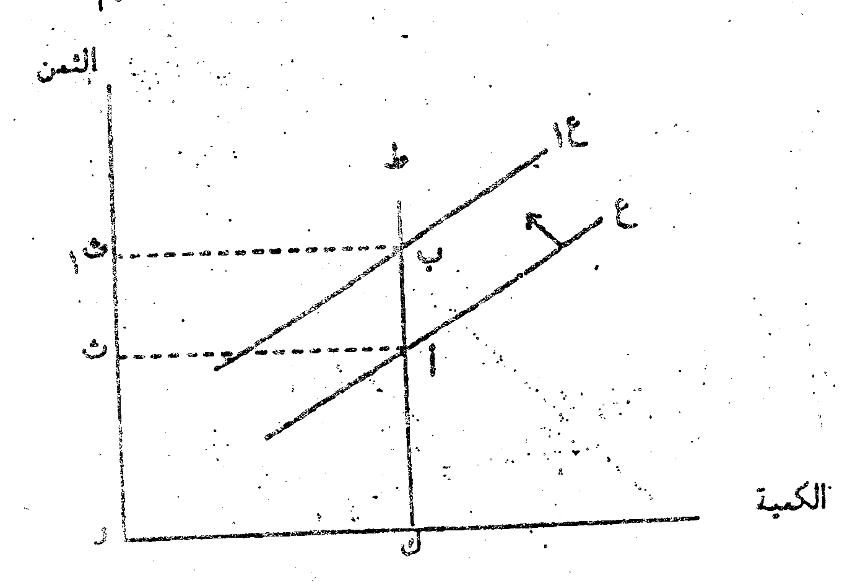
**فمن الذى يتحمل بعبء الضريبة فى النهاية ؟**

كما هو واضح من الرسم فإنه ترتب على فرض الضريبة ارتفاع الثمن بمقدار (ث ث١) أى بمقدار ( ب د ) ، لكن ارتفاع الثمن أقل من مقدار الضريبة ( جـ ب ) ، ومعنى هذا أن الفرق وهو ( جـ د ) يتحمل به المستهلك . وعلى ذلك فإن عبء الضريبة يتحمل به كل من المشروع المنتج والفرد المستهلك . لكن يلاحظ أن الكمية التى يتم إنتاجها واستهلاكها قد انخفض حجمها عن ذى قبل وهذا مؤشر يمكن أن يكون سيئا بالنسبة للمجتمع لأنه قد يعنى تزايد الفقر.

لكن ، كيف يتم توزيع عبء الضريبة بين المشروع المنتج والفرد المستهلك ؟ وبعبارة أخرى هل يتم هذا التوزيع بالتساوى ، أم يختلف نصيب كل منهما عن الآخر ، وعلى أى أساس يتم ذلك ؟

يمكن القول بإن عبء الضريبة المفروضة على سلعة ما يتم توزيعه بين المنتج والمستهلك على أساس مدى مرونة كل من العرض والطلب عليها :

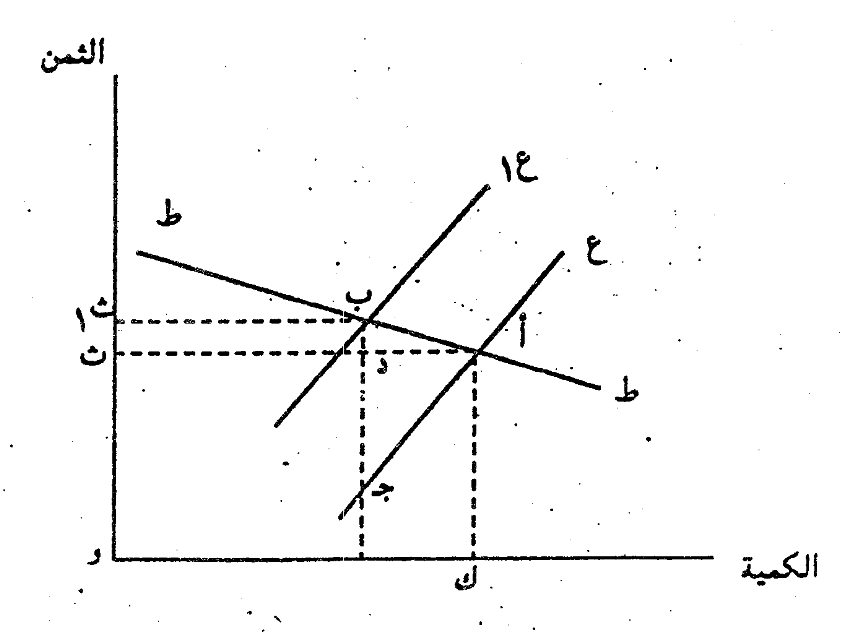
- فلو افترضنا مثلا أن الطلب على السلعة محل البحث عديم المرونة بمعنى أن مرونته = صفر ، بمعنى أن الكمية المطلوبة لا تتأثر بتغير الثمن أبدا ،ولذلك فإن منحنى الطلب يمثله الخط المستقيم ط .




ويترتب على فرض الضريبة أن يتحرك منحنى العرض (ع) ليصبح (ع١) على يسار موقعه الأصلى ويرتفع ثمن التوازن ليصبح (وث١) بدلا

من ( وث ) . لكن المشروع المنتج لن يغير من الكمية التى ينتجها ويعرضها وهى ( و ك ) ما دام يمكنه رفع الثمن بمقدار الضريبة التى دفعها ، أى أنه نقل عبء الضريبة بكامله إلى المستهلك الذى لم يغير من الكمية المطلوبة رغم ذلك ،لأن الطلب يتسم هنا بانعدام المرونة ، وهذا الفرض يتحقق فى الحياة العملية خاصة بالنسبة للسلع الضرورية والأساسية ..

- وعلى العكس لو افترضنا أن الطلب على السلعة مرن جدا والعرض غير مرن أو قليل المرونة ، فإنه يترتب على فرض الضريبة أن يرتفع الثمن بقدر بسيط ، أى أن المستهلك يتحمل بجزء بسيط من عبء الضريبة بينما يتحمل المنتج بالجزء الأكبر ، على النحو الذى يوضحه الشكل التالى :



وإذا كان الطلب على السلعة غير مرن على عكس العرض الذى كان مرنا جدا فإنه يترتب على فرض الضريبة ارتفاع كبير فى الثمن ، أى أن المستهلك يتحمل بالجزء الاكبر من عبء الضريبة خلافا للمنتج الذى يتحمل بجزء بسيط منه .

ويمكن افتراض أن كلا من العرض والطلب يتسم بأنه متكافئ المرونة ، ثم نبحث فى تأثير فرض الضريبة على توزيع عبئها بين كل من المنتج والمستهلك ... وهكذا فى سائر الفروض الأخرى لحالة المرونة التى يمكن أن يكون عليها كل من العرض والطلب على السلعة محل البحث .

### ٤ - تأثير الدولة فى العرض والطلب من خلال "إعانات الانتاج"

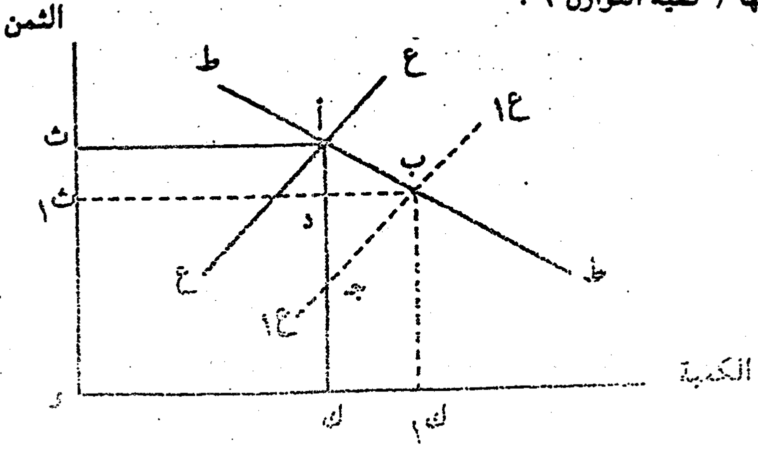
قد يكون تدخل الدولة فى الأسواق من خلال ما تمنحه من " إعانات إنتاج " للمشروعات المنتجة لسلعة معينة أو لبعض أنواع من السلع ، بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وقومية .فقد يكون قصد الدولة من منح هذه الإعانات هو تخفيض ثمنها لتمكين محدودى الدخل من شرائها ، كما قد يكون الهدف هو زيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات فى مواجهة السلع الأجنبية سواء فى السوق المحلية أو السوق العالمية ،وقد يتمثل الهدف أخيرا فى حماية الصناعات الوطنية الوليدة ، مما يعود بالنفع على الاقتصاد القومى فى مجموعه .

وهذه الإعانات تقدمها الدولة فى صور متعددة . فقد تكون الإعانات نوعية ، وقد تكون قيمية فى صورة نسبة مئوية من الثمن أو

نسبة مئوية من تكلفة الإنتاج ، فى صورة دفع مبلغ من النقود عن كل وحدة منتجة من وحدات السلعة أو مبلغ إجمالى ، كما يمكن أن تتخذ الإعانة شكل تخفيض ثمن ما يقوم المشروع المنتج بشرائه من مواد أولية أو مواد خام ومواد نصف مصنوعة ، ويعتبر تخفيض الضرائب التى يتحمل بها المشروع المنتج أو إعفائه منها كلية بمثابة إعانة تقدمها له الدولة . وفى جميع الأحوال ، فإن منح هذه الإعانات للمشروع المنتج يعتبر بمثابة تخفيض لنفقات الإنتاج ، مما يساعده على زيادة العرض مما يؤدى بدوره إلى تخفيض الثمن .

ويمكن إيضاح أثر إعانات الإنتاج على الثمن بالرسم البيانى الآتى :

لنفترض أن الشكل التالى يوضح حالة السوق قبل منح إعانات الإنتاج لبعض المشروعات ، حيث يلتقى منحنى الطلب (ط) مع منحنى العرض ( ع) ، عند نقطة التوازن (أ) ، ويكون ثمن التوازن هو ( و ث ) وكمية التوازن هى ( وك ) .أما بعد منح الإعانات للمشروعات المنتجة ، ما هو أثر ذلك على ثمن التوازن وعلى الكميات التى يحدث التعامل فيها ( كمية التوازن ) ؟



إن منح الإعانات يعتبر بمثابة تخفيض لنفقات الإنتاج ، مما يدفع المشروعات المنتجة إلى زيادة ما هو معروض من السلعة ، وبالتالى فإن منحنى العرض ( ع ع) يتحرك من مكانه الأصلى إلى جهة اليمين ويأخذ شكل ( ع١ ع ١) ويترتب على ذلك ما يلى :

أن تنتقل نقطة التوازن من ( أ) إلى (ب) إشارة إلى انخفاض الثمن من ( وث ) إلى ( وث ١) ، مما أدى بدوره إلى زيادة الكمية المطلوبة والكمية المعروضة ، أى كمية التوازن من( و ك) إلى ( وك١).

يلاحظ أن انخفاض الثمن من (وث ) إلى ( وث ١) أى بمقدار (ث ث ١) ، يعبر عن مقدار ما استفاده المستهلك من إعانة الدولة للمشروعات المنتجة ،ويقل عن المقدار الكلى للإعانة التى تمثلها المسافة ( جـ أ ) بمقدار ( جـ د ) وهو المقدار الذى استفاده المنتج . وبعبارة أخرى إن الإعانة قد تم اقتسامها بين المشروع المنتج والفرد المستهلك . لكن على أى أساس تم هذا الاقتسام ؟

إن تحديد نصيب كل من المشروع المنتج والفرد المستهلك مما تقدمه الدولة من إعانات يتوقف على العلاقة النسبية بين مرونة الطلب ومرونة العرض .فكلما زادت مرونة الطلب على مرونة العرض ، كلما نال المستهلك النصيب الأقل من الإعانة ، والعكس صحيح . ويمكن تناول الطلب والعرض فى علاقتها ببعضها كما فعلنا بالنسبة لحالة قيام الدولة بفرض الضرائب للتأثير على الثمن بطريق غير مباشر من خلال العرض والطلب .

**ثالثا - تقرير عقوبة جنائية فى حالة المضاربة والتلاعب بالاسعار**

قد تتدخل الدولة فى الأسواق مستخدمة العقوبات الجنائية الرادعة، سواء كانت عقوبات مالية كالغرامة، أو عقوبات سالبة للحرية كالسجن والحبس والأشغال الشاقة ، وذلك لمواجهة الاحتكارات والمضاربات وكل صور التلاعب بالأسعار . فليس هناك ما يمنع من اعتبار أعمال المضاربة والاحتكار والمنافسة غير المشروعة ، بما يترتب عليها من رفع أو خفض للأسعار ، أعمالا إجرامية تقع تحت طائلة قانون العقوبات ، وذلك لما تنطوى عليه تلك الأعمال من إضرار بالاقتصاد القومى والصالح العام.

ومن الأمثلة على ذلك ما نص عليه المشروع المصرى فى قانون العقوبات ٥٨ لسنة ١٩٣٧ معدلا بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ فى المادة ( ٢٨٨ ) بالباب السابع عشر من الكتاب الثانى وعنوانه " الإتجاز فى الأشياء الممنوعة... " من أنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه مصرى او بإحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من أدخل فى بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو نقل هذه البضائع أو حملها فى الطريق لبيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع فى ذلك مالم ينص قانوناعلى عقوبة أخرى " .

ومن الأمثلة على ذلك أيضا نص المادة ( ٣٤٥ ) من ذات القانون المشار إليه ، والورادة فى الباب الحادى عشر من الكتاب الثالث وعنوانه"تعطيل المزادات والغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية " ،

وتقضى هذه المادة بعقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين على " الأشخاص الذين تسببوا فى علو أو انحطاط أسعار غلال أوبضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس أخبارا أو إعلانات مزورة أو مفتراه أو بإعطائهم للبائع ثمنا أزيد مما طلبه بتواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على منع بيعه بثمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى ".

ثم جاءت المادة ( ٣٤٦ ) لتضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها فى المادة السابقة " إذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية " .

وهكذا فإنه يتضح من هذه النصوص أنه يلزم توافر شرطين حتى تطبق العقوبات الجنائية المشار إليها :

فمن ناحية يلزم أن يكون قد حدث بالفعل ارتفاع أو انخفاض فى الثمن عن القيمة المقررة فى المعاملات التجارية " ، أى عن الثمن الذى تحدده قوى السوق ( العرض والطلب ) بحرية تامة . هذا المبدأ الذى يتحقق به توازن السوق ، أى يتحقق به صالح المنتجين والمستهلكين والاقتصاد القومى فى مجموعه ، يعتبر أحد الدعامات الأساسية للحياة الاقتصادية فى إطار نظام الاقتصاد الحر .

كما يلزم توافر العمد ، باستعمال طرق احتيالية للوصول إلى زيادة

الأثمان أو تخفيضها عن المستوى الذى حدده السوق .

والخلاصة : أنه نظرا للأهمية التى يمثلها توازن السوق ، وذلك بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه ، فليس هناك ما يمنع من أن يقرر المشرع هذه العقوبات الرادعة كإحدى الوسائل التى تتدخل من خلالها الدولة لضمان استمرار فعالية جهاز السوق والثمن ، ونجاح نظام الاقتصاد الحر فى تحقيق أهدافه .

وينبغى أن نشير فى هذا الصدد إلى أن الغالبية العظمى من دول العالم لديها قوانين تحظر قيام الاحتكارات وهيمنتها وممارساتها غير المشروعة ، وكذلك المنافسة غير المشروعة أيا كان شكلها ووسائلها. ولم تكتف تلك القوانين بمجرد الحظر ، بل تضمنت العديدمن الإجراءات التى تحول دون قيام تلك الاحتكارات ، وتلك الممارسات غير المشروعة للمنافسة . وفى كل هذا توسع المشرع فى اللجوء إلى العقوبات الجنائية الرادعة ،خاصة إذا كانت الدولة تمر مع اقتصادها القومى بظروف حرب أو بظروف استثنائية قاهرة .

# الباب الرابع

## سلوك المستهلك

بعد أن رأينا فى الباب الثانى علاقات الطلب وعلاقات العرض وكيفية تكون الأثمان عن طريق تلاقى قوى الطلب وقوى العرض فى الأسواق المختلفة وخاصة سوق المنافسة الكاملة وذلك فى اطار النظرية الحديثة، فان التساؤل الآن عن السلوك الذى يتخذه المستهلك ( أو المنتج ) والقرارات التى تتخذها الوحدات الاقتصادية المختلفة والتى ينشأ عنها الطلب والعرض ، وقد تصدر هذه القرارات وهذا السلوك من المستهلكين فتكون بصدد سلوك المستهلك ، وقد تصدر من المنجيين فتكون بصدد سلوك المنتج ، وسنقتصر فى هذا الفصل على دراسة سلوك المستهلك ، أما سلوك المنتج فمنخفض له فعلا آخر مستقل .

من الطبيعى أن المستهلك يطلب سلعة ما أو خدمة ما بهدف استخدامها فى اشباع حاجاته المختلفة مادية كانت أو غير مادية ، وهو فى ذلك ينفق جزءا من دخله المحدود على هذه السلعة أو الخدمة ، وبعبارة أخرى ينفق دخله المحدود على نواحى الانفاق المختلفة ،أى من أجل الحصول على السلع والخدمات المعروضة فى السوق وهو بافتراضنا سوق المنافسة الكاملة ، ومن ثم تكون الأثمان السائدة فى السوق أثمان محددة ومعطاة ولا يستطيع المستهلك التأثير عليها ، والتساؤل هو : كيف يوزع المستهلك دخله المحدود على السلع

والخدمات على أساس تحقيق أقصى اشباع ممكن ( كافتراض أساسي يحكم سلوك المستهلك ) فى ظل القيود المفروضة عليه وهى دخله المحدود ، والأثمان المعطاة ؟

- أي أن الهدف الأساسي هو تحقيق أقصي إشباع ممكن من إنفاق دخله

- والشروط والقيود هي :-

١ - الدخل محدود ومحدد وثابت .

٢- الأثمان محددة ومعطاة وثابتة .

تشير النظرية الاقتصادية الحديثة الى أنه يمكن تحليل سلوك المستهلك باستخدام فكرة المنفعة الحدية ( التحليل الكلاسيكى ) ، أو باستخدام أسلوب منحنيات السواء ( التحليل الحديث ) ، وسنرى كل منهما وعليه يتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين :

الفصل الأول : سلوك المستهلك باستخدام المنفعة الحدية .

الفصل الثانى : سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء.

# الفصل الأول

## سلوك المستهلك باستخدام المنفعة الحدية (١)

يترتب على استخدام المستهلك لسلعة ما أو خدمة ما عن طريق حصوله واستهلاكه لوحدات متتابعة من هذه السلعة تحقيق قدر معين من الاشباع أو المنفعة ، ومن ثم تكون المنفعة هي صلاحية السلعة لاشباع حاجات محددة للمستهلك أو هي قدرة السلعة أو الخدمة على اشباع حاجة ما للمستهلك في لحظة معينه وفي ظروف محددة .

وهذه المنفعة يتم افتراض أنها قابله للقياس الكمي "العددي" ، ويتحدد سلوك الأفراد طبقا لمبدأ المنفعة على أساس للحصول على أقصى منفعة كلية من دخلهم المتاح ، ويحكمهم في ذلك المبدأ الأساسي وهو مبدأ تناقص المنفعة الحدية ، والتساؤل كيف يتحقق سلوك المستهلك من أجل وصوله إلي هدفه وغايته وهو تحقيق أقصى اشباع ممكن باستخدام أسلوب المنفعة الحدية ؟ لكن نرى ذلك نعرض أولا للتعريفات وجدول المنفعة ، وثانيا : بيان سلوك المستهلك (توازن المستهلك ) .وذلك في مطلبين أول وثاني .

---

(١) راجع ما سبق أن ذكرنا عن تطوير الفكر الحدى ، وتطور استخدام فكرة المنفعة الحدية كأساس للنظرية الحدية ، من ص ١٨٨:٢٠٠ .

# المطلب الأول

## أولا – التعريفات الأساسية :

سنعرض هنا لتحديد مفاهيم المنفعة الكلية ، والمنفعة الحدية ، وجدول المنفعة ، ثم مبدأ تناقص المنفعة الحدية.

### ١- المنفعة الكلية :

اذا ما أخذنا في الاعتبار امكانية قياس المنفعة أو الاشباع الذي يتحقق نتيجة استهلاك وحدات متتابعة من السلعة الى أن يصل المستهلك الى حد الاشباع الكامل ، فأن المنفعة الكلية تعني مجموع المنافع التي تعود على المستهلك ، أي القدر الكلي من الاشباع الذي يتحقق للمستهلك نتيجة استهلاكه كميات مختلفة من سلعة ما في فترة زمنية محددة ، وتزيد هذه المنفعة الكلية بازدياد الوحدات المستهلكة حتى يصل المستهلك الى حد الاشباع الكامل ، ويترتب على استهلاك وحدات اضافية من السلعة بعد هذا الحد الى عدم زيادة المنفعة الكلية ، بل قد يترتب عليه على العكس تناقص هذه المنفعة الكلية .

### ٢- المنفعة الحدية :

وهي تعني القدر من الاشباع أو المنفعة التي تعود على المستهلك نتيجة استهلاكه وحدة اضافية من السلعة ( منفعة الوحدة الأخيرة ) ، أو هي مقدار التغير أو الزيادة في المنفعة الكلية الناشئة عن تغير الكمية

المستهلكة من السلعة أو زيادتها بوحدة واحدة وذلك خلال فترة زمنية محددة .

والمبدأ الأساسى الذى يحكم المنفعة الحدية هو تناقص هذه المنفعة الحدية ، أى التناقص التدريجى فى المنفعة التى تعود على المستهلك مع تزايد الوحدات التى يستهلكها من السلعة فى خلال فترة محددة ، أى تناقص منفعة الوحدات الاضافية ، ويستمر هذا التناقص حتى نصل الى حد الاشباع الكامل وتنعدم عنده منفعة الوحدة الاضافية أى تكون مساوية للصفر ، وتصل المنفعة الكلية الى أقصى حد لها وبعدها تكون المنفعة الحدية بالسالب ومن ثم تتناقص المنفعة الكلية ، ويمكن أن تعبر عن هذا المبدأ بشكل آخر هو تزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص حتى تصل الى حد الاشباع وبعد ذلك تتناقص المنفعة الكلية . ويمكن التعبير عن ذلك فى الجدول التالى رقم (٨)

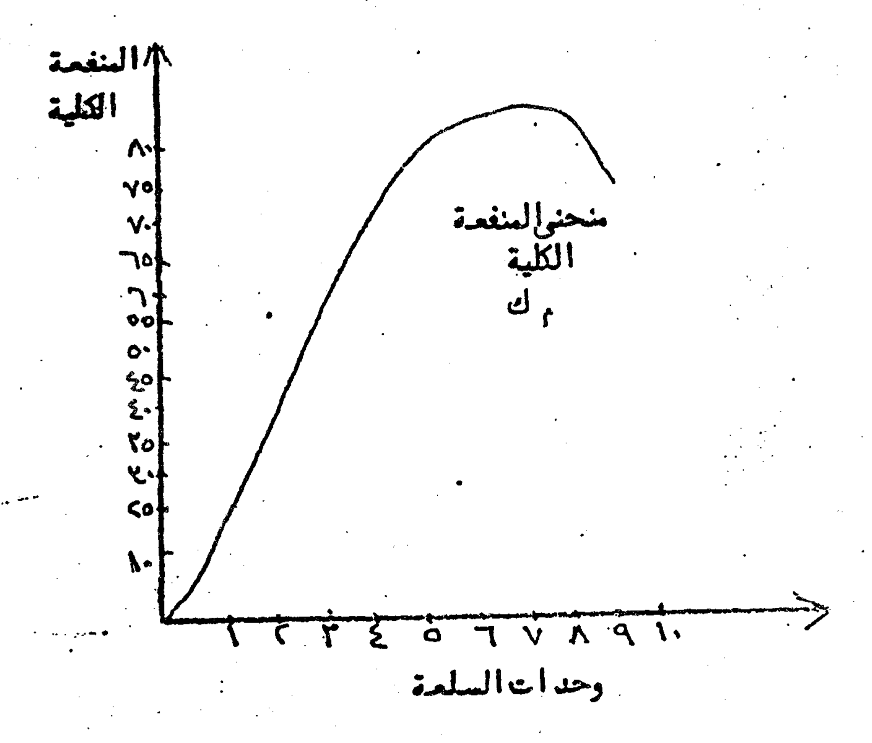
## جدول رقم (٨)

## بيان المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

| وحدات السلعة | المنفعة الكلية | المنفعة الحدية |
|---|---|---|
| صفر | صفر | صفر |
| ١ | ٢٥ | ٢٥ |
| ٢ | ٤٥ | ٢٠ |
| ٣ | ٦٠ | ١٥ |
| ٤ | ٧٠ | ١٠ |
| ٥ | ٧٥ | ٥ |
| ٦ | ٧٨ | ٣ |
| ٧ | ٨٠ | ٢ |
| ٨ | ٨٠ | صفر |
| ٩ | ٧٩ | ١- |
| ١٠ | ٧٥ | ٤- |

ويمكن التعبير عن ذلك الجدول ( جدول المنفعة ) بيانيا كما في الشكل التالى ( رقم ٥٠ ) ، حيث يوضح المحور الأفقى الوحدات المستهلكة ، والمحور الرأسى المنفعة الكلية .

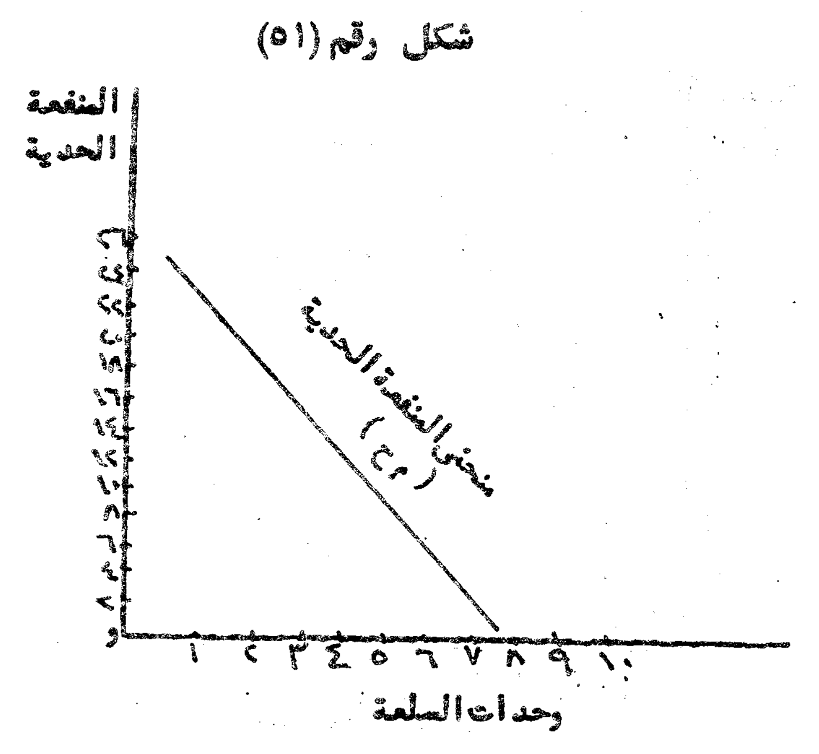
شكل رقم (٥٠)




ويوضح الشكل تزايد المنفعة الكلية مع تزايد الوحدات المستهلكة من السلعة حتى يصل المستهلك الى حد الاشباع الكامل عند الوحدة رقم ٨ حيث تبلغ المنفعة الحدية صفر ثم تبدأ المنفعة الكلية في التناقص بعد ذلك ( الوحدة ٩، ١٠ ) .

كما يمكن التعبير عن منحنى المنفعة الحدية فى الشكل التالى رقم (٥١).

شكل رقم (٥١)




ومن الواضح أن المنفعة الحدية تتوقف على المنفعة الكلية ، حيث نجد تناقص هذه المنفعة كلما زادت وحدات السلعة المستهلكة ، حتى تصل الى الوحدة الثامنة ( رقم ٨ )حيث تبلغ المنفعة الحدية عندها صفر ، ثم تكون بالسالب بعد ذلك ، حيث تكون –١ عند الوحدة التاسعة ، و–٤عند الوحدة العاشرة .

من الأخرى ، فالمنفعة الكلية عند مستوى معين ما هي إلا مجموع المنافع الحدية عند هذا المستوى كما أن المنفعة الحدية عند مستوى معين وليكن الوحدة رقم ٥ هي عبارة عن الفرق بين المنفعة الكلية المتحققة عند هذه الوحدة وهي ٧٥ ، والمنفعة الكلية المتحققة عند الوحدة السابقة وهي رقم ٤ أي ٧٠ ومن ثم فأن :

م ح٥ = م ك ٥ – م ك ٤ = ٧٥ – ٧٠ = ٥

وكما رأينا فإن المنفعة الكلية تستمر في التزايد حتى تصبح المنفعة الحدية مساوية لصفر ، وأن المنفعة الكلية تتزايد طالما كانت المنفعة الحدية كمية موجبة ، وتتناقص هذه المنفعة الكلية عندما تصبح المنفعة الحدية كمية سالبة وتصل إلى أقصى حد لها (حد الاشباع الكامل ) وتكون ثابتة عندما تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر وذلك عند الوحدة الثامنة كما هو مبين في بالجدول السابق والشكلين البيانيين السابقين (٥٠،٥١) .

## ٣– فروض قانون تناقض المنفعة الحدية[١]

أهم فروض قانون تناقض المنفعة الحدية تتمثل فيما يلي :

[١] د . عبد الهادى النجار المرجع السابق ذكره

إنما يعنى أن قانون تناقض المنفعة الحدية يرجع إلى أسباب أخرى غير طبيعية السلعة ذاتها .

ب- أن يتم استهلاك السلعة فى شكل وحدات مناسبة وعلى فترات ملائمة زمنيا أي في وقت متصل دون وجود فاصل زمني كبير .

جـ- ألا تكون السلعة نادرة ولها مكانة خاصة ، وذلك أن زيادة هذه السلعة قد تزيد معها المنفعة الحدية كما هو الحال بالنسبة لطوابع البريد أو العملات الأثرية (أو مجموعة سيموفنيات بيتهوفن مثلا ، واللوحات الفنية لكبار الرسامين والفنانين) .

د - أن يكون المستهلك شخص عادى وسطا فى سلوكه واستهلاكه (فلا يكون مثلا مسرفا جداً أو مقترا وبخيلا فى انفاقه واستهلاكه) ،أي يتصف سلوكة بالرشد والتعقل في جميع قرارات الاستهلاك .

هذا ويمكن أن نفسر مبدأ تناقض المنفعة الحدية بأن حاجات الفرد قابلة للإشباع خلال فترة محددة ، وأن استهلاك الفرد لوحدات متزايدة ومتتالية من سلعة ما سوف تؤدى به إلى الوصول إلى حد الإشباع الكامل وعندها تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر وهذا يعنى أن تكون

التى يستهلكها الشخص سلعة ما فى وقت محدد لا بد وأن يؤدى إلى تناقص منفعتها الحدية ، وذلك طالما أنه لا يمكن بهذه السلعة إلا اشباع حاجة واحدة معينة لديه ولو تصورنا أن مختلف السلع تعتبر الواحدة منها بديلاً كاملا عن الأخرى لما تناقصت المنفعة الحدية لأية سلعة [٢]

[٢] أحمد جامع ، المرجع السابق ذكره ص ٣٢٤

# المطلب الثاني

## توازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدية

يتم سلوك المستهلك باستخدام فكرة المنفعة الحدية ، ومبدأ تناقص المنفعة الحدية ، والتساؤل هو كيف يوزع المستهلك دخله المحدود وعلى نواحي الانفاق المختلفة (السلع والخدمات المختلفة ) وبهدف الحصول على أقصى اشباع ممكن أى تعظيم المنفعة الكلية ؟ وبعبارة أخرى كيف يتحقق توازن المستهلك باستخدام اسلوب المنفعة الحدية؟

لبيان ذلك هناك افتراض اساسي وشرطين هما :

الافتراضي الأساسي : هو السلوك الرشيد للمستهلك ، أى أنه سينفق دخلة المحدود بغرض تحقيق أقصى اشباع ممكن .

الشرط الأول :دخل المستهلك ثابت ومحدد ومحدود في فترة زمنية محددة ،فإذا زاد إنفاقه علي سلعة ما ، يقل مقدار ما يتبقي له من دخل للأنفاق علي السلع الأخرى .

الشرط الثاني : أثمان السلع والخدمات فى السوق (٢)محددة وثابتة ومعطاه .

بعد ذلك نرى كيف يتحقق توازن المستهلك [٣] بافتراض أن المستهلك رشيد ويسعى إلى تحقيق أقصى اشباع ممكن لذلك فإنه :

١- سيقوم بعمل مقارنة بين المنافع الحدية للسلع المختلفة من ناحية وبين أثمان هذه السلع من ناحية أخرى ، ويقوم بشراء السلع التي تعطى ه منفعة أكبر او تتساوى مع منفعة وحدة النقود.

٢- يحقق المستهلك أقصى اشباع ممكن (أكبر منفعة) إذا تساوت منفعة وحدة النقد الأخير بالنسبة لمختلف السلع التي يحصل عليها ، وإذا لم يتحقق ذلك لا يكون المستهلك في حالة توازن لأنه يستطيع ن يزيد من اشباعه ومن ثم من المنفعة الكلية التي يحصل عليها باعادة توزيعه انفاقه بين السلع .

٣- يمكن صياغة شرط توازن المستهلك بأنه عندما يوزع المستهلك دخله من أجل لحصول على السلع المختلفة فيتحقق التوازن عندما تساوى المنافع الحدية التي يحصل عليها من السلع المختلفة إلى أثمانها أي أن :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{ثمن السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{ثمن السلعة ب}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة جـ}}{\text{ثمن السلعة جـ}} = \text{المنفعة الحدية للنقود}$$

[٣] د . محمد ابراهيم غزلان : مبادئ الاقتصاد . نظرية القيمة و التوزيع ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤ : ٢٨ .

ويمكـن التعبـير عـن ذلـك بالمعادلـة الآتيـة حيـث يتحقـق تـوازن المستهلك عندما :

$$\text{أى} \quad \frac{\text{م ح أ}}{\text{ث أ}} = \frac{\text{م ح ب}}{\text{ث جـ}} = \text{م ح ن}$$

وطبقا لهذا المنطق يمكن القول أيضا أن المستهلك يمكن أن يـوزع دخله بين الاستهلاك والادخار بـهدف الحصول على أكبر منفعة ممكنة عندما يـوازى (أى يتحقق التساوى) بين منفعة الوحـدة الأخـيرة مـن النقود التى تخصص للاستهلاك ومنفعة الوحـدة الأخيرة التي تخصص للادخار او العكس يؤدى إلى تخفيض المنفعة الكلية .

كما أن المستهلك يوزع وقته اليومى بين العمل والفراغ بحيث تكون المنفعة التى تعـود عليه عـن طريـق الحصـول علـى دخـل مـن السـاعة الاخيرة التى يخصصها للقيام بعمل منتج مساوية للمنفعة التـى تعـود عليه من الساعة الأخيرة التي يخصصها للفراغ وعندئذ لا يكون من صالحـه أن يغير من توزيع وقته .

# الفصل الثاني

## سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء [٤]

يعتبر استخدام اسلوب منحنيات السواء لتحليل سلوك المستهلك بديلا عن استخدام المنفعة الحدية والتي كانت تقوم على القياس الكمي لهذه المنفعة ، فضلا عن مبدأ تناقص المنفعة الحدية ، غير أنه إذا كان يقوم على فكرة الترتيب والتفضيل وليس القياس الكمي ، فإنه يعطي نفس النتائج تقريبا وبذلك يمكن القول أنه بديل ومكمل في نفس الوقت لأسلوب المنفعة وسنرى في هذا المبحث أولا : طبيعة وخصائص منحنيات السواء ، وثانيا : توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء وذلك في مطلبين . أول وثاني

---

[٤] عتمدنا على المراجع الآتية

1. Hicks Value and Capital , oxford . and ed, 1948.
2. Gorman W. "Convex Indifference Curve 2nd Diminishing Marginal Utility J.P.E, Vol LXV, February, 1957, PP. 40-50

وكتابات د. رفعت المحجوب ، د . محمد دويدار ، د . حازم الببلاوى ، د. عبد الهادى النجار ، د . مصطفى رشدى - السابق ذكرها .

## المطلب الأول

## طبيعة وخصائص منحنيات السواء

### أ- نقد اسلوب المنفعة الحدية :

يمكن بيان أهم الانتقادات فيما يلي :

١- قابلية المنفعة للقياس الكمي العددي ، وهذا أمر غير ممكن تحقيقه لأن المنفعة التي يستمدها الشخص من استهلاكه لسلعة ما هي مسألة شخصية بحتة وتقديرها يختلف من شخص لآخر وبالتالي لا يمكن أن تكون محل قياس موضوعي كمي بصورة كاملة.

٢- يستند تحليل المنفعة الحدية على مبدأ تساوي المنافع الحدية لوحدة النقود الأخيرة في جميع نواحي الانفاق (على السلع) وهذا يعني ضمنيا ثبات المنفعة الحدية للنقود ، كلما أنفق المستهلك وحدات نقدية أكثر على سلعة ما ، وهذا غير صحيح في مجال الواقع العملي ، كما أن القول بتطبيق مبدأ تناقص المنفعة الحدية في جميع الاحوال ومنذ بداية استخدام اية سلعة أو خدمة أمر لا يتحقق دائما وبصفة مطلقة ، بل وقد يحدث التكس أحيانا .

٣- تفترض نظرية المنفعة السلوك الرشيد للفرد المستهلك (الرجل الاقتصادى) ، وغير أن ذلك يكون غير واقعى فى حالات كثيرة منها :-

- ليس من الصحيح أن كل فرد يدير أموره برشاده وتعقل شديد ، فهو يتأثر بالوسط الذى يعيش فيه ، كما أنه ليس حرا فى أن يتحول من استعمال إلى آخر (فى السلع) فقد يكون مقيدا بعقود تحدد الكمية التى يلزم شرائها ، او الممارسات الاحتكارية فى السوق ، أو بلوائح وقوانين تحدد عدد ساعات العمل مثلا .

- لا يهتم الشخص الاقتصادى اهتماما حقيقيا باجراء تعديلات صغيرة جدا عند الحد ، ومن ثم اجراء حساباته المستمرة على اساس الوحدة الأخيرة ، ولذلك فلا يكون المستهلك أبدا فى وضعيه التوازن الكامل طبقا لتحليل المنفعة الحدية .

- تحدث فى الحياة العملية تغيرات مستمرة (صغيرة) فى الأثمان والدخول ، وهنا يلزم طبقا لهذه النظرية أن يقوم المستهلك الرشيد باستمرار بمراجعة مشترياته وكافة تصرفاته ، غير أن الغالب أن ذلك لايتم إلا فى فترات متباعدة ، ومع التغيرات الهامة نسبيا فى السوق .

**ب- طبيعة منحنيات السواء :**

كان ادجورث هو أول من استخدم منحنيات السواء عام ١٨٨١ في عرضه نظريته في المقايضة والتبادل على أساس عدم قابلية المنفعة للقياس الكمي ، غير أن بارتيو هو الذي استخدم هذا الأسلوب التحليلي على أساس عدم قابلية المنفعة للقياس الكمي ولكن يمكن القول أن بلورة استخدام منحنيات السواء في تحليل سلوك المستهلك بالشكل الكامل والذي توجد فيه ونراه حتى الآن يرجع إلى الاقتصادى الانجليزى الشهير جون هيكس في كتابة القيمة ورأس المال (في الهامش السابق) في عام ١٣٤ ، وبمساعدة ألين وكان الهدف هو مراجعة الانتقادات التي وجهت لأسلوب المنفعة الحدية وتقديم اسلوب لتحليل سلوك المستهلك لا يفترض فيه امكان القياس الكمي للمنفعة ، وإنما يقوم على اساس أن المستهلك لديه مجموعة أو قائمة من التفصيلات يتم طبقا لها توزيع دخله على السلع والخدمات المختلفة خلال فترة زمنية محددة ن ما يتعين على هذا المستهلك أن يقوم به ترتيب تفضيلاته بالنسبة لهذه السلع والخدمات وليس تحديد رقمي عددى للمنفعة التي تعود عليه .

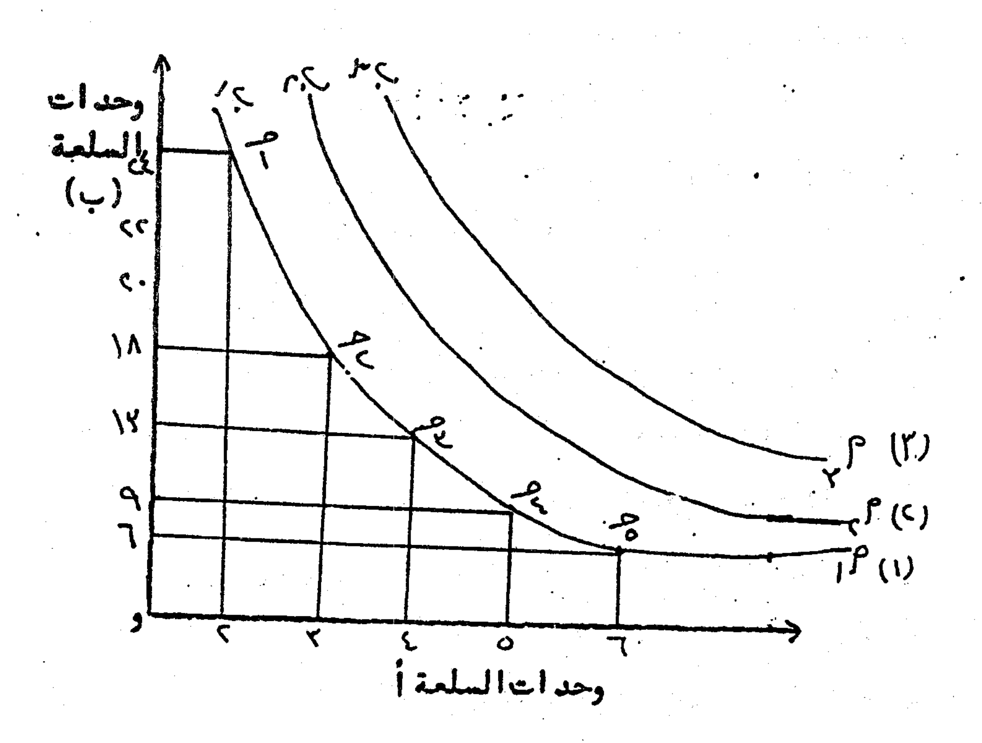
ولبيان طبيعة منحنيات السواء واستخدامها كأسلوب للتحليل سنفترض أن المستهلك يشتري سلعتين فقط أ ، ب بأثمان محددة ، وأنه يستطيع

طبقا لقائمة تفضيلاته وذوقه وأولوياته أن يختار مجموعات مختلفة من السلعتين على أن تعطيه كل مجموعة والتى تمثل توفيقات او توليفات مختلفة من السلعتين أ ، ب مستوى معين من الاشباع ، وإذا افترضنا أن المجموعة الأولى هى أ١ ، ب١ تتيح له مستوى معين من الاشباع هو المستوى الأول والأدنى وأن المجموعة الثانية هى أ٢ ، ب٢ تمثل المستوى الثانى للاشباع وهو أكبر من المستوى الأولى ، وأن المجموعة الثالثة هى أ٣ ، ب٣ تمثل المستوى الثالث للاشباع وهى أكبر من المستوى الثانى ، وبالطبع من المستوى الأول وبطبيعة الحال يكون المستوى الثالث هو الذى يمثل أعلى مستوى للاشباع ومن ثم يمثل التفيل الأول والترتيب الأول (أ٣، ب٣) بالنسبة للمستهلك حيث أنه يتيح للمستهلك الحصول على كميات وتوفيقات أكبر بصفة مطلقة من السلعتين معا ومن ثم يكون التفضيل الثانى والترتيب الثانى هو ( أ٢ ، ب٢) ، ويكون الفضيل الثالث والأقل فى المستوى والاشباع هو (أ١ ، ب١) حيث يتيح له الحصول على كميات وتوفيقات أقل بصفة مطلقة من السلعتين .

حتى الآن لا يقوم بترتيب تفضيلاته وأولوياته ، ويمكن التعبير عن هذا الترتيب فى الشكل التالى (٥٢) والذى يمثل خريطة منحنيات السواء ، وحيث وحدات السلعة أعلى المحور الأفقى ووحدات السلعة ب

علي المحور الرأسي ، ويكون لدي المستهلك كما رأينا ثلاثة تفضيلات أو ترتيبات أساسية لمجموعات السلعيتين أ،ب.

(شكل ٥٢)




وهنا نجد أن المنحنى رقم (٣)(أ٣ ، ب٣) يتيح للمستهلك الحصول علـى أكـبر اشـباع ممكـن ، ويمثـل التفضيـل أو الـترتيب الأول ويليـه

المنحنى رقم (٢) (أ٢ ، ب٢) ، ثم المنحنى رقم (١)(أ١، ب١) حيث تيح له الحصول على أقل اشباع ممكن ، ويمثل التفضيل أو الترتيب الثالث .

ومن الواضح أنه كلما ابتعد منحنى السواء أو عدم الاهتمام عن نقطة الأصل كلما زاد مستوى الاشباع الذى يمثله ومن ثم ما يمثل تفضيل أكبر لدى المستهلك هو أ٣ ب٣(المنحنى رقم ٣ أ ٣ ب٣) ، وبالعكس كلما اقترب منحنى السواء من نقطة الأصل كلما قل مستوى الاشباع الذى يمثله ، ومن ثم يمثل تفضيل أو ترتيب أقل لدى المستهلك ( المنحنى رقم ١ أ١ ب١) وهو المنحني الثالث أ١ب١.

على أن كل منحنى من منحنيات السواء على حده يتيح للمستهلك الحصول على مجموعة من التوفيقات أو التوليفات من السلعتين أ ، ب تتميز بأنها جميعا تسمح للمستهلك بالحصول على نفس القدر من الاشباع ، وهنا نقول أن المستهلك بالنسبة لنفس المنحني يمكنه الحصول على نفس القدر من الاشباع وبعبارة أخرى يمكن القول أن المستهلك يكون سواء لديه أن يحصل على أى توليفة منها ، أو انه يبدى عدم الاهتمام بالنسبة للتوليفات المختلفة طالما أنها تتيح له نفس القدر من الاشباع ، ويكون ذلك عندما يكون المستهلك بيانيا على أى نقطة من نقاط نفس منحنى السواء ، فجميع النقاط الواقعة على منحنى

السواء رقم١ تعطيه نفس القدر من الاشباع ، وكذلك بالنسبة للمنحنى رقم ٢ والمنحنى رقم ٣ .

وعلى ذلك يمكن تعريف منحنى السواء أو عدم الاهتمام بأنه ذلك المنحنى الذى يمثل مجموعة من التوفيقات والتوليفات المختلفة من السلعتين أ نن ب والتى يسمح كل منها للمستهلك بالحصول على نفس القدر من الاشباع ويمكن التعبير عن ذلك على نفس الشكل رقم (٥٢) بالنسبة لمنحنى السواء رقم١ على أساس أنه يكون أمام المستهلك التوفيقات التالية من السلعتين أ، ب .

جدول رقم (٩)

التوفيقات المختلفة من وحدات السلعتين أ،ب

| رقم التوفيقة | ١ (ج١) | ٢ (ج٢) | ٣ (ج٣) | ٤ (ج) | ٥ (ج٥) |
|---|---|---|---|---|---|
| وحدات السلعة أ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ |
| وحدات السلعة ب | ٢٤ | ١٨ | ١٣ | ٩ | ٦ |

فإذا ما طلبنا من المستهلك معرفة تفضيلة لأى من هذه التوفيقات أو التوليفات فتكون اجابته أنه لا فرق عنده بين حصوله على أى توليفة الأولى ( ٢، ٢٤) أو الثانيــة (٣ ، ١٨) ...... أو الثالثــة ، أو الرابعــة ، أو الخامسة (٦،٦) فكل منها سيان أو سواء لديه حيث كل توفيقة تعطيه نفس

القدر من الاشباع وتقع على نفس منحنى السواء وهو رقم ١ (في الشكلرقم٥٢ وكما هو موضح بالجدول رقم ٩) .

ج - خصائص منحنيات السواء :

تتمثل هذه الخصائص فى أنها تنحدر من أعلى إلى اسفل ومن اليسار إلى اليمين ، وأنها محدبة في اتجاه نقطة الأصل وأخيرا لا تتقاطع هذه المنحنيات ، وسوف نتناول بالشرح والتفصيل هذه الخصائص كما يلي :-

١- تنحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين :

رأينا أن منحنى السواء يمثل مجموعة من التوفيقات المختلفة من السلعتين أ ، ب والتي يسمح كل منها للمستهلك بالحصول نفس علي القدر من الاشباع وعلى ذلك فان انقاص وحدات السلعة ب التي يحصل عليها يستلزم زيادة في وحدات السلعة الأخرى حتى يبقى مستوى الاشباع دون تغيير ومن ثم يظل المستهلك على نفس منحنى السواء فمن الجدول السابق نجد أن انقاص الوحدات التي يحصل عليها المستهلك من السلعة بمن ٢٤ إلى ١٨ استلزم زيادة الوحدات التي يحصل عليها من السلعة أ من ٢ إلى ٣ ومن ثم ينتقل المستهلك من النقطة ج ١ إلى النقطة ج٢ ، وبنفس الطريقة يمكن أن ينتقل إلى النقاط ج ٣ ، ج٤ ، ج ٥ (الشكل ٥٢) حيث أن انقاص وحدات أحد السلعتين يستلزم زيادة وحدات السلعة الأخرى حتى يظل مستوى الاشباع ثابت .

وهذا يعني أن منحنى السواء لابد وأن ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين ويكون ذا ميل سالب أو متناقص حيث أنه بدون هذا الاحلال لا يستطيع المستهلك تحقيق نفس المستوى من الإشباع ولا يتحقق ذلك إلا بانحدار من أعلي إلي أسفل ومن اليمين إلي اليسار.

**٢- منحنيات السواء محدبة في اتجاه نقطة الأصل:**

رأينا أن انحدار منحنى السواء من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين ويعبر عن فكرة الاخلال بين السلعتين أي زيادة وحدات احدى السلعتين يستوجب انقاص وحدات السلعة الأخرى، ويتفرع من الخاصية الأولى، مسألة تحدب منحنى السواء تجاه نقطة الأصل وهو الخاصية الثانية ومن اين تأتي أي كيف يمكن بيان ذلك؟. هنا يلزم التعرف على المعدل الحدى للاحلال بين السلعتين أ، ب أي عدد الوحدات التي يكون المستهلك على استعداد للتنازل عنها أو الوحدات التي يكون المستهلك علي استعداد للتنازل عنها أو التضحية بها من السلعة ب في مقابل الحصول علي وحدة اضافية واحدة من السلعة أ، ويمكن القول أن قيمة المعدل الحدى للاحلال يتوقف علي موقع المستهلك على منحنى السواء فإذا كان ذلك يمكنه من الحصول علي وحدات أكبر من السلعة ب ووحدات أقل من السلعة أ فإنه يكون أكثر استعدادا للتضحية، ومن ثم التنازل عن وحدات من السلعة ب في مقابل الحصول على وحدة

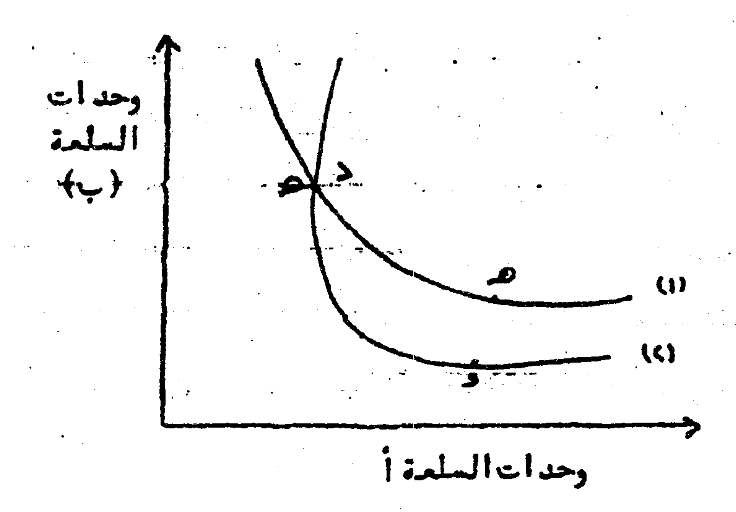
اضافية من السلعة ا ، والعكس صحيح ، وهذا يعني تناقص المعدل الحدى للاحلال إذا ما اتجهنا مع المنحنى من أعلى إلى اسفل ، ومن الجدول السابق والرسم البيانى السابق رقم (٥٢) فإننا نجد عندما يتحرك المستهلك من النقطة ج ١ متجها إلى النقطة ج٥ على منحنى السواء رقم (١) فإنه يتنازل عن عدد متناقص من وحدات السلعة (ب) فى سبيل الحصول على وحدات متتالية من السلعة أ ، فهو يتنازل أولا عن ٦ وحدات من ب من أجل الحصول على وحدة واحدة اضافية من السلعة أ أى المعدل الحدى للاحلال ٦ : ١ (ج٢) وعند النقطة ج٣ يصبح ٥:١، وعند النقطة ج٤ يصبح ٤:١ وعند النقطة ج٥ يصبح ٣:١ ثم يصبح ١ : ١ وهذا التناقص فى المعدل الحدى للاحلال هو الذى يؤدى إلى أن يكون منحنى السواء محدبا فى اتجاه نقطة الأصل .

لو يتحقق هذا التناقض في المعدل الحدي للاحلال لا يمكن أن يكون منحني محدبا ، بل يأخذ شكلا أخر قد يكون مقعرا ، وقد يكون خطا مستقيما ، أو يأخذ شكلا أخر وحيث أن عملية الاحلال والتناقص في معدلها الحدي خاصية أساسية لمنحنيات السواء لذلك يكون من الضروري واللازم أن تكون هذه المنحنيات محدبة في مواجهة نقطة الأصل .

٣- عدم تقاطع منحنيات السواء :

الخاصية الثالثة هى عدم امكانية تقاطع منحنيات السواء لأن كل النقاط الواقعة على نفس منحنى السواء تمثل توفيقات من السلعتين تحقق للمستهلك نفس القدر أو المستوى من الاشباع ، ولكي نثبت هذه الخاصية نفترض في الشكل البياني التالي (رقم ٥٣) تقاطع منحنيات السواء أن ذلك يترتب علية نتائج غير معقولة وغير منطقية ومن ثم تكون غير مقبولة وغير صحيحة ومن ثم فإن الصحيح والمقبول هو عدم تقاطع منحنيات السواء

(شكل ٥٣)



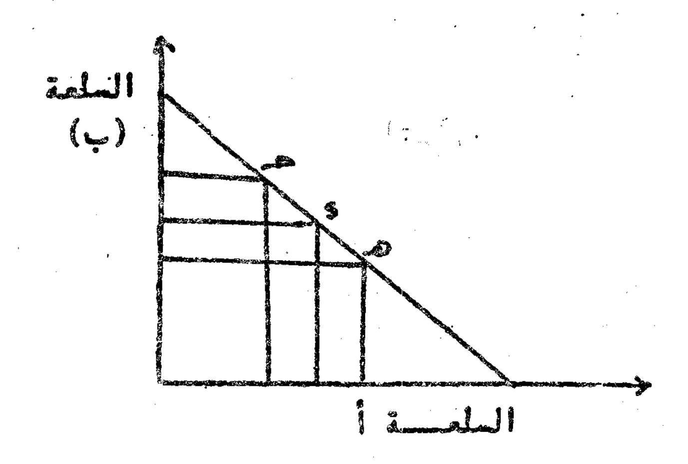
وكل منحنى سواء يعبر عن قدر أو مستوى من الاشباع يختلف عن ذلك الذى يحققه منحنى سواء آخر ، وكما رأينا فكلما كان منحنى السواء بعيداً عن نقطة الأصل فانه يحقق مستوى اشباع اكبر ، والعكس صحيح .

ولبيان ذلك لدينا فى الشكل البياني رقم (٥٣) منحنى السواء رقم (١) ويحقق مستوى اشباع اكبر من منحنى السواء رقم (٢) ، لأن المنحنى رقم (١) ابعد من المنحنى رقم (٢) عن نقطة الأصل ولذلك فإن النقطة هـ الواقعة على المنحنى رقم (١) تحقق مستوى اشباع اكبر من النقطة (و) الواقعة على المنحنى رقم (٢) ولكن إذا افترضنا تقاطع المنحنين ١ ، ٢ فى المنطقة (د) كما فى الشكل (٥٣) فـان ذلـك يعنـى أن مسـتوى الاشباع الذى تحققه النقطة (هـ) يساوى ذلك الذى تحققه النقطة (د) باعتبارهما واقعتين على المنحنى رقم (١) ، كذلك فان مستوى الاشباع الذى تحققه النقطة (و) يساوى ذلك الذى تحققه النقطة (د) باعتبارهما واقعتين على منحنى رقم (٢) ، ويترتب على ذلك أن مستوى الاشباع الذى تحققه النقطة (و) يساوى ذلك الذى تحققه (هـ) وهـذا لا يمكن أن يحدث لأن كل منهما يقع علي منحني سواء مختلف ومن ثم لايمكن اطلاقا أن تتقاطع منحنيات السواء ويعد ذلك من الخصائص الأساسية والجوهرية لهذه المنحنيات .

## العلاقات الاستبدالية والتكاملية بين السلع :

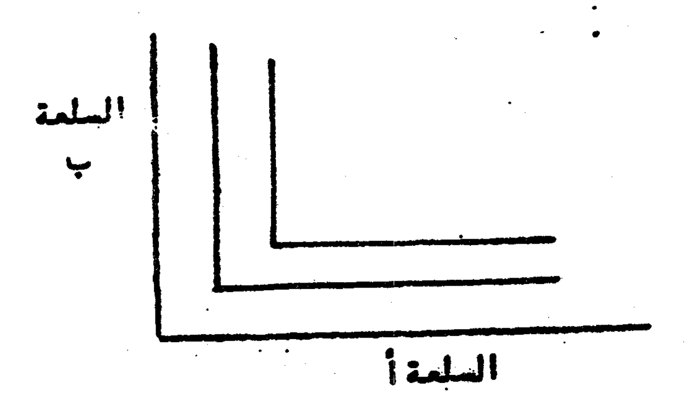
تفترض خصائص منحنيات السواء درجة من القابلية للاستبدال او الاحلال بين السلع والخدمات التى يختارها المستهلك ، على أن هذه القابلية للاحلال تختلف فيما بين السلع فإذا تعلق الأمر بإمكانية الاستبدال الكامل بين سلعتين ، حيث يمكن أن تحل وحدات السلعة أ مثلا محل السلعة ب تماما ، ويكون سواء لدى المستهلك لو حصل على السلعة أ أو السلعة ب ، هنا يكون منحنى السواء خط مستقيم ويكون المعدل الحدى للاحلال بين السلعتين ثابت ( الشكل ٥٤ ) .

( شكل ٥٤ )



وإذا تعلق الأمر بالسلع المتكاملة حيث لا يوجد أى استبدال بينهما ، حيث يتعين على المستهلك أن يستخدم السلعتين أ ، ب معا وبنفس النسبة ( حذاء القدم اليمنى ، وحذاء القدم اليسرى ) أو بنسب متفاوتة . فى هذه الحالة يأخذ منحنى السواء شكل المستقيمين المتعامدين كما فى الشكل ( ٥٥ ) .

شكل (٥٥)



على أن الشكلين السابقين لمنحنى السواء قليلي الأهمية ونادر الحدوث عملاً .لذلك لا يجرى التحليل الاقتصادي الغالب علي اعتبارهما من منحنيات السواء ولكن يتعلق الأمر بحالات خاصة ونادرة .

# المطلب الثانى

## توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء

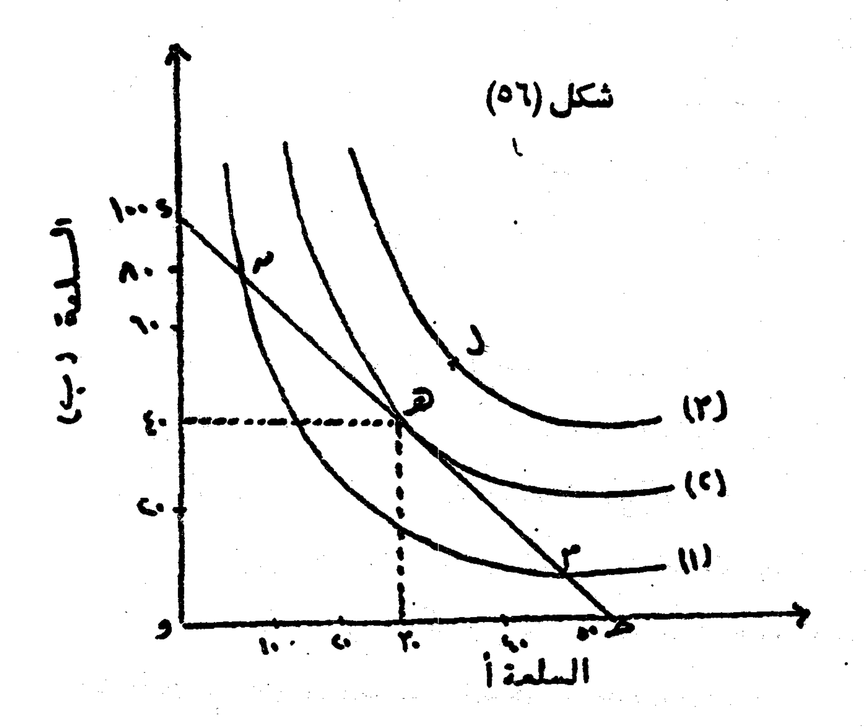
الهدف هنا هو بيان كيف هو بيان كيف يوزع المستهلك دخله المحدود على السلع والخدمات المختلفة أى على نواحى الاتفاق المختلفة بهدف تحقيق أقصى اشباع ممكن ، وذلك عن طريق استخدام منحنيات السواء والتى كما رأينا فهى تعبر عن تفضيلات ورغبات المستهلكين ، على أن هذه الأخيرة ليست هى الوحيدة التى يتوقف عليها الانفاق وشراء السلع والخدمات ، ولكن توجد قيود أخرى تحدد سلوك المستهلك بالاضافة إلى تفضيلاته وهى :

القيد الأول : أن دخل المستهلك محدد ( محدود ) وثابت (هو نفس القيد أو الشرط السابق ذكره في المطلب الأول) .

والقيد الثانى : هو ثبات أثمان السلع والخدمات ، ويتم التعبير عن هذين القيدين ( الدخل والأثمان ) بخط الميزانية أو خط الثمن (نفس الشرطين في توازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدية ) .

وعلى ذلك فغن خط الثمن أو خط الميزانية : هو ذلك الخط الذى يوضح حدود وامكانيات المستهلك ، فإذا افترضنا أن المستهلك ينفق على شراء سلعتين ( افتراض وجود سلعتين فقط أ ،ب ) مبلغاً ثابتا من النقود ، فإن هذا الخط يعبر عن الكميات المختلفة ( التوليفات ) من

السلعتين أ ، ب والتي يستطيع المستهلك شراء أى توليفة منها على أساس الأثمان السائدة فى السوق وبالمبلغ الثابت ( الدخل الثابت أو المحدد ) . ونعبر عن ذلك في الشكل البياني التالي رقم (٥٦)




وفإذا افترضنا أن هذا الدخل الثابت = ١٠٠ جنيه وأن ثمن الوحدة من السلعة أ = ٢ جنيه ، وثمن الوحدة من السلعة ب =١ جنيه ، ويمكن للمستهلك انفاق دخله بأكمله على السلعة ( أ ) فيحصل على ٥٠ وحدة أو على السلعة ( ب ) فيحصل على ١٠٠ وحدة كما يمكن للمستهلك أن

يحصل على توليفات أخرى مختلفة من السلعتين أ ، ب ويوضح كل نقطة على الخط المستقيم ج د ، والذى أسميناه بخط الثمن أو خط الميزانية ، ويكون ميل خط الثمن ثابت ( لأنه خط مستقيم ) في كل جزء من أجزاء هذا الخط ، ويتوقف على ثمن الوحدة من السلعة أ، وثمن الوحدة من السلعة ب أى أن ميل خط الثمن ث أ / ث = ١/٢ = -٢ ، وهو سالب وعلي ذلك نجد أن معدل التبادل بين سنعتين يتناسب تناسباً عكسياً مع معدل ثمنيها في السوق .

والتساؤل الآن كيف يتحقق توازن المستهلك :

ويتم ذلك عن طريق الجمع بين منحنيات سواء المستهلك وهى تعكس رغباته وتفضيلاته وهو كما رأينا أمر شخصى بحت غير قابل للقياس الكمى ، وخط الثمن أو الميزانية وهو الذى يوضح الامكانيات الفعلية التى يستطيع المستهلك تحقيقها أى حصوله علي توليفات مختلفة من السلعتين أ ، ب المحدد ثمنيهما فى حدود دخله الثابت ، وهذا يمكن قياسه وذلك كما فى الشكل ( ٥٦ ) حيث تمثل منحيات السواء رقم ١ ، ٢ ، ٣ تفضيلات ورغبات المستهلك ، والخط جـ د يمثل خط الثمن أو خط الميزانية ويمثل الامكانيات الفعلية للمستهلك ، وأمام المستهلك فى سعيه لتحقيق التوازن والحصول على أقصى اشباع ممكن فى حدود دخله المحدود ، عدة نقاط تعكس عدة مستويات للاشباع

وهى ل ، ن ،م ، هـ وبمقارنة التوليفات التى تمثلها كل من هذه النقاط نجد أن النقطة " ل " الواقعة على منحنى السواء رقم ( ٣ ) تمكنه من الحصول على أكبر مستوى اشباع وتعبر عن أكبر تفضيلات المستهلك ولكنه لا يستطيع تحقيقها عمليا لأنها خارج امكانياته المحددة بالخط جـ د ، كما يستطيع المستهلك أن يحصل على مستويات الاشباع التى تمثلها كل من النقطتين ن ، م ، فكل منهما يقع على خط الثمن جـ د غير أن التوليفات من السلعتين أ ، ب التى يحصل عليهما ومن ثم مستوى الاشباع فى النقطتين ن ، م ليسا أكبر اشباع فى حدود الامكانيات الفعلية لأنهما يقعا على منحنى سواء أدنى وهو المنحنى الأول ومن ثم يستطيع المستهلك أن يحصل على مستوى اشباع أكبر من التوليفة التى تمثلها النقطة هـ لأنها تقع على خط الثمن " الامكانيات " وفى نفس الوقت على منحنى سواء أعلى ، ومن ثم تكون هى النقطة الوحيدة التى يتحقق فيها توازن المستهلك وعندها يتماس خط الثمن (الميزانية أو الدخل) مع منحنى السواء الثانى ( نقطة التماس الوحيدة ) .

ويعنى ذلك أن ميل منحنى السواء يساوى مع ميل خط الثمن ، وكما يتضح من الشكل ( ٥٦ ) يحصل عندها المستهلك على ٣٠ وحدة من السلعة أ ، ٤٠ وحدة من السلعة ب .

أى أن ميل منحنى السواء = ميل خط الثمن

وحيث أن ميل منحنى السواء = المعدل الحدى للاحلال بين السلعة أ والسلعة ب = $\frac{\text{م ح ل أ}}{\text{م ح ل ب}}$ ، وميل خط الثمن هو $\frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}}$

ومن ثم فإن

$$\frac{\text{م ح ل أ}}{\text{م ح ل ب}} = \frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}} \qquad (1)$$

ونجد أن شرط توزان المستهلك الذى حصلنا عليه من استخدام منحنيات السواء هو نفس الشرط باستخدام المنفعة الحدية فالمعدل الحدى للاحلال بين السلعتين أ ،ب هو عدد الوحدات التى يضحى بها أو يتنازل عنها المستهلك من السلعة ب أو أ مقابل الحصول على وحدة اضافية واحدة من السلعة أ أو ب .

وهنا يلزم أن تكون المنفعة أو القدر من الاشباع الذى يضحى به المستهلك عن تنازله عن وحدات من السلعه ب متعاول ومتساوى مع المنفعة أو القدر من الاشباع الذى يحصل عليه من احلاله لوحدة اضافية من السلعة أو من ثم يجب أن يتعادل :

م ح ل أ × م ح أ = م ح ل ب × م ح ب

أى أن

$$\frac{\text{م ح ل أ}}{\text{م ح ل ب}} = \frac{\text{م ح أ}}{\text{م ح ب}}$$

من المعادلة ٢.١ نجد أن

$$\frac{\text{م ح أ}}{\text{م ح ب}} = \frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}} = \frac{\text{م ح ل أ}}{\text{م ح ل ب}}$$

، وتكون

$$\frac{\text{م ح أ}}{\text{ث أ}} = \frac{\text{م ح ب}}{\text{ث ب}}$$

أى تعادل المنافع الحدية للسلع منسوبة الى أثمانها ، وهكذا فان تحليل منحنيات السواء يحقق نفس النتائج كما أنهما مكملان ، كل ما فى الأمر أن تحليل منحنيات السواء يستبعد افتراض قابلية المنفعة للقياس

هذا رنشير في نهاية تحليلنا لهذا القسم عن نظريات القيمة والثمن وسلوك المستهلك لإ أننا سنكتفى بهذا القدر من التحليل بالنسبة لسلوك المستهلك لاعتبارات كثيرة ، تاركين النقاط الباقية لمناسبات أخرى ودراسات وأبحاث في مراحل أخرى .

بهذا نكون قد أنهينا الكتاب الأول حيث عرضنا في قسمه الأول لدراسة وتحليل الاقتصاد السياسي كعلم له منهجه المحدد ، كما عرضنا لدراسة المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية ، كما عرضنا في القسم الثاني لدراسة نظريات القيمة والثمن وتم التركيز علي النظرية الحدية ، كما تناولنا بالتحليل دراسة الأسواق وتكون الثمن وتغيراته وسلوك المستهلك .

لاشك أن النظريات الاقتصادية متكاملة ومترابطة -لذلك نشير إلي استكمال الدراسة في كتابنا الثاني لنظريات الإنتاج والنفقة ، ونظريات التوزيع ، والتحليل الاقتصادي الكلي ، ثم الدراسة التحليلية والتفصيلية لتطور الفكر الاقتصادي .